

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحـات الدكتـوراه (٩٢)

الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)(*)

الدكتور محمد ياس خضير الغريري

(*) في الأصل، أطروحة قدمت لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية تخصص سياسة دولية تحت عنوان: «المتغير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي من ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٨». وقد نوقشت وأجيزت في جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، بغداد ـ العراق، عام ٢٠٠٩ بإشراف د. فكرت نامق عبد الفتاح.

الدور الأمريكي في سياسة تركيا
حيال الاتحاد الأوروبي
(١٩٩٣ ـ ٢٠١٠)

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الغريري، محمد ياس خضير

الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠) / محمد ياس خضير الغريري.

٣٠٤ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٩٢)

ببليوغرافية: ص ٢٧٣ ـ ٢٩٢.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-359-1

١. تركيا ـ السياسة الخارجية. ٢. تركيا ـ العلاقات الخارجية ـ الاتحاد الأوروبي. ٣. تركيا ـ العلاقات الخارجية ـ الولايات المتحدة الأمريكية. أ. العنوان. ب. السلسلة.

327.56104

العنوان بالإنكليزية

American Role in Turkey Policy
Toward European Union from 1993-2010

by Mohammed Y. Khudhaier Al-Ghurairy

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠

المحتويـــات

قائمـــة الجـــداول

خلاصـــة الكتـــاب

ـ ١ ـ

هُزمت الدولة العثمانية بتنازلها لقوات الحلفاء (فرنسا وبريطانيا واليونان) عن أهم النقاط العسكرية الاستراتيجية والاقتصادية في تركيا، مثل: اسطنبول وتحصينات الدردنيل والبوسفور وأنطاليا وأفيون ومدن أخرى، بعد أن وقّعت الدولة العثمانية هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد استمرت الإمبراطورية العثمانية في خسارة أقاليمها وأراضيها لصالح قوات الحلفاء.

وفي خضمّ هذه الأحداث، ظهرت قوى مناهضة لقوات الحلفاء، وكان العامل الديني من أهم العوامل التي وجّهت وحدّدت طبيعة هذه القوى في دفاعها عن الأراضي العثمانية. فقد ظهرت الحركة الكمالية التي قادت البلاد نحو التحرر بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣، واستطاعت أن تحقق الكثير من الانتصارات، وأصبحت لديها قاعدة شعبية واسعة وقوة بشرية ضاربة، مكّنتها من تحقيق بعض المكاسب السياسية. وقد وصل الأمر بهذه الحركة إلى الخروج عن إرادة السلطان العثماني، وبالأخص بعد أن أملت قوات الحلفاء معاهدة «سيفر» على حكومة السلطان العثماني في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠، التي حصلت بموجبها اليونان على مكاسب جغرافية مهمة. كما كان لهذه المعاهدة فضل كبير على الحركة الكمالية، لأنها زادت من حدّة الاستياء في الشارع التركي تجاه دول الحلفاء، مما أدّى إلى تعزيز شعبية ومكانة الكماليين ضدّ حكومة السلطان. وهذه المعاهدة كانت وما زالت تشكّل عقدة بالنسبة إلى الأتراك (عقدة سيفر)، وما زالت ماثلة في سياسات تركيا الخارجية، لأنها قسّمت تركيا إلى ثلاث دويلات: **الأولى** أرمنية، و**الثانية** كردية، و**الثالثة** قسّمت ووزّعت بين فرنسا وإيطاليا واليونان. أما مضيقا البوسفور

والدردنيل، فقد أُخضعا لرقابة دولية تقرّر مصيرهما في حالتي السلم والحرب.

وبعد أن تمكّن مصطفى كمال أتاتورك من تحقيق انتصارات على دول الحلفاء، كان أهمها انتصاره في معركة سقاريا، شجعه ذلك على شنّ هجوم مضاد قذف باليونانيين إلى الساحل الشرقي لنهر سقاريا. وقد أدت هذه المعركة إلى بروز مكانة الأتراك والحركة الكمالية على المستوى الدولي، فقام مصطفى كمال أتاتورك بإصدار قرار ينهي به ازدواجية السلطة، وقدّم السلطان العثماني إلى المحاكمة بتهمة الخيانة. وبعدها عُقد مؤتمر لوزان في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٢٢ الذي اعتبر المرحلة الختامية من حرب الاستقلال التي خاضها الأتراك، وقد تمخّض عنها توقيع معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ وعرفت بـ «معاهدة لوزان». وكان الاعتراف بسيادة تركيا على أراضيها أهم نصر تمّ تحقيقه من هذه المعاهدة. وبعد أن تحقق النصر العسكري والسياسي على الحلفاء، بدأ الصراع على السلطة وشكل النظام السياسي في البلاد، فقد أسس مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه الحزب الشعبي في ٨ نيسان/أبريل ١٩٢٣ الذي سمّي بعد إعلان الجمهورية «حزب الشعب الجمهوري». وقد فاز في الانتخابات في حزيران/يونيو عام ١٩٢٣، وبعدها عمل مصطفى كمال أتاتورك على إنهاء السلطنة في تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٢٣، ومن ثمّ إنهاء الخلافة. وفي ٣ آذار/مارس من العام نفسه، ألغيت الخلافة ووزارة الشريعة والأوقاف، ونُفي الخليفة وأفراد أسرته إلى خارج البلاد. وقد ألغي الحكم بالشريعة الإسلامية، وتمّت إزالة الحروف العربية من اللغة التركية، ومنع ارتداء الزيّ الشعبي، وألزم الناس بارتداء الزيّ الأوروبي وغيرها من الإجراءات الأخرى، فضلاً على محاولة مصطفى كمال أتاتورك ربط تركيا بشبكة علاقات دبلوماسية مع دول أوروبا وآسيا وأمريكا.

استطاع مصطفى كمال أتاتورك بفضل الظروف السابقة أن يحقق سياساته السابقة، كما استطاع أن يحدث تغييراً في المجتمع التركي، وطبيعة وشكل السلطة السياسية، لما كان يتمتع به من مكانة واحترام داخل هذا المجتمع. لهذا حاول أن يقطع صلاته بالدول العربية والإسلامية، وأن يبقي ارتباط تركيا بالعالم الغربي. وهذه السياسة التي حاول تطبيقها مصطفى كمال أتاتورك استمرت حتّى الستينيات من القرن الماضي، وكانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل، كما صوّتت إلى جانب فرنسا في الأمم المتحدة خلال حرب الاستقلال الجزائرية، وساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام قاعدة أنجرلك الجوية خلال الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨. إلا أنَّ هذا الأمر لم يدم طويلاً، بل تحولت اتجاهات

تركيا الخارجية نتيجة عاملين: العامل **الأوّل** بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والموقف الأمريكي في التعامل معها، عندما طلبت الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي سحب صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا، فأدركت تركيا أن أهميتها بدأت تقلّ. أما العامل **الثاني**، فقد كان بعد أزمة قبرص الأولى عام ١٩٦٤، وفي عام ١٩٧٤ حينما دخلت القوات التركية إلى قبرص، مما أدّى إلى توتر وإضعاف العلاقات التركية ـ الأمريكية، وتردّد الولايات المتحدة في دعم تركيا، لهذا كان لزاماً على تركيا أن تنوّع خياراتها الاستراتيجية.

لا شكّ في أنَّ الأوضاع غير المستقرّة التي عاشتها تركيا منذ الستينيات من القرن الماضي، والانقلابات المتكررة فيها، أدّت إلى إضعاف فاعلية تركيا الخارجية، لذلك فإن فكرة إيجاد الحلفاء تلازمت مع الحكومات التركية المتعاقبة، وفي الوقت نفسه لم يغب عن صانع القرار التركي أهمية تحقيق هدف تركيا الرئيسي، وهو ربط تركيا كلياً بالعالم الغربي، واعتبارها جزءاً من أوروبا. لهذا سعت إلى الاندماج بالمؤسسات الأوروبية والغربية، مثل حلف شمال الأطلسي، وتوقيع اتفاقية الشراكة عام ١٩٦٣ مع دول أوروبا، على الرغم من العبء الذي كان يلقيه هذا السعي المتواصل على الاقتصاد والمجتمع التركي، نتيجة للشروط التي وضعتها دول أوروبا على اندماج دولة مثل تركيا. واستمرت مساعي تركيا هذه، مستفيدة من ظروف الحرب الباردة، في إبراز الأهمية الاستراتيجية، وهي الطرف الذي لا يمكن إغفاله في الصراع مع الاتحاد السوفياتي، باعتباره الجبهة المتقدمة في مواجهة الخطر السوفياتي.

وقد استمرت مساعي تركيا هذه في ضرورة تحقيق الاندماج الكامل مع دول أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، على الرغم من تغيّر الظروف الدولية بأخرى، إذ تحوّلت تركيا إلى شريك خجول بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، نتيجة زوال الخطر السوفياتي، فأصبحت هذه الدولة مجردة من مكوّن أساسي كان يهيئ لها الفرص والمكانة بين صفوف اللاعبين الكبار. لكن السعي التركي لم يضعف، وخصوصاً بعد أن تحوّلت الدول الأوروبية نحو إنشاء الاتحاد الأوروبي، مستفيدة من الدعم الأمريكي لها بضرورة أن تصبح طرفاً فاعلاً في هذا الاتحاد، لما لها من مكانة متجددة في الاستراتيجيا الأمريكية، ولما لها من حضور فاعل في الساحة الدولية، وخصوصاً بعد صعود التيار الإسلامي عام ٢٠٠٢، متمثلاً بحزب العدالة والتنمية، وسعيه الحثيث إلى ضرورة أن تصبح تركيا جزءاً من الاتحاد الأوروبي، رغم المعارضة الشديدة من قبل فرنسا وألمانيا، وتصفير المشكلات

مع دول الجوار، وأن يكون لها دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وعليه، يمكن أن نتساءل: ما هو مدى التأثير الأمريكي في تطويع سياسات دول الاتحاد الأوروبي لقبول تركيا في الاتحاد في ظلّ القراءات السابقة لماضي العلاقة غير المتوازنة بين أطرافها الثلاثة: تركيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة؟ وما هو مدى تأثير الدور الأمريكي في إحداث تقارب بين دول الاتحاد وتركيا، صاحبة التوجهات الجديدة التي جاء بها حزب العدالة والتنمية؟ وما هي دوافع التوجّه التركي حيال الاتحاد الأوروبي؟ وكيف كانت مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد؟ وما الأثر الذي أحدثه صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في مسارات التفاوض التركية مع الاتحاد الأوروبي؟ وما هي معوقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟ وما هو مستقبل السعي التركي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ظلّ الدعم الأمريكي لها؟

ـ ٢ ـ

لقد درسنا في **التمهيد** تاريخ العلاقة بين تركيا وأوروبا والولايات المتحدة، انطلاقاً من أن دراسة الماضي تساعد في فهم الحاضر، فضلاً على استشفاف المستقبل لتكوين صورة لما يمكن أن تؤول إليه الظاهرة موضوع البحث. لذلك تأتي أهمية أن يكون هناك إدراك مسبق لطبيعة هذه العلاقة لفهم طبيعة الترابط بين تركيا وأوروبا، والولايات المتحدة وتركيا، الذي تشكّلت بموجبه ملامح السياسات الخارجية لهذه الأطراف.

فالعلاقات الأوروبية تعمّقت أكثر مع تركيا بعد أن تأسست الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، إذ اختلفت طبيعة هذه العلاقة عن سابقتها، أما العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد امتدت إلى مدّة زمنية سابقة على تأسيس الجمهورية. فقد سعى مصطفى كمال أتاتورك إلى تعميق علاقات تركيا بدول أوروبا من خلال ربطها بشبكة من العلاقات الدبلوماسية مع دول أوروبا، بعد أن كانت تتسم في المراحل السابقة بطابع صراعي مع الإمبراطوريات الأوروبية.

اتبعت تركيا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) سياسات غير متوازنة، عبّرت عن مدى القلق التركي من نتائج هذه الحرب، فالأتراك أدركوا في بادئ الأمر أنّ الحياد أمر ضروري. وجاء هذا نتيجة ما حصل لإمبراطوريتهم في الحرب العالمية الأولى التي كانت نتائجها مدمّرة بالنسبة إليهم. لهذا قررت تركيا

إقامة علاقات ودّية مع فرنسا ضمن ميثاق عدم الاعتداء، وسمحت بإلحاق إقليم الإسكندرون السوري بميثاق عدم الاعتداء. لقد حاول الأتراك ضمان أمنهم الإقليمي والدولي بسياسة الحياد هذه بين الكتلتين المتصارعتين، إلا أنّه بعد أن تغيّرت ظروف الحرب لصالح الحلفاء أعلنت تركيا الحرب ضدّ ألمانيا في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٤٥، وحُسمت الحرب لصالح الحلفاء.

وعليه، يمكن القول إنَّ التحوّل نحو أوروبا بدأ عملياً مع مصطفى كمال أتاتورك، فقد نظر أتاتورك إلى أوروبا على أنّها النموذج المضمون، وكان بذلك أول زعيم تركي يتبنّى الحضارة الأوروبية نهجاً رسمياً للدولة. ويذكر أتاتورك أن «الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا، مضموناً وشكلاً، لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، وهي الحضارة القائدة، والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد، والأمة السيدة. . . وأن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار».

لهذا، حاولت تركيا الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية لكي تحقق ما بدأه أتاتورك، فقد انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) في عام ١٩٤٨، ثمّ انضمت إلى المجلس الأوروبي في آب/ أغسطس ١٩٤٩، بعد أن نجحت جهودها في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، إذ عوملت لأول مرة معاملة الدول الديمقراطية. فقد طبقت تركيا نظام الحزبين للوصول إلى السلطة، ثمّ انضمت إلى حلف شمال الأطلسي (NATO) في عام ١٩٥١، بالرغم من رفض العديد من أطراف الحلف عملية الانضمام هذه. لقد كان هدف تركيا من الاندفاع الكبير نحو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي هو أن تصبح جزءاً من منظومة الأمن الأوروبي والغربي، إذ كانت تدرك أنّها سوف تصبح جزءاً من الاستراتيجيا الرامية إلى عزل الاتحاد السوفياتي وقتئذ، بوصفه يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. ثمّ وقّعت تركيا في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ اتفاقية أنقرة (اتفاقية الشراكة)، وقد تضمّنت المعاهدة حق مشاركة تركيا دول السوق الأوروبية المشتركة، وتألفت هذه الاتفاقية من ثلاث مراحل: المرحلة **الأولى** هي المرحلة التحضيرية، أما المرحلة **الثانية** فهي الانتقالية، والمرحلة **الثالثة**، النهائية. لقد أرادت دول أوروبا الغربية إدخال تركيا «المتخلفة اقتصادياً وسياسياً» إلى السوق، وإشراكها معها في علاقات اقتصادية وسياسية، باعتبارها كانت تدفع ثمناً لحراسة الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي. أما تركيا، فمن جانبها كانت

لها رؤية مغايرة تجاه السوق الأوروبية المشتركة، ولم تكن قادرة على الاستفادة من المنافع التي وفرها لها ارتباطها بالسوق على الوجه الأكمل، ولا الضغط لتحسين هذا الوضع. وبالرغم من أن القرار السياسي للحصول على العضوية الكاملة يظلّ دون تغيير، فإن الجدل حول ما إذا كان بوسع تركيا الانضمام إلى السوق ما زال مستمراً، فتركيا وقّعت اتفاقيتها للمشاركة في السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٦٣ (اتفاقية أنقرة)، أي بعد عامين تقريباً من توقيع اليونان للاتفاقية نفسها. وكان الهدف القصير الأمد هو تقليص الفجوة بين الاقتصاد التركي واقتصادات الأسرة الاقتصادية الأوروبية، أما الهدف الاستراتيجي (النهائي) فكان الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. ولقد ارتكب الأتراك خطأ بالافتراض أن اتفاقية المشاركة هذه سوف تنهي بصورة آلية كلّ المشكلات أثناء ظهورها، ولكن ذلك لم يحصل، فبينما استُبعدت تركيا، فإن دولاً عديدة وقّعت اتفاقيات مع الأسرة الاقتصادية الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى تآكل الامتيازات التركية البالية.

لقد تدهورت العلاقات بين تركيا والدول الأوروبية نتيجة التدخل التركي في قبرص، وسوء العلاقة بين تركيا واليونان، وما تلاها من تدهور في الأوضاع الأمنية داخل تركيا نتيجة الصراع السياسي في تركيا، لتأجيل مسألة انضمام تركيا، التي استغلتها الدول الأوروبية، إلى السوق الأوروبية المشتركة وفق اتفاقية الزمالة. فخلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) عاشت تركيا في الواقع ظروفاً أمنية سيئة، فقد أوقع العنف ٥٧١٣ قتيلاً و١٨,٤٨٠ جريحاً، وهي أعداد تفوق أعداد ضحايا حرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) التي كانت ٥٢٤١ قتيلاً و١٤,١٥٢ جريحاً. وفي عام ١٩٨٠، تراوح عدد ضحايا جرائم القتل السياسي بين ١٥ و٢٠ شخصاً يومياً، مما أدّى إلى أن يستغل الجيش هذا الأمر، بدعم خارجي. وفي أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠، أعلن الجنرال كنعان أفرين حلّ مجلسي الشيوخ والنواب، وإيقاف العمل بالدستور. وقد برّر هذا الانقلاب بأنة يهدف إلى المحافظة على الوحدة الوطنية، والقضاء على الفوضى والإرهاب، ودعم النظام الجمهوري والعلماني.

عدّت تركيا علاقاتها مع الدول الأوروبية منذ البداية محددة سياسياً، بالرغم من توقيعها مع دول السوق الأوروبية المشتركة اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣، التي بقيت محصورة في معالجة إقامة علاقات اقتصادية متينة ووثيقة بين أوروبا وتركيا، على شكل وحدة جمركية. وتقوم هذه الوحدة على ترابط من شأنه أن يفضي مع مرور الزمن إلى عضوية تركيا في السوق الأوروبية المشتركة (بحسب المادة الرقم (٢٨) من اتفاقية أنقرة). واستمر حال تركيا هذا في سعيها إلى الإيفاء بالتزاماتها

حتّى بعد تأسيس الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٣.

أما في ما يتعلق بالعلاقات التاريخية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيعتقد الكثير من المختصّين في العلاقات الدولية أن أهمية تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتضح، بشكل كبير، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أنَّ العلاقات العثمانية ـ الأمريكية تعود إلى حقب تاريخية سابقة، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية تمتلك مقوّمات القوة والنفوذ التي مكّنتها من بسط سيطرتها على كثير من دول العالم، وكان لها تأثير كبير في التغييرات التي حصلت في الساحة الدولية. وقد هيمن الطابع الاقتصادي على العلاقات التركية ـ الأمريكية، أما الجانب السياسي فقد بدأ بعد إعلان مبدأ مونرو في عام ١٨٢٣، وقد أدركت الحكومة الأمريكية بعد إعلان هذا المبدأ أن الإمبراطورية العثمانية هي مفتاحها إلى الشرق. وقد كان النشاط التبشيري أحد العوامل الرئيسية في دفع الولايات المتحدة إلى تقوية علاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية، إذ أسست مدارس تبشيرية (البروتستانتية الأمريكية) كان هدفها الرئيسي هو التبشير. وبالرغم من ذلك، فإن بعض المختصّين ينظرون إلى المرحلة السابقة للحرب العالمية الأولى على أنها بمثابة «مرحلة الاستراتيجية الأمريكية»، إذ كانت استراتيجية الولايات المتحدة إزاء منطقة الشرق الأوسط يعوزها الوضوح، ربما بسبب انشغالها في شؤون بعيدة عن المنطقة. وقد استمرت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أُعلن عن قيام جمهورية تركيا في ٢٩ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٢٣، واعتبر المنظور الأمريكي إلى تركيا منظوراً مركّباً، فمن جهة تعدّ تركيا مهمة لذاتها، ومن جهة أخرى تعدّ ذات قيمة عالية في الاستراتيجيا الأمريكية نتيجة للبيئة المحيطة بها، وبالأخص البيئة التي نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، بعد أن أعلن وزير الخارجية الأمريكي في خطاب له في ٢٨ نيسان/أبريل عام ١٩٤٧ «أنَّ الغرب قد تجاوز في سياسته مسألة اللاعودة إلى الاتحاد السوفياتي». لهذا، وبحكم هذا الصراع، أفردت كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مكانة متميزة لتركيا في حقبة ما بعد الحرب، وتعزّزت أهمية تركيا، وبالأخص بعد سعي الاتحاد السوفياتي إلى السيطرة على مضيق البوسفور والمضائق الأخرى، فضلاً على سعيه إلى إنهاء العمل باتفاقية عام ١٩٢٥ بين روسيا وتركيا الخاصة بالصداقة وعدم الاعتداء.

كان لموقع تركيا الجغرافي العامل الرئيسي وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها، فهذا الموقع أتاح للولايات المتحدة ساحة مواجهة مهمة مع الاتحاد

السوفياتي، فضلاً على أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرته مفتاحها للولوج إلى الشرق. لهذا استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس التركي (عصمت إينونو)، عندما طلب الدعم لمواجهة الخطر السوفياتي، وكانت استجابة الولايات المتحدة متمثلة بإرسال السفينة الحربية «ميسوري» إلى اسطنبول في نيسان/ أبريل ١٩٤٦، وكانت تلك أول إشارة لبدء علاقات استراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كما تمّ تقديم مساعدات مالية عاجلة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار إلى تركيا واليونان من أجل تقوية موقفهما ومقاومة أي اعتداء سوفياتي، فضلاً على الدعم الإضافي لتركيا الذي جاءت به خطّة مارشال في نيسان/ أبريل من العام نفسه. ثمّ جاء تزايد الاهتمام الأمريكي بتركيا مع تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ورغبتها في أن يكون لها دور في تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية، وكان الاهتمام متركزاً على تركيا بشكل خاص، في وقت مبكر.

لقد تطور الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية منذ مدّة تسبق إعلان مبدأ كارتر، وبالأخص عقب سقوط نظام الشاه، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في شباط/ فبراير ١٩٧٩، والغزو السوفياتي لأفغانستان في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، إذ فقدت الولايات المتحدة قواعدها المتقدمة هناك، مع توفر إمكانية إنشاء وتطوير قواعد جديدة أخرى في تركيا. يضاف إلى ذلك، أن قوة الجيش التركي وجاهزيته يعتبران دافعاً مهماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الاعتماد على تركيا، إذ بلغ تعداده في تلك المدّة حوالى ٥٦٠ ألف رجل. لهذا، أرادت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أن تجعل تركيا منطلقاً لاستراتيجيتها، وعليه تمّ الاتفاق بين تركيا والولايات المتحدة في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٨٢ على تحديث ٦ مطارات عسكرية في تركيا، وكان من مصلحة الولايات المتحدة أن تكثف وجودها في تركيا. وهذا يرجع إلى أن القواعد التركية تعتبر أفضل استراتيجياً من بقية المواقع المقترحة لقوات الانتشار السريع، بسبب إمكانية استخدام المعدات العسكرية الأمريكية الموجودة مسبقاً بسهولة، بحيث تكون متاحة أمام القوات التركية أو الأمريكية لمواجهة أي اندفاع سوفياتي من أوكرانيا أو القوقاز، أو أي تحرّك سوفياتي من تركستان أو أفغانستان إلى إيران. فضلاً على ذلك، تسعى الولايات المتحدة من وراء وجودها في منطقة الشرق الأوسط إلى ضمان أمن إسرائيل، وهو أمر لا جدال فيه، فالرئيس جيمي كارتر، مثلاً، ذكر في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٧ يقول: «نحن لنا علاقات خاصة مع إسرائيل، وهي حيوية تماماً». أما الرئيس ريتشارد

نيكسون، فقد قال: «إنَّ التزامنا ببقاء إسرائيل التزام عميق. . . إنّه التزام معنوي؛ التزام لم يخلّ به أي رئيس في الماضي أبداً، وسيفي به كلّ رئيس في المستقبل بإخلاص. إن أمريكا لن تسمح أبداً لأعداء إسرائيل. . . بالنيل منها».

يمثل الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية دوراً كبيراً، نتيجة العوامل التي ذكرناها آنفاً، فضلاً على وجود قواسم مشتركة بين تركيا ودول الشرق الأوسط، كالتاريخ والدين والحضارة، إلى جانب نظام تركيا العلماني الذي يتوافق مع الأنظمة الغربية، وثقلها الاستراتيجي. وقد كسر تطوير العلاقات الإسرائيلية ـ التركية الطوق الذي فرض على إسرائيل، كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توثيق علاقاتها مع تركيا عن طريق وسائل عدة، فضلاً على ما سبق، ولعل أهمها عقد الاتفاقيات الأمنية واستخدام مسألة المساعدات الاقتصادية.

وخلاصة القول، إن العلاقات التركية مع أوروبا والولايات المتحدة بُنيت على أساس المصالح المتبادلة، فتركيا كانت تسعى، من خلال الاشتراك في المنظمات الاقتصادية والأحلاف العسكرية وتطوير علاقاتها بالغرب، إلى الحصول على المساعدات الاقتصادية، فضلاً على الدعم السياسي لتقوية مركزها وثقلها في المنطقة. لقد رغبت النخب الحاكمة في تركيا في أن تدمج تركيا كلياً في أوروبا، وفي المقابل رأت الدول الغربية أنّه من الضروري احتواء تركيا وضمها قبل أن تصبح جزءاً من المعسكر الاشتراكي وجعلها الجبهة الحصينة (جبهة المواجهة)، مما يبعد الأخطار التي يمكن أن تتعرّض لها دول أوروبا الغربية والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من قبل الاتحاد السوفياتي، نتيجة لمكوّنات القوة التي تتمتع بها تركيا، فهي تمتلك جيشاً قوياً، ويمكن إذا ما تحالفت مع الدول الغربية (المعسكر الرأسمالي) أن تكون عامل ردع إزاء هذه التهديدات. لهذا حاولت تركيا أن تستثمر ذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها في أن تكون دولة أوروبية، وعن طريق تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، ولتحقيق عنصر متفوّق أو متوازن يؤهلها لأداء دور استراتيجي لا يقلّ أهمية عن منافساتها في القارة الأوروبية، مثل اليونان.

ـ ٣ ـ

وقد اهتم **الفصل الأول** بدراسة دوافع السياسة التركية حيال أوروبا، التي تنوّعت ما بين دوافع سياسية وقانونية واقتصادية وعسكرية، دفعت القادة الأتراك منذ أن تأسست الجمهورية التركية إلى ضرورة أن تستفيد تركيا من مكوّنات القوة والقدرة التي تتمتع بها دول أوروبا. فضلاً على ذلك، فقد شجع هذا الأمر

الشعب التركي على ضرورة الاستمرار في تحقيق مطالب الدول الأوروبية، للوصول في النهاية إلى الغاية المرجوّة، وهي الاندماج الكامل في المجتمع الأوروبي. وتستند تركيا في هذه النظرة إلى مبرّرات عدة، لعل في مقدمتها الاعتبارات القانونية، وفق ما جاء في اتفاقية أنقرة وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى، فضلاً على وجود دوافع سياسية، لعل أبرزها: إدراك صانعي القرار التركي أن مستقبل تركيا يكون باندماجها في الحضارة والمجتمع الأوروبيين، يضاف إلى ذلك البيئة الدولية والإقليمية غير المستقرّة التي أحاطت بتركيا، والتي تركت عليها طابع عدم الاستقرار، فضلاً على وجود دوافع سياسية أخرى للسياسة التركية حيال أوروبا، لعل أهمها تنافس تركيا مع اليونان. فانطلاقاً من الصراعات العميقة بين الدولتين، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع بمكانة لا تكون أدنى من المكانة التي تحتلها اليونان، وبالتالي فإن الطلب التركي للالتحاق بالسوق الأوروبية المشتركة جاء بعد الطلب اليوناني من أجل تعزيز مكانة تركيا، لأن انضمام اليونان أثار قدراً كبيراً من القلق التركي، إذ كان من المحتمل أن توظف اليونان وضعها كعضو في جميع المنظمات الأوروبية في سبيل إبقاء تركيا معزولة عن أوروبا. لهذا، حاولت تركيا أن تنضم إلى جميع المؤسسات الأوروبية، كالسوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الأطلسي، كما رأت أن من الخطأ ترك اليونان تعزّز قوّتها عن طريق الدول الأوروبية والمؤسسات الأوروبية، مما يمكّن اليونان من ممارسة الضغط على تركيا.

وبعد أن تأسس الاتحاد الأوروبي، تطورت الدوافع السياسية حيال أوروبا نتيجة للدوافع الموجبة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وبشكل واضح من خلال جانبين: دوافع سياسية داخلية، وأخرى خارجية. فالدوافع السياسية الداخلية تمثلت في رغبة غالبية التيارات السياسية في تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً على سعي الحكومات التركية، وخصوصاً حكومة حزب العدالة والتنمية، إلى معالجة الاختلالات التي يعانيها الداخل التركي، وضرورة تصحيح الأخطاء السابقة، وإنهاء تدخل الجيش، وتحكّم المحكمة الدستورية بالحياة السياسية في تركيا، وأن هذا الأمر لن يتم بالاعتماد فقط على التأييد الشعبي الذي تحظى به حكومة حزب العدالة التنمية، وإنّما يتم عن طريق تأييد الاتحاد الأوروبي، بالشروط التي يفرضها هذا الاتحاد على الدول الراغبة في العضوية فيه.

إنَّ من الدوافع الأخرى المهمة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي الأمور

الاقتصادية التي أصبحت أكثر إلحاحاً بعد أن تأسس هذا الاتحاد، فقد أثرت، وما زالت، في توجّه تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، بل إنَّ الكثير يرى أن توجّه تركيا نحو الاتحاد الأوروبي هو توجّه اقتصادي، وذلك لأسباب عدة، منها:

أ ـ تمثيله سوق التصدير الرئيسي لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية.

ب ـ أهمية الاتحاد الأوروبي في تزويد تركيا بالسلع اللازمة للتنمية والتحديث الاقتصاديين، فالأتراك يسعون إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية والأجنبية الأخرى، وهذا يمكن أن يتحقق إذا ما أصبحت تركيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي. فقد زادت نسبة الاستثمارات الخارجية في تركيا، خصوصاً بعد أن تمّ التفاوض حول مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

ج ـ إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يوفر للأيدي العاملة حرية أكبر في الانتقال إلى دول أوروبا الأخرى، إذ يريد الكثير من الأتراك الاستفادة من فرص العمل الموجودة في الدول الأوروبية. فحوالى ٧٠ بالمئة منهم يظنون أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف يحلّ مشكلاتهم الاقتصادية، ويوفر لهم في الوقت نفسه حرية أكبر في انتقال رؤوس الأموال من دول الاتحاد الأخرى، وبالعكس، مما يسهم في تنمية الاقتصاد التركي، ويقلل من نسبة البطالة.

ـ ٤ ـ

وقد اهتم **الفصل الثاني** من الكتاب بدراسة تركيا والاستراتيجيا الأمريكية، لإثبات أنَّ الدعم الأمريكي لتركيا في مسيرتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي له أسس تتصل بالعلاقات الاستراتيجية بين البلدين والدور الذي تؤديه تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية.

لقد ارتبطت العلاقات التركية ـ الأمريكية بتطور السياسة الأمريكية، فكانت هناك علاقة طردية كلّما تطورت باتجاه الانغماس في السياسات الدولية، زادت نسبة الاهتمام الأمريكي بتركيا، وخصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة. وبتفكك الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، تغيّرت ملامح خريطة العلاقات الدولية، فتبدّلت مراكز القوى، وتغيّرت هياكل العلاقات الدولية، وأصبح العالم في ظلّ هذه المدّة يعيش في مرحلة جديدة تتسم بهيمنة القطب الواحد على مسارات الحياة السياسية الدولية، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من المصالح الاستراتيجية، لعل أهمها:

أ ـ تحقيق الهيمنة المطلقة على الساحة الدولية من خلال استغلال قوتها في فرض نموذجها.

ب ـ استغلال الظروف الدولية الناتجة من تفكك الاتحاد السوفياتي من أجل الحفاظ على مناطق النفوذ وكسب مناطق نفوذ جديدة، فضلاً على العمل على استمرار تدفق النفط، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت قادرة على الوصول إلى مناطق حيوية كانت ضمن المجال الحيوي للاتحاد السوفياتي، وهذا ما أكّده الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في قوله: «تعتبر الولايات المتحدة أن اهتمامها الحيوي الضروري يتمثل في منع الهيمنة على مناطق أوراسيا من جانب أية دولة عدوانية أو أية مجموعة دول»، كما أشار في مذكّراته إلى ما يلي: «إن علينا ببساطة أن نقود الآخرين. . . وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الاستقرار في العلاقات الدولية، ذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة. . . وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في العالم». لهذا تبنّت الولايات المتحدة استراتيجيا عسكرية طويلة الأمد، لكي تبقى القوة المهيمنة، ولاحتواء أي قطب دولي يمكن أن ينافسها، وللحفاظ على مصالحها التي يقسمها الاستراتيجيون الأمريكيون إلى المصالح الملحّة (ذات الأهمية القصوى) والمصالح الأمريكية المهمة (الاعتيادية).

استطاعت تركيا أن تنشط دورها في الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة، عن طريق بقاء فاعلية الدور التركي، وذلك باعتبارها:

أ ـ عنصر استقرار رئيسياً في المنطقة، كونها تسيطر على المضائق في منطقة البحر الأسود ومضيق الدردنيل، فضلاً على أنّها عنصر موازن لروسيا في المنطقة الجنوبية الشرقية التي تتضمن القوقاز.

ب ـ تؤدي تركيا دوراً مهماً في كونها جسراً لنقل الطاقة بين منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والعالم الغربي، فبعد انتهاء الحرب الباردة انكشف للولايات المتحدة الأمريكية عالم واسع، وبالتالي أرادت بواسطته أن تجد حليفاً لها في منطقة تعدّ من مناطق النفوذ الروسي لكي تنافس روسيا، فكانت تركيا هي الدولة الأقرب إلى أداء هذا الدور.

ج ـ إن تركيا تعمل كنقطة وثوب لنقل القيم والمبادئ الغربية إلى مناطق الشرق.

د ـ إن لتركيا دوراً جيوستراتيجياً نشيطاً في الشرق الأوسط، وخصوصاً المناطق غير المستقرّة.

أما دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية، فقد أصبح أكثر حيوية من المرحلة السابقة، نتيجة لتعقّد الوضع الدولي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، فقد سجل يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بداية عهد جديد من التفكير الاستراتيجي الأمريكي، إذ قارنت الولايات المتحدة الأمريكية بين هذا الهجوم وهجوم بيرل هاربر في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤١ الذي أقحم الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. كما يعتقد الكثير من المفكّرين الاستراتيجيين أن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وضعت نهاية لعهد ما بعد الحرب الباردة، لأنها مثّلت تحدياً كبيراً للأمن القومي الأمريكي، وأصبح هاجس انعدام الأمن داخل الولايات المتحدة هو السمة التي طغت مباشرة عقب هذه الأحداث التي لم يسبق لها مثيل، وأدت في النهاية إلى أن تلجأ الولايات المتحدة إلى إجراء مراجعة للعديد من أجهزتها وسياساتها المرتبطة بالأمن القومي، مستفيدة من إمكاناتها لمواجهة هذا الخطر الذي أطلق عليه «الإرهاب»، فظهرت استراتيجيا أمريكية كبرى تقوم على التدخل العسكري في الدول التي من الممكن أن تكون دعمت هذه الهجمات، كما جاء في قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي نصّ على ما يلي: «يخوّل الرئيس باستخدام كلّ قوة مناسبة ولازمة ضدّ الدول والمنظّمات والأفراد الذين يقرر بأنهم سمحوا أو ارتكبوا أو ساعدوا في تنفيذ الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك بغية منع أي أعمال للإرهاب الدولي في المستقبل ضدّ الولايات المتحدة».

وقد أطلقت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عقيدة استراتيجية استباقية سمّيت «عقيدة بوش». فقد قال في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢: «سوف نقفل معسكرات الإرهابيين، وسوف نقضي على مخطّطاتهم، وسوف نقدم الإرهابيين إلى العدالة، وعلينا منع الإرهابيين والأنظمة التي تسعى إلى الحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم. . . لن تسمح الولايات المتحدة للأنظمة الأكثر خطورة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة تدميراً في العالم».

ولم يختلف دور تركيا في هذه المرحلة، فهي شريك استراتيجي للولايات المتحدة، ومرتبطة بتحالفات أمنية وعسكرية معها، إذ كان موقفها هو المشاركة في أية ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة. وعزّز هذا الموقف زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد إلى أنقرة قبل هذه الأحداث، مما أعطى دفعة

للتحالف، فالتقى دونالد رامسفيلد برئيس الوزراء التركي آنذاك بولند أجاويد، ووزير الخارجية إسماعيل جيم، كما اجتمع مع وزير الدفاع التركي، ونائب رئيس الأركان التركي. وكان اهتمام وزير الدفاع الأمريكي بالقضايا ذات المصلحة المشتركة، مثل سياسة الدفاع والأمن، والوضع في العراق، ودور تركيا في تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط ودول البلقان. لهذا شاركت تركيا في التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة لغزو أفغانستان.

وبالرغم من ذلك، فإن هناك محدّدات للدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية، لعل أهمها:

أ ـ الموقف الأمريكي المعارض لسياسة تركيا حيال القضية القبرصية.

ب ـ الموقف التركي المعارض لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، فقد أدّى الموقف التركي هذا إلى تعقد العلاقات التركية ـ الأمريكية.

ج ـ تدهور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، مما ألقى بظلاله على الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية.

د ـ لقد أثرت العلاقات التركية ـ الإيرانية الجيدة، وما زالت، بشكل سلبي في العلاقات التركية ـ الأمريكية، وفي دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية.

أما في ما يتعلق بالمنظور التركي من العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، فتركيا تسعى إلى تحقيق جملة من المصالح من أداء هذا الدور في الاستراتيجيا الأمريكية، لعل أهمها:

أ ـ تحقيق المصالح العسكرية والأمنية، فقد سعت تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها في المجالات الأمنية والعسكرية.

ب ـ الحصول على الدعم الاقتصادي هو أحد أهم أسباب توجّه تركيا نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد التركي.

ج ـ كسب الدعم الأمريكي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

د ـ تحقيق المصالح التركية الأمنية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

هـ ـ قيادة دول منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

و ـ تفعيل الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

ـ ٥ ـ

أما **الفصل الثالث**، فقد درسنا فيه التأثير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠١٠، إذ إن مسيرة انضمام تركيا القديمة والمتجدّدة حيال الاتحاد الأوروبي ترافقت مع التأييد الأمريكي، فضلاً على الجهود الذاتية لتركيا.

فالولايات المتحدة ترى أن هناك مصلحة استراتيجية بالنسبة إليها تتجلى في ضرورة قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكسب موقع متنفّذ داخل دول الاتحاد الأوروبي، عبر إدخال شريكها الاستراتيجي في الاتحاد الأوروبي. كما أنَّ أهمية تركيا أصبحت أكثر وضوحاً نتيجة للأدوار التي من الممكن أن تقوم بها تركيا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان. لهذا، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الدعم لتركيا في سياستها حيال أوروبا، مما عزّز قناعات الأتراك حول الدور الأمريكي في العلاقات التركية ـ الأوروبية. وقد تمحورت وجهة النظر الأمريكية حول أنّه من الضروري على دول أوروبا أن تقبل تركيا كعضو كامل الحقوق، فهذه العضوية الكاملة سوف تخلق دولة مستقرّة وذات دور فاعل ونموذج لدول العالم الإسلامي الأخرى، فضلاً على أن مصلحة الولايات المتحدة في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي هي مصلحة استراتيجية، فالولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تتجه تركيا بقوة إلى الغرب بسبب أهمية الدور الذي تقوم به تركيا في حلف الناتو عموماً، وللولايات المتحدة خصوصاً، وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا في حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز.

وفي إطار ذلك، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٤، وبداية عام ١٩٩٥، أن تضغط على الدول الأوروبية للموافقة على إدخال تركيا في اتفاقية الوحدة الجمركية. وفي عام ١٩٩٥ نجحت الجهود الأمريكية في إقناع البرلمان الأوروبي من أجل التصديق على تلك الاتفاقية التي بدأ سريان مفعولها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. فقد أعلن السفير الأمريكي للاتحاد الأوروبي ستيوارت إيزنستات (Stuart E. Eizenstat) خلال زيارته إلى تركيا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ أن «الولايات المتحدة تدعم اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وإذا انضمت تركيا إليها فإن انضمامها سيقود إلى سياسة اقتصادية تنافسية، وبذلك ستكون شريكاً اقتصادياً أكثر أهمية للولايات المتحدة».

وبالرغم من ذلك، تعرّضت الجهود التركية في مرات عدة إلى الإعاقة نتيجة الشروط الصعبة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على دولة مثل تركيا، بالرغم من أن مسيرة انضمامها (مفاوضات الانضمام) كانت مكلفة لتركيا. فقد جاءت قمة المجلس الأوروبي في اللوكسمبورغ في ١١ ـ ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٧ باتخاذها قراراً رسمياً يقضي بعدم ضمّ تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنه في الوقت نفسه وضعها في حقل خاص بوصفها دولة طالبة انتساب لا بُدَّ من تشريع «استراتيجيا أوروبية» خاصة لها، من شأنها أن تؤدي إلى عضوية لاحقة لها ضمن الاتحاد الأوروبي. وقد أدّى هذا الأمر إلى أن تتخذ تركيا سياسات مضادة للاتحاد الأوروبي، مثل قطع الحوار السياسي، معتمدة في الوقت نفسه على التأثير الأمريكي. وقد أجدى الأخير نفعاً، حيث أعاد الاتحاد الأوروبي النظر في القرار السابق، واستمرت تركيا بجهودها في محاولة للانضمام، بالرغم من المعوقات التي وضعتها دول الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في منتصف عام ٢٠٠٢. فقد اعتبر أردوغان خلال إعلانه البرنامج الانتخابي للحزب «أنَّ الاتحاد الأوروبي هو أولوية الأولويات في برنامجة الحزبي»، وكان جاداً في ذلك، لأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو أحد السبل القوية لإزالة الشوائب التي تعانيها تركيا في مجال الحريات وحقوق الإنسان.

وفي الحقيقة، إن حزب العدالة والتنمية يعتمد بشكل كبير، في إصلاح الداخل، وتقليل سيطرة العسكر على الحياة السياسية التركية، على «الرافعة الأوروبية»، التي دونها لا يمكن اختراق صفوف «الدولة العميقة» أو «الدولة المتجذرة». وفي ٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٤ أصدرت المفوضية الأوروبية توصياتها، بأن تركيا نفّذت المعايير الضرورية لبدء مفاوضات الانضمام، وقد وصف رئيس الاتحاد الأوروبي القرار بأنه «يعني أنّها مؤهلة»، وفي ١٧ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٤ أقرّ المجلس الأوروبي بقوة توصية المفوضية، مصرحاً بأن تركيا قد أوفت بالعناصر السياسية في معايير كوبنهاغن، وأن بالإمكان وفق الشروط التي وضعتها المفوضية بدء مفاوضات الانضمام. وقد تقرر أن تبدأ محادثات الدخول في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥، واعتبرت هذه المسألة نقطة تحول تاريخية في العلاقات التركية ـ الأوروبية.

إنَّ موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يحظى بتأييد أمريكي، فغالبية الرؤساء الأمريكيين أيدوا مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد قدم

الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش دعماً لتركيا في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، كما دعا العالم الإسلامي إلى أن تكون تركيا جسراً بنّاء بين العالمين الغربي والإسلامي. وقد أكدّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بعد ذلك، خلال قمة حلف شمال الأطلسي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وقبل أن يتوجه إلى تركيا، موقف بلاده الذي يقضي بـ «ضرورة ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. . . لكي تكون رسالة إيجابية إلى العالم الإسلامي». كما أكد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خلال الكلمة التي ألقاها في البرلمان التركي في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، إذ قال: «إن عضوية تركيا في الاتحاد تعزّزه»، وقال أيضاً: «تدعم الولايات المتحدة مساعي تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي». وأفاد الرئيس الأمريكي بـ «أن أوروبا ستكسب، ولن تخسر من وراء التنوّع الشعبي والديني والثقافي في تركيا»، ولكنه شدّد في الوقت نفسه على أهمية دفع الإصلاحات السياسية في تركيا. وقد تبيّن أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تختلف فقط بالتفاصيل حول انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية، لكنها تجمع على ضرورة أن تبقى تركيا جزءاً من المنظومة الغربية، سواء في نظامها أو قيمها أو دورها. ويكمن الفارق الوحيد بينها في أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى تركيا بعضوية كاملة، أما دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فرنسا وألمانيا، فتريد لتركيا شراكة مميّزة، نظراً إلى أن هاتين الدولتين (فرنسا وألمانيا) تسعيان إلى الحفاظ على «علاقتهما الأبوية» بدول الاتحاد، باعتبار أنه بدخول تركيا الاتحاد سوف تنتهي هذه العلاقة نتيجة حجم وتأثير تركيا المحتمل، وخصوصاً عندما تصبح عضواً كاملاً فيه. لهذا، قد يكون من الأفضل بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا منح تركيا خيار الشراكة المميزة بدلاً من العضوية الكاملة، على الرغم من أن ذلك قد يثير بعض المشكلات داخل دول الاتحاد، وخصوصاً بين فرنسا والسويد حول هذه المسألة، علماً بأنَّ السويد تؤيد منح تركيا العضوية الكاملة.

وبالرغم من ذلك، استمرت حكومة حزب العدالة والتنمية في سعيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد طرح الحزب رزمة من التعديلات الدستورية أضافها إلى التعديلات السابقة. وفي إطار الجهود المبذولة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، وصل إلى حدّ اقتراح ٣٠ مادة قانونية، كان أهمها حصر الأحزاب السياسية، وتحديد سلطات المحكمة الدستورية العليا،

وعدم التضييق على الحريات العامة، وغيرها من المواد التي لم تلق قبولاً، لا من الجيش، ولا من الأحزاب القومية العلمانية.

ونخلص مما تقدّم إلى أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي تقوم على مبدأ ضرورة استمرار العمل على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فلا بُدَّ من أن يتحقق هذا الهدف الذي بنت عليه تركيا سياستها منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتّى الوقت الحاضر، وأن تصبح دولة عظمى وجزءاً من العالم الغربي، وجزءاً من الثقافة والمجتمع الأوروبيين. وقد ساعدتها دول عدة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بحكم المصالح الاستراتيجية المشتركة بينهما.

ـ ٦ ـ

وفي ما يتعلق بالدوافع التي تفرض على دول الاتحاد الأوروبي أن تقبل تركيا كعضو كامل العضوية، فلعل أهمها:

أ ـ إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يجعل جيران تركيا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر الأسود جيراناً مباشرين للاتحاد الأوروبي، مما قد يعزّز من سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحقيق مصالحه المتنوّعة في هذه المناطق، وخصوصاً إذا ما رغب في أن يكون له دور فاعل في السياسة الدولية.

ب ـ إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يكون له قيمة أكبر ثقافياً على المستوى العالمي، إذ إنه سيبينّ أنَّ هذا الاتحاد ليس اتّحاداً مسيحياً، وأنّه يجمع كلّ الأديان والمعتقدات، وهو ليس مقتصراً على الدول ذات الدين المسيحي فقط.

ج ـ إن دور تركيا الاستراتيجي المتأتي من موقعها الجيوبوليتيكي المحوري يمكن أن يوفر للاتحاد الأوروبي قيمة استراتيجية أكبر. كما إن اندماج تركيا في الجسد الأوروبي سوف يؤثر بفاعلية في مستقبل أوروبا، وفي الوقت نفسه قد يعطي تركيا دوراً كبيراً في تشكيل مستقبل أوروبا.

د ـ إن تركيا سوف تقدّم خدمات أكبر للاتحاد الأوروبي على المدى الطويل، فكما هو معروف، يعتبر الاتحاد الأوروبي اليوم نادياً من الأمم الشائخة التي تواجه نقصاً متزايداً في عدد سكانها، إذ لم ترفده بمزيد من السكان من الأطراف، وخاصة من شمال أفريقيا، فمتوسط العمر في الاتحاد الأوروبي، يبلغ اليوم ٣٩ عاماً، ولكنه يصل في بعض الدول الأوروبية إلى ٤٢ عاماً، وخصوصاً في فرنسا. أما في تركيا فمتوسط العمر يبلغ ٢٧ عاماً، لهذا يمكن لتركيا أن

تعيد الحيوية إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق تقديم الملايين من العمال الشباب.

هـ ـ يعتقد الكثيرون أن بالرغم من أن التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي قد يخلق مشكلات متعددة، فإنه سيحقق في الوقت نفسه منفعة فحواها أن هذا الانضمام سيقوّي أعمدة الاتحاد الأوروبي في المجالين الاستراتيجي والأمني.

و ـ ولعل من الدوافع المهمة الأخرى، الدافع الاقتصادي، فتركيا أصبحت من الدول المتقدمة اقتصادياً، بفضل سياسات حزب العدالة والتنمية، من خلال انخفاض معدلات البطالة والتضخم والدين العام، وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى دخل الفرد، وأن هذا الأمر يخدم دول الاتحاد الأوروبي، عكس ما كانت تتصور بعض دول الاتحاد التي كانت ترى أن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يلقي أعباء على الاتحاد.

وبالرغم من هذه الدوافع الموجبة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والتأييد الأمريكي لها، إلا أنَّ هناك مجموعة من المعوقات التي تؤثر في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لعل أهمها:

أ ـ **المعوقات القانونية والسياسية**، إذ يحاول الكثير من النخب السياسية في أوروبا، وخصوصاً تلك الرافضة لفكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أن تضع العقبات أمام دخول تركيا إلى الاتحاد. وتستند هذه النخب إلى مجموعة من المبرّرات القانونية والسياسية والثقافية، فمعاهدة روما المنشئة للاتحاد الأوروبي جاءت لتضع مجموعة من الشروط على الدول الراغبة في الانضمام، فديباجة هذه المعاهدة أقرت بأن «أية دولة أوروبية يمكن أن تقبل لتصبح عضواً في هذه الجمعية». كما دعا الموقّعون على هذه الاتفاقية الشعوب الأوروبية بـ «ممن يشتركون في مثالياتهم (وثقافاتهم) إلى أن ينضموا بجهودهم (ويدعموا هذا التجمّع)». كذلك، فقد أقرت هذه الاتفاقية بأن الدول التي يمكنها الانضمام إلى هذا الاتحاد يجب أن تتوافق مع الشروط الآتية: الدولة الطالبة العضوية يجب أن تكون أوروبية أولاً، ويجب أن تكون الدولة ديمقراطية ثانياً، ويجب أن تقبل الدولة الطالبة العضوية بالأهداف السياسية والاقتصادية للمجموعة الأوروبية ثالثاً.

أما بالنسبة إلى **المعوقات السياسية**، فهي تتمثل في مواقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي والمعارضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فرنسا وألمانيا. وتستند هذه الأطراف المعارضة إلى حجج ودلائل كثيرة، وخصوصاً الأوضاع الداخلية التي تعانيها تركيا، فكما هو معروف، يجب أن تنجز تركيا

متطلبات الإصلاح الداخلي المتمثلة في ترسيخ الديمقراطية، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية، فضلاً على رفع القيود المفروضة على بعض الأحزاب السياسية، وخصوصاً الإسلامية منها، وتلك الناطقة باللغة الكردية.

ب ـ **العائق الديني**، فالدول الأوروبية تتخوّف من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لكونها دولة إسلامية، فهي تعتبر أن الاتحاد الأوروبي هو نادٍ مسيحي، ولا يحقّ لتركيا الدخول فيه.

ج ـ **المعوقات المؤسسية**، إذ يرى الكثير من الباحثين السياسيين أن من أهم المعوقات التي تؤثر في عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي الطابع المؤسسي للاتحاد، وأن انضمام دولة مثل تركيا، وبحجم سكانها الحالي الذي يقترب من حجم سكان ألمانيا، سوف يؤثر في عملية اتخاذ القرارات داخل الاتحاد الأوروبي. هذه المعوقات تتمثل في أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر، بشكل كبير، في عمل وشكل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، كالبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي وغيرهما من المؤسسات الأوروبية الأخرى، نتيجة عدد السكان الكبير الذي تتمتع به تركيا، فضلاً على القوة العسكرية الكبيرة، والرقعة الجغرافية الواسعة، والاقتصاد المتنامي بنسب كبيرة، مما قد يؤدي إلى قلب موازين القوى في هذه القارة، بحيث تخسر الدول الكبرى فيها، مثل فرنسا وألمانيا، مواقعها.

د ـ **المعوقات الأمنية**، يرى الأوروبيون أن دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني «أن جيران الاتحاد الأوروبي سوف تكون الدول التالية: العراق، وإيران، وسورية، فضلاً على دول جنوب القوقاز، مثل: أرمينيا، وآذربيجان، وجورجيا، في الوقت الذي يحاول فيه الاتحاد أن يكون له مكانه ودوره في الساحة الدولية. وكما هو معروف فإن هذه المناطق هي من أكثر مناطق العالم اضطراباً، مما يزيد من حجم المخاطر على دول الاتحاد نتيجة للأوضاع غير المستقرّة حوله. ولذلك، لا يمكن أن تعطى تركيا أهمية كبيرة في هذه الأحوال، وخصوصاً من جانب الدول الراغبة في أن يكون للاتحاد الأوروبي دور في السياسة الدولية.

ونخلص من ذلك إلى أنَّ المعوقات التي قد تؤدي إلى عدم حصول تركيا على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي تمثل تحدياً كبيراً أمام تركيا، وبالأخص مواقف بعض الرؤساء الأوروبيين، مثل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والمستشارة الألمانيّة أنجيلا ميركل، اللذين أعلنا عن موقف بلديهما الرافض لانضمام تركيا، إلا أنهما وافقا على منحها شراكة متميّزة بدلاً من العضوية الكاملة. ولكن الأتراك

يراهنون على أنَّ معوقات قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لا ترقى إلى مستوى المصالح المتبادلة للطرفين في حال انضمام تركيا.

ويلي ذلك في الفصل الثالث دراسة المستقبل، فقد يخطئ من يتصور أن دراسة المستقبل لأية ظاهرة هي مجرد افتراضات مجردة، لأن الدراسات المستقبلية لا تدرس الظواهر عن طريق طرح افتراضات مجردة، بل من خلال افتراضات مبنية على الواقع. فهي تحلل الأبعاد المستقبلية انطلاقاً من الواقع، فدراسة المستقبل «ليست قراءة كفّ أو طالع، بل إن دراسة المستقبل ما هي إلا عملية بحث علمي في مجال ما، تبدأ من الماضي، وتدرس الحاضر بعناية لاستبصار آفاق واتجاهات المستقبل وعوامل التغير فيه بشكل كلّي». وقد تمّت دراسة مستقبل السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي في ظلّ التأثير الأمريكي من خلال ثلاثة احتمالات، ولكل احتمال مبرّرات حدوثه وعدمها:

أ ـ **الاحتمال الأوّل**: احتمال الاستمرار، أو التواصل، وهذا الاحتمال يفترض بقاء سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في مسارها الحالي طوال مدّة المستقبل المتوسط.

ب ـ **الاحتمال الثاني**: احتمال التغيير، هذا الاحتمال يفترض أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تتغير نتيجة تغيّر سياسات الاتحاد الأوروبي. ففي هذا الاحتمال يفترض أن تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة زيادة حجم التأثير الأمريكي في دول الاتحاد، فضلاً على ذلك الضغط الذي تمارسه تركيا عبر سياستها المتّبعة حيال منطقة الشرق الأوسط نتيجة للرفض الأوروبي لها.

ج ـ **الاحتمال الثالث**: احتمال الاستمرار والتغيير، وهذا الاحتمال يجمع بين الاحتمالين السابقين، أي أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تتغير نتيجة التغيّر النسبي في سياسة الاتحاد الأوروبي في إطار قبول تركيا في الاتحاد وبدعم أمريكي لهذا الانضمام.

* * *

وكانت النتيجة النهائية للدراسة رؤيتنا أنَّ مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي يتحدد في ضوء استمرار سعي تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فاتجاهات المستقبل تتحدد، بالرغم من صعوبة التنبؤ بها، في أن سياسة تركيا سوف تكون في إطار احتمال الاستمرار والتغيير، بمعنى أن سياسة تركيا حيال

الاتحاد الأوروبي سوف تجمع بين استمرار سعيها الدؤوب إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في مقابل التغيير النسبي في موقف الدول الأوروبية، أي أنّها سوف تحصل على شراكة مميزة تختلف عن العضوية الكاملة، وأن عملية الانضمام الكامل سوف تكون بصورة تدريجية، وليس بصورة سريعة، كما يتوقع البعض، نتيجة للموقف الأمريكي المؤيد لها من جهة، ونتيجة لجهودها الذاتية والمتواصلة من جهة أخرى. فتركيا، كما تشير التقارير الاستراتيجية، سوف تصبح قوة كبرى خلال المستقبل المتوسط، نتيجة الإصلاحات التي تقوم بها، فضلاً على انتعاش الاقتصاد التركي بصورة لافته منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة فيها عام ٢٠٠٢، بزيادة نسبة النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات التضخم، وارتفاع معدل الناتج القومي الإجمالي. كما أن ارتفاع مستوى دخل المواطن التركي سوف يؤدي إلى التغلب على المعوقات المختلفة التي تقف أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فالمؤشرات الاقتصادية الحديثة تشير إلى أن تركيا تعتبر الثانية بعد الصين في نسبة النمو الاقتصادي، أي بنسبة ٧ بالمئة، كما أنَّ معدل الدخل الفردي للمواطن التركي ارتفع خلال الفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨) من ٣,٣٠٠ دولار إلى ١٠,٠٠٠ دولار، فضلاً على انخفاض معدلات التضخم، وزيادة حجم الاستثمارات. وبهذا، فإن تركيا تحتل المرتبة السادسة عشرة في ترتيبات أكبر الاقتصادات على المستوى العالمي، وقد أصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، فقد قلت الفجوة لأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية. وأصبح العالم يتحدث عن القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا نتيجة هذا النمو المتصاعد، فقد أشارت صحيفة **نيويورك تايمز** في ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٠ إلى هذا النمو الكبير الذي حققته حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ حتى الوقت الحاضر، ثمّ تساءلت الصحيفة بقولها: من يحتاج إلى الآخر أكثر: تركيا أم أوروبا؟.

مقدمـــــة

١ ـ أهمية الدراسة

ارتبطت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: كسب الدعم الغربي لتركيا عن طريق إبراز أهمية تركيا الاستراتيجية للعالم الغربي، ومن أجل أن تصبح من القوى الكبرى والمؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي، وصولاً إلى تحقيق الاندماج الكامل بالقارة الأوروبية.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة، تحول النظام الدولي من نظام توازن القوى إلى نظام ثنائي القطبية، وقد ارتبطت تركيا بتطورات هذا النظام عن طريق مشاركتها في التفاعلات التي حدثت خلال هذه المرحلة من مراحل النظام السياسي الدولي، إذ برزت أهمية تركيا خلال هذه المرحلة لطرفي الصراع، ولكن هدف تركيا الرئيسي حدّد موقف تركيا بالانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مختارة في الوقت نفسه الدخول في الصراع الدولي (الحرب الباردة)، ليس كطرف محايد، وإنّما تطرف منحاز. أثر هذا الموقف التركي بدوره في تحديد ملامح سياسة تركيا الخارجية، لمراحل زمنية مقبلة لم تتغيّر، بالرغم من الأحداث التي حصلت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي التي أدّت إلى تغيير تكتيكي، حاولت تركيا عن طريقه أنْ تبرز أهميتها من جديد.

وكما هو معروف، فإن سياسة أية دولة تتأثر بشكل كبير بالإمكانات الداخلية للدولة، فضلاً على المؤثرات الخارجية التي تحدد سياسة الدولة، إما بالاتجاه الذي تسعى إليه الدولة أو بالاتجاه المعاكس. وفي ما يتعلق بسياسة تركيا حيال أوروبا، فقد ارتبطت بالدرجة الأساس بالإمكانات الذاتية التركية، فضلاً

على الدعم الخارجي، وخصوصاً الأمريكي الذي حاولت تركيا أن تستثمره في تسريع وتيرة انضمامها إلى المؤسسات الغربية، وقد توضح بشكل كبير بعد عجز تركيا عن تحقيق الاندماج بالمؤسسات الأوروبية في نهايات عقد الثمانينيّات من القرن الماضي، بعد أن أصبحت تركيا تعاني أزمات داخلية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، وتحوّل النظام الدولي من مرحلة الثنائية القطبية إلى المرحلة الأحادية القطبية، استمرت مساعي تركيا السابقة، بالرغم من أن أهميتها الاستراتيجية قد قلّت نسبياً عن المرحلة السابقة، وذلك لحاجة الولايات المتحدة إلى تركيا كركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية الأمريكية في مناطق ذات مصلحة عليا، مثل منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة آسيا الوسطى، ومنطقة القوقاز، ومنطقة البحر الأسود.

وبعد أن تكلّلت مساعي دول الاتحاد الأوروبي بالنجاح بتأسيس الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٢، وإعلانه، والانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى اتحاد أوروبي ذي كيان سياسي وقانوني، تركّزت سياسة تركيا، بشكل أكبر من السابق، على ضرورة تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي عن طريق كسب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، مستجيبة في الوقت نفسه لشروط العضوية التي حددها الاتحاد الأوروبي (معايير كوبنهاغن)، فضلاً على الفصول الـ ٣٥ الخاصة بانضمام الدول المرشحة إلى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من صعوبة تنفيذ هذه المعايير على دولة مثل تركيا، كما أنّها لم تطبق على دول عديدة انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، مثل اليونان التي انضمت إلى الاتحاد قبل مدّة طويلة، مما أثار انتقادات كبيرة على الاتحاد الأوروبي، فقد اعتبر الكثيرون أن هذا الموقف أثبت صحّة المقولة إن «الاتحاد الأوروبي هو ناد مسيحي». فاليونان، كما هو معروف، هي مهد الحضارة الأوروبية، بينما تركيا هي دولة إسلامية، لا تنتمي إلى الحضارة الأوروبية، مما يزيد من معوقات انضمام تركيا، فضلاً على المعوقات الأخرى التي استطاعت تركيا أن تتجاوز الكثير منها، وأصبحت لا ترقى إلى مستوى الدوافع.

تأتي أهمية الموضوع من أهمية تركيا الاستراتيجية، فضلاً على الدور الذي تؤديه في الاستراتيجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دعم تركيا في سياستها حيال الاتحاد الأوروبي، بما يخدم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها. فضلاً على ذلك، تأتي الأهمية الثانية، وهي أهمية فترة

الدراسة الممتدة منذ بداية تشكيل الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماسترخت التي تمّ الاتفاق عليها في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩١، والتي وقّعت في ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ في مدينة ماسترخت، ودخلت حيّز التنفيذ من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٨.

فقد تصاعد تأثير الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية خلال هذه المدّة عن طريق سعي بعض أطرافه، وخصوصاً فرنسا وألمانيا، إلى استقلالية قرارات وسياسات الاتحاد، فضلاً على سعيهم إلى إيجاد مكانة مهمة له في الساحة الدولية. في المقابل، فقد أدى ذلك، بالتدريج، إلى انحسار التأثير الأمريكي في سياسات هذا الاتحاد، وبقيت بريطانيا الدولة الوحيدة المؤثرة في سياسة الاتحاد، بما يخدم بعض سياسات الولايات المتحدة. لهذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع بتركيا إلى عضوية الاتحاد، بما لها من ثقل عسكري وسكاني مهم.

٢ ـ إشكالية الدراسة

بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣، ركّزت تركيا أغلب إمكاناتها السياسية والاقتصادية، بشكل أكبر من أي وقت، من أجل تحقيق الانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي. وكان نتيجة ذلك سعي تركيا إلى الاعتماد، أيضاً، بشكل أكبر من السابق، على الدعم الأمريكي من أجل تحقيق هذا الهدف، مركّزة على الإدراك الأمريكي لأهميتها الاستراتيجية.

وتحاول إشكالية البحث معرفة طبيعة واتجاهات السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠١٠، ومدى تأثير الولايات المتحدة في هذه السياسة، ومستقبل هذه السياسة في ظلّ هذا التأثير.

فضلاً على ذلك، إن اتجاه الاتحاد الأوروبي نحو قبول عضوية تركيا قد خضع، ابتداء، لضغط الجانب الأمريكي بحكم علاقات المصالح المتبادلة، إلا أن اتجاه دول الاتحاد الأوروبي المتزايد نحو كونه قوة فاعلة في النظام الدولي، جعلها تفرض شروطها في عملية الانضمام أكثر منه قيامها بتقديم استجابتها التلقائية للمتغيّر الأمريكي.

وعليه، فإن دراستنا «التأثير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي» (في الفصل الثالث) سوف تحاول معالجة مشكلة الدراسة بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة الرئيسية، منها: ما هي طبيعة العلاقات التركية ـ الأوروبية؟

وما هي دوافع السياسة التركية حيال أوروبا؟ وكيف تؤثر الولايات المتحدة الأمريكية في سياسات تركيا؟ وما هو تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي؟ وكيف تؤثر الولايات المتحدة في دول الاتحاد الأوروبي من أجل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟.

٣ ـ فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها «أنّه توجد علاقة بين التوجه التركي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودرجة تأثير الدور الأمريكي، فكلما توافقت مصالح السياسة الأمريكية مع السياستين التركية والأوروبية، كانت هناك استجابات أوروبية إيجابية إزاء السياسة الأمريكية، بحيث يجري تفعيل مسألة انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وكلما اختلفت مصالح السياسة الأمريكية مع إحداهما، كان تأثير الدور الأمريكي في تسريع عملية الانضمام محدوداً».

٤ ـ منهجية الدراسة

انطلقت منهجية هذا الكتاب من الاعتماد على أكثر من منهج من أجل تحقيق مبدأ التكامل المنهجي الذي يوصف في الغالب بالشمول. لهذا اعتمدنا على منهجين أساسيين هما:

ـ **المنهج التاريخي**: لقد استخدمنا هذا المنهج في مواضع محددة، انطلاقاً من أنَّ الظاهرة لا يمكن فهمها دون الإطار التاريخي لها، واستخدمنا هذا المنهج خصوصاً في **التمهيد** لدراسة تاريخ العلاقات التركية ـ الأوروبية، والتركية ـ الأمريكية، لما له من أثر كبير في توجيهنا وتنبيهنا إلى الأطر التاريخية التي حدّدت طبيعة هذه العلاقات، كما استخدمنا هذا المنهج في بدايات **الفصل الثاني** في دراسة مكثفة وقصيرة لتاريخ العلاقات التركية ـ الأمريكية.

ـ **المنهج الوصفي التحليلي**: لقد استخدمنا هذا المنهج في وصف مشكلة الدراسة لغرض تحليلها، وقد طبقنا هذا المنهج في **الفصلين الثاني والثالث**، انطلاقاً من أن هذا المنهج يعتبر من المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية، فهو يقوم على مبدأ الارتباط والتكامل بين جملة من العوامل المؤثرة في المناخ الدولي، وفي دوافع الدول واتجاهات صانع القرار فيها.

٥ ـ الدراسات السابقة

ظهرت دراسات عدة، اهتمت بدراسة وتحليل طبيعة واتجاهات سياسة تركيا الخارجية حيال الاتحاد الأوروبي، نتيجة التعقيد الذي يكتنف هذا الموضوع، فغالبية الدراسات السياسية والتاريخية تناولت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي على مراحل زمنية مختلفة، وقد حاولت أن تهتم بسياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي .

لقد تناولت هذه الدراسات موضوع تركيا وعلاقاتها الخارجية وسياستها حيال الاتحاد الأوروبي بالدراسة والتحليل، وبين تلك الدراسات جاءت دراستنا لتهتم بموضوع جديد تناولته الدراسات السابقة، ولكن في مراحل زمنية سابقة، مثل مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي التي تعتبر مسيرة مستمرة تتطلب من الباحث جهداً كبيراً لمتابعتها. يضاف إلى ذلك أن العديد من الدراسات لم تهتم بشكل مباشر ومتعمّق بمسألة التأثير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، فضلاً على المعوقات الأساسية التي رافقت مسيرة انضمام تركيا، ومواقف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك مستقبل سياسة تركيا في ظلّ التأثير الأمريكي.

تمهيـــد

العلاقات التركية مع أوروبا
والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٢٣ ـــ ١٩٩٣)
(الجذور والتطورات)

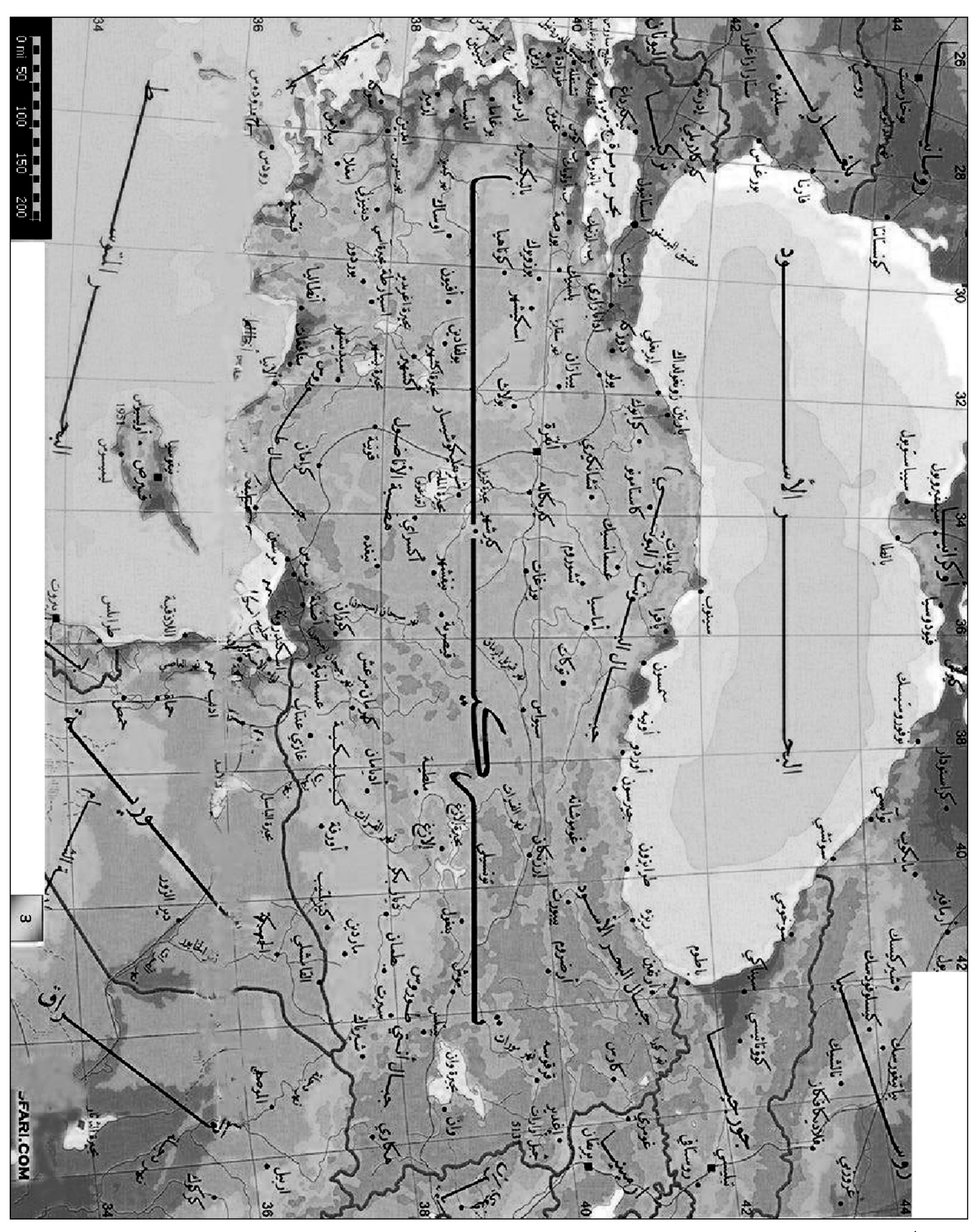
تكمن أهمية دراسة جذور وتطورات العلاقات التركية ـ الأوروبية، والتركية ـ الأمريكية، في معرفة طبيعة هذه العلاقات طوال مدّة زمنية امتدت إلى أكثر من تسعة عقود، وانطلاقاً من أن دراسة الماضي تساعد في فهم الحاضر، فضلاً على استشفاف المستقبل لتكوين صورة لما يمكن أن تؤول إليه الظاهرة موضوع البحث. لذلك، تأتي أهمية أن يكون هناك إدراك مسبق لطبيعة هذه العلاقة لفهم طبيعة الترابط بين تركيا وأوروبا، والولايات المتحدة وتركيا، التي تشكّلت بموجبه ملامح السياسات الخارجية لهذه الأطراف.

فالعلاقات الأوروبية تعمّقت مع تركيا بعد أن تأسست الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، أما العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد امتدت إلى مدّة زمنية سابقة على تأسيس الجمهورية الحديثة، وهذا ما سنتناوله بالبحث في التمهيد.

أولاً: تطور العلاقات التركية ـ الأوروبية (١٩٢٣ ـ ١٩٩٣)

تتفق غالبية الدراسات التي اهتمت بدراسة تاريخ العلاقات التركية ـ الأوروبية على أنّها بدأت منذ القرن الخامس عشر الميلادي، إذ كان يغلب على هذه العلاقة جانب الصراع بدل التعاون بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات الأوروبية، نتيجة سعي الطرفين إلى تحقيق مصالحه على حساب الطرف الآخر. ولم تتخذ هذه العلاقات جانب التعاون، إلا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، وتأسيس جمهورية تركيا الحديثة، فقد اتجه مصطفى كمال أتاتورك، بعد أن ثبّت أركان جمهوريته، إلى تطوير علاقاته مع الغرب على مختلف الصعد.

خارطة تركيا



المصدر: <http://www.safari.com>.

١ ـ العلاقات التركية ـ الأوروبية (١٩٢٣ ـ ١٩٨٠)

هُزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ووقّعت على هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩١٨، وكان نتيجة ذلك أن احتلت قوات الحلفاء (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا واليونان) أهم النقاط العسكرية الاستراتيجية والاقتصادية في تركيا، مثل اسطنبول وتحصينات الدردنيل والبوسفور وأنطاليا وأفيون وأهم مدن تركيا الأخرى[١].

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ استطاعت السفن الإيطالية والإنكليزية والفرنسية، ثمّ تلتها السفن الأمريكية بعد مدّة قصيرة، أن تحتل القرن الذهبي، وعسكرت في اسطنبول وتحصينات المضائق، وكانت فكرة الحلفاء ورغبتهم آنذاك هي تحويل اسطنبول إلى قاعدة لنشاطاتهم في بلدان المنطقة كلها[٢].

وكانت قوات الحلفاء تتكون من جيوش اليونان وإيطاليا، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، اللتين كانتا تسيطران على غالبية أجزاء الإمبراطورية العثمانية، باستثناء منطقة صغيرة في وسط الأناضول. وقد قامت هذه الدول بإنشاء حكومة في القسطنطينية في آذار/مارس ١٩١٩ للعمل معها، وفي الوقت نفسه تشكّلت في المدن الرئيسية في الأقاليم اتحادات، أصبحت تعترض بصورة غير واضحة على الاحتلال الأجنبي، واستخدمت هذه الاتحادات شعار «الدفاع عن الحقوق»، وكان أكثر ما يقلقها هو عودة التجار اليونانيين والأرمن الذين تمّ طردهم منذ حقب سابقة. وفي أول اجتماع لهذه الاتحادات، شارك فيه مصطفى كمال أتاتورك، وقد اتفق المشتركون على قرار يعرب عن اعتزامهم على مناشدة الولايات المتحدة لوضع تركيا تحت الانتداب الأمريكي[٣].

أدى الاحتلال اليوناني لبلاد الأناضول الغربية، ورجوع الأرمن إلى كيليكيا[*] بصورة سريعة، إلى خلق حالة من التوتر والصراع الوشيك بين الأتراك المسلمين

---

(١) وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٣١.

(٢) عبد الجبار قادر غفور، «تأريخ تركيا المعاصر، ١٩١٨ ـ ١٩٨٠،» في: إبراهيم خليل أحمد، معد، **تركيا المعاصرة** (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٨٧)، ص ٢٥.

(٣) نوبار هوفسبيان وفيروز أحمد، محرّران، **تركيا: بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ترجمة سامي الوزاز [وآخرون] (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١٧ ـ ١٨.

(*) كانت كيليكيا في ذلك الوقت تحت الاحتلال الفرنسي.

والأرمن المسيحيين. فضلاً على ذلك، قام الجيش اليوناني بعد احتلاله الأناضول الغربية عام ١٩١٩ بضرب السكان الأتراك، مما زاد الأمر تعقيداً، وأدى هذا إلى حدوث ردّ فعل انتقامي عندما تقدّم الجيش التركي نحو سواحل بحر إيجة، وقد أدى هذا الأمر إلى نزوح أعداد كبيرة من الأرمن الذين قدر عددهم بـ ١,٢ مليون نسمة(٤).

خلال هذه المدّة، أصبح وضع الإمبراطورية العثمانية في حرج شديد بعد أن استطاعت بريطانيا إحكام السيطرة على الموصل ولواء الإسكندرون، بحجة تأمين خطوط التموين لقواتها، كما احتلت عينتاب ومرعش وأروقة وسكي شهر وأفيون قره حصار وكوتاهية، وفرضت سيطرتها على سكة حديد بغداد ـ الأناضول وموانئ البحر الأسود، وقد أنزلت قواتها كذلك في سامسون وطربزون، وأرسلت في الوقت نفسه قوات أخرى إلى أنقرة ومرزيفون(٥).

أما القوات الفرنسية، فقد احتلت مرسين ومنطقة أدنة وزنكول داغ، وكذلك حلّت القوات الفرنسية محل القوات البريطانية في خريف عام ١٩١٩ في مناطق عينتاب ومرعش وأروقة، واحتل الإيطاليون أنطاكية وكوشا داسي، ثمّ قونية وأسبارطة وغيرهما من المناطق الأخرى. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩١٩ احتلت القوات اليونانية إزمير، وقد بلغ عدد القوات الأجنبية في تلك المدّة (ما عدا اليونانية) حوالى ١٠٧ آلاف شخص(٦).

ويمكن القول إن العامل الرئيسي الذي زاد من حدّة الرفض، وأدى إلى دفع الأتراك إلى المقاومة، هو دخول القوات اليونانية إلى إزمير، ومن ثمّ توجهها إلى اسطنبول(٧). فقام سكان تركيا، بالرغم من الإنهاك الذي أصابهم خلال الحروب الكثيرة التي خاضتها الإمبراطورية العثمانية، بحمل السلاح في وجه المحتلين، ورفضوا الخضوع لمشاريعهم، وظهرت جماعات مسلحة في المناطق المختلفة من تركيا، وخلال مدّة قصيرة انتشرت هذه الجماعات بشكل كبير في مناطق كثيرة في تركيا(٨).

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(٥) غفور، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٦) إبراهيم رزقانة، **الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي** (القاهرة: دار النهضة العربية، [د. ت.])، ق ٢: **العالم الإسلامي غير العربي، تركيا ـ ١ ـ**، ص ١٨.

(٧) Eduard Soleri Lecha, «EU-Turkish Relations Dossier,» *Politician* (Paris), vol. 4, no. 23 (2005), <http://www.ob.politician.exterior.vab.es>.

(٨) رزقانة، المصدر نفسه، ص ١٨.

كان النضال تقوده الحركة الوطنية التي كانت تتسم بالعفوية قبل الاحتلال اليوناني لإزمير، إذ كانت جماعات مسلحة تهاجم معسكرات الحلفاء ومحطات سكك الحديد والمنشآت العسكرية والصناعية وأكداس العتاد، وسرعان ما تحوّلت أعمال المقاومة إلى حركة وطنية شعبية، وكانت غالبية أفرادها من الفلاحين الذين كانوا يشكّلون تسعة أعشار السكان، وبالرغم من الإنهاك الذي تعرّضوا له، حملوا على عاتقهم عبء الحركة الوطنية. أما قيادتها، فقد كانت بيد البرجوازية الوطنية (الفئة المثقفة، وخاصة الضباط الذين ظهر بينهم مصطفى كمال باشا)[*]، وعرفت بعد ذلك باسمه، أي الحركة الكمالية، إذ قادت نضال الأتراك من أجل إعادة الاستقلال بقيادة مصطفى كمال باشا بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٣[٩].

فقد قام مصطفى كمال بتنظيم المركز القيادي للحركة الوطنية بعد وصوله إلى الأناضول، وسرعان ما عرفت دول الحلفاء نشاطاته في اسطنبول، إذ ألحّوا على السلطان إنهاء مهمة مصطفى كمال، لكن الأخير رفض أوامر السلطان، وعقد في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩١٩ مؤتمر أرضروم، نتيجة زيادة حدّة المشاعر والروح الوطنية لدى الأتراك، وتحمّسوا لمقاومة المحتلين، وقاموا بتشكيل مجموعات في اسطنبول ومناطق الريف التركي. وتم بموجب هذا المؤتمر عقد ما سمّي بـ «الميثاق الوطني»، كما عقد مؤتمر سيواس، وانتخب مصطفى كمال رئيساً له. وأيّد المؤتمر القرارات السابقة التي تقضي بالمحافظة على سلامة أراضي الدولة، والتمسك باستقلال الشعب، وتأسست جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي وتراقية برئاسة مصطفى كمال. وقد حاولت الحكومة العثمانية إحباط حركة مصطفى كمال، ولكن دون جدوى، مما أكسب الحركة أنصاراً في أغلب مناطق تركيا. وعندما أعلن مصطفى كمال عن إجراء انتخابات جديدة في

(*) ولد مصطفى كمال في مدينة سلانيك عام ١٨٨٠، والتحق بالمدرسة الحربية في اسطنبول، ثم توجه إلى العمل السياسي، وأصبح أوّل رئيس للجمهورية التركية عام ١٩٢٣، توفّي عام ١٩٣٨. انظر: سيار الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة،» **دراسات تركية** (الموصل)، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٧٢. ولمزيد من التفاصيل عن حياة مصطفى كمال، انظر: رزقانة، المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٩٩. فضلاً على ذلك، وضع كمال أتاتورك، حتّى وفاته، هدفاً أساسياً نصب عينيه، ألا وهو تحديد طبيعة الشعب التركي، وبالتالي طبيعة الدولة التركية، انظر: فيليب روبنسر، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم نوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣)، ص ١٠.

(٩) هوفسبيان وأحمد، محرّران، **تركيا: بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ص ١٩.

١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، فاز أنصار مصطفى كمال أتاتورك بالأغلبية[١٠].

اجتمع المجلس النيابي في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠ في أنقرة التي اتخذها مصطفى كمال أتاتورك عاصمة للدولة، وسمّي «المجلس الوطني الكبير». وبالرغم من محاولة أعضائه البالغ عددهم ٢٧٠ عضواً أن يحسّنوا علاقاتهم مع السلطان، لكن السلطان العثماني خاض صراعاً ضدّ الكماليين، واتخذ مجموعة من الوسائل من أجل إضعاف حركة الكماليين، نتيجة الضغط الشديد الذي كانت تمارسه عليه دول الاحتلال، مما دفع بالكماليين إلى الردّ على السلطان، وذلك بتشكيل مجلس وزراء في أنقرة في يوم ٤ أيار/مايو ١٩٢٠، وتعيين مفتٍ جديد، واعتُبر المفتي القديم الداماد فريد باشا خائناً، مما نجم عنه ثورة أنشأت حكومتين في تركيا في وقت واحد: حكومة في اسطنبول تحت الاحتلال يرأسها السلطان محمّد السادس (وحيد الدين)، وحكومة أخرى في أنقرة ذات سلطات واسعة يرأسها مصطفى كمال أتاتورك[١١].

ونتيجة لذلك، قررت قوات الحلفاء أن تحاصر وتقضي على الحركة الكمالية، ففي شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٢٠ تقرّر نقل قوة يونانية كبيرة إلى الأناضول، وإنزال فرق من المشاة البحرية الإنكليزية في ١٦ آذار/مارس ١٩٢٠ في اسطنبول، وقد احتلت دوائر الدولة وثكن الجيش والبريد والمؤسسات الحكومية الأخرى، وفرض الحلفاء حالة الأحكام العرفية في اسطنبول، وحلوا مجلس النواب، وألقوا القبض على العديد من النواب والزعماء السياسيين المؤيّدين للحركة. وقد جرى إعدام ٢٧ شخصاً في اسطنبول بتهمة الانتماء إلى الفرق المسلحة، وجرت خلال عام ١٩٢٠ معارك واصطدامات أحرزت فيها القوات الكمالية انتصارات ملحوظة على الفرنسيين. وفي الوقت نفسه، استغلت قوات الحلفاء توغّل القوات اليونانية، فأملت معاهدة سيفر في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠ على حكومة السلطان، وقد حصلت بموجبها اليونان على مكاسب جغرافية مهمة[١٢]. بالرغم من ذلك، فإن هذه المعاهدة كان لها فضل كبير على الحركة الكمالية، لأنها زادت من حدّة الاستياء داخل الشارع التركي تجاه دول

(١٠) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، ط ٣ (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢)، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(١٢) انظر: المصدر نفسه، وغفور، «تأريخ تركيا المعاصر، ١٩١٨ ـ ١٩٨٠،» ص ٢٨ ـ ٣٧.

الحلفاء، فضلاً على أنّها عزّزت من شعبية ومكانة الكماليين، مما مكّنهم من توجيه هذا الاستياء العام ضدّ حكومة السلطان. وما زالت تشكّل هذه المعاهدة عقدة بالنسبة إلى الأتراك (عقدة سيفر)، فقد ظلت تؤثر في سياسة تركيا الخارجية حيال الدول الأوروبية، نتيجة البنود التي تضمّنتها هذه المعاهدة في موضوع تقسيم تركيا إلى دويلات عدة[١٣].

كما أقر المجلس الوطني الكبير في شهر آب/أغسطس ١٩٢١ لمصطفى كمال سلطة مطلقة، ونصبه قائداً عاماً للجيوش الوطنية، فضلاً على إقرار الدستور الجديد الذي خوّل مصطفى كمال الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً على رفض جميع المعاهدات التي وقّعتها حكومة اسطنبول مع الحلفاء بعد آذار/مارس ١٩٢٠. كما استطاع مصطفى كمال أن ينظّم القوات من أجل المقاومة، وبالاعتماد على أسلحة ومعدات تمّ أخذها من الحلفاء بعد الاستيلاء على المستودعات، أو بالاعتماد على ما تمّ إخفاؤه من أسلحة في الأناضول، ولم يجر تسليمها إلى الحلفاء، فضلاً على ما كان يرسل إلى الوطنيين من أسلحة من جميع أنحاء تركيا[١٤].

وفي صيف ١٩٢٠ بدأ التقارب السوفياتي ـ التركي، إذ بدأ السوفيات بتزويد الكماليين بالأسلحة والمساعدات المالية، مما أدى إلى أن يقوى موقف الكماليين، وخصوصاً بعد فشل مؤتمر لندن المنعقد في ١٢ شباط/فبراير ١٩٢٠، في التوصل إلى اتفاق. لهذا، قرّرت دول الحلفاء أن تستمر بسياستها السابقة، وهي ضرورة حلّ المسألة التركية بقوة السلاح، فقامت القوات اليونانية بشنّ هجوم جديد ضدّ القوات الكمالية، ولكن الكماليين حققوا نصراً كبيراً في معركة إينونو، مما عزّز روح النصر لدى الكماليين، ولكن المعارك استمرت نتيجة سعي اليونانيين إلى إنهاء الحركة الكمالية. لهذا، جرت معارك كبيرة بين

---

(١٣) قسّمت معاهدة سيفر تركيا إلى ثلاث دويلات: **الأولى** أرمنية وتضم: قارس ووارهان وأرضروم، و**الثانية** كردية وتضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات جنوب الدويلة الأرمنية، في حين وزّعت **الثالثة** بين دول عدة، فأعطيت كيليكيا والجنوب كلّه لفرنسا، أما إيطاليا فقد أعطيت جميع المناطق الواقعة إلى جنوب غرب الأناضول، في حين أعطيت اليونان مدينة إزمير والمناطق القريبة منها، فضلاً على أدنة (أضنة) وغاليبولي. أما العاصمة اسطنبول وشواطئ مرمرة، فقد أُعلنت مناطق مجرّدة من السلاح، في حين إن مضيقي البوسفور والدردنيل أُخضعا لرقابة دولية تقرّر مصيرهما في حالتي السلم والحرب. انظر: رضوان، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، ص ٣٤.

(١٤) الجميل، «أتاتورك: الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة،» ص ٨٠.

٢٣ آب/أغسطس وحتّى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٢١، كان أهمها معركة سقاريا التي انتصرت فيها القوات الكمالية التي شنّت هجوماً مضاداً قذفت باليونانيين إلى الساحل الشرقي لنهر سقاريا. وأدت هذه المعركة إلى بروز مكانة تركيا الدولية، وبعد ذلك حقق الكماليون انتصارات متكرّرة، مما دعا الدول الأوروبية إلى دعوة الأتراك إلى مؤتمر صلح، وبهذا استطاعت تركيا أن تحقق النصر على دول الحلفاء[١٥].

قام مصطفى كمال أتاتورك بعد ذلك بإصدار قرار ينهي به ازدواجية السلطة بين أنقرة واسطنبول، وقرر تقديم السلطان العثماني إلى المحاكمة بتهمة الخيانة، وعقد بعدها مؤتمر لوزان في مدينة لوزان في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ الذي عدّ المرحلة الختامية من حرب الاستقلال التركية، إذ كانت تركيا تسعى إلى الحصول على استقلالها السياسي، بينما كانت دول الحلفاء ترغب في إبقاء هيمنتها المالية، وكذلك سيادتها على المضائق. وبعد مناقشات طويلة، وقّعت معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، وقد عرفت بـ «معاهدة لوزان»، وكان الاعتراف بسيادة تركيا على أراضيها أهم نصر أحرزته جراء هذه المعاهدة. وبعد أن تحقق النصر العسكري والسياسي على الحلفاء، بدأ الصراع على السلطة، وشكل النظام السياسي في البلاد، وأسس مصطفى كمال والمقرّبون منه حزباً سياسياً، وهو الحزب الشعبي، في ٨ نيسان/أبريل ١٩٢٣، وقد سمّي بعد إعلان الجمهورية بـ «حزب الشعب الجمهوري». وقد فاز في الانتخابات في حزيران/يونيو ١٩٢٣، وبدأ الكماليون بعد فوزهم بالعمل على إنهاء السلطنة في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٢٣، ومن ثمّ إنهاء الخلافة. وفي ٣ آذار/مارس، ألغيت الخلافة ووزارة الشريعة والأوقاف، ونفي الخليفة وأفراد أسرته العثمانية إلى خارج البلاد، وحرموا من الجنسية التركية، كما صودرت ممتلكاتهم، وأقرّ المجلس الوطني التركي الكبير في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٢٤ الدستور التركي الجديد[١٦].

قام الكماليون بتغييرات عديدة أخرى، كمحاولة منهم للاندماج في العالم

---

(١٥) هوفسبيان وأحمد، محرّران، **تركيا: بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ص ١٩ ـ ٢١.

(١٦) رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ٥٩ ـ ٦١، وغفور، «تأريخ تركيا المعاصر، ١٩١٨ ـ ١٩٨٠،» ص ٣٨ ـ ٤٦.

الغربي، فضلاً على إلغاء الخلافة. فقد أنهى الحكم بالشريعة (قانون الشريعة الإسلامية)، وعمل مصطفى كمال على إزالة الحروف العربية من اللغة التركية، وإبدالها بحروف لاتينية، وألغى عطلة يوم الجمعة، وجعل العطلة يوم الأحد. وكان يهدف من ذلك إلى دمج تركيا بالغرب، وفصلها عن محيطها الإسلامي. كما منع ارتداء الزيّ الشعبي، وألزم الناس بارتداء الزيّ الأوروبي، وغيرها من الإجراءات الأخرى. فضلاً على ذلك، فقد حاول أن يربط تركيا بشبكة علاقات دبلوماسية مع دول أوروبا وآسيا وأمريكا[١٧].

اختلفت الظروف الدولية عن المرحلة التي سبقتها، تلك التي تمخّض عنها تأسيسات مختلفة لدول عدة في العالم، وما إن تقلّد عصمت إينونو السلطة في عام ١٩٣٨ حتّى أعلن تحدّيه للوضع الدولي، وخصوصاً عشية نشوب الحرب العالمية الثانية. وبعد توجّه هتلر بجيشه نحو الشرق، مهدداً بشكل خطير دول البلقان ودول الجوار الجغرافي، بما في ذلك تركيا، سبّبت هذه التطورات الحرجة قلقاً كبيراً في الشرق الأوسط، فوجدت تركيا أن من الحكمة السياسية، ضمن منظورها الأيديولوجي الذي رسمه أتاتورك، أن تبحث لها عن علاقات قوية، وأن تعمل على بناء تحالفات جديدة مع الدول الغربية، من أجل الدفاع عن الوضع الراهن، وتمّ ذلك فعلاً مع بريطانيا وفرنسا في أيار/مايو ١٩٣٩[١٨].

اتبعت تركيا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) سياسات غير متوازنة، عبّرت عن مدى القلق التركي من نتائج هذه الحرب. فالأتراك أدركوا في بادئ الأمر أنَّ الحياد أمر ضروري، وهذا جاء نتيجة ما حصل لإمبراطوريتهم في الحرب العالمية الأولى التي كانت نتائجها مدمّرة بالنسبة إليهم. لهذا قرّرت تركيا إقامة علاقات ودّية مع فرنسا ضمن ميثاق عدم الاعتداء، وسمحت بإلحاق إقليم الإسكندرون السوري بميثاق عدم الاعتداء. لقد حاول الأتراك ضمان أمنهم الإقليمي والدولي بسياسة الحياد هذه بين الكتلتين المتصارعتين، ولكن انتصارات المحور بزعامة ألمانيا أثرت في الأتراك بصورة كبيرة، حتّى إنهم أخذوا يكسبون شعبية واسعة في تركيا. لكن في أواخر عام ١٩٤٢ انقلبت موازين الحرب لصالح

---

(١٧) British Council and the Society Institute, «Turkey in Europe: More than a Promise,» Report of the Independent Commission on Turkey (September 2004), pp. 11-12.

(١٨) سيار جميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٧٩.

الحلفاء، إثر انتصار بريطانيا في معركة العلمين في مصر، ودفاع روسيا عن ستالينغراد بعد أن هاجمها هتلر بسرعة، ونزول قوات أمريكية إلى أراضي كلّ من فرنسا وشمال أفريقيا. فبدأ انسحاب قوات المحور ببطء، كما بدأت دول الحلفاء تنظر إلى المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها تركيا، راغبة في استخدام القواعد الجوية التركية، وأخذت تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق المحادثات مع تركيا، فقام كلّ من الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، بإجراء محادثات مع الرئيس التركي عصمت إينونو في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٤٣، وقد اطمأنت تركيا إلى اتفاقياتها المعقودة مع الغرب، مقابل منح الحلفاء تسهيلات عسكرية، شريطة تزويد تركيا بقوات كافية. وبذلك، أثبتت تركيا أن حيادها كان شكلياً من أجل إبعاد شبح الحرب عن أراضيها، وعندما بلغت الحرب العالمية الثانية ذروتها، وبلغت أشدّ عنفوانها، أعلنت تركيا الحرب ضدّ ألمانيا في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٤٥[١٩]، وحُسمت الحرب لصالح الحلفاء.

لذلك، تسبق جذور العلاقات التركية ـ الأوروبية هذه المرحلة، إذ تعود إلى عهود سابقة، فقد دخلت في علاقات صراع مع الإمبراطوريات الأوروبية منذ فتح القسطنطينية في القرن الخامس عشر الميلادي، وما تلاه بعد ذلك من فتوحات لمعظم جنوب شرق أوروبا، وصولاً إلى فيينا التي سجلت فشل العثمانيين في فتحها في القرن السابع عشر، وكان ذلك بداية للعدّ التنازلي لإمبراطوريتهم. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية تمثل أكبر خطر على الأوروبيين، وهذا ما يفسر ـ ربما ـ الدور الكبير للغرب في انهيار هذه الإمبراطورية، عن طريق خلق الفتنة والحقد بين الأقوام والملل التي كانت تعيش ضمن حدودها المترامية الأطراف، وذلك بالرغم من محاولة العثمانيين خلال القرون الأخيرة تقليد أوروبا والغرب بشكل كبير[٢٠].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واجهت تركيا تهديدات جديدة مباشرة من جيرانها السوفيات الذين احتلوا بلغاريا عام ١٩٤٩، فضلاً على تهديد الشيوعيين باحتلال اليونان، كذلك احتلال القوات السوفياتية لإيران، وتأخر رحيلها عنها

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢٠) جنكيز كتنة، «تركيا والغرب: عقد التاريخ ومصالح الحاضر،» الجزيرة نت (المعرفة)، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦، ص ١ ـ ٢، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17EB4BCA-B00C-4DE7-AA88-EA4F9C2C60BE.htm>.

حتّى عام ١٩٤٦، وادعاء روسيا أن حدود إقليم قفقازيا قد ضاعت في الأراضي التركية منذ عام ١٩١٨. ووصلت هذه التحرّكات السوفياتية إلى ذروتها في عام ١٩٤٦، عندما طالب الاتحاد السوفياتي بعقد معاهدة دولية للدفاع عن البحر الأسود[٢١]، وهذا العامل دفع تركيا إلى التوجّه نحو الغرب بقوة من أجل مواجهة التهديد السوفياتي.

وخلال عهد أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨) تحقق تقارب بين تركيا والغرب على مختلف الصعد، واتخذت خطوات مهمة لتطوير العلاقات السياسية بين تركيا وأوروبا، فقد قامت تركيا خلال هذه المدّة بتعيين ٢١ سفيراً لدى الدول الأجنبية، ١٩ منهم في العواصم الأوروبية الرئيسية، مثل لندن وباريس وفيينا واستكهولم وبرلين، كما أن الدول الغربية، وفي مقدمتها إنكلترا وألمانيا وفرنسا، ودول أوروبا الغربية الأخرى، كانت تحتل الصدارة بين الدول التي لها تجارة بينية معها[٢٢]. لقد أراد أتاتورك أن يبني دولة عصرية على غرار الدول الأوروبية (النمط الغربي)، منطلقاً بذلك من أيديولوجيته والأهداف التي تبنّاها، والتي من أهمها تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي، سعياً إلى إبعاد تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية. وانسجاماً مع ذلك، سعت تركيا إلى الاندماج في العالم الغربي الذي تطلّب إجراءات صارمة للتخلّص من الأطراف المعارضة[٢٣].

وعليه، يمكن القول إنَّ التحول نحو أوروبا بدأ عملياً مع مصطفى كمال أتاتورك، فقد نظر أتاتورك إلى أوروبا على أنّها النموذج المضمون، وكان بذلك أول زعيم تركي يتبنّى الحضارة الأوروبية نهجاً رسمياً للدولة. ويذكر أتاتورك أن «الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة أوروبا، مضموناً وشكلاً، لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، وهي الحضارة القائدة، والحضارة الموصلة إلى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة. . . وأن جميع أمم العالم مضطرة إلى الأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار»[٢٤].

---

(٢١) جميل، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٢٢) كتنة، المصدر نفسه.

(٢٣) خورشيد دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية: دراسة** (دمشق: اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٩)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢٤) نقلاً عن: محمد نور الدين، **تركيا: الجمهورية الحائرة** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

ويتضح من ذلك أن السياسة التي كانت تتّبعها تركيا خلال تلك المدّة هي تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع أوروبا، فقد توجّهت تركيا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تمخّض عنها من تداعيات، بقوة نحو الغرب. ويمكن دراسة مراحل تطور العلاقات التركية ـ الأوروبية عن طريق انتماء تركيا إلى المؤسسات الغربية على النحو الآتي:

أ ـ تركيا ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

تأسست هذه المنظمة في نيسان/ أبريل ١٩٤٨ لغرض إدارة المساعدات التي قدمت بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار أوروبا، أو ما عرف بمشروع مارشال. وقد انضمت تركيا إلى هذه المنظمة في عام ١٩٤٨، وأصبحت بذلك مؤهلة للحصول على المساعدات الأمريكية ضمن هذا المشروع. وقدرت قيمة المساعدات التي حصلت عليها تركيا بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٢ بحوالى ٢٢٥ مليون دولار، غالبيتها منح. ومع انتعاش الاقتصاد الأوروبي، وانتهاء مهمة إدارة مساعدات مشروع مارشال، تحوّلت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى منظمة جديدة سمّيت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)[٢٥].

ب ـ تركيا والمجلس الأوروبي

قبلت تركيا في المجلس الأوروبي في آب/ أغسطس ١٩٤٩[٢٦] أسوة باليونان، وبذلك نجحت جهود تركيا في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، إذ عوملت لأول مرة معاملة الدولة الديمقراطية، بعد أن جرى تطبيق نظام الحزبين فيها للوصول إلى السلطة. والجدير بالذكر أن المجلس الأوروبي لا يعتبر حلفاً عسكرياً أو اقتصادياً، بل هو تنظيم استشاري[٢٧]، نشأ نتيجة سعي رئيس الوزراء البريطاني، ونستون تشرشل، وروبير شومان، وزير الخارجية الفرنسي، وبول هنري سباك، رئيس الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي، إلى تشجيع التكامل الاقتصادي والسياسي في أوروبا، وذلك عن طريق مجلس تداولي لممثلي البرلمانات

---

(٢٥) خليل علي مراد، «تركيا والمنظمات الدولية،» في: أحمد، معد، **تركيا المعاصرة**، ص ١٩٥.

(٢٦) أحمد نوري النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي** (عمّان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١)، ص ١١٥.

(٢٧) عواطف عبد الرحمن، «اليونان بعد الانسحاب من مجلس أوروبا،» **السياسة الدولية**، العدد ٢٠ (١٩٧٠)، ص ١٢٦.

الأوروبية. لهذا، دعت الحكومة البريطانية إلى مؤتمر تمخّض عنه توقيع معاهدة لندن عام ١٩٤٩ التي أسست هذا المجلس[٢٨].

انتُقد انضمام تركيا إلى المجلس الأوروبي من الأحزاب السياسية التركية المعارضة، وكذلك من بعض الدول الغربية. وبرغم الاستياء الغربي من انضمام تركيا واليونان إلى المجلس الأوروبي، إلا أن قبول تركيا في هذا المجلس كان وليد رغبة الدول الغربية في وضع حدّ للتهديد الشيوعي، إذ ذكر مندوب تركيا آنذاك في المجلس الأوروبي: «إن هدف المجلس الأوروبي هو ليس اتحاد أوروبا الغربية، بل هو إيجاد التعاون الوثيق في ما بين دولها. أما في ما يتعلق برابط الدين... فإنه يجب ألا يؤخذ بنظر الاعتبار في العلاقات الدولية، ثمّ إن تركيا، من جانب آخر، ليست دولة دينية، لأنها تبنّت العلمانية. أما بالنسبة إلى عامل اللغة، فإن تركيا هي من السلالة نفسها، كالهنغارية والفنلندية والإستونية، التي ترجع إلى عائلة الشعوب الأوروبية، وعليه فإن الأتراك يعتبرون أنفسهم جزءاً من الحضارة والمدنية الغربيتين»[٢٩].

ج ـ تركيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي

تأسست هذه المنظمة بعد أن وجدت حكومات دول أوروبا الغربية أن معاهدة بروكسل ـ التي عدت الخطوة الأولى في الدفاع المشترك ـ لا تكفي لإقامة خطّ مجابهة قوية ضدّ الاتحاد السوفياتي، فقد كانت معاهدة بروكسل تهدف إلى «اتخاذ الخطوات التي قد تعتبر ضرورية في حالة تجديد ألمانيا سياسة العدوان»[٣٠].

ولم تكن معاهدة بروكسل كافية لتأمين أوروبا من خطر الشيوعية، وذلك بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن عضواً فيها. وعليه، فقد تمّ تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٤٩ بعد دخول الاتفاقية المنشئة للحلف والموقّعة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ وكندا في واشنطن في الرابع من شهر نيسان/أبريل ١٩٤٩ حيّز

---

(٢٨) انظر: صالح جواد الكاظم، **دراسة في المنظمات الدولية** (بغداد: مطبعة الرشاد، ١٩٧٥)، ص ٤٢٧ ـ ٤٣٥.

(٢٩) كان ذلك في ردّه على رئيس تحرير صحيفة **التايمز** اللندنية الذي انتقد انضمام تركيا إلى المجلس الأوروبي، نقلاً عن: النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٣٠) الكاظم، المصدر نفسه، ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

النفاذ. وقد انضمت إلى هذه الاتفاقية في ما بعد كلّ من تركيا عام ١٩٥١، وألمانيا الغربية عام ١٩٥٤، والدنمارك وأيسلندا والنرويج والبرتغال واليونان عام ١٩٥٩، وإسبانيا عام ١٩٨٢[٣١].

كان لانضمام الولايات المتحدة إلى حلف شمال الأطلسي آثار كبيرة في فاعلية هذا الحلف الذي جاء بعد أن قام الاتحاد السوفياتي بحصار برلين الغربية عام ١٩٤٨، وامتداد هذا الحصار إلى ٣٢٣ يوماً. فقد ساعد انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام الدفاع الغربي، إلى حدّ كبير، على تقوية هذا النظام الدفاعي، خشية من انتشار الشيوعية في أوروبا. وقد ترسّخ هذا الأمر بعد أن وجدت الدول الأعضاء في معاهدة بروكسل[*] أنّها بحاجة إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا نشأت فكرة إقامة حلف شمال الأطلسي[٣٢].

لقد تضمّنت أهداف حلف شمال الأطلسي حماية الحرية المدنية لشعوب دول الحلف عن طريق الأسس الديمقراطية التي تقوم على الحرية الفردية وسلطة القانون. كذلك تعهدت دول الحلف بالالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، كما أكدت أنَّ أي هجوم يقع على أية دولة أو أكثر من دول الحلف، سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية، فإن ذلك يعتبر هجوماً على الجميع. وبناءً على ذلك، اتفقت أطراف الحلف على المساعدة المشتركة في حالة وقوع هجوم مسلح، بموجب حقّ الدفاع الشرعي المنصوص عليه في المادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة[٣٣].

لقد كان الهدف الرئيسي من إنشاء الحلف هو الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية للدول الأوروبية الغربية الأعضاء فيه، وذلك عن طريق مواجهة الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، خاصة بعد بروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى في العالم، وتغلغل الأفكار الشيوعية في دول أوروبا الشرقية ودول العالم الأخرى[٣٤].

---

(٣١) عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية** (طرابلس الغرب: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٣)، ص ٤٠٣.

(*) الدول الموقعة على هذه المعاهدة، هي: إنكلترا، فرنسا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ.

(٣٢) النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ص ١٧ ـ ١٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٤) عرفة، المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

وقد أبدت تركيا اهتماماً كبيراً بالاشتراك في حلف شمال الأطلسي، فعندما كانت المباحثات التمهيدية جارية لتوقيع معاهدة الحلف، فاتح الرئيس التركي عصمت إينونو الحكومة الأمريكية بخصوص إسهام تركيا في تلك المباحثات، إلا أن طلبه رفض من الرئيس الأمريكي هاري ترومان عبر رسالة بعث بها إلى الرئيس التركي عصمت إينونو في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، وفحواها أن الحكومة الأمريكية تهتم بتوثيق العلاقات مع تركيا وضمان أمنها وسلامة أراضيها، مع تأكيدها عدم الموافقة على انضمام تركيا إلى الحلف[٣٥].

وبعد انتخابات أيار/ مايو عام ١٩٥٠ في تركيا واصل جلال بايار، رئيس الحزب الديمقراطي، ورئيس الجمهورية التركية ـ وقتئذ ـ جهوده الرامية إلى انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي[٣٦].

إن هدف تركيا من الاندفاع الكبير نحو الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي هو أن تصبح جزءاً من منظومة الأمن الأوروبي والغربي، فهي تدرك أنّها سوف تصبح جزءاً من الاستراتيجيا الرامية إلى عزل الاتحاد السوفياتي، بوصفة يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية[٣٧].

وبرغم مساعي تركيا إلى الانضمام إلى الحلف، فقد رفض العديد من دول الحلف انضمامها للأسباب الآتية[٣٨]:

(١) تعتبر تركيا من الدول الآسيوية، ودولة من دول البحر المتوسط مع جزء صغير لها في أوروبا.

(٢) يمكن أن يترتب على انضمامها إلى الحلف أعباء اقتصادية كبيرة، وذلك لأن انضمام تركيا يفرض على دول الحلف إعادة تسليحها.

(٣) نتيجة قرب تركيا من الاتحاد السوفياتي، فإن انضمامها إلى الحلف سوف يؤدي إلى زيادة خطر حدوث حرب مع الاتحاد السوفياتي، وبالتالي يؤدي بالحلف إلى توسيع التزاماته.

---

(٣٥) خليل علي مراد، «تركيا والأحلاف العسكرية،» في: أحمد، معد، **تركيا المعاصرة**، ص ٢٠٨.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٣٧) لي هـ. هاملتون، «رؤية ديمقراطية في السياسة الخارجية،» **السياسة الدولية**، العدد ١١١ (١٩٩٣)، ص ٢١٧.

(٣٨) النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٤) عدم انتماء تركيا إلى الأسرة المسيحية الأوروبية.

(٥) إن قيام أي حرب في الشرق الأوسط يؤدي بدول الحلف الأخرى إلى التورط فيها. ولكن وبرغم تلك الأسباب، تراجعت الكثير من الدول عن اعتراضاتها تجاه انضمام تركيا إلى الحلف لأسباب عدة منها(٣٩):

(أ) مشاركة تركيا في الحرب الكورية في حزيران/يونيو عام ١٩٥٠، بإرسالها فرقة عسكرية قوامها ٥٠٠٠ جندي إلى كوريا الجنوبية للعمل مع القوة الدولية التي أرسلتها الأمم المتحدة بناء على اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً على الشجاعة التي أظهرها الجنود الأتراك، مما أدى إلى خلق انطباع بين القادة الأمريكيين أن تركيا يمكن أن تكون حليفاً مفيداً في المستقبل.

(ب) امتلاك تركيا جيشاً قوياً يقدر بـ ٢٢ فرقة عسكرية آنذاك، مما شكّل أهمية كبيرة بالنسبة إلى الحلف.

(ج) سحب بريطانيا والدول الاسكندينافية اعتراضاتها بعد حصول بريطانيا على وعد من تركيا بأن تنهض بدور رائد في إقامة ميثاق دفاعي في الشرق الأوسط، مقابل انضمامها إلى الحلف. لهذا، وافقت رئاسة الأركان الأمريكية في ربيع عام ١٩٥١ على انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، وفي ٤ تموز/يوليو ١٩٥١ أعلنت بريطانيا موافقتها، ثمّ وافق مجلس حلف شمال الأطلسي على انضمام تركيا إلى الحلف في أيلول/سبتمبر عام ١٩٥١، وأصبحت عضواً كاملاً في ١٨ شباط/فبراير ١٩٥٢(٤٠). كما قامت تركيا بدور مهم في إقامة حلف بغداد عام ١٩٥٥.

د ـ تركيا والسوق الأوروبية المشتركة، أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية

كان للنجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية للفحم والصُّلب(*) دافعاً للدول

---

(٣٩) مراد، «تركيا والأحلاف العسكرية،» ص ٢٠٩.

(٤٠) «EU-Turkey Relations,» EurActive (14 November 2005), <http://www.euractiv. com/en/ enlargement/eu-turkey-relations/article-129678>.

(*) في التاسع من آذار/مارس ١٩٥٠، وجّه روبير شومان، وزير الخارجية الفرنسي، الدعوة إلى دول أوروبا الغربية، بما فيها ألمانيا، إلى قيام اتّحاد اقتصادي بينها يمهّد إلى قيام اتحاد سياسي في ما بعد، على اعتبار أن السلام الأوروبي لا يتحقق إلا بالتفاهم والتعاون الاقتصادي المتين. واقترح شومان أن تتّحد فرنسا وألمانيا، ومعها بقية الدول الأوروبية، بصدد إنتاج الفحم والفولاذ، كمرحلة أولى، بوصفها أساس الصناعات الحربية، ووضعهما تحت رقابة مشتركة لاستعمالهما لأغراض سلمية. وقد رحّبت ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا =

الأوروبية إلى توسيع نطاق هذه المنظمة بالنسبة إلى الجانبين السياسي والاقتصادي، إذ اتجه تفكير هذه الدول إلى إقامة وحدة اقتصادية شاملة تقوم على سوق مشتركة واتحاد جمركي، يكفل حرية مرور الأشخاص والأموال والبضائع، وتوحيد السياسة الاقتصادية والتجارية للدول الأوروبية.

وقد انضمت دول البينِلوكس(*) إلى بقية الدول الأعضاء، وأدّى هذا الأمر إلى تعميم تجربة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب على القطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة، وإنشاء سوق أوروبية مشتركة[٤١]. وعلى أساس مذكّرة من هذه الدول، اجتمع في حزيران/يونيو ١٩٥٥، وزراء خارجية دول المنظمة الأوروبية الست للفحم والصلب، وقرروا إحياء الفكرة الأوروبية على الصعيد الاقتصادي، كما أكدوا وجوب «متابعة تنمية أوروبا بواسطة تنمية مؤسسات مشتركة، وبالدمج التدريجي للاقتصاديات القومية، وإنشاء سوق مشتركة والتناسق التدريجي لسياساتها الاجتماعية»[٤٢].

لذلك، تأسست السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما الموقّعة في آذار/مارس ١٩٥٧ التي دخلت حيّز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، وقد كان الهدف من وراء تأسيس هذه السوق هو إقامة اتحاد اقتصادي وثيق بين الدول الأعضاء، يسمح بحرية تداول السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمال في ما بين دوله. وقد ضمّت السوق الأوروبية المشتركة كلاً من فرنسا وألمانيا الاتحادية واللوكسمبورغ واسكتلندا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا والدنمارك وأيرلندا والمملكة المتحدة[٤٣].

كانت تركيا في نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين تعيش أوضاعاً

= واللوكسمبورغ بالمقترح الفرنسي، في حين امتنعت بريطانيا عن الانضمام إلى المنظمة المقترحة، ولكنها عادت وطلبت الانضمام، وقُبلت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤. وقد وافقت هذه الدول على إنشاء منظمة اقتصادية للفحم والفولاذ، أُطلق عليها اسم «الجماعة الأوروبية للفحم والصُلب»، وتمّ توقيع الاتفاقية المنشئة لهذه المنظمة في باريس بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٥١، وتتكوّن هذه المنظمة من أربعة أجهزة: ١ ـ السلطة العليا؛ ٢ ـ مجلس الوزراء؛ ٣ ـ الجمعية الاستشارية؛ ٤ ـ محكمة العدل الدولية، انظر: عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٧.

(*) وهي هولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٤٢) جان فرنسوا دونيو، **السوق المشتركة الأوروبية**، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٣)، ص ٤٨، وللمزيد حول موضوع السوق المشتركة الأوروبية، انظر: عرفة، المصدر نفسه.

(٤٣) مراد، «تركيا والأحلاف العسكرية،» ص ١٩٧.

اقتصادية سيئة، فضلاً على السياسات «القمعية» لحكومة عدنان مندريس، التي فضلت القطاع الزراعي، وقوّضت بالتالي أسس البناء الحضاري[٤٤]. يضاف إلى ذلك، أن هذه الحكومة اتبعت سياسات داخلية عديدة أضرّت بالشعب التركي، وخصوصاً بعد أن أصدرت في عام ١٩٥٤ قراراً يقضي بصرف موظفي الدولة من الخدمة دون أن يكون لهم الحق في الاعتراض، وكان الهدف منه التخلص من العناصر غير الموالية للحكومة. كذلك تمّ إصدار قانون في العام نفسه يمنع الصحف من التعرّض لحياة المسؤولين الخاصة وغيرها من الإجراءات الأخرى التي أدت إلى تعميم الاستياء في صفوف غالبية طبقات الشعب التركي، وبالتالي تطورت الأوضاع إلى قيام انقلاب عام ١٩٦٠[*] في ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٠. فقد بدأت مجموعة من ضباط الجيش[٤٥] بترتيب الانقلاب، إذ احتلت قوات من الجيش المؤسسات الحكومية ومقر رئاسة الجمهورية، ونفّذ الانقلاب، واعتقل رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مندريس[٤٦].

هذه الأوضاع الداخلية التي أرجعت عصمت إينونو إلى الحكم لم تؤثر في مسيرة العلاقات التركية ـ الأوروبية، فقد تمّ توقيع اتفاقية أنقرة مع السوق الأوروبية المشتركة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ على أن تكون سارية المفعول في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤. وتعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات في تاريخ العلاقات التركية ـ الأوروبية، فقد سمّيت بـ «اتفاقية الزمالة» أو «المشاركة»، وكان توقيعها بمثابة نصر لتركيا في مسيرة الاندماج في أوروبا، بالرغم من الظروف الداخلية المتردّية[٤٧].

وقد تضمنت المعاهدة مشاركة تركيا مع دول السوق الأوروبية المشتركة على ثلاث مراحل، هي:[٤٨]

---

(٤٤) هوفسبيان وأحمد، محرّران، **تركيا: بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ص ٤١.

(*) حول انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، انظر: المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٩؛ غفور، «تأريخ تركيا المعاصر، ١٩١٨ ـ ١٩٨٠،» ص ٤٩ ـ ٥٩، وجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ص ١٩٩ ـ ٢٠٧.

(٤٥) (٥) منهم برتبة جنرال؛ (١٥) برتبة عقيد؛ (١٢) برتبة مقدّم و(٦) برتبة نقيب.

(٤٦) غفور، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٣.

(٤٧) Ali S. Fatemi, «Turkey s Membership in Eu- Pros and Cons,» American University of Paris (2005), p. 4, <http://www.aup.com>.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤.

أ ـ المرحلة التحضيرية

كان مقرراً على دول السوق الأوروبية في هذه المرحلة تقديم مبلغ ١٧٥ مليون دولار إلى تركيا، وذلك عن طريق بنك الاستثمار الأوروبي، وتقسم إلى أربعة قطاعات: **الأوّل** بقيمة ١٥ مليون دولار لمشاريع الريّ (مشروع سدّ كيان على نهر الفرات)، و**الثاني** بقيمة ٥٩,٩٠٠ مليون دولار للطاقة، و**الثالث** بقيمة ٨٠,١٠٠ مليون دولار للمشاريع الصناعية، أما **الرابع** فكانت حصته ٢٠ مليون دولار لمشاريع النقل والمواصلات. إلا أن تركيا لم تحصل إلا على ١٠٠,٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ من المبالغ التي تمّ تخصيصها، وبرغم ذلك فقد كان للقروض التي قدمها بنك الاستثمار الأوروبي دور كبير في تحقيق التنمية في تركيا ودول السوق الأوروبية (انظر الجدول أدناه).

جدول التبادل التجاري بين تركيا ودول السوق الأوروبية المشتركة بالدولار للفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨)

الصادرات	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
صادرات تركيا الكلية	٤١٠٧٧١٠٠٠	٤٦٣٧٣٨٠٠٠	٤٩٠٥٠٨٠٠٠	٥٢٢٦٦٧٠٠٠	٤٩٦٣٦٠٠٠
الصادرات التركية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة	١٣٧٧٧٥٠٠٠	١٥٦٨٥١٠٠٠	١٧١٤٢٠٠٠٠	١٧٦٦٨٠٠٠٠	١٦٤١٤٠
نسبة الصادرات إلى دول السوق (بالمئة)	٣٣,٥٤	٣٣,٨٢	٣٤,٩٤	٣٣,٨٠	٣٣,٠٦
الواردات					
واردات تركيا الكلية	٥٣٧٣٩٧٠٠٠	٧١٥٩٣٠٠٠	٧١٨٢٦٩٠٠٠	٦٨٤٦٦٩٠٠٠	٧٦٣٦٦٣٠٠٠
الواردات التركية من دول السوق الأوروبية المشتركة	١٥٤٥٢٩٠٠٠	١٦٢٩٢٢٠٠٠	٢٣٦٤٧٠٠٠٠	٢٣٧٩١٥٠٠٠	٢٨١٨٩٦٠٠٠
نسبة الواردات من دول السوق (بالمئة)	٢٨,٧٥	٢٨,٥٠	٣٢,٩٢	٣٤,٧٤	٣٦,٩١

المصدر: خليل علي مراد، «تركيا والمنظمات الدولية،» في: إبراهيم خليل أحمد، معد، **تركيا المعاصرة** (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٧)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

ب ـ المرحلة الانتقالية

اجتمع مجلس السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل، في تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٦٩ لوضع شروط المرحلة الانتقالية، وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ وقّعت تركيا في بروكسل ملحقاً لعقد المشاركة مع السوق المشتركة، يسهل انتقال تركيا من المرحلة التحضيرية إلى المرحلة الانتقالية التي ستؤدي في النهاية إلى انضمام تركيا، كعضوٍ كامل الحقوق والواجبات، إلى السوق الأوروبية المشتركة. وقد حصلت تركيا على تسهيلات جديدة لصادراتها، كما تقرر رفع الحواجز الجمركية بينها وبين دول السوق على مدى ٢٢ عاماً في ما يتعلق بالواردات الصناعية التي تأتيها من دول السوق. وتشكل هذه الواردات الصناعية حوالى ٤٥ بالمئة من مجموع واردات تركيا من دول السوق المشتركة، أما باقي صادرات السوق المشتركة إلى تركيا فإن على تركيا أن تلغي الرسوم المفروضة عليها، وذلك بعد ١٢ عاماً من تاريخ توقيع ملحق الشراكة. وتقرّر أيضاً أن تحصل تركيا على مساعدات اقتصادية بقيمة ٢٢٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات ونصف، ومنح العمال الأتراك تسهيلات للعمل والإقامة في دول السوق حتّى عام ١٩٧٦. فضلاً على ذلك، نصّ ملحق عقد المشاركة على إقرار حرية مرور السلع والمنتجات بين تركيا ودول السوق المشتركة، على أن يتم ذلك في عام ١٩٨٦[٤٩].

ج ـ المرحلة الأيلة إلى الانضمام

بحسب المادة الخامسة من اتفاقية أنقرة، فإنها تبنى على الإصلاحات التي سوف تقوم بها تركيا، والتي تشمل التعرفة الجمركية[٥٠]. فاتفاقية أنقرة حدّدت بأن يكون تحقيق ذلك في نهاية عام ١٩٨٠، ولكن تركيا لم تحقق ما تمّ الاتفاق عليه من إصلاحات، فضلاً على ما يتعلق بالتعرفة الجمركية.

لقد أرادت دول أوروبا الغربية بإدخال تركيا «المتخلفة اقتصادياً وسياسياً» إلى السوق، وإشراكها معها في علاقات اقتصادية وسياسية، كونها كانت تدفع ثمناً لحراسة الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي. أما تركيا، فمن جانبها، كانت لها رؤية مغايرة تجاه السوق الأوروبية المشتركة، ولم تكن قادرة على الاستفادة من المنافع التي وفرهاً لها ارتباطها بالسوق على الوجه الأكمل، ولا الضغط لتحسين

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

(٥٠) انظر نصّ اتفاقية أنقرة: «Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey (Signed at Ankara, September 1, 1963),» Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, Ankara, <http://www.mfa.gov.tr/agreement-establishing-an-association-between-the-european-economic-community-and-turkey-_signed-at-ankara_-september-1_-1963_.en.mfa>.

هذا الوضع. وبرغم أن القرار السياسي للحصول على العضوية الكاملة يظل دون تغيير، فإن الجدل حول ما إذا كان بوسع تركيا الانضمام إلى السوق ما زال مستمراً، فتركيا وقّعت اتفاقيتها للمشاركة في السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٦٣ (اتفاقية أنقرة)، أي بعد عامين تقريباً من توقيع اليونان للاتفاقية نفسها، وكان الهدف القصير الأمد هو تقليص الفجوة بين الاقتصاد التركي واقتصاديات الأسرة الاقتصادية الأوروبية.

أما الهدف الاستراتيجي (النهائي)، فهو الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، الذي كان مقرراً له أن يتم في عام ١٩٩٥، ولكن في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٨٧، أرسل بولند أجاويد (رئيس الحكومة التركية وقتئذ) وفداً إلى بروكسل يطلب تجميداً لخمسة أعوام لتعهدات تركيا[*] نحو دول السوق، وبذلك يبقى انضمامها، بحسب اتفاقية أنقرة، سارياً إلى عام ٢٠٠٠. وهكذا، بعد أن رأت تركيا أن اليونان وإسبانيا والبرتغال، بتسارع الخطى، تدخل إلى السوق الأوروبية، أحسّت أنّها غير مرحب بها، لهذا ظلت علاقة تركيا بالأسرة الأوروبية تنخر بها الأزمات منذ عام ١٩٧٦[٥١].

لقد ارتكب الأتراك خطأ بالافتراض أن اتفاقية المشاركة سوف تنهي بصورة آلية كلّ المشكلات أثناء ظهورها، ولكن ذلك لم يحصل. فبينما استُبعدت تركيا، فإن دولاً عديدة وقّعت اتفاقيات مع الأسرة الاقتصادية الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى تآكل الامتيازات التركية البالية. وفي الوقت الذي أدركت فيه تركيا وضعها هذا، جاءت أزمة النفط وما أعقبها من ركود في أوروبا الغربية، ليجعل من موقف بروكسل مع تركيا أكثر صعوبة. لذلك، تعقدت العلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة، ليس بسبب ذلك فقط، وإنما بسبب المطالب التركية التي كانت[٥٢]:

(١) مطالبة الأتراك بشروط أفضل لوصول منتجاتهم الزراعية إلى دول السوق الأوروبية، التي تعتبر بالنسبة إلى الأتراك أكبر مورد للعملات الأجنبية.

(*) تعهدات تركيا تشمل: إزالة تدريجية للتعرفة الجمركية على المستوردات الصناعية من السوق المشتركة، فبالنسبة إلى السلع الصناعية التي تعدّ تركيا بالنسبة إليها ذات قوة تنافسية أكبر، فإن تخفيضات التعرفة كان يجب أن ترفع خلال ١٢ عاماً، وبالنسبة إلى السلع الأخرى ٢٢ عاماً ـ كما ذكرنا سابقاً ـ انظر: متن فير، **استمرار الجدل حول الانضمام للتسعة** (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٣)، ص ٥٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) مطالبة الأتراك بحقوق انتقال حرة لعمالهم في الأسرة الأوروبية، كما نصّت على ذلك اتفاقية أنقرة لعام ١٩٦٣[٥٣].

(٣) مطالبة تركيا بإزالة القيود التي فرضتها دول السوق على خيوط القطن والمنسوجات والملابس الجاهزة التركية، يضاف إلى ذلك أن تركيا كانت تسعى إلى حصولها على مساعدة اقتصادية.

وقد أشار موظفو الأسرة الأوروبية الاقتصادية إلى أن هذه المطالب هي «مطالب تركيا التقليدية»، ولكن في الحقيقة يرى الكثيرون أن تركيا كان لها أسس قانونية مبرّرة لشكواها، فالتآكل في الامتيازات الزراعية هو حقيقة واقعة، كذلك فإن تراجع دول السوق المشتركة عن التزاماتها بعدم منح حقّ الانتقال الحر للعمال الأتراك، أدى إلى فتور العلاقات بين تركيا والسوق المشتركة، حتّى وصل الأمر ـ كما ذكرنا سابقاً ـ إلى أن رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد طلب تجميد المفاوضات لمدّة خمسة أعوام إضافية. وقد انتُقد ذلك من قبل العديد من الأوساط التركية، حتّى إن رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديميريل ذكر: «لقد جمد كلّ شيء بحيث إنّه يجمد العلاقات مع الأسرة الاقتصادية الأوروبية كذلك». وأضاف: «إن التجميد هو الخطوة الأولى للخروج من الأسرة الاقتصادية الأوروبية». وقد عدّ ذلك خسارة بالنسبة إلى الأتراك، لهذا واصلوا سعيهم وجهودهم للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وزاد الأتراك تعاملهم وتعاونهم معها، إذ طلبوا من السوق الأوروبية المشتركة ٨ مليارات دولار من أصل ١٥,٤ مليار دولار لخطتها الخمسية الرابعة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣)، فضلاً على ٤,٤ مليار دولار بموجب بروتوكول مالي جديد. وقد طالبوا كذلك بمليار دولار كمساعدة طارئة، و١,٥ مليار دولار عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و٩٦٠ مليون دولار استثمارات من القطاع الخاص الأجنبي، كسعي من الأتراك إلى تطوير تركيا لتتلاءم مع مستويات دول السوق الأوروبية المشتركة، مما يسهل ويسرع عملية اندماجها في السوق، وكان ردّ السوق الأوروبية على ذلك هو أنّه طلب غير اعتيادي[٥٤].

---

(٥٣) انظر المادة الرقم (١٢) من معاهدة أنقرة عام ١٩٦٣، في: «Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey (Signed at Ankara, September 1, 1963)».

(٥٤) فير، المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢.

وبقيت الأوضاع على حالها، فدول السوق الأوروبية المشتركة تريد من تركيا «غير المستقرّة» تنفيذ التزاماتها المتعلّقة بالوحدة الجمركية، وتركيا ترى في ذلك ضرراً كبيراً على اقتصادها. ومما زاد الأمور سوءاً هو انضمام اليونان عام ١٩٨١ إلى الجماعة الأوروبية، فضلاً على تردّي العلاقات بينها وبين تركيا منذ مدّة طويلة، وقد ازدادت حدتها بعد أزمة قبرص[*] واحتلال تركيا الجزء الشمالي منها عام ١٩٧٤، فضلاً على القضايا الأخرى المتعلّقة ببحر إيجة، وبجرفه القاري، ومياهه الإقليمية، ووضع جزره. وقد وصلت الأمور إلى حافة الحرب في آذار/مارس ١٩٨٣، فضلاً على مشكلة تراقيا الغربية في اليونان، وحقوق الأقلية التركية فيها، والمحددة بموجب اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٤، وما ترتب على القيود اليونانية المفروضة على هذه الأقلية من حدوث هجرة تدريجية لأبنائها باتجاه تركيا[٥٥].

٢ ـ العلاقات التركية ـ الأوروبية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٣)

كانت الأوضاع العامة في أوروبا الغربية في المدّة المحصورة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ طبيعية، ما عدا التمترس كنتيجة الحرب الباردة، ولكن الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل تركيا لم تكن كما كانت في أوروبا الغربية، وذلك نتيجة الإنزال العسكري التركي في قبرص في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٤ في فترة رئاسة بولند أجاويد، الذي ردّ ذلك إلى أنّه ليس بالإمكان حلّ المسألة سلمياً. وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث حالة توتر شديد بين اليونان وتركيا، ولم تهدأ هذه العلاقة إلا بعد دعوات الدول الكبرى ومجلس الأمن في قراره الصادر في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٤ الذي دعا فيه كلّ الدول إلى ضرورة احترام سيادة واستقلال ووحدة جمهورية قبرص. وقد تغيّرت الأوضاع بعد ذلك في اليونان نتيجة سقوط الحكومة العسكرية، وتشكيل حكومة مدنية جديدة برئاسة

(*) قضية قبرص هي من المشكلات المستعصية بين تركيا واليونان، فهي مقسّمة إلى قسمين: قسم تابع لليونان ويطلق عليه اسم «القبارصة اليونانيين»، أما القسم الآخر فهو تابع لتركيا ويطلق عليه اسم «القبارصة الأتراك». المشكلة القبرصية بتعقيداتها وتداعياتها بدأت منذ السبعينيات، ولا سيّما بعد الانقلاب اليوناني في الجزيرة في تموز/يوليو ١٩٧٤، وما أعقبه من تدخل عسكري، ثمّ إعلان قيام جمهورية قبرص التركية الشمالية في شباط/فبراير ١٩٧٥ وإخفاق المباحثات التي كانت برعاية الأمم المتحدة بين القبارصة الأتراك واليونانيين في التوصل إلى تسوية لهذه المشكلة، انظر: خليل علي مراد، «الأزمة القبرصية الأولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية،» **دراسات تركية**، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ٤٥ ـ ٦٢.

(٥٥) المصدر نفسه.

كرامانليس في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٤، فضلاً على سقوط حكومة سامسون في قبرص. وقد حاول رئيس البرلمان القبرصي كليريديس، الذي كان يقوم مقام رئيس الجمهورية، توحيد القوى الوطنية، ونتيجة لذلك تأزمت الأوضاع الداخلية في تركيا، إذ أصبحت تعاني أزمة اقتصادية خانقة نتيجة تكاليف العمليات العسكرية في قبرص، فضلاً على عدم قدرة الحكومة التركية على إجراء الإصلاحات اللازمة، لكن معظم الأتراك كانوا يدركون أنّه بسبب أهمية تركيا كحليف عسكري، فإن العالم الغربي كان متعاطفاً معهم في نزاعاتهم مع اليونانيين وفي قبرص[٥٦].

ونتيجة هذه الظروف، حاول حزب الشعب الجمهوري التركي أن يجري انتخابات مبكرة لمجلس النواب، وكان يصوّر بولند أجاويد وكأنه «بطل قومي»، لأنه حرر القبارصة الأتراك من تسلط اليونانيين. ولكن في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ سقطت حكومة بولند أجاويد، إذ قدم استقالته إلى رئيس الجمهورية الذي قبلها، ولكنه في الوقت نفسه طلب منه ممارسة رئاسة الحكومة المؤقتة حتّى يتم تشكيل حكومة جديدة،. ودخلت تركيا أزمة وزارية ائتلافية، تبعها تشكيل حكومة باسم «الجبهة القومية» برئاسة سليمان ديميريل، وقد ضمت ممثلي حزب العدالة، وحزب الإنقاذ الوطني، وحزب الثقة الجمهوري، وحزب الحركة القومية، وساد الصراع الحزبي في ما بين هذه الأحزاب داخل الحكومة، مما أدى إلى تردّي الأوضاع الداخلية في تركيا مقترنة بالعنف، إذ سقط العشرات من القتلى والجرحى، وخصوصاً في صفوف الطلاب.

ونتيجة لذلك، قدم سليمان ديميريل استقالة حكومته في كانون الأوّل/ ديسمبر عام ١٩٧٧. عندها، كلف رئيس الجمهورية التركية بولند أجاويد مرة أخرى لتشكيل الحكومة الجديدة، لأنه لم يفلح في المرة السابقة. وقد ألف بولند أجاويد الحكومة الجديدة من حزبه فقط (حزب الشعب الجمهوري)، وحصلت على الثقة في مجلس النواب، ووعد أجاويد بالقضاء على موجة العنف في تركيا، ومكافحة البطالة، والقضاء على أسبابها، لكنه لم يتمكّن من ذلك. وفي الانتخابات الجزئية عام ١٩٧٩ مُني حزبه بهزيمة كبيرة، فكلف مرة أخرى سليمان ديميريل بتشكيل حكومة جديدة، وكذلك لم يستطع القضاء على العنف

(٥٦) توماس فولكنر، **العلاقات مع الغرب في كتاب تركيا: الملف الأول** (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، [د. ت.])، ص ٨٤.

الداخلي[٥٧]. فخلال المدّة الواقعة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ عاشت تركيا في الواقع ظروفاً أمنية سيئة، فقد أوقع العنف ٥٧١٣ قتيلاً و١٨,٤٨٠ جريحاً، وهي أعداد تفوق أعداد ضحايا حرب الاستقلال في الفترة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) التي كانت ٥٢٤١ قتيلاً و١٤,١٥٢ جريحاً. وفي عام ١٩٨٠، تراوح عدد جرائم القتل السياسي بين ١٥ و٢٠ شخصاً يومياً[٥٨].

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحدّ، تحرّك الجيش، وتحرّكت الدبابات والمصفحات، باتجاه المباني والمؤسسات الحكومية في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وقد اعتبر بولند أجاويد تدخل الجيش في السياسة خروجاً على الأصول الديمقراطية، واعتُقل أجاويد وديميريل، وأعلن الجنرال كنعان أفرين حلّ مجلسي الشيوخ والنواب، وإيقاف العمل بالدستور. وقد برر هذا الانقلاب بأنة يهدف إلى المحافظة على الوحدة الوطنية، والقضاء على الفوضى والإرهاب، ودعم النظام الجمهوري والعلماني[٥٩].

وفي أعقاب هذا الانقلاب (عام ١٩٨٠) اكتسبت الأوضاع الداخلية في تركيا اهتمام دول أوروبا، وخصوصاً في ما يتعلق بحقوق الإنسان ومعاناة الأقلية الكردية في تركيا، فالقيم والمثل وحقوق الإنسان اكتسبت وزناً كبيراً في الخطاب الأوروبي، وخصوصاً مع انطلاق عملية هلسنكي، والبروز المتنامي لأحزاب الخضر في بعض الدول الأوروبية، فضلاً على تزايد اهتمام البرلمان الأوروبي في القضايا السياسية، بعد انتخابه المباشر الأوّل عام ١٩٧٩[٦٠].

وبعد انضمام اليونان إلى الجماعة الأوروبية عام ١٩٨١، ازدادت العلاقات السياسية تدهوراً بين تركيا ودول أوروبا، بسبب الصراع بين تركيا واليونان. فانضمام اليونان إلى السوق الأوروبية أعطاها مزيداً من التفوق على تركيا، فأصبح

---

(٥٧) أحمد نوري النعيمي، **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠** (بغداد: دار الحريّة للطباعة، ١٩٨٩)، ص ٢٨٩.

(٥٨) حميد بوزرسلان، **تاريخ تركيا المعاصر**، ترجمة حسين عمر (أبو ظبي: المركز الثقافي العربي (كلمة)، ٢٠٠٩)، ص ٩١.

(٥٩) لمعلومات أكثر حول انقلاب عام ١٩٨٠ في تركيا، انظر: رعد عبد الجليل مصطفى الخليل، «التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة،» **الشؤون التركية** (معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية)، العدد ٢ (أيار/مايو ١٩٨٤)، ص ٢٢ ـ ٢٩.

(٦٠) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٣٨٩.

الحوار السياسي في جزء كبير منه بين تركيا والجماعة الأوروبية يقتصر على الاتهامات والاتهامات المضادة[٦١].

فالانقلاب الأخير في عام ١٩٨٠ كان له سلبيات كثيرة على موقف تركيا الذي أصبح ضعيفاً أمام الدول الأوروبية التي كانت تطالبها بضرورة تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية قبل أن تكون مؤهلة للانضمام إلى المجتمع الأوروبي. وبعد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٦، تقدّمت تركيا بأول طلب رسمي للانضمام إلى الجماعة عام ١٩٨٧[*].

وسوّغ رئيس الوزراء التركي آنذاك تورغت أوزال هذه الخطوة بقوله: «إن أوروبا تستفيد كثيراً بقبول تركيا في السوق الأوروبية المشتركة، لأنها ستعطي طاقة حيوية جديدة لها عن طريق منحها فرصاً للاستثمارات في الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغيرها». كذلك اعتبر تقديم تركيا لطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة على أنه من أهم الأحداث التي شهدها العالم في العهد الجمهوري منذ إعلان الجمهورية. وقال أيضاً: «علينا أن نعمل كثيراً ريثما نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوروبية المعاصرة، وهو الأمر الذي كان يتحمس له أتاتورك، وجعلها عضواً قوياً ومساوياً في أوروبا، وعضواً كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية». وأضاف: «إننا لا نستند في مطالبتنا أوروبا بضرورة قبولنا في الجماعة الأوروبية إلى وضعنا الجيوبوليتيكي أو إلى المخاطر التي تفرض علينا مواجهتها، وفي ذلك تضحيات جسام، ولكن هناك حقيقة ثابتة، متعلّقة بحيوية إقليمنا للدفاع الغربي، وخاصة أن أحداث أفغانستان وأزمة النفط والثورة الإسلامية في إيران وحرب الخليج، تبرز من جديد حيوية وأهمية هذه المنطقة التي توجد فيها مصالح حيوية لأوروبا وتجاورها تركيا جغرافياً»[٦٢].

لكن قرار المفوضية الأوروبية الصادر في عام ١٩٨٩ ردّ هذا الطلب موضحاً

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٩١.

(*) لا يحقّ لتركيا تقديم طلب رسمي للانضمام إلا بعد أن تحقّق الإصلاحات التي نصّت عليها اتفاقية أنقرة، في ما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، انظر: اتفاقية أنقرة لعام ١٩٦٣، في: «Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey (Signed at Ankara, September 1, 1963)».

(٦٢) نقلاً عن: رضا محمد هلال، «حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٦.

أن تركيا «تعاني نقصاً في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحوري في الحياة السياسية، كذلك بسبب القيود القانونية التي تحدّ من حرية العمل السياسي»، كما ندّدت المفوضية الأوروبية بـ «القمع الثقافي الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد، فضلاً على انتهاك حقوق الإنسان فيها»[٦٣].

اعتبرت تركيا علاقاتها مع الدول الأوروبية منذ البداية محددة سياسياً، فمنذ أوائل عقد الستينيات كانت العلاقات بينها وبين دول أوروبا الغربية تتحدد بالسياسة الأمنية من الجانب الأوروبي، ففي ظروف الخصومة بين الشرق والغرب كان لا بدّ لتركيا من أن تبقى محكمة الارتباط مع المعسكر الغربي لتساعد في التصدّي للخطر السوفياتي. لهذا، فإن السبب الرئيسي الكامن وراء إبرام اتفاقية الزمالة (اتفاقية أنقرة) عام ١٩٦٣ من قبل السوق الأوروبية المشتركة، كان ممثلاً بالحرص على التعامل المتكافئ مع عضوي الناتو (اليونان وتركيا) في جنوب شرق منطقة الحلف، غير أن الأوروبيين كانوا يفتقرون إلى الوسائل المناسبة لإدارة علاقات لم تتم مباشرتها إلا لأسباب استراتيجية. لهذا اضطروا إلى توظيف اتفاقية الزمالة، وأشكال التفضيل على الصعيد التجاري مع غيرها من الأدوات والقدرات الاقتصادية والمؤسساتية، إذ أرادوا تحقيق أهداف سياسية على الصعيدين الاستراتيجي والأمني، وبالتالي فإن اتفاقية أنقرة تبقى محصورة بمعالجة إقامة علاقات اقتصادية متينة ووثيقة بين أوروبا وتركيا على شكل وحدة جمركية، وتقوم هذه الوحدة على ترابط من شأنه أن يفضي مع مرور الزمن إلى عضوية تركيا في السوق الأوروبية المشتركة (بحسب المادة (٢٨) من اتفاقية أنقرة)[٦٤].

ونتيجة أداء الدول الأوروبية الضعيف على صعيد المصالح السياسية والاستراتيجية، بقيت علاقاتها غامضة وضبابية مع تركيا[٦٥]، واستمرت على وتيرتها مع سعي جاد من تركيا لتطويرها. فتسارعت وتيرة التطورات، وخصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١، وانتهاء الحرب الباردة، إذ توقف التأثير المتبادل بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي لصالح

(٦٣) لقمان عمر محمود النعيمي، «علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بين الغموض وإشكال سوء التفاهم،» **متابعات إقليمية**، السنة ٢، العدد ٦ (أيار/مايو ٢٠٠٥)، ص ١٢.

(٦٤) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٣٩٠ ـ ٣٩٢، وانظر نصّ المادة ٢٨ من اتفاقية أنقرة، في: «Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey (Signed at Ankara, September 1, 1963)».

(٦٥) النعيمي، المصدر نفسه، ص ١٢.

دول المعسكر الرأسمالي، وأصبحت هنالك تغيّرات كبيرة في هيكلية النظام الدولي الذي كان قائماً على قطبين. فتحول النظام الدولي إلى قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وحدثت تطورات كثيرة في أوروبا، إذ انهار جدار برلين، وتوحدت ألمانيا. وفي ظلّ هذه التطورات، قد يتساءل البعض: هل توقفت التأثيرات الكابحة للصراع بين الشرق والغرب عن الفعل بالنسبة إلى العلاقات الأوروبية التركية؟

كما هو معروف، يغلب على علاقات تركيا مع الدول الأوروبية طابع عدم التوازن بين مكوّناتها الاقتصادية والسياسية، فعلاقة تركيا السياسية بدول أوروبا الغربية بقيت حواراً ناقصاً داخل إطار اتفاقية أنقرة والبروتوكول الإضافي، إذ كثيراً ما تعرّض هذا الحوار للإعاقة جراء التطورات السياسية المتسارعة في تركيا، وخصوصاً بعد تطورات عام ١٩٨٠ التي أدت إلى انتقادات عنيفة من الدول الأوروبية حول الوضع الديمقراطي في تركيا[٦٦].

وبالرغم من التغيّرات الداخلية في تركيا نتيجة انقلاب عام ١٩٨٠، وتغيّر طبيعة وشكل النظام الدولي عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، فقد ظلت لتركيا الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى الأمن الأوروبي. فهذه الأهمية لم تتلاشَ إلى حدّ بعيد ـ كما يتصور البعض ـ ولكن تحديدها بات أكثر غموضاً وضبابية بالمقارنة بحالها سابقاً، حينما كانت جبهة الناتو الجنوبية ـ الشرقية الحصينة أمام أي خطر سوفياتي باتجاه البحر المتوسط والشرق الأوسط، مع اكتساب الأعباء المرتبطة بعملية الاندماج بين تركيا والاتحاد الأوروبي قدراً أكبر من الأهمية، كما باتت الفوائد السياسية أقل وضوحاً مما كانت عليه قبل عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠[٦٧].

وأصبحت العلاقات التركية ـ الأوروبية تسير ببطء شديد، ولكن حالة البطء هذه لم تمنع تركيا من تطوير اهتمامها المتزايد بأوروبا، إذ أقامت روابط أقوى وأمتن مع دول أوروبا، بحيث بدأت تلمس عواقب التغييرات الحاصلة في أوروبا بعد الحرب الباردة. ولم تكن لتركيا اليد في تقليص روابطها مع الدول الأوروبية، وذلك لأن الدول الغربية كانت منشغلة بدول أوروبا الوسطى والشرقية. لهذا بادرت تركيا إلى رفع وتيرة جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل إقامة

---

(٦٦) كرامر، المصدر نفسه، ص ٣٩١.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

الوحدة الجمركية في إطار اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣، فعملية إنجاز هذه الوحدة كانت قد أصبحت الشغل الشاغل والضرورة الملحة بالنسبة إلى سياسة تركيا الأوروبية مع حلول عام ١٩٩٣/ ١٩٩٤[٦٨].

وقد انشغلت المجموعة الأوروبية في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين بالإعداد لمقترح الإصلاح الداخلي الذي أفضى إلى عقد اتفاقية ماستريخت لعام ١٩٩٢ التي أقرت بنودها قمة كوبنهاغن عام ١٩٩٣.

ثانياً: تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية (١٩١٤ ـ ١٩٩٣)

يعتقد الكثير من المختصّين في العلاقات الدولية أن أهمية تركيا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تتضح، بشكل كبير، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أنَّ العلاقات العثمانية ـ الأمريكية تعود إلى حقب تاريخية سابقة، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية تمتلك مقوّمات القوة والنفوذ التي مكّنتها من بسط سيطرتها على كثير من دول العالم، وكان لها تأثير كبير في التغييرات التي حصلت في الساحة الدولية، وهذا ما سوف نتناوله بالبحث في ما يلي.

١ ـ الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية ـ العثمانية

بدأ الاهتمام الأمريكي بالدولة العثمانية منذ مرحلة متقدمة من الزمن، وخصوصاً منذ عام ١٧٨٤، عندما دعا الكونغرس الأمريكي إلى تشكيل لجنة المعاهدة التي أوكل إليها مهمة البحث عن إمكانية عقد اتفاقيات لغرض توسيع التجارة الأمريكية، بعد ضغط التجار وملاكي السفن التجارية الراغبين في توسيع العلاقات مع الدولة العثمانية[٦٩]، إذ عهد لهذه اللجنة (لجنة المعاهدة) عقد اتفاقيات مع الإمبراطورية العثمانية وولايات شمال أفريقيا. وقد استطاعت الولايات المتحدة بفضل ذلك أن تطور علاقاتها مع شمال أفريقيا (الجزائر، وليبيا، وتونس)، لكن هذه اللجنة لم تعقد أية اتفاقيات مع الإمبراطورية

(٦٨) النعيمي، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٦٩) Tomas A. Bryson, *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: A Survey* (New York: Scarecrow Press, 1977), p. 2.

العثمانية، لأسباب تعود إلى الأوضاع الداخلية التي كانت تعانيها الولايات المتحدة[٧٠]، بالرغم من أن هذه التوجهات عدّت بداية الدبلوماسية الأمريكية حيال الشرق الأوسط، لكن الدراسات التاريخية تشير إلى أن بداية العلاقات العثمانية ـ الأمريكية بدأت، بشكل دقيق، عام ١٨٢٤، عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة. ومنذ تلك الفترة أصبح نشاط الدبلوماسيين الأمريكيين مركّزاً في تسهيل مهمة انتشار البضائع الأمريكية في الأسواق العثمانية[٧١].

لهذا هيمن الطابع الاقتصادي على العلاقات التركية ـ الأمريكية، أما الجانب السياسي فقد وجد طريقه بعد إعلان مبدأ مونرو في عام ١٨٢٣. وقد أدركت الحكومة الأمريكية بعد إعلان هذا المبدأ أن الإمبراطورية العثمانية هي مفتاحها إلى الشرق[٧٢]. وفي عام ١٨٢٩ وجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة إلى اسطنبول، بغية توقيع اتفاقية أمريكية ـ عثمانية، حيث وقّع بتاريخ ٧ أيار/مايو ١٨٣٠ أول اتفاقية تجارية مع الدولة العثمانية، وقد دخلت بذلك، لأول مرة، نظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية[٧٣].

كان النشاط التبشيري هو أحد العوامل الرئيسية في دفع الولايات المتحدة إلى تقوية علاقاتها مع الإمبراطورية العثمانية، فقد أسست مدارس تبشيرية (البروتستانتية الأمريكية) التي كان هدفها الرئيسي هو التبشير والإرشاد حول الدين المسيحي، فضلاً على إضعاف معنويات الأطفال المسلمين في تركيا، وإثارة الشكوك حول دينهم. وكان من بين أهم هذه المدارس كلية روبرت، وتعرف الآن بـ «جامعة بوسبورس» (Bosporus University)[٧٤]، إذ كانت

(٧٠) نبيل محمد سليم، «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، ١٩٩٧)، ص ٧.

(٧١) لقمان عمر محمود أحمد، «العلاقات التركية ـ الأمريكية، ١٩٧٥ ـ ١٩٩١: دراسة تاريخية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٤)، ص ٩.

(٧٢) F. Stephen Larrabee and Ian O. Lessers, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty* (Santa Monica, CA: Rand Corporations, 2003), pp. 183-184.

(٧٣) Bryson, *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: Asurvy*, p. 18.

(٧٤) Foreign Relations of the Republic Turkey, *Encyclopedia of Modern Asia on Turkey-United States Relations* (2006), <http://www.bookrags.com/subscribe/choice7.php?=gale&u=turkeyunited-statesrelatio-ema-05>.

كان كلّ ذلك من نتائج اتفاقية عام ١٨٣٠، فهي التي هيّأت أرضية للتجار والدبلوماسيين الأمريكيين، ووفّرت للإرساليات التبشيرية فرصاً واسعة للتغلغل في أجزاء الدولة العثمانية، كما كان لنشاطات هنري =

تسعى الولايات المتحدة في مراحل تاريخية سابقة إلى توثيق علاقاتها مع الدولة العثمانية والحصول على تعويضات عن «المذابح الأرمنية»(*)، كما سعت مجموعة من رجال الأعمال والتجار الأمريكيين إلى الحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية التي أصبحت تعرف في ما بعد بـ «امتياز تشستر»، فقد وصل الأدميرال تشستر إلى اسطنبول، ممثلاً عن غرفة تجارة نيويورك، وأسس «الشركة العثمانية الأمريكية للتنمية»(٧٥).

= إيكفورد، وهو صانع سفن أمريكي، الدور الكبير في تفعيل العلاقات الأمريكية ـ العثمانية. لهذا كتب القائد الأمريكي جون بورتر براون (J. P. Brown) إلى الحكومة الأمريكية، أن النفوذ الأمريكي في الدولة العثمانية أصبح فائقاً بفضل نشاطات إيكفورد. وفي ضوء هذه الاتفاقية أيضاً أصبحت الإمبراطورية العثمانية «الدولة الأكثر حظوة» عند الولايات المتحدة، وتضمّنت كذلك هذه الاتفاقية حقوقاً وامتيازات أخرى للولايات المتحدة، انظر: Bryson, Ibid., pp. 19-20.

ولكن الأوضاع الداخلية التي عانتها كلتا الدولتين فرضت محدّدات على سياستهما الخارجية، فالحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٠ ـ ١٨٦٥) التي كان لها أثر كبير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، حدّت من فاعليتها الخارجية، رغبة منها في الحفاظ على الاستقرار، والانتهاء من حالة الفوضى التي سبّبتها الحرب الأهلية. أما الدولة العثمانية، فقد كانت في الفترة نفسها تعاني مشكلات أثّرت في سياستها الخارجية، فكانت منشغلة إلى حدّ كبير بالتهديدات التي قد تطال سلطانها، نتيجة تحوّل بعض أقاليمها التي كانت تسيطر عليها إلى أقاليم غير مستقرة. وقد استمرّ الضعف في الإمبراطورية العثمانية، لكن الولايات المتحدة استطاعت أن تتجاوز حالة عدم الاستقرار التي عانتها نتيجة الحرب الأهلية، كما استطاعت أن تعيد سياستها الخارجية إلى المسار الطبيعي، وفي الكثير من الاتجاهات، ومنها سياستها تجاه الدولة العثمانية، إذ بدأت الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر تستخدم حجج الحفاظ على مصالح الأمريكيين في الدولة العثمانية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. ففي عام ١٨٩٤/ ١٨٩٥ كانت أوضاع المبشّرين الأمريكيين قد تضرّرت أثناء مذابح الأرمن في الدولة العثمانية التي حدثت في سامسون، فالمبشّرون لم يكونوا وحدهم المسؤولين عن إثارة «الشعور القومي» لدى الأرمن وتحريضهم على الثورة ضدّ السلطات العثمانية التي اتخذت إجراءات صارمة اتجاههم، وإنما كان ذلك الشعور يعود غالباً إلى تأثيرات خارجية (روسية ـ فرنسية) بهدف إضعاف الدولة العثمانية، انظر: سليم، «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية، في ظل التغيّرات الدولية المعاصرة،» ص ٩ ـ ١١. وانتهزت الولايات المتحدة هذه الفرصة، فوجّهت بعثة خاصة إلى الآستانة عام ١٩٠٠ برئاسة الأدميرال غيستر لطلب تعويضات وامتيازات خاصة للمبشرين الأمريكيين، والمطالبة بتنازلات ذات طابع سياسي واقتصادي. وحاول الأدميرال غستر أن يحصل على امتيازات لمدّ خط سكة حديد، فضلاً على استخراج المعادن في بعض مناطق الإمبراطورية العثمانية، وعندما حدث انقلاب عام ١٩٠٨ في الدولة العثمانية (الذي كانت ترى فيه الولايات المتحدة نهاية الإمبراطورية العثمانية)، كان الموقف الأمريكي الرسمي يتّسم بالتفاؤل حول هذا الانقلاب، حيث تعاطفت أمريكا مع الاتحاديين. وقد عبّر الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت (١٩٠١ ـ ١٩٠٩) عن «تعاطفه مع حكومة الانقلاب واهتمامه بها»، وأمل في أن «تقود هذه الخطوة إلى تعزيز السلام الدائم والازدهار للشعب العثماني». انظر: أحمد، «العلاقات التركية ـ الأمريكية، ١٩٧٥ ـ ١٩٩١: دراسة تاريخية،» ص ١٠ ـ ١١.

(*) للمزيد حول تاريخ الأرمن في تركيا وأحوالهم منذ تأسيس جمهورية تركيا الحديثة والى بداية القرن الواحد والعشرين، انظر: يوسف إبراهيم الجهماني، «تركيا والأرمن،» **ملفات تركية** (قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق في دار حوران، دمشق)، العدد ٩ (٢٠٠٠).

(٧٥) Laurence Evans, *United State Policy and Partition of Turkey, 1914-1924*, Studies in Historical and Political Sciences, ser. 82; no. 2 (Baltimore, MD: Johns, Hopkins Press, 1965), pp. 344-345.

كان للامتياز الذي حصل عليه تشستر الأثر الكبير في تغيير طبيعة العلاقات ما بين الطرفين، فقد تحول الاهتمام الأمريكي من المطالبة بحماية وتعويض المبشّرين إلى الاهتمام بتوسيع المصالح الاقتصادية. ويتضح ذلك من أنَّ السفير الأمريكي في الدولة العثمانية قد تلقى من وزير خارجيته نوكس (Knox) تعليمات خاصة تتلخص بأن لا يؤكّد مسألة التعويض، وأن يستعمل ما لديه من نفوذ لتوسيع المصالح الأمريكية. وتبيّن من ذلك أن الحكومة الأمريكية خلال تلك المدّة كانت تعنى بدبلوماسية الدولار أكثر من اهتمامها بالأعمال التبشيرية[٧٦].

وبرغم ذلك، فإن بعض المختصّين ينظرون إلى المرحلة السابقة للحرب العالمية الأولى على أنها كانت بمثابة «مرحلة اللاستراتيجيا الأمريكية»، إذ كانت استراتيجية الولايات المتحدة إزاء منطقة الشرق الأوسط يعوزها الوضوح، ربما، بسبب انشغالها بشؤون بعيدة عن المنطقة[٧٧].

وخلال فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) مرّت العلاقات الأمريكية ـ العثمانية بمراحل مهمة، تمثلت المرحلة الأولى منها بالحياد منذ بداية الحرب في آب/أغسطس ١٩١٤، وحتّى اشتراك الولايات المتحدة فيها بإعلانها الحرب على ألمانيا في شباط/فبراير ١٩١٧. فقد اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالحياد، إذ لم تعلن الولايات المتحدة الحرب على الدولة العثمانية، وكان وراء ذلك أسباب عديدة، منها رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مصالحها في الدولة العثمانية، وخصوصاً مصالحها الاقتصادية والتبشيرية[٧٨]، فضلاً على عدم رغبتها في توسيع مساحة الحرب نحو الشرق الأوسط.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بمشكلات «السلام» في منطقة الشرق الأوسط، وقد كانت الحكومة على علم مسبق بشأن الاتفاقيات السرية التي عقدت بين الدول المتحالفة أثناء الحرب، والتي تخصّ تقسيم ميراث الدولة العثمانية[٧٩].

---

(٧٦) Bryson, *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: Asurvy*, p. 49.

(٧٧) فاضل زكي محمد، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي** (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٦٨)، ص ١٩.

(٧٨) Bryson, Ibid., p. 50.

(٧٩) كانت الدول المتحالفة (بريطانيا وفرنسا وروسيا)، تحاول أن تقسّم الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق نفوذ، بحيث تأخذ روسيا القسطنطينية والمضائق التركية، ويكون العراق وفلسطين من حصّة بريطانيا، أما فرنسا فتأخذ سورية وجزءاً من الأناضول، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٥.

انتهت الحرب العالمية الأولى بمؤتمر فرساي للسلام في عام ١٩١٩، وقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسن (١٩١٣ ـ ١٩٢١) عن مبادئه الأربعة عشر الخاصة بحقّ تقرير المصير لِكُلّ الأمم والشعوب. لقد تضمّنت الفقرة الثانية عشرة من هذه المبادئ وضع الدولة العثمانية، التي يعتقد الكثير من المختصين أنّها وقفت في وجه خطط الحلفاء الآخرين الذين كانوا يريدون تقسيم بقايا الدولة العثمانية بينهم[٨٠]، في حين كانت تقتضي مصلحة الولايات المتحدة عدم تقسيم الإمبراطورية العثمانية، لأنها كانت تعتبرها مفتاحها إلى الشرق ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فضلاً على أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أدركت أن هذه الدولة التي توسعت من آسيا إلى فيينا، ومن فلسطين إلى الجزائر، وحتّى الخليج العربي وبلاد ما بين النهرين، ازدادت أهميتها بعد أن واجهت سلسلة من المشكلات الاقتصادية والسياسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[٨١].

٢ ـ العلاقات التركية ـ الأمريكية (١٩٢٣ ـ ١٩٩٣)

استمرت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بتركيا بعد أن أعلن عن قيام جمهورية تركيا في ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٢٣، وحاولت الولايات المتحدة أن تتعامل مع تركيا بصيغة مختلفة عن المراحل السابقة، عن طريق عقد اتفاقيات جديدة، فضلاً على نجاح بريستول (Prestol)، المبعوث الأمريكي إلى تركيا، بتحسين العلاقات التجارية، إذ حصل على معاملة مفضلة في مجال التجارة البينية[٨٢].

أما في ما يتعلق بالمنظمات التبشيرية، فقد تطورت واستمرت في عملها بحرية أكبر من السابق، فضلاً على إنشاء أكاديميات، منها الأكاديمية الحربية الأمريكية التي ساعدت في بناء وإصلاح المؤسسة العسكرية التركية، ومدارس مثل مدرسة طرسوس للصبيان (Tarsus Boys School)، ومدرستين أخريين في كل من

---

(٨٠) Daniel J. Kaufman [et al.], *Understanding International Relations*, 4th ed. (New York: McGraw-Hill Company, 1999), pp. 151-152.

(٨١) Berch Berb Beroglu, *Turkey in Crisis* (London: Redwood Burn, 1982), p. 1.

(٨٢) من هذه المعاهدات معاهدة ١٩٢٩ التي فتحت الطريق أمام اتفاقية ثنائية أخرى لتنظيم الأوجه الأخرى للعلاقات بين البلدين، كما وقّع الطرفان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣١ اتفاقية المؤسسات والسكن التي تضمّنت حقّ السكن للأمريكيين في تركيا على قاعدة أفضل شعب، انظر: أحمد، «العلاقات التركية ـ الأمريكية، ١٩٧٥ ـ ١٩٩١: دراسة تاريخية،» ص ١٧.

إزمير وأسكودار. وقد استطاعت هذه المدارس أن تجذب العديد من الطلاب الذين أصبح لهم في ما بعد دور كبير في الحياة السياسية في تركيا(٨٣).

فضلاً على ذلك، فقد تطورت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وتركيا خلال المدّة المحصورة بين الحربين العالميتين، إذ تمّ توقيع العديد من الاتفاقيات، مثل اتفاقية التجارة المتكافئة عام ١٩٣٩، بهدف زيادة حجم الصادرات الأمريكية وإنعاش الاقتصاد التركي الراكد(٨٤).

إنَّ المنظور الأمريكي إلى تركيا هو منظور مركّب، فمن جهة تعتبر تركيا مهمة لذاتها، ومن جهة أخرى تعتبر ذات قيمة عالية في الاستراتيجيا الأمريكية، نتيجة البيئة المحيطة بها، وخصوصاً البيئة التي نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبنوع خاص بعد أن أعلن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في خطاب له في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٤٧ «أنَّ الغرب قد تجاوز في سياسته مسألة اللاعودة إلى الاتحاد السوفياتي»(٨٥). لهذا، بحكم هذا الصراع، أفردت كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مكانة متميّزة لتركيا في حقبة ما بعد الحرب، وقد سبق أن عقد في نهاية عام ١٩٤٣ لقاء بين الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ورئيس الوزراء التركي عصمت إينونو في القاهرة، نوقشت فيه مسألة مشاركة تركيا في حرب البلقان. وعملت الولايات المتحدة في تلك الفترة على فكّ عزلة تركيا الخارجية، وجعلها عضواً في الأمم المتحدة(٨٦).

تعزّزت أهمية تركيا، وخصوصاً بعد سعي الاتحاد السوفياتي إلى السيطرة على مضيق البوسفور والمضائق الأخرى، فضلاً على سعيه إلى إنهاء العمل باتفاقية عام ١٩٢٥ بين روسيا وتركيا الخاصة بالصداقة وعدم الاعتداء(٨٧)،

---

(٨٣) Foreign Relations of the Republic Turkey, *Encyclopedia of Modern Asia on Turkey-United States Relations*, pp. 5-8.

(٨٤) Bryson, *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: A Survey*, p. 84.

(٨٥) نقلاً عن: هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، ترجمة مالك فاضل البديري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٤٠.

(٨٦) غفور، «تأريخ تركيا المعاصر، ١٩١٨ ـ ١٩٨٠،» ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٨٧) Rachel Prager, «Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues,» (Georgetown University, 2003), <http://www.tusiad.us/content/uploaded/Pragеltusiadsubmission.pdf>, p. 5.

وكذلك الصراع بين المعسكرين الذي نشأ نتيجة التناقض الأيديولوجي، وسوء الإدراك واختلاف المصالح بين الطرفين. وقد ولدت هذه التناقضات حالة من الصراع الخامد بين الطرفين[٨٨]، سمّيت «الحرب الباردة»، وكان على طرفيها إيجاد حلفاء لهما لتقوية مركز كلّ منهما في هذه الحرب. وقد برز الدور التركي في السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، إثر تزايد النفوذ السوفياتي، وظهور دول المنظومة الاشتراكية كقوة موازية لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عملت الأخيرة على تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق الرقابة على البلدان المحاذية للاتّحاد السوفياتي، وتعزيز القواعد العسكرية الأمريكية. وقد استغلت الولايات المتحدة التخوّف التركي من روسيا لتحقيق ذلك، لهذا كانت تسعى إلى أن تجعل من تركيا حصناً متقدماً لها ضدّ الاتحاد السوفياتي، ونقطة انطلاق للسيطرة على الشرق الأوسط[٨٩].

كان لموقع تركيا الجغرافي العامل الرئيسي وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها، فهذا الموقع أتاح لها ساحة مواجهة مهمة مع الاتحاد السوفياتي، وقد اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية مفتاحها للولوج إلى الشرق. لهذا استجابت لطلب الرئيس التركي عصمت إينونو، عندما طلب الدعم لمواجهة الخطر السوفياتي، وكانت استجابة الولايات المتحدة متمثلة بإرسال السفينة الحربية «ميسوري» إلى اسطنبول في نيسان/أبريل ١٩٤٦، وهي أول إشارة إلى بدء علاقات استراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. كما تمّ تقديم مساعدات مالية عاجلة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار إلى تركيا واليونان من أجل تقوية موقفهما ومقاومة أي اعتداء سوفياتي، فضلاً على الدعم الإضافي المقدم إلى تركيا الذي جاءت به خطّة مارشال في نيسان/أبريل من العام نفسه[٩٠].

لم يأت الاهتمام الأمريكي بتركيا نتيجة العوامل السابقة فقط، وإنما جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الأخرى أيضاً، فضلاً على القدرات العسكرية

(٨٨) حول موضوع الحرب الباردة، انظر: كولن باون وبيتر مورس، **من الحرب الباردة حتّى الوفاق ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠**، تعريب صادق إبراهيم عودة (عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، انظر أيضاً: كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا.**

(٨٩) سالار أوسي ويوسف إبراهيم الجهماني، **تركيا وأميركا**، ملفات تركية؛ ٦ (دمشق: دار حوران، ٢٠٠٠)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٩٠) عوني عبد الرحمن السبعاوي، «علاقات تركيا الخارجية،» في: أحمد، معد، **تركيا المعاصرة**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

والبشرية، واستقرار أوضاعها الداخلية نسبياً بالمقارنة بالدول التي خاضت الحرب العالمية الثانية. يضاف إلى ذلك أن تركيا تُعتبر من أكثر دول الشرق الأوسط ميلاً إلى الغرب، وخصوصاً بعد إنشاء الجمهورية التركية، مما دفع الولايات المتحدة إلى دعم تركيا في الجوانب العسكرية والاقتصادية. ففي ربيع عام ١٩٤٨، تسلّمت تركيا من الولايات المتحدة عدداً من السفن الحربية، فضلاً على قيام الولايات المتحدة بتدريب بحارة الأسطول التركي في المؤسسات البحرية الأمريكية[٩١]، وقيامها في عام ١٩٤٩ بعقد اتفاقية ثنائية تنصّ على صرف ما قيمته خمسة ملايين دولار لتركيا[٩٢].

لقد أصبحت الاستراتيجيا الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تهدف إلى الهيمنة على العالم[*]، وكان الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان قد أعلن رسمياً أن هدفه هو الهيمنة على العالم[٩٣].

هذه العقيدة جعلت من تركيا ذات أهمية كبيرة لإنجازها، فقد أصبحت جزءاً مهماً من الاستراتيجيا الأمريكية خلال الحرب الباردة، باختلاف المناطق التي تؤثر فيها تركيا. فمنطقة الشرق الأوسط تعتبرها الولايات المتحدة منطقة مصالح حيوية، كما صرّح بذلك الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت في آذار/مارس ١٩٤٤ بقوله: «إن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي للولايات المتحدة مصالح حيوية فيها»[٩٤]. وقد أعلن بعد ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان في ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٦ أن «. . . منطقة الشرق الأوسط تحتوي على موارد طبيعية هائلة. . . فهي منطقة اقتصادية واستراتيجية هامة جداً»[٩٥]. وبحكم وقوع تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وهي تعتبر جزءاً منها، فضلاً

---

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(*) استُخدمت هذه العبارة بشكل رسمي للمرة الأولى عام ١٩٥٠ في الوثيقة الرئيسية للحرب الباردة المعروفة باسم (HCK 68)، ومنذ ذلك التاريخ دأب الآخرون على وصف هذه الاستراتيجيا التي كانت الحرب الباردة مشهداً من مشاهدها، انظر: أناتولي أوتكين، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الحيالي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص ٢٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٩٤) نقلاً عن: وليام بيري، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، ترجمة الممثلية الدائمة للجمهورية العراقية في الأمم المتحدة (واشنطن: وزارة الدفاع الأمريكية، ١٩٩٥)، ص ١٠٣.

(٩٥) نقلاً عن: سليم، «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية، في ظل التغيرات الدولية المعاصرة،» ص ١٨٨.

على رغبتها في تأدية دور مهم، باعتبارها من القوى الرئيسية فيها، كما أنها دولة ذات مركز مرموق في شرق البحر المتوسط؛ لهذا كان الهدف الذي تسعى إليه الولايات المتحدة هو ضمّ أقطار أخرى من دول الشرق الأوسط إلى تركيا في نظام دفاعي إقليمي يشبه الالتزام بحلف شمال الأطلسي[٩٦].

جاء تزايد الاهتمام الأمريكي بتركيا مع تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي، ورغبتها في أن يكون لها دور في تلك المنطقة الحيوية والاستراتيجية، وكان الاهتمام منصباً على تركيا بشكل خاص، في وقت مبكر. وفي إطار ذلك، علقت صحيفة **نيويورك تايمز** على هذا الأمر قائلة: «إن واشنطن سعت إلى بناء القواعد العسكرية، وإرسال قواتها العسكرية، وفقاً لمبادئ الرئيس ترومان العسكرية الاستراتيجية، وإحياءً لمشروع مارشال للسيطرة على تركيا واليونان وباكستان، من أجل إحاطة منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط بسياج من الدول التي تحمي المصالح الأمريكية في الموانئ والقواعد والجزر البحرية»[٩٧].

اعتبرت تركيا نفسها حصناً منيعاً في الشرق الأوسط، وخصوصاً في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وأدت دوراً غير مباشر للدفاع عن المنطقة. لهذا اعتمدت عليها الولايات المتحدة لتنفيذ مشاريعها، وقد أخذت توجّه تركيا هذا في الاعتبار. لهذا السبب، قامت الولايات المتحدة، بصورة مباشرة، بتأسيس قواعد عسكرية في تركيا، وكان الطرفان يهدفان إلى محاصرة الاتحاد السوفياتي عن طريق هذه القواعد[٩٨].

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية زيادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عن طريق استراتيجيات عدة، وبأدوات مختلفة، واقترحت مشاريع عديدة للولوج إلى المنطقة، مثل مشروع دالاس (وزير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكي) المعروف بالحزام الشمالي. إلا أنه بعد فشل المشروع، أوجد دالاس نظام الأمن الخاص بالشرق الأوسط، واقترح أن تساعد الولايات المتحدة على تقوية دفاعات الشرق الأوسط، وذلك عن طريق إيجاد منظمة الدفاع الأمني.

(٩٦) النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ص ١٨٨.

(٩٧) عبد العزيز محمد عوض الله، **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة**، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية؛ ٢٤ (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ١٤٣.

(٩٨) النعيمي، المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

ويقوم هذا النظام على أساس تقوية الدول المتاخمة للاتحاد السوفياتي(٩٩).

كما كانت للدول الغربية مصلحة كبرى في ضمّ تركيا إلى مؤسساتها الأمنية، كحلف شمال الأطلسي، وباقي المنظمات الخاصة بحفظ الأمن، وكانت تريد أن تحقق مجموعة من الأهداف، منها:

أ ـ الوصول إلى آبار النفط، ولا سيّما في منطقة الخليج العربي.

ب ـ احتواء توسع الاتحاد السوفياتي، ومنع وصوله إلى نفط الشرق الأوسط. فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الكبرى لهذه المنطقة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي. وقد أكّد ذلك الرئيس الأمريكي هاري ترومان في نيسان/أبريل ١٩٤٦ بقوله: «إن منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة اقتصادية واستراتيجية في آن واحد»(١٠٠). وقد استخدمت الولايات المتحدة جملة من الاستراتيجيات للضغط على الاتحاد السوفياتي، لعل أهمها استراتيجية الاحتواء، فالاستراتيجية الأمريكية بحثت في منع أية قوة منفردة من السيطرة على المناطق الحيوية في الشرق الأوسط وأوراسيا، وعملياً يعني احتواء توسع الاتحاد السوفياتي، ومنع وصوله إلى النفط في الشرق الأوسط(١٠١) أن هذه الاستراتيجيا (الاحتواء) تقوم على تطويق الاتحاد السوفياتي وكتلته من دول أوروبا الشرقية بجدار ضاغط من المشاريع والأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون نفاذ الاتحاد السوفياتي عبر خطّ التقسيم الفاصل بين الكتلتين، وتعويق وصوله إلى مناطق النفوذ التي يسيطر عليها الغرب(١٠٢).

لقد سعت الولايات المتحدة بعد إنشاء حلف شمال الأطلسي في ٤ نيسان/أبريل ١٩٤٩ إلى وضع منطقة الشرق الأوسط في إدراكها الاستراتيجي، بوصفها تمثل أحد المراكز لمواجهة الخطر السوفياتي. وقد اعتبرت الولايات المتحدة منطقة الخليج والمحيط الهندي بمثابة المجال الحيوي لتطويق الاتحاد السوفياتي من

---

(٩٩) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(١٠٠) نقلاً عن: أحمد نوري النعيمي، **تركيا والوطن العربي** (طرابلس الغرب، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ١٩٩٨)، ص ٨.

(١٠١) Stephen M. Walt, «Alliance Formations and the Balance of World Power,» in: Kaufman [et al.], *Understanding International Relations*, p. 267.

(١٠٢) فكرت نامق عبد الفتاح العاني، **الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ نهاية الثمانينيات وآفاق المستقبل** (بغداد: مطبعة العزة، ٢٠٠١)، ص ١٢.

الجنوب. لهذا وطدت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الأقطار الخليجية، وكان سعيها في تلك الفترة هو إدخال المنطقة ضمن استراتيجية الاحتواء. وقد توضح ذلك بعد إنشاء حلف بغداد(*) في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥[١٠٣].

وتعتبر كذلك منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها منطقة الخليج، مهمة للولايات المتحدة وحلفائها من الناحية الاقتصادية، فالاستراتيجيات الغربية تسعى إلى توفير مصادر الطاقة، وخصوصاً بعد ظهور أزمة الطاقة، وتزايد الاعتماد على النفط بوصفه المصدر الرئيسي للصناعات العالمية. كما أن المنطقة العربية، ولا سيما منطقة الخليج، تعتبر مهمة نتيجة لاحتوائها على أكبر مخزون للطاقة في العالم، وخصوصاً بعد تفاقم «أزمة الطاقة» في بداية السبعينيات. فالاحتياطي المؤكّد يقدر بـ ٦٠ بالمئة من احتياطيات العالم، كما بلغ مجموع الاحتياطي النفطي في الخليج في نهاية عام ١٩٨٨ حوالى ٨٨,٥٣٠ مليار برميل[١٠٤].

لقد تعزّزت أهمية المنطقة في الاستراتيجيا الأمريكية بعد الإعلان عن مبدأ كارتر في مطلع عام ١٩٨٠، فالولايات المتحدة نقلت منطقة الخليج العربي من دائرة المصالح والصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي عن طريق ربط المصالح النفطية الأمريكية في هذه المنطقة بالأمن الأمريكي، والربط بين ما عرف بـ «أمن الطاقة» و«أمن الخليج»، التي جاء بها مضمون خطاب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠: «تُعدّ الولايات المتحدة أية محاولة سوفياتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج، اعتداء على مصالحها الحيوية، وستقوم بالردّ على مثل هذا العدوان بشتى الوسائل لديها، بما في ذلك القوة المسلحة»[١٠٥].

(*) حاول الغرب إيجاد حلف في المنطقة ضمن سياسة إضعاف الاتحاد السوفياتي، وعلى هذا الأساس وقّعت الدول الغربية مجموعة من الاتفاقيات مع الدول التي تتاخم الاتحاد السوفياتي. إن الدوافع التي أملت على الدول الغربية أن تتبنّى هذا المشروع ترتبط بالقيمة الاستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط من الناحية العسكرية، بوصفها متاخمة للاتحاد السوفياتي، ومن الناحية الاقتصادية بوصفها قريبة من مركز أكبر الاحتياطيات المعروفة من النفط في العالم، وكان الهدف من كلّ ذلك هو تشكيل منطقة عميقة استراتيجياً أمام الاتحاد السوفياتي. انظر: محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، عالم المعرفة؛ ٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ٤٩ ـ ٥٣.

(١٠٣) العاني، المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٠٥) عبد المحمود النور محمود، **استراتيجية الاحتواء الأمريكي وآثارها على الدول الإسلامية: نماذج إيران ـ مصر ـ السودان** (عمّان: دار الجنان، ٢٠٠٨)، ص ٩٣.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا مكملاً شرقياً للدفاع الغربي، الذي عبَّر عنه وزير الخارجية التركي فؤاد كوبورلو في عام ١٩٥١ بقوله: «نحن نعتقد أنَّ الدفاع عن الشرق الأوسط هو ضرورة مطلقة للدفاع الاقتصادي والاستراتيجي. . .»(١٠٦).

لقد تطور الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية منذ فترة تسبق إعلان مبدأ كارتر، وخصوصاً عقب سقوط نظام الشاه، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في شباط/ فبراير ١٩٧٩، والغزو السوفياتي لأفغانستان في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، إذ فقدت الولايات المتحدة قواعدها المتقدمة هناك، مع توفر إمكانية إنشاء وتطوير قواعد جديدة أخرى في تركيا. يضاف إلى ذلك، أن قوة الجيش التركي وجاهزيته يعتبران دافعاً مهماً بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الاعتماد على تركيا، إذ بلغ تعداده في تلك الفترة حوالى ٥٦٠ ألف رجل. لهذا أرادت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أن تجعل تركيا منطلقاً لاستراتيجيتها، وعليه تمّ الاتفاق بين تركيا والولايات المتحدة في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٨٢ على تحديث ٦ مطارات عسكرية في تركيا. وكان من مصلحة الولايات المتحدة أن تكثّف وجودها في تركيا، وهذا يرجع إلى أنَّ القواعد التركية تعتبر أفضل موقع استراتيجي من بقية المواقع المقترحة لقوات الانتشار السريع، فضلاً على أنه يمكن استخدام المعدات العسكرية الأمريكية الموجودة مسبقاً لكي تكون متاحة أمام القوات التركية أو الأمريكية لمواجهة أي اندفاع سوفياتي من أوكرانيا أو القوقاز أو أي تحرّك سوفياتي من تركستان أو أفغانستان إلى إيران(١٠٧).

لقد كان للقواعد الأمريكية العسكرية في تركيا دور كبير في جمع المعلومات ومراقبة نشاطات الاتحاد السوفياتي، فضلاً على استخدامها في عمليات التجسّس داخل الأراضي السوفياتية، وفي شرق البحر المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط، وقد أعلن كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن معلومات التجسّس التي يمكن الحصول عليها بواسطة هذه القواعد لا يمكن الحصول عليها في بعض الأحيان من أي مصدر آخر، وتتضمن هذه المعطيات معلومات عن تطوير النشاطات السوفياتية الفضائية والصاروخية والأنظمة الحربية وعمليات التدريب والنشاطات

(١٠٦) نقلاً عن: النعيمي، **تركيا والوطن العربي**، ص ٦٥.

(١٠٧) لينكولن بلومفيلا، **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي**، سلسلة محاضرات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٢.

النووية الاستراتيجية الأخرى. وقد وصف وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون، والجنرال جونز هيغ، المعلومات التي جمعت عن طريق منشآت المراقبة التركية بأنها «فريدة في الأغلب، ولا تعوّض وحساسة». وقد أكدّ هارولد براون أيضاً «أن أعظم قيمة للمعلومات التي جمعت من القواعد الأمريكية في تركيا هي تلك المعلومات الخاصة بتطوير الأسلحة السوفياتية والخاصة باستعدادات وحركة القوات السوفياتية»[١٠٨].

وتسعى الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط إلى ضمان أمن إسرائيل، وهو أمر لا جدال عليه، فالرئيس جيمي كارتر، مثلاً، ذكر في ٢٣ أيار/مايو عام ١٩٧٧: «نحن لنا علاقات خاصة مع إسرائيل، وهي حيوية تماماً». أما الرئيس ريتشارد نيكسون، فقد قال: «إنَّ التزامنا ببقاء إسرائيل التزام عميق... إنّه التزام معنوي، التزام لم يخلّ به أي رئيس في الماضي أبداً، وسيفي به كلّ رئيس في المستقبل بإخلاص. إن أمريكا لن تسمح أبداً لأعداء إسرائيل... بالنيل منها»[١٠٩].

يبقى الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية كبيراً، نتيجة العوامل التي ذكرناها سابقاً. كما تشترك تركيا مع دول الشرق الأوسط بقواسم مشتركة، كالتاريخ والدين والحضارة، فضلاً على نظامها العلماني الذي يتوافق مع الأنظمة الغربية، وثقلها الاستراتيجي. وقد كسر تطوير العلاقات الإسرائيلية ـ التركية الطوق الذي فرض على إسرائيل[١١٠]، كما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية توثيق علاقاتها مع تركيا عن طريق وسائل عدة فضلاً على ما سبق، ولعل أهمها عقد الاتفاقيات الأمنية[١١١]، واستخدام مسألة المساعدات الاقتصادية.

---

(١٠٨) مركز الدراسات التركية، **قضايا التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة: دور القواعد الأمريكية العسكرية**، دراسات مترجمة؛ ١٣٢ (الموصل: مركز الدراسات التركية سابقاً/ الإقليمية حالياً، ١٩٨٥)، ص ٢٩.

(١٠٩) نقلاً عن: سليم، «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية، في ظل التغيرات الدولية المعاصرة،» ص ٢٠٧.

(١١٠) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, p. 5.

(١١١) منها الاتفاقية الخاصة بالقواعد العسكرية المعقودة بين الطرفين في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٤، كما وقّعت الدولتان في تموز/ يوليو ١٩٦٩ على اتفاقية التعاون الدّفاعي المشترك. انظر: مركز الدراسات التركية، **قضايا التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة: دور القواعد الأمريكية العسكرية**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

ورغم ذلك، فإن العلاقات التركية ـ الأمريكية لم تستمر في إطار التعاون المطلق، بل شابها بعض المعوقات، وخصوصاً في مرحلة الستينيات من القرن العشرين، فقد تأزمت العلاقات إلى حدّ كبير، وبنوع خاص خلال وبعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢[١١٢]، عندما طلبت الولايات المتحدة من الاتحاد السوفياتي سحب صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا. فأدركت تركيا أن أهميتها بدأت تقلّ، ولا سيما بعد أزمتي قبرص عامي ١٩٦٤ و١٩٧٤، حينما دخلت القوات التركية إلى قبرص، مما أدّى إلى توتر وإضعاف العلاقات التركية ـ الأمريكية[١١٣]، وخصوصاً بعدما فرض الكونغرس الأمريكي حظراً على بيع الأسلحة الأمريكية لتركيا، كمحاولة لإرغام تركيا على تقديم تنازلات حول قضية قبرص[١١٤]. وهذا الأمر دفع الأتراك إلى غلق القواعد الأمريكية، والاتجاه نحو تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي[١١٥].

ولكن عندما تدهورت الأوضاع الأمنية في تركيا بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، شعرت الولايات المتحدة بقلق شديد على مصالحها الاستراتيجية، واعتبرت أن عدم إمكانية السيطرة على الأوضاع الداخلية في تركيا يشكّل كارثة استراتيجية لها ولحلف شمال الأطلسي. لهذا عملت الولايات المتحدة على إعادة تنشيط سياستها عن طريق عقد معاهدة دفاع مشترك مع تركيا خارج نطاق حلف شمال الأطلسي في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠[١١٦] لإعادة الأهمية الاستراتيجية لتركيا، وحفاظاً على مصالحها الاستراتيجية، ولا سيما بعد تغيير نظام الحكم في إيران في شباط/ فبراير ١٩٧٩، وبعد التدخل السوفياتي في أفغانستان في نهاية عام ١٩٧٩، فقد دعمت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر تركيا من أجل إعادة الاستقرار فيها (الانقلاب العسكري)[*]. وقد صرّح الرئيس كارتر بما يلي:

---

(١١٢) Omer Goksel Isyar, «Analysis of Turkish American Relations from 1945 to 2004,» *Journal of International Relations* (Ankara), vol. 4, no. 3 (2005), pp. 23-25.

(١١٣) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, pp. 5-6.

(١١٤) السبعاوي، «علاقات تركيا الخارجية،» ص ٢٣٤.

(١١٥) مركز الدراسات التركية، **قضايا التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة: دور القواعد الأمريكية العسكرية.**

(١١٦) السبعاوي، المصدر نفسه، ص ٢٣٥، وبموجب هذه الاتفاقية أعطت الولايات المتحدة حقّ إدارة وتشغيل المنشآت الحيوية في الأراضي التركية، شرط أن تكون لأغراض تخصّ حلف شمال الأطلسي. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(*) إنَّ جميع الانقلابات السابقة التي حدثت في تركيا كانت بتأييد ودعم أمريكيّين، وخصوصاً =

«بعد اجتياح أفغانستان والإطاحة بنظام الحكم في إيران، فإن حركة الاستقرار التي جرت في تركيا جاءت بمثابة إعادة الحياة لنا»(١١٧).

لذلك عاد التحسّن في العلاقات بين الدولتين طيلة عقد الثمانينيات من القرن العشرين، واعتبر الخبراء العسكريون الأمريكيون تركيا بأنّها «. . . الموقع المثالي لنشر نقاط إسناد للقوات الأمريكية وانتشارها السريع»(١١٨)، كما تجسّد ذلك بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي حصلت تركيا بموجبها على مساعدات اقتصادية (سوف نذكر ذلك في المبحث الأوّل من الفصل الثاني) حتّى تفكك الاتحاد السوفياتي، مما فتح بدوره آفاقاً جديدة للعلاقات التركية ـ الأمريكية، وأعطى أدواراً أخرى جديدة لتركيا في الاستراتيجيا الأمريكية لما بعد الحرب الباردة اختلفت عن سابقاتها من المراحل.

خلاصة

إن العلاقات التركية مع أوروبا والولايات المتحدة بُنيت على أساس المصالح المتبادلة، فتركيا كانت تسعى، من خلال الاشتراك في المنظمات الاقتصادية والأحلاف العسكرية وتطوير علاقاتها بالغرب، إلى الحصول على المساعدات الاقتصادية، فضلاً على الدعم السياسي لتقوية مركزها وثقلها في المنطقة. فقد رغبت النخب الحاكمة في تركيا في أن تدمج تركيا كلياً في أوروبا، وفي المقابل رأت الدول الغربية أنّه من الضروري احتواء تركيا وضمّها قبل أن تصبح جزءاً من المعسكر الاشتراكي، وجعلها الجبهة الحصينة (جبهة المواجهة)، مما يبعد الأخطار التي يمكن أن تتعرّض لها دول أوروبا الغربية والمصالح الأمريكية في

= انقلابي ١٩٦٠ و١٩٨٠، والانقلاب المقنّع في عام ١٩٩٧ ضدّ حكومة أربكان، إلا أنَّ الولايات المتحدة أحجمت عن التدخّل لمساعدة المؤسسة العسكرية بعد أن أدركت أن المؤسسة العسكرية التركية لم ترسل إشارات واضحة إلى البرلمان التركي في العام ٢٠٠٣ بشأن استعدادها للمشاركة في هذه الحرب، فضلاً على حاجة الولايات المتحدة إلى حكومة تركيا ذات التوجه الإسلامي لخدمة مصالحها في العالم الإسلامي. لمزيد من المعلومات حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الانقلابات العسكرية التركية، انظر: عوض الله، **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة**.

(١١٧) Jan Asmussen, «Poppies, Pistols and Intelligence: United States Policy Towards Turkey in the 1970s,» paper presented at: Liberty and Justice: America and the Middle East, the Second International Conference, Center for American Studies and Research at the American University of Beirut, 2009, p. 238.

(١١٨) سالار والجهماني، **تركيا وأميركا**، ص ٢٩.

منطقة الشرق الأوسط من قبل الاتحاد السوفياتي، نتيجة لمكوّنات القوة التي تتمتع بها تركيا، فهي تمتلك جيشاً قوياً، ويمكن إذا ما تحالفت مع الدول الغربية (المعسكر الرأسمالي) أن تكون عامل ردع إزاء هذه التهديدات. لهذا، حاولت تركيا أن تستثمر ذلك لتحقيق مصالحها وأهدافها في أن تكون دولة أوروبية، وعن طريق تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة، ولتحقيق عنصر متفوّق أو متوازن يؤهلها لأداء دور استراتيجي لا يقلّ أهمية عن منافساتها في القارة الأوروبية، مثل اليونان.

الفصل الأوّل

دوافع السياسة التركية حيال أوروبا

تولّد اهتمام تركيا بأوروبا نتيجة قناعات ومصالح أدركت بموجبها تركيا أنّه من الضروري الاندماج بالعالم الغربي، فتركيا اهتمت بالانضمام إلى جميع المنظّمات التي شكّلت في أوروبا الغربية، وبالأخص المهمة منها، مثل حلف شمال الأطلسي والسوق الأوروبية المشتركة.

إن توجّه تركيا هذا هو جزء من استراتيجيتها الرامية إلى الاندماج الكلي بالعالم الغربي، فهذه المسألة عدّت من المسائل البالغة الأهمية بالنسبة إلى تركيا. لهذا، نحن بحاجة إلى معرفة ودراسة دوافع التوجه التركي حيال أوروبا.

أوّلاً: الدوافع السياسية والعسكرية

إنَّ من أهم الدوافع التي حدّدت التوجه التركي نحو الاتحاد الأوروبي هي الدوافع السياسية والعسكرية، فالدوافع السياسية تتضمن في طياتها الدوافع القانونية والثقافية التي لازمت السعي التركي الحثيث نحو الاندماج في أوروبا، ومن ثمّ تبلورت بشكل واضح مع تأسيس الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة إلى الدوافع العسكرية، فتتمثل في ضرورة حصول تركيا على التكنولوجيا الحديثة، فضلاً على سعيها إلى أن تكون جزءاً من منظومة الأمن الأوروبي، بشكل خاص، بعد أن أصبحت جزءاً من منظومة الأمن التي شكّلتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة. وهذا ما سنتناوله بالدراسة.

١ ـ الدوافع السياسية

تمثل أوروبا بالنسبة إلى الشعب التركي أنموذجاً للمدنية والتطور، لذلك اعتبر المؤسسون لتركيا الحديثة مسألة الاندماج في المؤسسات الغربية هو من أهم الأولويات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية (المبادئ الكمالية)[١].

---

(١) إنَّ المبادئ الكمالية هي **الجمهورية** و**القومية** و**الشعبية** و**العلمانية** و**الدولتية** و**الثورية** أو **الإصلاحية**، حول هذا الموضوع، انظر: هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٢٢ ـ ٢٥.

وقد ترسّخت قناعة لدى النخبة الحاكمة في تركيا أن أهم مسألة بالنسبة إلى تركيا هي الحصول على اعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، وأن تصبح دولة أوروبية. لذلك تشكل عضوية تركيا في المؤسسات الأوروبية مرادفاً للاعتراف بإضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا، بما يؤكّد الانتصار النهائي للمبادئ الكمالية. لهذا تشير غالبية النخب الحاكمة في تركيا إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون، وقد اكتسبت هوية لا تقبل النقاش من الناحيتين القانونية[٢] والسياسية. وهذا ما أكده السفير التركي في لندن أوزدن سانبرك بقوله: «كانت تركيا، على الدوام، جزءاً رئيسياً من المنظومة الأوروبية منذ أقدم العصور والأزمان. . . ويتعذر تصور أوروبا بدون تركيا»[٣].

فضلاً على ذلك، فإن في تركيا قناعة سائدة بأن مستقبل تركيا يرتبط بأوروبا،

---

(٢) تنطلق تركيا في سعيها الدؤوب إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من اعتبارات عديدة، ولعلّ أهمها الاعتبارات القانونية، فالمادة (٢٨) من اتفاقية أنقرة، أقرّت وبوضوح أن تركيا سوف تنضمّ إلى المؤسسات الأوروبية حالما يتم التقدّم في العمل باتفاقية أنقرة، انظر: Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, «ANKARA, Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey,» Signed at Ankara (1 September 1963), <http://www.mfa.gov.tr/agreement-establishing-an-association-between-the-european-economic-community-and-turkey-_signed-at-ankara_-september-1_ -1963_.en.mfa>.

وبالرغم من أن هذا لم يكن وعداً واضحاً بأن تركيا سوف تكون جزءاً من أوروبا، فإن الاتفاقية أظهرت أنّه من المحتمل أن تتحقّق عضوية تركيا إذا ما أنجزت الالتزامات التي تمّ الاتفاق عليها. فضلاً على ذلك، فقد أعلن في الوقت نفسه والتر هالستين (Walter Hallstein)، الذي كان رئيساً للجمعية الأوروبية، أن «تركيا جزء من أوروبا». انظر: Meltem Müftüler Baç, «Turkey's Accession to the European Union: Institutional and Security Challenges,» *Perceptions* (Center for Strategic Research, Ankara), vol. 9 (Autumn 2004), p. 31.

كما أنّ تركيا تستند في أحقّيتها بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي على مواد قانونية أخرى، فقد نصّت المادة السادسة من معاهدة أمستردام: «ذلك الاتّحاد مؤسس على مبادئ الحريَّةِ، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية وحكم القانون. . .». وفي المادة الرقم (٤٩) من المعاهدة نفسها تستتبع القول: «إن أيّ دولة أوروبية تحترم وتطبق هذه المبادئ (لها الحق) أن تقدّم طلباً إلى عضوية الاتحاد». وقد أضيفت شروط أخرى، لعل أهمها «حسن الجوار»، أي التعاون الجيد مع جيرانها. انظر: Aylin Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» *Perceptions*, vol. 9 (Autumn 2004), p. 139.

كما أنَّ المادة الرقم (٤٩) من معاهدة الاتحاد الأوروبي أقرّت ما يلي: أية دولة تحترم المبادئ التي تمّت الإشارة إليها في المادة ٦/ ١ (التي هي: الحرية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية وحكم القانون) يمكن أن تقبل لكي تصبح عضواً في الاتحاد. انظر: Commission of the European Communities, «Enlargement Strategy and Main Challenges 2007-2008,» Brussels.com (2007), p 3.

وبذلك ترى تركيا، أن من الناحية القانونية لها الحق بأن تُقبل في الاتحاد الأوروبي بعد أن طبّقت الكثير من معايير كوبنهاغن (التي سوف نذكرها لاحقاً في هذا المبحث).

(٣) نقلاً عن: كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

وهذا يعود بجذوره إلى بدايات القرن التاسع عشر. وهذه المسألة أصبحت مسلّمة من المسلمات التي تؤمن بها النخب الحاكمة في تركيا منذ إعلان جمهورية تركيا الحديثة في عام ١٩٢٣، وإقرار المبادئ الكمالية، التي ترمي إلى التحديث على أساس النمط الغربي. وهذا لن يتحقق، بحسب ما ترى النخب الحاكمة في تركيا، إلا من خلال الاندماج التام بالعالم المتقدم صناعياً، وخصوصاً في أوروبا(٤).

كما أن هناك عوامل خارجية أسهمت في اندفاع تركيا نحو أوروبا، ولعل أهمها الضغط السوفياتي على تركيا، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية في بداية العشرينيات من القرن العشرين، اهتم الزعماء الأتراك، منذ أيام الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك حتى عهد عصمت إينونو، بالعلاقات التركية ـ السوفياتية كأساس للسياسة الخارجية التركية، إلا أنه بسبب دوافع السوفيات الاستراتيجية التوسعية في تركيا لتعزيز مركز أسطولهم في البحر المتوسط والشرق الأوسط، الذي أدركه كلّ من مصطفى كمال أتاتورك وعصمت إينونو، اتخذ القرار بألّا تبقى تركيا منطوية على نفسها في صراعها مع الاتحاد السوفياتي، بل يجب تطوير علاقاتها بالقوى الغربية العظمى. وتم الأخذ بهذا التوجه، خصوصاً بعد انتهاء الحربين العالميتين(٥).

وقد زادت أهمية تركيا في الاستراتيجية الغربية بعد أن أصبح الاتحاد السوفياتي عامل تهديد بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة، وقد ذكر السفير الأمريكي في أنقرة في ١٨ آذار/مارس ١٩٤٥ «أن الاتحاد السوفياتي يحاول سدّ الفراغ الأمني الموجود في صديقتنا تركيا، وأن هذا الحزام الأمني يبدأ من البلطيق إلى البحر الأسود، وأن ذلك يمنحه السيطرة الطبيعية على المضائق، ويضع نهاية للنفوذ الغربي في تركيا، وبعبارة موجزة السيطرة على تركيا»(٦).

فضلاً على ذلك، فإن هناك دوافع سياسية أخرى للسياسة التركية حيال

---

(٤) نبيل محمد سليم، «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية، في ظل التغيرات الدولية المعاصرة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، ١٩٩٧)، ص ١٤٤.

(٥) كانت علاقات تركيا كبيرة مع الاتحاد السوفياتي قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن هذه العلاقة بدأت تسوء بعد هذه الحرب إثر مطالبة ستالين ببعض الأراضي التركية الواقعة في الشرق، فضلاً على إفصاح الاتحاد السوفياتي عن رغبته في فرض الرقابة على حركة المرور في المضائق البحرية التركية. وقد كان هذا الموقف السوفياتي أحد الأسباب في توجه تركيا نحو الغرب. انظر: جنكيز كتنة، «تركيا والغرب: عقد التاريخ ومصالح الحاضر،» الجزيرة نت (المعرفة)، ٣/١٠/٢٠٠٦، ص ٢، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17EB4BCA-B00C-4DE7-AA88-EA4F9C2C60BE.ht m>.

(٦) نقلاً عن: أحمد نوري النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي** (عمّان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١)، ص ٥٧ ـ ٥٩.

أوروبا، ولعل من أهمها تنافس تركيا مع اليونان. فانطلاقاً من الصراعات العميقة بين الدولتين المتشاطئتين لبحر إيجة، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع بمكانة لا تكون أدنى من المكانة التي تحتلها اليونان، وبالتالي فإن الطلب التركي للالتحاق بالسوق الأوروبية المشتركة، الذي جاء بعد الطلب اليوناني، كان من أجل تعزيز مكانة تركيا. فانضمام اليونان أثار قدراً كبيراً من القلق التركي، لأن من المحتمل أن توظف اليونان مكانتها كعضو في جميع المنظمات الأوروبية في سبيل إبقاء تركيا معزولة عن أوروبا[٧]. لهذا حاولت تركيا أن تنضم إلى جميع المؤسسات الأوروبية، كالسوق الأوروبية المشتركة وحلف شمال الأطلسي، كما رأت أن من الخطأ ترك اليونان تعزّز قوتها عن طريق الدول الأوروبية والمؤسسات الأوروبية، لأن هذا الأمر سيمكّن اليونان من ممارسة الضغط على تركيا[٨].

كذلك، تمتلك تركيا مؤسسة عسكرية كبيرة، وهي ذات تعداد سكاني كبير، تجعل منها قوة سياسية في أي تنظيم أوروبي، لأن عدد السكان له فوائد سياسية من حيث التأثير في المؤسسات الأوروبية التي تعتمد في فعاليتها على نسب السكان[٩]، كحلف شمال الأطلسي، إذ إن تركيا هي العضو ذو الثقل البشري الأهم ضمن دول الحلف[١٠].

إن دوافع التوجه التركي حيال أوروبا لا تقف عند الدوافع السابقة، بل هناك دافع سياسي آخر مهم، وهو أن تركيا تحاول عن طريق توجهها حيال أوروبا أن تقلل اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد تأزم العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الأزمة القبرصية التي نبّهت النخب الحاكمة في تركيا إلى ضرورة تعدد البدائل والخيارات في سياستها وعلاقاتها الخارجية.

وكان لتفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، وظهور النزاعات في المناطق التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي، وتفاقم أزمة الأكراد في جنوب شرق تركيا، فضلاً على تصاعد عمليات المنظّمات الإسلامية، والمشكلة القبرصية، والتنافس

---

(٧) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٣١٣.

(٨) حميد فارس سليمان، «السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ١٤٧.

(٩) «أوروبا تستعد لانضمام تركيا إلى اتحادها،» **أوراق أوروبية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، السنة ٢٨، العدد ٢٨ (شباط/ فبراير ٢٠٠٠).

(١٠) خالد يوسف، «تركيا والاتحاد الأوروبي،» **البلاغ** (قطر) (٢٠٠٠).

مع روسيا حول النفوذ في منطقة آسياً الوسطى وغيرها من المشكلات الأخرى، الأثر في إيقاظ المخاوف التركية من احتمال تعرّض كيانها لمخاطر جدّية. لهذا رأت تركيا أن من الضروري أن تركّز توجهها بصورة دقيقة استناداً إلى المصلحة الذاتية لها، فضلاً على ضرورة تحقيق الاندماج في الحضارة الغربية[١١].

وبعد أن تأسس الاتحاد الأوروبي، تطورت الدوافع السياسية حيال أوروبا، نتيجة للدوافع الموجبة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بشكل واضح، في جانبين: دوافع سياسية داخلية، وأخرى خارجية. فالدوافع السياسية الداخلية تتمثل في رغبة غالبية التيارات السياسية في تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك واضحاً بمجرد حصول تركيا على وعد من الأوروبيين ببدء المفاوضات الخاصة بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. فقد تخلّى الأتراك فوراً عن وصفهم الاتحاد الأوروبي بالنادي المسيحي، وقد اتضح هذا التحوّل في نظرة الشارع على أنّه كان في مقدمة المكاسب التي حققتها أوروبا في تركيا أولاً، وفي العالم الإسلامي برمّته ثانياً. ويصف وزير الخارجية التركي السابق، والرئيس التركي الحالي عبد الله غول، هذا المكسب السياسي الداخلي والخارجي بقوله: «إن المفاوضات تبشّر تركيا بمزيدٍ من الرخاء والنفوذ بين دول العالم الإسلامي»[١٢].

وبالرغم من اختلاف التوجهات السياسية بين التيارات السياسية التركية، فإنها تتفق على ضرورة استمرار الجهود المؤدية إلى تحقيق الانضمام الكامل لتركيا. فالعلمانيون والإسلاميون والليبراليون واليمين واليسار السياسي والنخب التجارية والثقافية والأقليات المختلفة، فضلاً على جميع الناقمين على السياسة الداخلية، خاصة في حقبة ما بعد أوزال، التي ظهر فيها الحكم العسكري على صورته الحقيقية في الهيمنة والسيطرة على سياسات تركيا الداخلية والخارجية، يتفقون على ضرورة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[١٣].

لقد كانت المؤسسة العسكرية تتحكم في الداخل التركي إلى حدّ كبير، وهذا ما يتناقض مع المبادئ التي وضعها الاتحاد الأوروبي على الدول الراغبة في العضوية،

(١١) النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ص ٣٥.

(١٢) «مستقبل وأبعاد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» برنامج تحت الضوء على قناة العربية (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، <http://www.alarabiya.net/Articles/2004/12/23/8943.htm#1>.

(١٣) لقمان عمر محمود النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٢٠ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٥.

وفق المعايير التي وضعتها قمة كوبنهاغن في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، التي كانت بشقين: سياسي واقتصادي. وهذه الشروط تحدّدت بثلاثة محاور رئيسية، هي[١٤]:

أ ـ أن تكون الدولة ذات مؤسسات مستقرّة تحافظ على الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان وحماية واحترام الأقليات[١٥].

ب ـ أن تكون دولة ذات اقتصاد سوق، فضلاً على أنّ تكون قادرة على تحمّل ضغط المنافسة وقوى السوق ضمن الاتحاد.

ج ـ أن تكون الدولة قادرة على تحمّل التزامات العضوية، ومن ضمنها التمسك بالأهداف السياسية والاقتصادية والنقدية للاتحاد الأوروبي.

كما أن الكثير من النخب السياسية في تركيا أصبحت على قناعة تامة أن التغيير أو الإصلاح في الداخل هو من الأمور المستحيلة، نتيجة هيمنة المؤسسة المؤسسة العسكرية على قرارات البلاد، من خلال مجلس الأمن القومي. لهذا، فالكثير من النخب السياسية في تركيا تعوّل على أنَّ الإصلاح سوف يأتي من الخارج عن طريق الشروط التي فرضها الاتحاد الأوروبي، وهي ضرورة أن يتسلم الحكم فيها مدنيون، وأن من الشروط التي لا تفاوض عليها هي ضرورة تنحّي العسكر عن ترأس المؤسسات الحكومية المؤثرة في سياسة تركيا الداخلية والخارجية[١٦]، أي ضرورة تقليص قبضة الجيش عن الحياة السياسية التركية، وإبعاده عن التدخل في تسيير شؤون الدولة، بعد ما يقارب ٨٠ عاماً من الهيمنة العسكرية العلمانية الكمالية، وتخليص تركيا من ظاهرة الانقلابات العسكرية المتكرّرة، فالمقاييس الديمقراطية تفرض ذلك. لذلك استغلت الحكومة التركية هذا الأمر، وخصوصاً بعد إعلان بدء المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤. فقد أعلنت تركيا عن إصدار مجموعة من القوانين، كان أهمها تقليص الصلاحيات التنفيذية والرقابية من مجلس الأمن القومي، وإعطاءه الصفة الاستشارية، مثل المجالس الأخرى الشبيهة له في دول العالم الأخرى، فضلاً على

---

(١٤) Ali M. El-Agraa, *The European Union Economics and Politics*, 7th ed. (London: Prentice Hall, 2004), p. 498.

(١٥) Harry Flam, «Turkey and the Eu: Politics and Economics of Accession,» Institute for International Economic Studies, Stockholm University, Seminar Paper no. 718 (February 2003), p. 7, <http://www.iies.su.se/>.

(١٦) أي كلاين، «تركيا الأوروبية: هل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية؟،» ترجمة شيرين فهمي، إسلام أون لاين، <http://www.islamonline.net>.

سحب صلاحية رئيس الأركان بتعيين الأمين العام للمجلس، التي نقلت إلى رئيس الوزراء، الذي عليه اقتراح اسمين على رئيس الجمهورية ليعيّن أحدهما، وليس بالضرورة أن يكون المعيّن عسكرياً[١٧].

ترغب غالبية الداخل التركي في الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فهي ترى أن الحكومات التقليدية في تركيا لم تقم حتّى الآن بتحقيق المصالح والحاجات الأساسية للشعب التركي في المجالات المختلفة للحياة اليومية. إن هناك توقّعاً بأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيساعد على حلّ المشكلات التي تعانيها تركيا داخلياً، وأما في ما يخصّ الأقليات المختلفة والحركات الدينية والطرق الإسلامية في تركيا، فمن المتصوّر أن وجود تركيا في الاتحاد الأوروبي سيساعد على نشر الديمقراطية في وسط الحياة السياسية في تركيا، مما يؤدي إلى ممارسة هذه الحركات التعبير الحرّ، وبذلك تتحرّر هذه الأقليات من بعض الضغوط التي تتم ممارستها عليها في تركيا[١٨].

أما بالنسبة إلى الدوافع السياسية الخارجية وراء اندفاع تركيا نحو أوروبا، وسعيها الدؤوب إلى ضرورة الانضمام لتحقيق التوازن في صراعها مع اليونان، من أجل أن تبقى في موقع قوة يفوق مستويات القوة التي تتمتع بها اليونان، وأن تبقى قاعدة متقدمة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[١٩]،

---

(١٧) إن هذه الإصلاحات التي مسّت بسلطات المؤسسة العسكرية نتيجة الضغوط الأوروبية، أدّت إلى جعل المؤسسة العسكرية من العوائق المهمة في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا سوف نتناوله في موضوع عوائق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. انظر: عبد المجيد مناصرة، «ماذا يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟،» **المختار**، العدد ٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، <http://www.elmokhtar.net>.

(١٨) «مستقبل وأبعاد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» برنامج تحت الضوء على قناة العربية.

(١٩) إنَّ لتركيا مصالح استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً دول الجوار العربي، حيث حدّدت وحكمت سياسة تركيا الخارجية حيال هذه الدول عدة عوامل، تمثّلت في مشكلات الحدود، وقضيتي المياه والأكراد، إضافة إلى عامل آخر مهم، وهو الصراع العربي ـ الإسرائيلي (عملية السلام). لذلك، فإن صانع القرار التركي أدرك أن مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف تكون بطيئة. لهذا رأت تركيا من الضروري أن توسع خياراتها، وأن لا تخسر مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية التي تعد عمقاً استراتيجياً لتركيا. وفي الوقت نفسه من الممكن أن يكون هذا عاملاً ضاغطاً على الدول الأوروبية، وهذا أصبح واضحاً من خلال سياسات تركيا المؤيدة للقضايا العربية (قضية فلسطين)، فقد اعتبر أردوغان خلال قمة سرت في ليبيا في ٣١/ ٣/ ٢٠١٠ قضية القدس: «هي قرّة عين لهذه الرقعة الجغرافية وللعالم الإسلامي برمته، وهي القبلة الأولى، ولا يمكن القبول أبداً بالتعديات الإسرائيلية على القدس والأماكن المقدسة»، كما عملت تركيا على إنشاء قناة تلفزيونية تركية باللغة العربية (TRT Arabia) لتحقيق مصالحها تلك، انظر: مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، ٣١/ ٣/ ٢٠١٠، <http://www.trt.net.tr/trtInternational/ar/ news Detail.aspx?HaberKodu = 4a1064f5-9374-41f0-98bc-2fd98252ff70>.

وأن تحصل على تأييد ودعم الاتحاد الأوروبي في سياساتها في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى، فهي أن تركيا ترى أن هذه المناطق تشكّل مصلحة حيوية لها وللاتحاد الأوروبي. لهذا، يرى وزير الخارجية التركي الحالي أحمد داوود أوغلو «أن الاتّحاد الأوروبي هو أحد أهم العناصر للسياسة الخارجية التركية في السنوات الـ ٥٠ الأخيرة»[٢٠].

وفي مسألة البحث عن الهوية والانتماء، تميّزت تركيا بموقعها الجغرافي الذي يعتبر دائرة التقاء الحضارتين الغربية والشرقية، وتاريخياً جمعت بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية. ولكن برغم ذلك عانت تركيا أزمة هوية منذ نهاية العهد العثماني، أي بعد انهيار الدولة العثمانية ومحاولة مؤسسي الجمهورية الحديثة تبنّي الثقافة الغربية.

وقد تبنّى الدستور التركي الأوّل الذي وضعه مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه عام ١٩٢٤، المبادئ العلمانية، ونظاماً مركزياً قاسياً اختلف عن سابقه، مما شكّل خللاً في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع التركي[٢١].

حاول المؤسسون للجمهورية التركية عن طريق المبادئ العامة للجمهورية والدستور أن يجعلوا تركيا جزءاً من العالم الغربي، فكان من أهم أسباب توجّههم إلى أوروبا هو إضفاء الهوية الأوروبية على المجتمع التركي، وربطه نهائياً بالعالم الغربي، وقطع صلاته القديمة نهائياً. فقد سعت النخب الحاكمة في تركيا منذ تأسيس الجمهورية إلى الاندماج في العالم الغربي عن طريق عملية تغيير جذرية تعيد تركيا بمقتضاها صياغة نفسها على شاكلة النموذج الثقافي والحضاري السائد في غرب أوروبا. وقد عمد أتاتورك إلى القيام بقمع غير مسبوق للتقاليد العثمانية والإسلامية في سبيل تحويل المجتمع التركي إلى مجتمع أوروبي، وتأكيد الهوية الجديدة الأوروبية. وكان يستند في ذلك إلى أنَّ الميراث الدبلوماسي والحربي للإمبراطورية العثمانية ذو توجه أوروبي[٢٢].

---

(٢٠) «وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو بعث برسالة إلى الزعماء الأوروبيين،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، ١٦/ ٥/ ٢٠١٠.

(٢١) حول هذا الموضوع، انظر: محمد ثلجي، «أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة،» في: حسين باكير [وآخرون]، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ٨٧ وما بعدها.

(٢٢) **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠: العرب والتفاعلات الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

لذلك، عانت تركيا أزمة هوية، وهذا بدوره أثر في فاعلية سياستها الخارجية التي ظلت تعاني إرباكاً شديداً[٢٣]. لهذا سعت تركيا إلى أن تحدد طبيعة وماهية هويتها، مع التصور أن هوية تركيا الحديثة تتأثر تأثراً مباشراً بالعلاقات مع أوروبا، وفي الوقت نفسه أن المسألة هي مجرد حصول تركيا على اعتراف بأنها عضو في النادي الغربي. وقد شكّلت هذه النظرة مرادفاً للاعتراف بإضفاء معايير الحضارة الأوروبية المعاصرة على تركيا، بما يؤكّد الانتصار النهائي للثورة الكمالية[٢٤].

فضلاً على ذلك، تشير هذه النخب إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون، وقد اكتسبت هوية أوروبية لا تقبل النقاش[٢٥]. لكن، في الوقت نفسه، من الصعب القول إن تركيا حسمت خيارها المتعلق بالهوية، كما تصور مؤسسو الجمهورية أنها هوية أوروبية، وذلك لأن هذه المسألة تعتبر من المسائل المعقدة جداً. فالتغيير الاجتماعي يحتاج إلى حقبة زمنية طويلة، ويرى الكثيرون أن غالبية المجتمع التركي لم يتخلّ عن هويته القديمة بشكل كامل، إذ ما زال العديد من الأتراك يهتم بها[٢٦]، وهم يتصورون أن تركيا تمزج ما بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية. وهذا ما أكده الرئيس التركي الأسبق تورغت أوزال خلال لقاء أجري معه في واشنطن في مطلع عام ١٩٩١ بقوله: «. . . تركيا اليوم هي عبارة عن الغرب والشرق مجتمعين، وفي الوقت نفسه توجد فيها الأفكار الأوروبية، فتركيا مختلطة»[٢٧]. من ذلك، يمكن اعتبار إضفاء ثوب الحضارة الغربية على المجتمع التركي هو من العوامل المهمة التي دفعت بتركيا نحو أوروبا. كما تسعى تركيا إلى تعميق الصلات الثقافية بينها وبين شعوب الاتحاد الأوروبي، وكما هو معروف إن كثيراً من الفئات الشعبية في تركيا تسعى إلى الارتباط الثقافي الكامل بشعوب أوروبا نتيجة السعي الدؤوب من قبل البعض، وخصوصاً من قبل فئة الشباب، التي تحاول أن تقلّد الثقافة الأوروبية بشكل شبه كامل. كما أن تركيا بعضويتها الأوروبية، تستطيع أن تنتقل من نظام

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٧، ومحمد نور الدين، «تركيا والاتحاد الأوروبي: الهوية والرهانات والشرق الأوسط،» **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ١١٦ (خريف ٢٠٠٢)، ص ٦٧.

(٢٤) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٣١٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣١٢.

(٢٦) **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠: العرب والتفاعلات الإقليمية**، ص ٢١٥ ـ ٢١٧.

(٢٧) نقلاً عن: عبد الجبار مصطفى، «مرتكزات السياسة الخارجية التركية إزاء الغرب،» **بحوث سياسية** (الموصل)، العدد ١٠ (١٩٩٧)، ص ١٢.

حقوقي اجتماعي، يتضمن العديد من السلوكيات الإسلامية، إلى نظام حقوقي أوروبي بالكامل يتناقض في كثير منه مع نظام السلوكيات الإسلامي الذي ما زال يؤمن به الكثير من شرائح المجتمع التركي، وبالتالي هناك خشية لدى الكثير من الشرائح الاجتماعية في تركيا من انحدار الهوية الإسلامية للمجتمع التركي من كونها «هوية جماعة وأمة» إلى مجرد «هوية فردية»، وبذلك يتحول المسلم إلى «فرد» شأنه شأن الذين يعيشون الآن في أوروبا، مما يعمّق أزمة الهوية بشكل أكبر مما هو عليه الآن[٢٨].

وهناك دوافع أخرى للسياسة التركية، وهي مهمة أيضاً، كالحصول على الدعم في مجال التعليم والتكنولوجيا، فتركيا تسعى إلى الاستفادة من التطور التقني والتكنولوجي الموجود في أوروبا والولايات المتحدة، وذلك لأهمية العامل التقني الذي تتمتع به دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة في إقامة الركائز الفنية والتقنية في بلادهم. فالتحديث يتطلب قاعدة مادية علمية وتكنولوجية منسجمة مع الخطوات المتسارعة التي يشهدها التطور التقني في مجالات الصناعة والزراعة والتعليم والبناء... إلخ[٢٩].

من هذا الأمر يمكن ملاحظة أن تركيا تسعى في توجهها نحو الغرب إلى أن تصبح دولة أوروبية، مستفيدة في الوقت نفسه مما سوف يقدمه المجتمع الغربي لها، من أجل النهوض بواقعها الاقتصادي، وتقوية موقفها السياسي العسكري والعلمي، فالدول الأوروبية، كما هو معروف، تعتبر متطورة في هذه المجالات.

٢ ـ الدوافع العسكرية

حاولت تركيا أن تنضم إلى مؤسسات الأمن الأوروبي، وخصوصاً حلف شمال الأطلسي، وكان وراء ذلك دوافع وأسباب عديدة أدت بتركيا إلى أن تفكّر في ضرورة ربط أمنها بالأمن الغربي. ولعل في مقدمة هذه الأسباب، العامل الخارجي، وخصوصاً التهديد السوفياتي ـ وقتئذ ـ لتركيا، مما دفع بها إلى التوجه نحو أوروبا، وأن تنضم إلى حلف شمال الأطلسي، بحيث أصبحت جزءاً من أوروبا، عسكرياً وأمنياً. وكان هدف تركيا من ذلك هو، ليس فقط تأمين حدودها

(٢٨) «هويات تركيا الثلاث: أو «اللاهوية»،» شبكة الصحافة غير المنحازة (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، <http://www.voltairenet.org/article129354.html>.

(٢٩) المصدر نفسه.

من جهة الاتحاد السوفياتي، وإنما كانت ترغب أيضاً في أن تحقق مكاسب سياسية واقتصادية.

إن انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين قد عزّز أمنها القومي إزاء التهديدات الخارجية، فضلاً على استقرارها السياسي، وذلك لكونها تمثل خطّ المواجهة الأمامي ضدّ تهديدات المعسكر الاشتراكي. وقد وجدت في هذا الانتماء تعزيزاً لقدراتها الأمنية والدفاعية في مواجهة عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط الذي يهدد مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين[٣٠].

يضاف إلى ذلك أن تركيا ترغب في تنويع مصادر اعتمادها، ليس فقط على الولايات المتحدة الأمريكية، بل على أوروبا الغربية أيضاً، وخصوصاً بعد أزمة قبرص والانعكاسات السلبية لرسالة الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون في حزيران/يونيو ١٩٦٤، وقرار الكونغرس بحظر توريد الأسلحة الأمريكية إلى تركيا عام ١٩٧٥، بسبب التدخل التركي العسكري في جزيرة قبرص عام ١٩٧٤[٣١].

لذلك حرصت تركيا على أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من سلسلة البنى الأوروبية الناشئة المتمتعة بقدر أكبر من الاستقلالية، التي تبدو متقدمة باتجاه الارتباط بأوروبا[٣٢].

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر علاقة تركيا بجيرانها في الشرق الأوسط ليست جيدة إلى حدّ ما، كالعراق وسورية، بسبب مسألتي المياه والأكراد. لهذا، حاولت تركيا تعزيز دفاعاتها بالانتماء إلى جميع المؤسسات الأمنية الأوروبية، من أجل تعزيز قدرتها العسكرية وتطويرها، كما حاولت جاهدة لكي تجد لها وظيفة جديدة بعد انتهاء وظيفتها بتفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مما يمكّنها من تعزيز موقفها والحفاظ على مكانتها[٣٣].

---

(٣٠) خافيير سولانا، «الناتو في زمن متحوّل: نشرة حلف شمال الأطلسي،» **بحوث سياسية**، العدد ١٥ (١٩٩٧)، ص ٢.

(٣١) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٣٣) Murat Belge, «Between Turkey and Europe, Why Friendship is Welcome,» *Open Democracy* (Istanbul), vol. 12, no. 302 (December 2004), pp. 4-5.

وهنالك عامل آخر مهم دفع تركيا إلى الانضمام إلى مؤسسات الأمن الأوروبي، وإلى التوجه نحو أوروبا، ألا وهو العامل الداخلي. فتركيا تعاني عدم الاستقرار الداخلي، وهذا واضح من خلال الانقلابات المتكررة نتيجة عدم استقرار المؤسسات التركية، وسيطرة المؤسسة العسكرية على مجمل توجهات الدولة التركية. ولذلك يرى الكثير من المسؤولين الأتراك أن اندماج تركيا في أوروبا يمكن أن ينهي ظاهرة الانقلابات العسكرية ومظاهر العنف السياسي.

وعليه، يمكننا القول إن العلاقات الدفاعية والأمنية قد مثّلت المدخل الأكبر للعلاقات بين تركيا وأوروبا في هذه المدّة الزمنية.

ثانياً: الدوافع الاقتصادية

كانت تركيا، وما زالت، تشهد عملية تنمية اقتصادية كبرى منذ أن تأسست جمهوريتها الحديثة في عام ١٩٢٣. وبغضّ النظر عن الأزمات الاقتصادية التي حصلت نتيجة الأوضاع السياسية غير المستقرة في تركيا، إلا أن السياسة الاقتصادية الهادفة إلى النمو أساساً كانت ناجحة وسائرة على طريق سدّ الفجوة الاقتصادية مع الدول الأوروبية المتقدمة. فمنذ أواسط عقد الخمسينيات من القرن العشرين تمكّنت تركيا، بفضل اعتماد سلسلة من الخطط التنموية ذات الدوافع السياسية، من أن تجعل اقتصادها ذا سمة صناعية متنوّعة، يرتكز على توفر أنواع متعددة من المواد الخام، بالرغم من أن تركيا لا تمتلك إلا القليل من الاحتياطي على صعيد النفط والغاز الطبيعي. فقد بذلت تركيا جهوداً كبيرة لزيادة وارداتها من الطاقة، فضلاً على تنمية مواردها الخاصة، وتحسين كفاءتها في مجال الطاقة[٣٤].

كذلك، فإن موقع تركيا الجغرافي، وغناها بالموارد الطبيعية، ساعداها في جهودها الرامية إلى تحسين كفاءة أداء اقتصادها، مما أعطاها حيّزاً كبيراً لإقامة علاقات اقتصادية ثابتة مع بلدان ومناطق مختلفة من العالم[٣٥].

ورغم ذلك، إن الاقتصاد التركي عانى في السابق أزمات متكررة، وهذا

---

(٣٤) كرامر، المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٣٥) سيما كلايجوغلو، «علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوروبي،» في: **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**، تحرير وتقديم علي أومليل؛ ترجمة فاتن الشيباني (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

يعود إلى أسباب عديدة، منها: أن تركيا قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أنفقت مبالغ طائلة على بناء قواتها المسلحة، أي أنّها جعلت اقتصادها في هذه الفترة اقتصاداً مسخراً لأغراض الحرب. فضلاً على ذلك، إن مبدأ ترومان لم يستطع حلّ المعضلات الاقتصادية التي كانت تعانيها تركيا، وذلك بسبب ضآلة المبالغ المخصّصة لها مقارنة باليونان. لهذا لم تستطع حلّ المشكلات التي كانت تعانيها. يضاف إلى ذلك، أن انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي كان له تأثير سلبي في الاقتصاد التركي، الذي تحمّل عبئاً اقتصادياً كبيراً، نتيجة توجيهه إلى خدمة المتطلبات العسكرية. كما أنَّ المبلغ الذي خصّصته الولايات المتحدة لبناء قواعدها العسكرية في تركيا لم يف بالغرض المطلوب. لهذا، وبعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧، سعت تركيا إلى الانتساب إلى هذه السوق، وذلك رغبة منها في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي يعانيها اقتصادها[٣٦].

وقد حاولت تركيا أن تنهض باقتصادها، وأن تتخطى الأزمات والعقبات الاقتصادية التي كانت تعانيها، وذلك عن طريق الاستفادة مما هو موجود من تقدّم في دول أوروبا، ولكن الأمر كان فيه نوع من الصعوبة. فمثلاً، في ما يتعلق بالميزان التجاري مع دول السوق الأوروبية، فمنذ عام ١٩٧٠ كانت الواردات في العموم هي أكبر من الصادرات في تركيا، مما شكل عجزاً في الميزان التجاري التركي. فالواردات منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٩ زادت من ٧,٩ مليار دولار إلى ١٥,٨ مليار دولار، أما الصادرات فقد كانت في عام ١٩٧٠، ٢,٩ مليار دولار، كما زادت أيضاً إلى ١١,٨ مليار دولار عام ١٩٨٩ (انظر الشكل الرقم (١ ـ ١)).

أما في ما يتعلق بالديْن الخارجي، وحجم مساهمته في الناتج القومي التركي، فقد كان في السبعينيات يشكل ١٠ بالمئة من الناتج القومي، ولكنه ازداد في بداية التسعينيات من القرن العشرين ووصل إلى ٤٢ بالمئة من الناتج القومي، مما شكّل عبئاً كبيراً على الاقتصاد التركي[٣٧] (انظر الشكل الرقم (١ ـ ٢)).

أما بالنسبة إلى مساهمة قطاعات، مثل التجارة والصناعة والخدمات، في

---

(٣٦) النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، ص ١٩٤.

(٣٧) Central Bank of Republic of Turkey, *The Impact of Globalization on The Turkish Economy* (Ankara: Central Bank of Turkey, 2002), pp. 25-26.

الناتج القومي، فيلاحظ أن نسبة مساهمة الزراعة هي في تراجع مستمر، مع زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي التركي، وكذلك التجارة، مع بقاء نسبة مساهمة الخدمات في مستويات متدنية(٣٨). وهذا الأمر يلغي المنافسة التركية للاقتصاديات الأوروبية، من حيث المنتجات الزراعية، ويجعل التنافس الاقتصادي أو التقارب الاقتصادي أمراً غير ممكن، وخصوصاً في جانب التصنيع، وذلك لأن الدول الأوروبية هي من الدول الصناعية المتقدمة.

من ذلك، نرى أنَّ الاقتصاد التركي يحتاج إلى مساعدة الدول الأوروبية والغربية من أجل النهوض به، فكان التوجّه نحو أوروبا من قبل الأتراك هو أمر لا جدال عليه. وفي هذا الصدد، أكدّ إحسان صبري، وزير الخارجية التركي الأسبق، في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٦ «أن تركيا سوف تطور علاقاتها مع المجتمع الاقتصادي الأوروبي، بغية تقديم التسهيلات لتطوير تركيا في المجالات الصناعية»(٣٩). فمصلحة تركيا الاقتصادية تمثلت في الحصول على مساعدات اقتصادية، وإيجاد سوق لتصدير صادراتها الزراعية، فضلاً على التزوّد المستمر بالسلع الرأسمالية، وهي سلع ضرورية بالنسبة إلى التنمية والتحديث الاقتصاديين في تركيا، وهو يشكّل مطلباً ملحّاً آخر من مطالب سياسة تركيا التجارية. كما تسعى تركيا إلى استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية والغربية، فمن شأن هذه المسألة أن تساعد تركيا في عملية التحديث، وحيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها لإنجاز عملية التنمية(٤٠). لذلك يلاحظ زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي مع انخفاض مساهمة قطاع الزراعة (انظر الشكل الرقم (١ ـ ٣)).

وقد حاولت تركيا توسيع تبادلها التجاري مع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وخصوصاً ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وسويسرا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، فأصبح في الأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤ الجزء الأكبر من تعاونها التجاري سارياً مع هذه الدول(٤١).

---

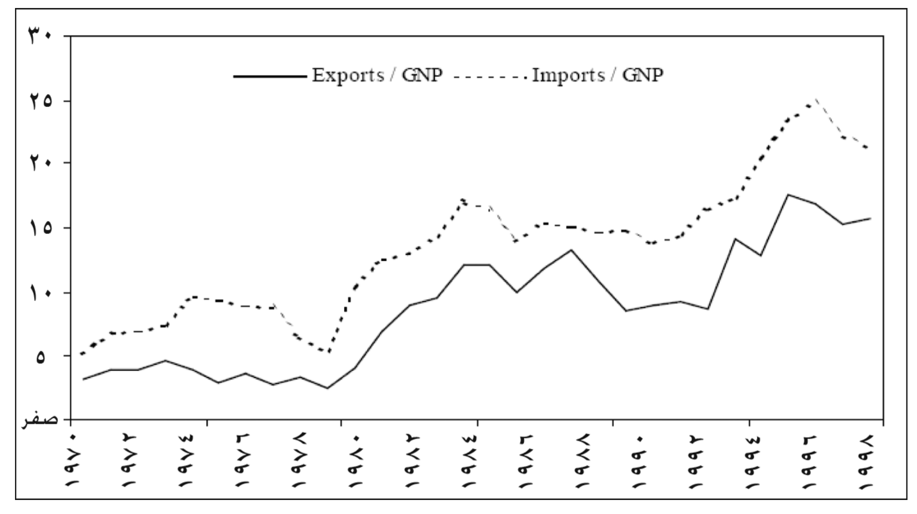
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٣٩) *Turkish Foreign Policy* (Ministry of Foreign Affairs), no. 17 (November 1976), p. 21.

(٤٠) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

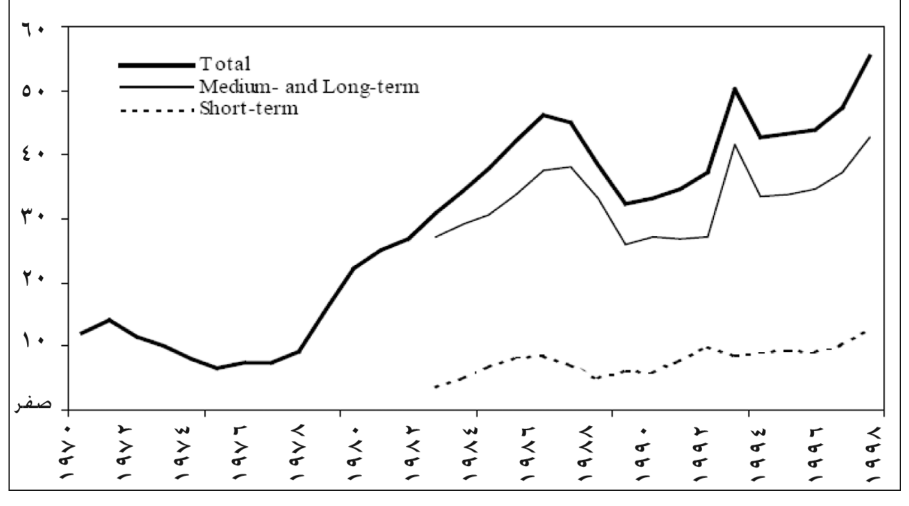
(٤١) عبد الكريم كامل، «الاقتصاد التركي،» في: إبراهيم خليل أحمد، معد، **تركيا المعاصرة** (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٨٧)، ص ١٣٩.

الشكل الرقم (١ ـ ١)
الصادرات والواردات التركية (نسبتها من الناتج الإجمالي)



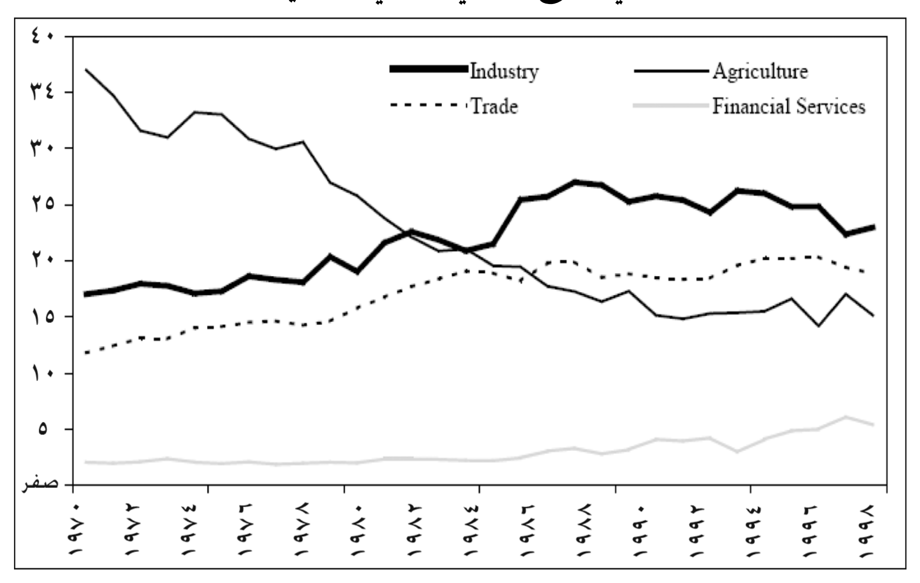
المصـــدر: Central Bank of Republic of Turkey, *The Impact of Globalization on The Turkish Economy* (Ankara: Central Bank of Turkey, 2002), p. 20.

الشكل الرقم (١ ـ ٢)
الديون الخارجية التركية ونسبتها من الناتج القومي



المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦.

الشكل الرقم (١ ـ ٣)
نسبة مساهمة القطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة) في الناتج القومي التركي الإجمالي



المصدر: المصدر نفسه، ص ٤١.

وفي مرحلة التسعينيات من القرن العشرين حقق الاقتصاد التركي نوعاً من التحسّن، وخصوصاً في الصناعات الغذائية، فأصبحت هذه الصناعات تلقى استقبالاً في الأسواق الأوروبية، فضلاً على أسواق منطقة الشرق الأوسط. وهذا يمكن ملاحظته عن طريق المؤشرات الاقتصادية في الجدول الرقم (١ ـ ١).

وقد أصبح الدافع الاقتصادي أكثر إلحاحاً بعد أن تأسس الاتحاد الأوروبي، فقد أثرت الدوافع الاقتصادية، وما زالت تؤثر، في توجه تركيا حيال الاتحاد الأوروبي. فعلى المستوى الشعبي ترى غالبية الشعب التركي أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يأتي بالرفاهية مادياً إلى حدٍّ لا يتصوره أحد، كما يذكر د. خيري كرباشي أوغلو، رئيس تحرير مجلة **إسلاميات** التركية[٤٢].

وقد أوضح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ١١ حزيران/

(٤٢) «مستقبل وأبعاد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» برنامج تحت الضوء على قناة العربية.

يونيو ٢٠٠٥ بقوله: «من خلال استطلاعات الرأي التي أجريناها اكتشفت أن لدى شعبي رغبة عارمة في الانضمام إلى أوروبا، وكانت النسبة في حدود ٧٠ بالمئة. حينها بدأت بالتساؤل عن سبب هذه الرغبة العارمة، وبحثت في الدوافع التي تقف وراءها، وما خلصت إليه في النتيجة هو أنّني اكتشفت رغبةً لدى شعبي في رفع مستوى حياته المعيشية في مجالات التعبير الحرّ عن الرأي والحريات العامة، وتحسين الوضع الاقتصادي والاندماج مع شعوب العالم، والتلاقي بين الحضارات؛ حينها فقط أدركت أنّه تقع على عاتقنا مسؤولية تحقيق هذه الرغبات لشعبنا، أي علينا الإيفاء بشروط كوبنهاغن السياسية، وهذا ما طلبه منا الأوروبيون كذلك. لذا عملنا ليل نهار نحن كحكومة مع المعارضة طوال عامين ونصف لاستصدار جميع القوانين المطلوبة، ونجحنا في ذلك»[٤٣].

الجدول الرقم (١ ـ ١)
مؤشرات الاقتصاد التركي بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٩
(مساهمة بعض القطاعات في الناتج القومي)

التفاصيل	١٩٧٠ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٩
الناتج القومي الإجمالي (مليون دولار)	١٠٧٧	١٥٠٢
نمو الناتج الإجمالي بالمئة	٨,٤	٠,٤
مساهمة قطاع الزراعة بالمئة	٩,٣١	٤,٢٠
مساهمة قطاع الصناعة بالمئة	٠,١٨	٢,٢٣
مساهمة قطاع الخدمات النهائية بالمئة	٧,١٣	٣,١٨

المصـدر: Central Bank of Republic of Turkey, *The Impact of Globalization on The Turkish Economy* (Ankara: Central Bank of Turkey, 2002), p. 70.

فضلاً على ذلك، فتركيا ترى في الاتحاد الأوروبي ذي القدرات الاقتصادية الكبيرة ـ ينظر الجدول الرقم (١ ـ ٢) مؤشرات الاقتصاد الأوروبي ـ على أنّه يمثل سوق التصدير الرئيسي لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. فالصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي ارتفعت من ١١ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، وشكلت نسبة ٤٥ بالمئة من صادرات

---

(٤٣) «حوار مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان،» برنامج ضيف وحوار على قناة العربية، ١١/٦/٢٠٠٥، <http://www.alarabiya.net/programs/2005/06/13/13920.html>.

تركيا الكلية. أما واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي، فهي أيضاً ارتفعت من ١٦,٨٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٨,٠٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠١، وكذلك الحال مع الدول غير الأوروبية (انظر الشكلين الرقمين (١ ـ ٤) و(١ ـ ٥). وهذا يرجع في الوقت نفسه إلى تنامي قدرة تركيا الإنتاجية، التي أدت إلى ارتفاع نسبة التبادل التجاري بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي. فالصادرات التركية ارتفعت في عام ٢٠٠٢ من ٢٠٤١٥ مليون دولار إلى ٤٦٩٩٣ مليوناً عام ٢٠٠٩.

أما الواردات، فقد ارتفعت أيضاً من دول الاتحاد الأوروبي، فقد وصلت الواردات التركية من الاتحاد الأوروبي إلى ٢٥٦٨٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢، كما ارتفعت الواردات إلى مستوى أعلى عام ٢٠٠٨، فقد وصلت إلى ٧٤٨٠٢ مليون دولار. وكذلك الحال مع الدول الأخرى، إذ ارتفع الميزان التجاري التركي مع هذه الدول، ولكن ذلك شكّل في الوقت نفسه عجزاً تجارياً تركياً، وهذا قد يشكّل عائقاً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (انظر الجدولين الرقمين (١ ـ ٣) و(١ ـ ٤)).

فضلاً على أهمية الاتحاد الأوروبي في تزويد تركيا بالسلع اللازمة للتنمية والتحديث الاقتصاديين، يسعى الأتراك إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية والأجنبية الأخرى. وهذا يمكن أن يتحقق إذا ما أصبحت تركيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، فقد زادت نسبة الاستثمارات الخارجية في تركيا، وخصوصاً بعد أن تمّ فتح باب المفاوضات معها حول مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. فقد كانت الاستثمارات الأجنبية فيها عام ٢٠٠٤ حوالى ٢٨٨٣ مليون دولار، وارتفعت هذه النسبة عام ٢٠٠٥ إلى ٩٨٠١ مليون دولار. أما في عام ٢٠٠٦، فقد أصبحت ٢٠١٦٨ مليون دولار[٤٤].

كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن يساعدها على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها لمتابعة برامج التحديث المستمر لاقتصادها. فضلاً على ذلك، تعتبر المساعدات المالية الممنوحة إلى تركيا، عبر بروتوكولات الشراكة المالية، ذات أهمية مالية خاصة بسبب التطور السريع الذي عاشته تركيا[٤٥].

---

(٤٤) المصدر نفسه.

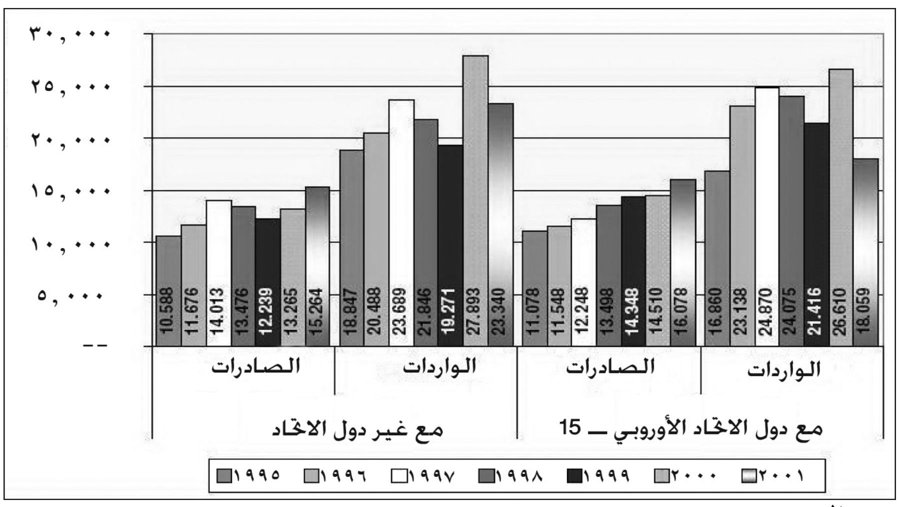
(٤٥) النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، ص ٦.

الجدول الرقم (١ ـ ٢)
مؤشرات اقتصاد الاتحاد الأوروبي

الناتج القومي	مساهمة القطاعات في الناتج القومي (بالمئة)			النفط والغاز										الصادرات والواردات ٢٠٠٧	
١٤,٥١١ تريليون (٢٠٠٩)	الزراعة ٢٠٠٩	الصناعة ٢٠٠٩	الخدمات ٢٠٠٩	الإنتاج		استهلاك		تصدير		استيراد		احتياطي		الصادرات	حجم الواردات
				نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	الصادرات	حجم الواردات
الأوّل عالمياً	١,٩	٢٥,٢	٧٢,٨	٢,٣٨٣ مليون برميل/ يوم (٢٠٠٧)	١٨١,٦ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	١٣,٦٨ مليون برميل/ يوم (٢٠٠٧)	٤٨٩,٤ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	٢,١٩٦ مليون برميل/ يوم (٢٠٠٧)	٧٦,٤٨ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٧)	٨,٦١٣ مليون برميل/ يوم (٢٠٠٧)	٣٦١,٥ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٥)	٥,٧١٨ مليار برميل (١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)	٢,٣١٨ تريليون م٣ (تقدير ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)	١,٩٥٢ تريليون دولار	١,٦٩ تريليون دولار

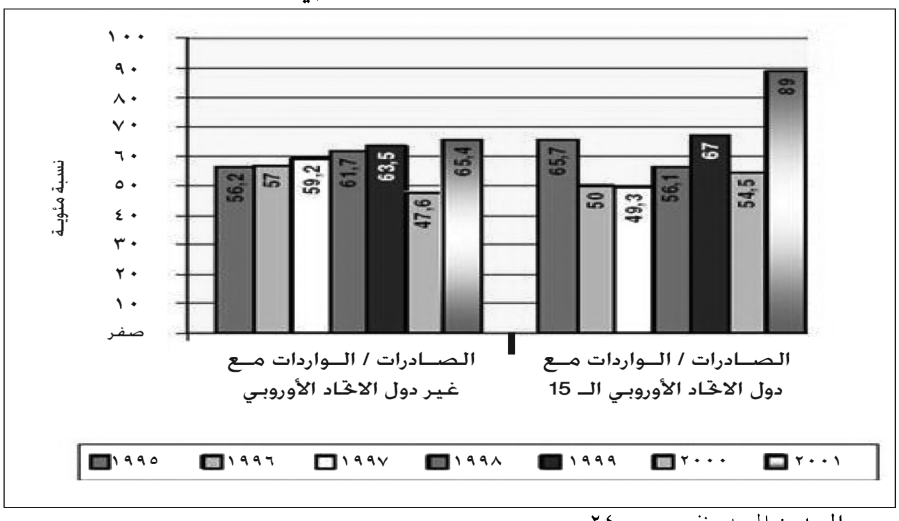
المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على: European Union, *The World Fact Book 2010*, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ee.html#Econ>.

الشكل الرقم (١ ـ ٤)
تجارة تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي وغير دول الاتحاد الأوروبي
(١٩٩٥ ـ ٢٠٠١) (مليار دولار)



المصـــــدر: Ozturk Ilhan and Sertoglu Kami, «Turkey and European Union Relations: Concept of Customs Union,» *Pakistan Horizon*, vol. 56, no. 3 (July 2003), p. 23.

الشكل الرقم (١ ـ ٥)
نسبة الصادرات والواردات التركية مع دول الاتحاد الأوروبي وغير بلدان الاتحاد الأوروبي



المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

الجدول الرقم (١ ـ ٣)

الواردات التركية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ (مليون دولار)

العام	EU27	دول أوروبا الأخرى	الشرق الأوسط	دول آسيا الأخرى	المجموع
٢٠٠٢	٢٥٦٨٩	٧٤٨٧	٣١٨٦	٦٥٣٠	٤٢٨٩٢
٢٠٠٣	٣٥١٤٠	١٠٣٤١	٤٤٥٥	٩٦٤٤	٥٩٥٨٠
٢٠٠٤	٤٨١٠٣	١٥٧٥٧	٥٥٨٥	١٥٥٠٠	٨٤٩٤٥
٢٠٠٥	٥٢٦٩٦	٢٠٣٨٦	٧٩٦٧	٢٠٥٨١	١٠١٦٣٠
٢٠٠٦	٥٨٩٣١	٢٥٣٤١	١٠٥١٥	٢٥٣٨١	١٢٠١٦٨
٢٠٠٧	٦٨٦١٢	٣٤٢٥٤	١٢٦٤١	٣٣٦٥٨	١٤٩١٦٥
٢٠٠٨	٧٤٨٠٢	٤٤١٩٦	١٧٦٢٨	٣٨٠٨٧	١٧٤٧١٣
٢٠٠٩	٥٦٥٧١	٢٦١٥٤	٩٥٩٤	٢٨٣٥	٩٥١٥٤

المصـــدر: Ilter Turan, «Turkey and the European Union: The Other Side of the Coin,» Report of European Institute of the Mediterranean (IEMed) (Barcelona) (October 2007), p. 10, <http://www.iemed.org/documents/paperIEMed1.pdf>, and Turkey Prime Minster Office, «Report for Turkey's Foreign Trade,» (2010), p. 17, <http://www.byegm.gov.tr/db/dosyalar/webicerik30.pdf>.

الجدول الرقم (١ ـ ٤)

الصادرات التركية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ (مليون دولار)

العام	EU27	دول أوروبا الأخرى	الشرق الأوسط	دول آسيا الأخرى	المجموع
٢٠٠٢	٢٠٤١٥	٣٤٤٠	٢٦٠٧	١٧٩٠	٢٨٢٥٢
٢٠٠٣	٢٧٣٩٤	٣٣٦٢	٥٤٦٥	٢٣٤٨	٣٨٥٦٩
٢٠٠٤	٣٦٥٨١	٤٥٠٧	٧٩٢١	٢٥٤٤	٥١٥٥٣
٢٠٠٥	٤١٣٦٥	٥٨٥٥	١٠١٨٤	٣٠٢٩	٦٠٤٣٣
٢٠٠٦	٤٧٩١٩	٧٩٢٧	١١٣١٢	٣٩٤١	٧١٠٩٩
٢٠٠٧	٦٠٣٩٩	١٠٨٤٣	١٥٠٨١	٥٢٢٧	٩١٥٥٠
٢٠٠٨	٦٣٣٩٠	١٥٦٧٨	٢٥٤٣٠	٧٠٧٤	١١١٥٧٢
٢٠٠٩	٤٦٩٩٣	١١٣٥٩	١٩١٨٩	٦٧٠٤	٨٤٢٤٥

المصدر: المصدران نفسهما، ص ٩ و١٤ على التوالي.

يضاف إلى ذلك أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يوفر للأيدي العاملة حرية أكبر في الانتقال إلى دول أوروبا الأخرى، إذ يريد الكثير من الأتراك الاستفادة

من فرص العمل الموجودة في الدول الأوروبية. فحوالى ٧٠ بالمئة منهم يظنون أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف يحلّ مشكلاتهم الاقتصادية[٤٦]، ويوفر لهم في الوقت نفسه حرية أكبر في انتقال رؤوس الأموال من دول الاتحاد الأخرى، وبالعكس، مما يسهم في تنمية الاقتصاد التركي، ويقلل من نسبة البطالة.

خلاصة

لم تتغيّر دوافع السياسة التركية حيال أوروبا عندما تأسس الاتحاد الأوروبي، بقدر ما تطورت لتتلاءم مع الظروف الجديدة التي رافقت إعلان تأسيس الاتحاد الأوروبي، فدوافع تركيا في سياستها حيال الاتحاد الأوروبي تستند إلى مبررات وأسس قانونية وسياسية واقتصادية وعسكرية... الخ. وقد وجهت هذه المبرّرات سياسة تركيا الخارجية، وحددت خياراتها في التعامل مع محيطها الخارجي، وأصبح خيار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الأساس في تعاملاتها الدولية.

وتحاول تركيا أن تترجم دوافعها هذه بالاعتماد على مكوّنات القوة الذاتية من خلال القيام بالإصلاحات اللازمة للاندماج، أو من خلال إبراز أحقيتها القانونية والتاريخية والجغرافية في أن تصبح جزءاً من الاتحاد الأوروبي، فضلاً على أن تركيا تسعى إلى تحقيق هذا الغرض من خلال سعيها إلى الحصول على الدعم الخارجي، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(٤٦) مناصرة، «ماذا يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟».

الفصل الثاني

تركيا والاستراتيجيا الأمريكية

تشير بعض الدراسات إلى أنّ الاهتمام الأمريكي بتركيا يعود إلى القرن الثامن عشر، إذ اهتم التجار وأصحاب الأموال في الولايات المتحدة بتوسيع أعمالهم مع الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعتبر المنفذ الرئيسي للعالم الغربي إلى مناطق الشرق. فكان طابع التوجه الأمريكي غير الرسمي في تلك الفترة اقتصادياً، وتطور هذا الأمر خلال القرن التاسع عشر بشكل رسمي، إذ تطورت العلاقات التركية ـ الأمريكية من أجل توطيد العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين التجار الأمريكيين والأتراك.

منذ تلك الفترة، اعتُبرت تركيا دولة مهمة للولايات المتحدة، وخصوصاً بعد أن تطورت سياسة الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر تجاه منطقة الشرق الأوسط، في ما يتعلق بدعم النشاطات التبشيرية في مناطق الشرق.

لقد ارتبطت العلاقات التركية ـ الأمريكية بتطور السياسة الأمريكية، فكانت هناك علاقة طردية، إذ كلّما تطورت باتجاه الانغماس في السياسات الدولية، زادت نسبة الاهتمام الأمريكي بتركيا، وخصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة ـ كما ذكرنا في التمهيد ـ وقد ظهرت أهمية تركيا، بشكل كبير، بالنسبة إلى الاستراتيجيا الأمريكية.

أوّلاً: الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية

لم يختلف الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية بقدر ما تطور من مرحلة إلى أخرى، فكانت تركيا تؤدي دوراً مهماً في هذه الاستراتيجيا، وقد أدركته الولايات المتحدة منذ فترة الحرب الباردة، ممّا عزّز العلاقات التركية ـ الأمريكية، حتّى وصلت إلى صيغة الشراكة الاستراتيجية.

١ ـ الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة

بتفكّك الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، تغيّرت ملامح خريطة العلاقات الدولية، فتبدّلت مراكز القوى، وتغيّرت هياكل

العلاقات الدولية، وأصبح العالم في ظلّ هذه الفترة يعيش مرحلة جديدة تتّسم بهيمنة القطب الواحد على مسارات الحياة السياسية الدولية.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض نفوذها على العالم، نتيجة انعدام المنافسة من الأطراف الأخرى، كما يذكر الباحث الأمريكي ج. ل. جاويس (وهو متخصّص بتاريخ الدبلوماسية المعاصرة): «إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها النية في الهيمنة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لفترة طويلة سبقت تحول الاتحاد السوفياتي عدواً لدوداً لها»[1].

فضلاً على ذلك، سعت الولايات المتحدة في هذه الفترة إلى استغلال قوتها في فرض نموذجها. ويؤكّد ذلك ديفيد كاليلو بقوله: «شئتم أم أبيتم، فسوف تواصل الولايات المتحدة الأمريكية أداء دورها بوصفها زعيمة في أوروبا وآسيا». كما يرى مايكل أوهاتاون، ممثل معهد بروكينغز للأبحاث: «إن العالم في وضع بالغ الخطورة لا يمكن تجاهله، ومن ثمّ ليس هناك بديل للعولمة»[2]. وفي هذه المرحلة، أصبحت الولايات المتحدة قادرة على الوصول إلى مناطق حيوية كانت ضمن المجال الحيوي للاتحاد السوفياتي، وهذا ما يؤكّده الرئيس الأمريكي جورج بوش في قوله: «تعتبر الولايات المتحدة أن اهتمامها الحيوي الضروري يتمثل في منع الهيمنة على مناطق أوراسيا من جانب أية دولة عدوانية أو أية مجموعة دول». كما أشار في مذكّراته إلى «أن علينا ببساطة أن نقود الآخرين. . . وأن نضمن التنبؤ بالمستقبل، وأن نكفل الاستقرار في العلاقات الدولية، ذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة. . . وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الآخرين، فلن تكون هناك زعامة في العالم»[3]. لهذا تبنّت الولايات المتحدة استراتيجيا عسكرية طويلة الأمد، لكي تبقى القوة المهيمنة، ولكي تحتوي أي قطب دولي يمكن أن ينافسها[4]، وتحافظ على مصالحها التي يقسمها الاستراتيجيون الأمريكيون إلى مصالح ملحّة (ذات الحاجة القصوى) أو المصالح الأمريكية المهمة (الاعتيادية)، لذا يتوجب أن تبقى القوة الأولى. وهذا

(١) نقلاً عن: أناتولي أوتكين، **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الحيالي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص ٢٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٤) محمود عليان عليمان، «العلاقات الأمريكية ـ الروسية في مرحلة إعادة التوازن،» **دراسات دولية** (جامعة بغداد) (٢٠٠٢)، ص ١٣٨.

يتم عن طريق الحفاظ على مناطق النفوذ، وكسب مناطق نفوذ جديدة، فضلاً على العمل على استمرار تدفق النفط، وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل.

اختلف الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية عن المرحلة السابقة، نتيجة زوال الخطر الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي، مما أدى إلى تدني قيمة تركيا التي كانت الدرع الحامية في خطّ المواجهة، لا بل إنّها أصبحت في القياسات الجيوبوليتيكية في الخطوط الخلفية، كما أصبحت، كما يصفها الكثير من المحللين الاستراتيجيين، «الشريك الخجول»(٥).

وقد توقّع الكثيرون في تركيا أن ينهي هذا الوضع الدولي الجديد أهمية ودور تركيا في المؤسسات الأمنية الغربية، وخصوصاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكن تركيا استطاعت أن تنشّط دورها في الاستراتيجيا الأمريكية الجديدة، عن طريق بقاء فاعلية الدور التركي، باعتبارها(٦):

أ ـ عنصر استقرار رئيسياً في منطقة البحر الأسود.

ب ـ تسيطر على المضائق في منطقة البحر الأسود ومضيق الدردنيل.

ج ـ المرساة الجنوبية الشرقية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

د ـ العنصر الموازن لروسيا في المنطقة الجنوبية الشرقية التي تتضمن القوقاز.

هـ ـ النموذج للبلدان المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، فضلاً على أنّ تركيا تساعد في حمايتها واستقلالها ومنفذها إلى المجموعة الدولية، وظهور هذا العالم التركي الممتد من آذربيجان وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى، المرتبط بتركيا بروابط عرقية ودينية.

لهذا، لم تجد الولايات المتحدة أفضل من تركيا لتكون صلة الوصل بينها وبين هذه المناطق.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة إلى تركيا لملء الفراغ في هذه المناطق، فضلاً على أوروبا الشرقية، وفي يوغسلافيا بالتحديد،

---

(٥) Eric Cornell, *Turkey in The 21st Century: Opportunities, Challenges, Threats* (Richmond, Survey: Curzon Press, 2001), p. 3.

(٦) Nezihi Çakar, «A Strategic Overview Of Turkey, Perceptions,» *Journal of International Affairs* (Center for Strategic Research), vol. 3, no. 2 (June-August 1998), p. 1.

التي تصاعدت فيها النزعة القومية التي تحوّلت في ما بعد إلى نزاعات وحروب. لهذا، كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى تركيا لكبح جماح هذه النزاعات والحروب، انطلاقاً من التأثير الكبير الذي لدى تركيا في هذه الدول(٧).

و ـ تأدية تركيا لدور مهم، كونها جسراً لنقل الطاقة بين منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والعالم الغربي، فبعد انتهاء الحرب الباردة انكشف للولايات المتحدة الأمريكية عالم واسع، وقد أرادت أن تجد حليفاً لها في منطقة تعتبر من مناطق النفوذ الروسي لكي تنافس روسيا، فكانت تركيا هي الدولة الأقرب إلى أداء هذا الدور. وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إضعاف روسيا اقتصادياً، ومحور هذا الهدف هو نقل موارد الطاقة في حوض بحر قزوين إلى الخارج عبر أنابيب غير الأنابيب القديمة التي تمر عبر روسيا، أي تحويل تركيا إلى معبر لتوزيع الطاقة في العالم. وهذا ما أكدّه الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، خلال افتتاح خطّ أنابيب «باكو ـ جيحان»، إذ قال: «الشكل الذي تتخذه تركيا في القرن الحادي والعشرين هو الذي سوف يحدد مستقبل العالم». وهذا في الوقت نفسه يعكس نظرية بريجنسكي من أن الصراع في العالم سوف يكون في منطقة أوراسيا على النحو التالي(٨):

أ ـ تعمل تركيا كنقطة وثوب لنقل القيم والمبادئ الغربية إلى مناطق الشرق.

ب ـ لتركيا دور جيوستراتيجي نشيط في الشرق الأوسط، وخصوصاً في المناطق غير المستقرّة.

فضلاً على ذلك، فقد كان لمشاركة تركيا في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى جانب الولايات المتحدة، الدور الكبير في إعادة تأكيد أهمية تركيا، في مرحلة جديدة عرفت بـ «تدعيم الشراكة»(٩).

---

(٧) مقابلة مع د. محمد نور الدين أجريت في ١٨/ ٣/ ٢٠٠٩، في مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق (بيروت).

(٨) المقابلة نفسها.

(٩) Rachel Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues* (Georgetown: Georgetown University, 2003), p. 6.

وفي إطار مشروع تدعيم الشراكة هذا، خصّصت وزارة الدفاع الأمريكية ٣,٧ مليار دولار لعام ١٩٩١ لبناء مشروع نووي جديد في قاعدة «أضنه (Adana)» الأمريكية في تركيا، طالبة موافقة الكونغرس الأمريكي على المبلغ. وكانت الولايات المتحدة قد اتّخذت قراراً بإغلاق مستودعات القنابل الذرية في «ملاطيا» (Malatya) و«إسكي شهر (Eski Sahir)» وأن إنشاء المستودع الجديد كان يعني رغبة الولايات المتحدة في المحافظة على قدراتها النووية في تركيا. انظر: لقمان عمر محمود أحمد النعيمي، «العلاقات التركية ـ الأمريكية، ١٩٧٥ ـ ١٩٩١: دراسة تاريخية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٤)، ص ١٦٥.

وقد حصلت تركيا بعد مشاركتها في هذه الحرب على بعض المساعدات في الجوانب الاقتصادية والأمنية، لتعزيز دورها للمساعدة في حفظ الاستقرار في الشرق الأوسط، بما يتلاءم والمصالح الأمريكية، وتحقيق النفوذ في منطقة آسيا الوسطى، بما يحقق التفوّق الأمريكي على النفوذ الروسي فيها، فضلاً على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تؤدي دوراً مهماً في البلقان. لذلك، جهزت تركيا بأسلحة حديثة تحت مظلة حلف شمال الأطلسي، منها أسلحة خفيفة من نوع M-60، ودبابات ليوبارد الحديثة، ومركبات مدرّعة، وطائرات مقاتلة نوع F-4، وطائرات كوبرا هجومية، وغواصات(١٠).

كما حصلت تركيا على مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة في الحقب اللاحقة، قدّرت في عام ١٩٩١ بحوالى ٩,٥١٥ مليار دولار، وقد ازدادت إلى ١١,٨٠٤ مليار دولار في عام ١٩٩٢(١١). لهذا دخلت العلاقات التركية ـ الأمريكية مرة أخرى ضمن إطار التحالف الاستراتيجي(١٢). وفي ظلّ مرحلة أمريكية فريدة، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على مكاسب الانتصار الذي تحقق نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي، باستخدام كلّ الوسائل الممكنة، كما يذكر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أثناء تأديته لليمين الدستوري: «نحن نتدخل في كلّ شأن، وأينما كان، وندخل كلّ منطقة لنا فيها مصالح»(١٣).

وعليه، يمكن دراسة الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بالاطلاع على الأهداف التالية:

أ ـ ضمان أمن منطقة الشرق الأوسط

على مدى أكثر من أربعين عاماً، من أواخر الأربعينيات حتّى عام ١٩٩٠، كان الهدف الأعلى لاستراتيجية الولايات المتحدة هو خلق وصون منظومة عالمية من التحالفات القادرة على احتواء الاتحاد السوفياتي، إذ إن جميع استراتيجيات

---

(١٠) Ian Lesser, *Bridger Barrier? Turkey and The West after the Cold War* (Santa Monica: Rand, 1992), p. 22.

(١١) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, p. 6.

(١٢) لقمان عمر محمود أحمد النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» **دراسات إقليمية**، السنة ٢، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ١.

(١٣) سالار أوسي ويوسف إبراهيم الجهماني، **تركيا وأميركا**، ملفات تركية؛ ٦ (دمشق: دار حوران، ٢٠٠٠)، ص ٤٨.

الولايات المتحدة أُخضعت لمهمة الاحتواء الشاملة، لكن منذ نهاية الحرب الباردة ظهر أن الحاجة إلى تحالفات بعيدة المدى أقل إلحاحاً، في حين بدت الحاجة إلى تعزيز المصالح الأمنية الخاصة لأمريكا أكثر إلحاحاً. ويبقى الحفاظ على الناتو ومنظومات التحالفات الأخرى أولوية مهمة من أجل ضمان مصالح الولايات المتحدة، فمع نمو الاقتصاد الأمريكي وازدياد اعتماد صناعات الولايات المتحدة على الإمدادات المستوردة من المواد الحيوية فإن حماية تدفقات الموارد العالمية أخذت تصبح سمة بارزة على نحو متزايد للسياسة الأمنية الأمريكية[١٤].

إن أهمية منطقة الشرق الأوسط في ظلّ التطورات الدولية المتسارعة في الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ظلت من أولويات الاستراتيجيا الأمريكية، إذ يذكر الجنرال أنطوني زيني (Anthony Zinni) الذي كان القائد العام للقوات الأمريكية في منطقة الخليج في بداية التسعينيات من القرن العشرين: «إن منطقة الشرق الأوسط ذات قيمة واضحة لنا كمصدر للنفط والغاز الطبيعي»، وتابع قائلاً: «عدم الاستقرار في هذه المنطقة يمكن أن يعرّض للخطر حرية الوصول إلى هذه الموارد. إن الحاجة إلى الحفاظ على استقرار الأمور هناك. . . هي حيوية لاقتصادنا»[١٥].

هذا الهدف كان موجوداً في الاستراتيجيا الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة، ولكنه ترسّخ خلال فترة ما بعد الحرب الباردة نتيجة زيادة حجم الطلب العالمي على مصادر الطاقة، فمثلاً ارتفع الاستهلاك العالمي من النفط من ٣٩,٠ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٠ إلى ٤٧,٤ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن يصل في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٤,٥ مليون برميل في اليوم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستهلك ١٧,٠ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٠، وقد ازداد استهلاكها في عام ١٩٩٦ إلى ١٨,٣ مليون برميل في اليوم. أما في عام ٢٠٠٥ فوصل استهلاكها إلى حوالى ١٩,٥ مليون برميل في اليوم، ومن المتوقع أن يصل استهلاكها في عام ٢٠١٥ إلى ٢٣,٧ مليون برميل في اليوم[١٦]، مما يعطي أهمية كبرى للمناطق ذات الاحتياطي العالي من النفط،

(١٤) مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ١١ ـ ١٢.

(١٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط التي يوجد فيها عدد كبير من منتجي النفط الرئيسيين في العالم. وكانت أهمية تركيا قد برزت بوصفها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، وعنصراً موازناً للخطر المحتمل الذي كانت تمثله إيران والعراق في فترة التسعينيات من القرن العشرين. لهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تشرك تركيا في أغلب الترتيبات الأمنية في هذه المنطقة، وخصوصاً حرب الخليج الثانية(*)، عن طريق تحشيد ١٥٠,٠٠٠ جندي تركي على الحدود العراقية، فضلاً على سماح الرئيس التركي آنذاك تورغت أوزال للقوات المتحالفة باستخدام القواعد الموجودة في الأراضي التركية[١٧].

كما أن تركيا أيّدت بشدة قرارات الأمم المتحدة على العراق، وعملت بكُلّ قواها على مساندة القوات الأمريكية في تنفيذ هجماتها على العراق، وخصوصاً من قواعدها (كقاعدة أنجرلك) التي استمرت خلال فترة التسعينيات، بحجة حماية الأكراد في ما كان يعرف بـ «عملية توفير الراحة» أو نظام الحظر[١٨]، كمحاولة من تركيا لتأكيد أهميتها الاستراتيجية ولو على حساب بعض المصالح الاقتصادية، كإغلاق مشروع خطوط الأنابيب الذي يربط كركوك بجيهان من قبل الرئيس التركي تورغت أوزال، وهو المشروع الذي كانت له فائدة اقتصادية كبيرة لتركيا من أجل إعادة إحياء دورها من جديد[١٩].

ويقتضي النهج الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بأن تعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على تركيا، فتركيا تتمتع بموقع استراتيجي مهم بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، بحسب رأي الاستراتيجيين الأمريكيين: «إن تركيا هي القلعة الشرقية للاستراتيجيا الأوروبية، والقلعة الشمالية للشرق الأوسط، والأهم من

(*) وُضعت عقيدة كارتر موضع التنفيذ للمرة الأخرى في آب/أغسطس ١٩٩٠ خلال حرب الخليج الثانية، إذ خلُص الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، إلى أن سيطرة العراق على حقول النفط الكويتية والسعودية سوف تفرض تهديداً لا يُحتمل على الأمن الاقتصادي الغربي، فأتُّخذ قرار سريع بالقيام بردّ عسكري حازم، فقام بإرسال أعداد كبيرة من القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج. وقد ذكر الرئيس بوش في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٠: «إنّ بلدنا يستورد الآن نصف النفط الذي يستهلكه، وقد يواجه تهديداً كبيراً لاستقلاله الاقتصادي ـ من هنا ـ فإنّ الاستقلال السيادي للعربية السعودية ذو أهمية حيوية للولايات المتحدة». انظر: المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٧) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, pp. 7.

(١٨) النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» ص ٣.

(١٩) Steven A. Cook and Elizabeth Erwod, «Generating Moment for a New Era in U.S. Turkey Relations,» Washington Council of Foreign Relations (CSR) (15 June 2006), p. 6, <http://www.csr.gov>.

ذلك أنّها في موقع تكسب المصالح الأمريكية أهمية كبرى»[٢٠]. ويذكر د. إيليوت كوهين، وهو أحد أعضاء القسم الاستراتيجي في الأكاديمية البحرية، أن «تركيا دولة تمتلك قوة بشرية هائلة، وتستطيع أن ترسل، في حال فتح جبهة في المنطقة، كمّاً هائلاً من البشر. لذلك فالقواعد الموجودة في شرق تركيا تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلينا، وستخدمنا هذه القواعد كثيراً، في المستقبل، في حال وقوع أية أزمة في الخليج»[٢١].

كما شهدت هذه المرحلة تعزيز العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بدعم أمريكي، فالأخيرة حرصت على تطويرها، وهذا ما أكده تقرير الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٧ الذي جاء بعنوان: «الأمن والسلام في الشرق الأوسط»، إذ ذكر في إحدى فقراته: «في ما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط، يجب أن يكون واضحاً الدعم الذي تقدّمة الولايات المتحدة للتعاون التركي ـ الإسرائيلي في مجالات الاقتصاد والدفاع التي ترجمت عن طريق خمس اتفاقيات وقّعت في عام ١٩٩٦، وأن نجاح هذا التعاون سوف يقوّي ويشجع مؤسسة الجيش التركي ذات «الميول الغربية» التي تعرّضت لجهود مقاومة كبيرة من «أربكان» بهدف إبقاء أو تجميد التعاون مع إسرائيل»[٢٢].

ووفقاً للرؤية الأمريكية، إنّه يمكن لتركيا تأدية دور في عملية السلام التي شاركت فيها منذ عام ١٩٩٢، وتعزّزت مشاركتها، وخصوصاً بعد اتّفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٣ الذي عقد بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبموجبه اعترفت المنظمة بإسرائيل، وقد جرت بعدها زيارات متكرّرة مصحوبة بتوقيع العديد من الاتفاقات[٢٣] (كما مرّ بنا سابقاً).

لقد أدت تركيا دوراً كبيراً في الاستراتيجيا الأمريكية، وخصوصاً في ما يتعلق بأمن منطقة الشرق الأوسط. ويذكر جورج ماك غي، الخبير في شؤون منطقة الشرق الأوسط وتركيا: «لقد حصلت تركيا على دور مهم في الشرق الأوسط عن طريق استخدامها موقعها الاستراتيجي وقوتها العسكرية، لذلك على رجال السياسة أن يعرفوا أهمية مشاركة تركيا في دفاعنا المشترك. كما أنَّ لتركيا

---

(٢٠) نقلاً عن: أوسي والجهماني، **تركيا وأميركا**، ص ٤٤.

(٢١) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٢٢) «Security and Peace in the Middle East: Report of American Presidency,» U.S. Department of State (1997), p. 4, <http://www.state.gov>.

(٢٣) النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» ص ١٤ ـ ١٥.

علاقات وروابط مع دول الشرق الأوسط، مثل علاقاتها مع الدول الغربية. وموقف تركيا المحايد أو المعادي سوف ينعكس سلباً على وضعنا الدفاعي، ويقلل من مصداقية استراتيجيتنا»[٢٤].

ب ـ ضمان مصالح الولايات المتحدة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز كان جزءاً من استراتيجية ملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفياتي بعد تفكّكه، إذ ركّز الرئيس الأمريكي جورج بوش جهوده من أجل الولوج إلى هذه المنطقة، فقد طلب من الكونغرس الأمريكي مساندة ودعم الحريات في هذه المنطقة، حتّى وصل الأمر إلى أن لا تبقى دولة من دول المنطقة، في منتصف عام ١٩٩٢، إلا وأصبح لديها علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً على ذلك، فقد كان للرئيس الأمريكي بيل كلينتون الدور الكبير في تطوير العلاقات الأمريكية مع هذه الدول[٢٥]، وكان ذلك جزءاً من استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، وأن تتحرك بدون مبالاة على أراض تعتبر جزءاً من الأمن

---

(٢٤) نقلاً عن: أوسي والجهماني، **تركيا وأميركا**، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢٥) Jim Nichol, «Central Asia's New States: Political Developments and Implications for U.S. Interests,» *Foreign Affairs*, CRS Issue Brief for Congress (18 May 2001), <http://ncseonline.org/NLE/CRSreports/international/inter-76.cfm?&CFID = 6418985 &CFTOKEN = 85041449>.

سعَت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحقبة (مدّة رئاسة بيل كلينتون) إلى تأمين مصالحها النفطية من منطقة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين، فبحسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإن حوض بحر قزوين (الذي يشمل آذربيجان وكازاخستان وتركماستان وأوزبكستان، مع أجزاء من روسيا وإيران) يختزن ٢٧٠ مليار برميل من النفط، أو حوالى خُمس احتياطيات العالم الإجمالية المؤكّدة من النفط (وحده الخليج العربي الذي يختزن ٦٧٥ مليار برميل من الاحتياطيات المؤكّدة يضمّ مورداً أكبر). وتقدر وزارة الطاقة أيضاً أن منطقة قزوين تحوي حوالى ٦٦٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمثّل ثُمن احتياطيات الغاز في العالم. إن الطبيعة الاستراتيجية للاهتمام الأمريكي بمنطقة بحر قزوين قد تمّ الإفصاح عنها أولاً من قبل وزارة الخارجية في تقرير لها في نيسان/ أبريل ١٩٩٧ إلى الكونغرس، وقد أشار التقرير إلى أن الولايات المتحدة، كمستهلك رئيسي للنفط، لها مصلحة مباشرة في «تعزيز وتنويع» إمدادات الطاقة العالمية. وهذا التنويع مهمّ، ليس فقط بالمفهوم الاقتصادي ـ لتأمين مصدر إضافي للطاقة لأجل الصناعات وشبكات النقل الأمريكية ـ بل أيضاً كإجراء أمني، للحماية من انقطاعات الإمداد في أماكن أخرى. وفقاً لذلك، فقد أصبحت سياسة الولايات المتحدة «أن تشجع التنمية السريعة لموارد الطاقة القزوينية» لكي «تقوّي أمن الطاقة الغربية». إن الاعتقاد بأن نفط بحر قزوين يمثّل مصلحة استراتيجية، بالإضافة إلى كونه مصلحة اقتصادية للولايات المتحدة، قد تمّ التعبير عنه علناً للمرة الأولى من مساعد وزير الخارجية ستروب تالبوت. ففي خطاب له في جامعة جونز هوبكنز في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٧، تكلّم تالبوت عن رهان أمريكا المتنامي على استقلال الجمهوريات الآسيوية الوسطى، واستقرارها. فقد صرّح بأن حرمان شركة النفط الأمريكية من الوصول إلى منطقة تقبع فوق ٢٠٠ مليار برميل من النفط سيكون له أبلغ الأثر في الولايات المتحدة». انظر: كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ص ٨ ـ ٩.

القومي الروسي. كما أكد بريجنسكي ذلك بقوله: «أهمية تجنب إعادة انبثاق الإمبراطورية الأوراسية التي يمكن أن تعيق الأهداف الجيواستراتيجية الأمريكية في تكوين نظام أوروأطلسي»[٢٦].

كما ذكر بريجنسكي أيضاً: «تعتبر أوراسيا الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسية»، وأضاف: «إن الولايات المتحدة، بما تمتلكه من مصلحة في المحافظة على التعددية الجيوبوليتيكية في أوراسيا ـ بعد السوفياتية ـ مهتمة بوضوح، ليس بتطوير موارد المنطقة فحسب، بل بمنع روسيا من الانفراد بالسيطرة على المجال الجيوبوليتيكي للمنطقة، وهي بعملها هذا لا تقتصر على السعي من أجل تحقيق أهداف جيواستراتيجية أوراسية أكبر، إنما تتعدّاه إلى تمثيل مصلحتها الاقتصادية المتنامية»[٢٧].

إن لتركيا تأثيراً في هذه المنطقة، عن طريق الأثر الذي تركته الدولة العثمانية في هذه الجمهوريات، في النواحي الثقافية والدينية، فضلاً على تحرّكها نحو هذه الجمهوريات بعد استقلالها، كما يذكر الرئيس التركي تورغت أوزال: «إن تركيا سوف تتحرك في إطار مسؤوليتها كأخ أكبر للجمهوريات المستقلة الحديثة»[٢٨]. وكان ذلك جزءاً من الإدراك التركي لأهمية هذه المنطقة التي عدّها صانع السياسة التركية «آسيا الوسطى لا يمكن فقط، بل يجب أيضاً أن تصبح منطقة نفوذ لتركيا»[٢٩].

إن دور تركيا في سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه المنطقة هو ضمان تحقيق مصالح الولايات المتحدة، ويقول بريجنسكي في هذا الصدد: «من أجل تنمية الاستقرار والاستقلال في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، ينبغي على أمريكا أن تحذر استبعاد تركيا من منطقة آسيا الوسطى». ويذكر كذلك «أن على أمريكا أن تدعم بقوة التطلعات التركية نحو مدّ خطوط الأنابيب من باكو إلى آذربيجان، وإلى جيهان، على الساحل التركي للبحر الأبيض المتوسط، لكي يكون منفذاً

(٢٦) زبيغنيو بريجنسكي، «الشراكة غير الناضجة،» ترجمة المجلة، **الجمهورية** (بغداد)، العدد ٤ (٢٠٠١)، ص ٨.

(٢٧) زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمال الشرقي (عمّان: الأهلية للنشر، ١٩٩٧)، ص ٤٧ ـ ١٧٥.

(٢٨) نقلاً عن: أحمد نوري النعيمي، «الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى: النموذج التركي،» **دراسات استراتيجية** (بغداد)، العدد ٥٣ (٢٠٠٣)، ص ١٩.

(٢٩) هينتز كرامر، «آسيا الوسطى: النفوذ التركي،» ترجمة ناطق خلوصي، **آفاق عربية** (بغداد)، السنة ٢٤، العددان ٧ ـ ٨ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٩)، ص ٣٩.

رئيساً لمصادر الطاقة في حوض بحر قزوين»[٣٠]. لذلك جاء لقاء رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في شباط/ فبراير ١٩٩٢، إذ تمّت مناقشة مسائل الاستقرار والروابط الخارجية والمصالح في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وتحدّث الرئيسان عن مبدأ تدعيم الشراكة الاستراتيجية عن طريق المصالح المشتركة بينهما في جمهوريات آسيا الوسطى، فضلاً على أن تكون تركيا أداة فاعلة في الاستراتيجيا الأمريكية، رغبة منها في الحصول على بعض الفوائد والمصالح الاقتصادية والعسكرية[٣١].

وظلت تركيا خلال هذه المرحلة تسعى إلى الحصول على المساعدات الاقتصادية، وخصوصاً في فترة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)، كما تسعى الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي ومقاومة تنامي الأصولية الإسلامية، فضلاً على إبقاء التوازن في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والبحر الأسود.

إن الأهداف الاستراتيجية لم تتغير، كما أنَّ وظيفة تركيا بقيت نتيجة المزايا التي يمكن أن تهيئها استراتيجيات الدول الكبرى، كما بقيت الاستراتيجيا الأمريكية تعتمد على تركيا إلى حدّ كبير، وخصوصاً عقب أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ التي أظهرت الأهمية الحيوية لتركيا.

٢ ـ دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

سجل يوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بداية عهد جديد من التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فقد قارنت الولايات المتحدة الأمريكية بين هذا الهجوم وهجوم بيرل هاربر (كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٤١) الذي أقحم الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية[٣٢].

يعتقد الكثيرون من المفكّرين الاستراتيجيين أن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وضعت نهاية لعهد ما بعد الحرب الباردة[٣٣]، لأنها مثّلت تحدّياً كبيراً

---

(٣٠) بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ص ٢٥٠.

(٣١) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, p. 7.

(٣٢) روبرت جي. ليبير، «عهد جديد في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة،» وزارة الخارجية الأمريكية، القسم العربي (٢٠٠٢)، <http://www.stateinfo.gov>.

(٣٣) المصدر نفسه.

للأمن القومي الأمريكي، وأصبح هاجس انعدام الأمن داخل الولايات المتحدة هو السمة التي طغت مباشرة عقب هذه الأحداث التي لم يسبق لها مثيل، والتي أدت في النهاية إلى أن تلجأ الولايات المتحدة إلى إجراء مراجعة للعديد من أجهزتها وسياساتها المرتبطة بالأمن القومي[٣٤].

لقد أدى الوضع الدولي الذي نشأ عقب هذه الأحداث إلى حدوث حالة من الإرباك في العلاقات الدولية، وهذا يرجع إلى أن الطرف المستهدف (الولايات المتحدة) يمتلك كلّ الوسائل والإمكانات لإحداث عملية الردّ وإجراء أية عملية تغيير، فلا بُدَّ للولايات المتحدة من أن تسعى إلى إرجاع هيبتها. لهذا، استنفرت جميع حلفائها في العالم، فضلاً على إمكاناتها، لمواجهة هذا الخطر الذي أطلق عليه «الإرهاب»، فظهرت استراتيجيا أمريكية كبرى[*] تقوم على التدخل العسكري في الدول التي من الممكن أن تكون دعمت هذه الهجمات، كما جاء في قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي نصّ على ما يلي: «يخوّل الرئيس باستخدام كلّ قوة مناسبة ولازمة ضدّ الدول والمنظّمات والأفراد الذين يقرر بأنهم سمحوا أو ارتكبوا أو ساعدوا في تنفيذ الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وذلك بغية منع أية أعمال للإرهاب الدولي في المستقبل ضدّ الولايات المتحدة»[٣٥].

وقد أطلقت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عقيدة استراتيجية استباقية أطلق عليها اسم «عقيدة بوش»، فقد قال في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢: «سوف نقفل معسكرات الإرهابيين، وسوف نقضي على مخطّطاتهم، وسوف نقدم الإرهابيين إلى العدالة، وعلينا منع الإرهابيين والأنظمة التي تسعى إلى الحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم... لن تسمح الولايات المتحدة للأنظمة الأكثر خطورة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة تدميراً في العالم»[٣٦].

---

(٣٤) محمد مصطفى كمال، «أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة الأجهزة والسياسات،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤٧ (٢٠٠٢)، ص ٥٤.

(*) هذه العبارة تصف استعمال دولة ما للوسائل المختلفة التي تمتلكها، عسكرية واقتصادية وتكنولوجية وأيديولوجية، لحماية وتعزيز أمنها القومي وقيمها ومصالحها القومية الإجمالية، انظر: ليبير، المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) «خطاب حالة الاتحاد،» وزارة الخارجية الأمريكية (٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢)، <http://www.stateinfo.gov>.

فضلاً على ذلك، فقد قال الرئيس الأمريكي لاحقاً في خطاب ألقاه في الأوّل من حزيران/يونيو ٢٠٠٢ في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في الطلاب المتخرجين، إن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لـ «تنفيذ أي عمل وقائي عند الضرورة للدفاع عن الحرية والأرواح»، كما تعهد نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بأن تقوم الولايات المتحدة بـ «إقفال معسكرات الإرهابيين أينما كانت»(٣٧).

لم يختلف دور تركيا في هذه المرحلة، فهي شريك استراتيجي للولايات المتحدة، ومرتبطة بتحالفات أمنية وعسكرية معها، إذ كان موقفها هو المشاركة في أية ترتيبات تقوم بها الولايات المتحدة. وعزّز هذا الموقف زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد إلى أنقرة قبل هذه الأحداث، مما أعطى دفعة إلى التحالف، فالتقى دونالد رامسفيلد برئيس الوزراء التركي آنذاك بولند أجاويد، ووزير الخارجية إسماعيل جيم، كما اجتمع مع وزير الدفاع التركي، ونائب رئيس الأركان التركي، وكان اهتمام وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بالقضايا ذات المصلحة المشتركة، مثل سياسة الدفاع والأمن والوضع في العراق ودور تركيا في تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط ودول البلقان(٣٨). وكانت هذه الزيارة قد سبقتها زيارة وزير الخارجية التركي إلى واشنطن إسماعيل جيم في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١، وقد التقى خلالها بنظيرة الأمريكي كولن باول، ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، ومستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس، فضلاً على وزير الدفاع آنذاك دونالد رامسفيلد(٣٩).

كانت هذه الزيارات بين الطرفين فرصة كبيرة لتعزيز آفاق الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة، وقد توضّحت أبعادها بعدما أعلن المسؤولون الأتراك بسرعة تضامنهم مع الولايات المتحدة ومشاركتهم لـ «أساها وحزنها»، كما أكدت القيادات التركية رسمياً أنَّ «الإرهاب» يجب ألا يكون مرتبطاً بأي دين أو ثقافة أو قومية. وقد أعلن الجنرال يشار بيوكانت، نائب رئيس هيئة الأركان التركية، موقف المؤسسة العسكرية التركية من هذه الهجمات بقوله: «بالنيابة عن القوات

(٣٧) ليبير، المصدر نفسه.

(٣٨) «The Strategic Dimension in Turkish-American Relations,» Ministry of Foreign Affairs of Turkish (2004), <http://www.mfa.gov.tr/gvupa/ae/abd.htm>.

(٣٩) المصدر نفسه.

المسلحة التركية، أنا أدين وأشجب هذا العمل الإرهابي بِكُلّ قوة. . .»[٤٠].

وقد أعلن المسؤولون الأتراك بوضوح أنهم سوف يقفون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها «العالمية ضدّ الإرهاب»[٤١]، فانضمّت تركيا إلى التحالف الدولي الذي شكّلته الولايات المتحدة، إذ كانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لإسقاط نظام طالبان[٤٢].

كان دور تركيا في هذا التحالف مهماً للولايات المتحدة لأسباب عديدة منها[٤٣]:

ـ القرب الجغرافي لتركيا من منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان.

ـ كون تركيا قاعدة عسكرية مهمة قريبة من أفغانستان، وخاصة أن هيئة الأركان في الجيش التركي تعتبر أفغانستان واقعة في نطاق الأمن الإقليمي التركي.

ـ إقناع القادة العسكريين الأتراك للولايات المتحدة الأمريكية بأن تجربتهم في ضرب حزب العمال الكردستاني تستحق الاستفادة منها، وخاصة أنّهم صوّروا أن هناك تشابهاً بين عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK)، والملا عمر، زعيم طالبان.

لهذا خاضت تركيا الحرب مع الولايات المتحدة، مما عزّز الروابط الاستراتيجية بشكل كبير، فتركيا فتحت القواعد العسكرية أمام التحالف، ووفرت قطعاً عسكرية للإسناد، وأعطيت مسؤولية قيادة قوات «إيساف» (International Security Assistance Force) (ISAF) في أفغانستان لمدّة ستة أشهر، من تموز/يوليو ٢٠٠٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وكان إسهام تركيا في هذه القوات كبيراً، فقد كان قواتها تتألف من ١٤٠٠ قطعة عسكرية من القوات الكلية البالغة ٤٥٠٠ قطعة عسكرية. فضلاً على ذلك كان للضباط الأتراك دور كبير في

(٤٠) نقلاً عن: لقمان عمر محمود أحمد النعيمي، «تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في موقف تركيا من حرب العراق ٢٠٠٣،» ورقة قدمت إلى: **العراق ودول الجوار: وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، في المدّة من ٢٠ ـ ٢١ كانون الأوّل ٢٠٠٦**، سلسلة شؤون إقليمية (الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٤.

(٤١) Cook and Erwod, «Generating Moment for a New Era in U.S. Turkey Relations,» p. 8.

(٤٢) النعيمي، «تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في موقف تركيا من حرب العراق ٢٠٠٣،» ص ٢.

(٤٣) **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠: العرب والتفاعلات الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢).

مساعدة الضباط الأمريكيين في مسائل حروب العصابات، وبالتالي فإن هذه المشاركة رفعت من قيمتها الاستراتيجية(٤٤).

يضاف إلى ذلك، أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ذات أولوية قصوى للاستراتيجيا الأمريكية، إذ عملت الولايات المتحدة على ملاحقة وضرب حركات الممانعة الإسلامية في منطقة قوس الأزمات وعدم الاستقرار. ومن أجل مواجهة مراكز القوى، مثل الصين والهند اللتين تسعيان إلى زيادة روابطهما مع روسيا، سعت الولايات المتحدة إلى أن تحصل على دعم لوجستي جديد، وتسهيلات وقواعد أكثر حيوية ومهمة تتناسب مع التكتيكات والتكنولوجيا العسكرية الحديثة، التي دعا إليها العديد من المسؤولين الأمريكيين، وفي مقدمتهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، الذي أوصى بضرورة بناء هذه القواعد في مناطق جغرافية استراتيجية، حيث توجد أنظمة حليفة تحكم ويمكن الاعتماد عليها(٤٥)، ولتعزيز قوة حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، مثل تركيا. لهذا حاولت الولايات المتحدة أن تشرك تركيا في عملية اجتياح العراق، غير أنّ هذا الأمر تحوّل إلى عنصر خلاف بينهما.

٣ ـ محدّدات الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية

لا شكّ في أن الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية اعترضته الكثير من المعوقات التي أدت إلى إضعافه في هذه الاستراتيجيا. وكما هو معروف، فإن السياسة الخارجية ما هي إلا عملية فعل وردّة فعل تحدث بين الدول على المستوى الخارجي. فقد كانت هناك مجموعة من القضايا التي حدّت من فاعلية الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية التي كانت ناتجة في الغالب من تعارض السياسات، ولكن في الوقت نفسه لم تنه هذه المحدّدات الدور التركي، وهذا يعود إلى إدراك الطرفين حجم المصالح المتبادلة بينهما.

إن هذه المحدّدات التي نتجت من تعارض الاستراتيجيات، قد أدت بدورها إلى تأزم المواقف، وخصوصاً على صعيد العلاقات الثنائية بينهما. وأهم هذه المحدّدات هي:

---

(٤٤) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, p. 11.

(٤٥) علي حسين باكير، «الانتشار العسكري الأمريكي في محيط البحر الأسود ودلالاته الاستراتيجية،» **العصر** (الإمارات) (٢٠٠٦)، <http://www.alaser.ws/index.cfm?method=home.outhers&authersid=428>.

أ ـ الموقف الأمريكي من قضية قبرص

أدرك الأتراك منذ الستينيات من القرن العشرين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تهتم بالقدر الكافي بمصالح وأمن حلفائها إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها وأمنها. وتأكد هذا الأمر منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢.

وتعزّز موقف تركيا هذا، وخصوصاً بعد التحذير الذي أصدره الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) إلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو في رسالة بعثها في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٤، وقد حذّره فيها من مغبة التدخل في قبرص، وشدّد على عدم استخدام تركيا أسلحة حلف الناتو، وأفصح له عن إحجام الولايات المتحدة عن التدخل إلى جانب تركيا في حالة تدخل السوفيات(٤٦).

تأزمت المواقف، وخصوصاً منذ منتصف عام ١٩٧٤، بعد أن أطيح بمكاريوس ـ حليف تركيا ـ في ١٥ تموز/يوليو ١٩٧٤، وحلّ محلة نيكوس سامسون، مؤيد مشروع إلحاق الجزيرة باليونان(٤٧). وقد تبعت ذلك ردّة فعل عنيفة من جانب تركيا، التي أعلنت أنها سوف تتدخل بموجب اتفاقية الضمان القبرصية لعام ١٩٦٠ الخاصة بالحفاظ على استقلال قبرص. وعلى أثر هذا التدخل، تأزمت العلاقات بين تركيا وقبرص، وتمخّض عنه انسحاب قبرص من الجناح العسكري لحلف الناتو في آب/أغسطس ١٩٧٤ بسبب عجز الحلف عن منع تركيا من هذا التدخل(٤٨). وكانت ردّة فعل الولايات المتحدة الأمريكية على السلوك التركي إزاء قبرص هو تطبيق قانون الحظر في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ من جانب الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩)، الذي كان يرمي إلى قطع الإمدادات والمساعدات الأمريكية عن تركيا، فضلاً على التوقف عن بيع الوسائل والضرورات الدفاعية العسكرية كافة(٤٩).

---

(٤٦) النعيمي، «العلاقات التركية ـ الأمريكية، ١٩٧٥ ـ ١٩٩١: دراسة تاريخية،» ص ٣٢.

(٤٧) Omer Goksel Isyar, «Analysis of Turkish American Relations from 1945 to 2004,» *Journal of International Relations* (Ankara), vol. 4, no. 3 (2005), p. 26.

(٤٨) جورج بيل، **الدبلوماسية في دنيا ضيقة**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، [د. ت.])، ص ١٤٤.

(٤٩) أحمد نوري النعيمي، «الموقف التركي من أزمة قبرص، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦،» **مجلة العلوم السياسية والقانونية** (بغداد)، العدد ٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ٢٥٤.

ترك هذا الأمر انطباعاً لدى الأتراك بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر إلى مصالح حلفائها بقدر ما تنظر إلى مصالحها. لهذا كانت ردّة الفعل التركية هي إيجاد حلفاء جدد، وخصوصاً بعدما أثر هذا الحظر تأثيراً كبيراً في اقتصادها، وفي مؤسستها العسكرية، فاتجهت إلى تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. وقد كانت هذه الخطوة بمثابة رسالة ذات توجهات عديدة، منها أن خيارات تركيا مفتوحة في إعادة علاقاتها مع من تشاء، وأن مصالح تركيا يمكن أن تكون مع أي طرف يستطيع تأمينها وحمايتها(٥٠).

أدى هذا الأمر إلى تعويق أهم الركائز الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز ومنطقة البحر الأسود، فقد تمّ إغلاق القواعد الأمريكية في تركيا، وإنهاء منظومتها التجسّسية التي كانت موجهة ضدّ الاتحاد السوفياتي. ولكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، فقد تراجعت الولايات المتحدة عن قرارها، وبموجب هذا القرار تمّ تغيير قانون مبيعات الأسلحة في تموز/يوليو ١٩٧٦، ومن ثمّ تمّ رفعه في النهاية في ٨ أيار/مايو ١٩٧٨(٥١)، نتيجة تردّي الأوضاع الداخلية في تركيا، وكان يمكن أن يؤثر في النهاية في مصالح الولايات المتحدة.

ب ـ قضية العراق

اعتبرت قضية العراق بعد أحداث ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ من المسائل المعقدة في العلاقات التركية ـ الأمريكية، فالطرفان لهما مصالح كبيرة في المنطقة. وقد أخذت تركيا تسعى من جهتها إلى تقوية التعاون الاقتصادي، والاستفادة قدر الإمكان من موارد العراق الطبيعية. فضلاً على ذلك، كانت تركيا تتخوف من تكوين دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق، مما قد يهدد أمنها القومي. فكان موقفها واضحاً، وهو تحديد سلطات النظام العراقي، مع الإبقاء على العراق موحّداً. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سعت، منذ فترة سابقة، إلى تحجيم قدرات النظام السياسي في العراق، كخطوة أولى، وربما إلى تغيير النظام في مرحلة لاحقة نتيجة لتضارب المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في المنطقة.

---

(٥٠) النعيمي، «العلاقات التركية ـ الأمريكية، ١٩٧٥ ـ ١٩٩١: دراسة تاريخية،» ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٥١) Soner Cag Optay, «Where Goes the U.S.-Turkish Relations?,» *Turkish Foreign Affairs Magazine* (2006), <http://www.foreignaffairs.org>.

وبالرغم من التأييد التركي للسياسة الأمريكية حيال العراق منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، إلا أنها في البداية أضرّت بالمصالح الاقتصادية التركية.

فقد أيدت تركيا التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضدّ العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، بالرغم من الآثار السلبية التي كانت متوقعة في الاقتصاد التركي نتيجة هذه الحرب. وتوضحت هذه المسألة بصورة أكبر عندما لم تتلق تركيا المساعدات الاقتصادية التي كانت تتوقع الحصول عليها، إذ لم تحصل تركيا من الولايات المتحدة إلا على مليار دولار فقط عام ١٩٩٠، وثلاثة مليارات عام ١٩٩١[٥٢]، فوصلت خسائرها الاقتصادية بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٦ مليارات دولار، وازدادت بعد نشوب الحرب في عام ١٩٩١ إلى ٨ مليارات دولار، بسبب انخفاض عائدات السياحة، وتوقف التجارة مع العراق، وتوقف صادرات النفط العراقية عبر موانئ تركيا، فضلاً على تحمّلها عبء اللاجئين. ولكن بالرغم من ذلك، كانت تركيا تسعى، ليس فقط وراء المساعدات الاقتصادية، وإنما أيضاً إلى الحصول على أهمية جديدة لها في المنطقة بعد انتفاء التهديد السوفياتي.

اختلف الموقف التركي في عام ٢٠٠٣ عن عام ١٩٩٠/١٩٩١، فقد كان الموقف التركي قبل الحرب واضحاً، وهو رفض التدخل العسكري في العراق، بسبب إدراك تركيا للآثار السلبية في مصالحها نتيجة هذا التدخل. لذلك، حدّدت تركيا مجموعة من الثوابت الأساسية التي توضح موقف تركيا من العملية العسكرية[٥٣]:

ـ منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق، انطلاقاً من أن إقامة دولة كردية في شمال العراق سوف يشجع أكراد تركيا على الاحتذاء بأشقائهم في العراق.

ـ أن يكون العرب والتركمان والأكراد عنصراً مؤسساً في الدستور الجديد، وألا تعتمد الفدرالية في العراق الجديد.

---

(٥٢) النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» ص ٤.

(٥٣) محمد نور الدين، **تركيا: الصيغة والدور** (بيروت: رياض الريس للنشر والكتب، ٢٠٠٨)، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

ـ على الولايات المتحدة تقديم تعويضات عن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد التركي جراء هذه العملية، فقد تمّ الاتفاق على منح تركيا قروضاً مباشرة بقيمة ٢٤ مليار دولار، وهبة بقيمة ٦ مليارات دولار، مع شطب ديونها العسكرية التي تصل إلى نحو ٤ مليارات دولار.

ـ لا سيطرة للأكراد على الموصل وكركوك، وعدم السماح للقوات الكردية بدخول هذه المناطق، ولا مناطق آبار النفط، فضلاً على عدم تسليح الأكراد من قبل الولايات المتحدة.

وفي منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ حدّدت الولايات المتحدة مطالبها من تركيا، وخصوصاً في ما يتعلق بالشقّ العسكري. فقد تمّ الاتفاق على تمركز نحو ٦٠ ـ ٧٠ ألف جندي أمريكي على الأراضي التركية، ومن ثمّ يتم عبورهم إلى شمال العراق مع آلياتهم ومعدّاتهم، على أن يدخل إلى شمال العراق نحو ضعف هذا العدد من القوات التركية دون أن تشارك هذه القوات في العمليات العسكرية، إلا إذا اضطرت إلى ذلك، بحسب الظروف[٥٤].

لكن تركيا كانت تؤيد الموقف الروسي، وهو العمل على منع العملية العسكرية ضدّ العراق، خوفاً على مصالحها في المنطقة. وقد تعزّز هذا الموقف نتيجة وجود حكومة حزب العدالة والتنمية (ذات التوجه الإسلامي) في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في الحكم، وأصبحت تركيا في وضع حرج بين الضغط الأمريكي على المشاركة والموقف الأوروبي الرافض لهذه الحرب، فوجدت حكومة حزب العدالة والتنمية أنّها أمام خيارين: إما أن تستجيب، وهذا سوف يؤثر في علاقاتها مع حلفائها في الشرق الأوسط وأوروبا، أو تعترض على مطالب الولايات المتحدة، وبالتالي سوف يؤثر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وتخسر التأييد الأمريكي لها[٥٥].

لهذا، حوّلت حكومة أردوغان هذا الأمر إلى المجلس الوطني التركي، وحمّلته مسؤولية الموافقة النهائية، كمحاولة منها لتخفيف الضغط عليها. وقد رفض المجلس الوطني بدوره هذا الأمر، لأنه اعتبر أن في وسع حكومة حزب العدالة والتنمية، التي لديها في البرلمان الأغلبية المطلقة، أي ٣٦٣ عضواً، أن تبتّ هذا

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٥٥) Isyar, «Analysis of Turkish American Relations from 1945 to 2004,» p. 27.

الأمر بنفسها. وكان الأتراك يراهنون على أن لا حرب على العراق دونهم، ولكن بعد إطلاق بوش إنذاره الشهير إلى الرئيس العراقي صدام حسين فجر الثلاثاء في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣، أدرك الأتراك أن رهانهم قد سقط. لهذا اجتمع المسؤولون الأتراك على عجل (رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ووزير خارجيته، ورئيس أركان الجيش) وقرروا بالإجماع أن يبلّغوا الإدارة الأمريكية أنّهم سيشاركون في الحرب، وسيفتحون الجبهة الشمالية، لكن ذلك لم يثمر، إذ كان جواب وزير الخارجية الأمريكي إلى نظيرة التركي عبد الله غول: «شكراً، لسنا بحاجة إليكم، لكن إذا كنتم تريدون المساعدة، ففافتحوا فقط ممراً جوياً لطائراتنا»[٥٦].

أدت هذه المواقف التركية إلى تحديد دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية، وهذا ما أشار إليه بول وولفوفيتز، نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، بقوله: «إن تركيا ارتكبت خطأ كبيراً برفضها تقديم الدعم الكافي للولايات المتحدة في حربها ضدّ نظام صدام حسين...»، وأضاف، موجهاً كلامه إلى الأتراك: «حاولنا إشراككم في معادلة إقليمية تشمل على السواء منطقة الشرق الأوسط. لقد كانت فرصة لحلّ الكثير من مشكلاتكم وتوفير الكثير من احتياجاتكم، لكن قيادتكم رجّحت الرهان على قوى ودوافع وأماكن أخرى، متجاهلة أهمية العلاقات مع واشنطن وشموليتها». كما أضاف قائلاً: «ومن أجل تجاوز السلبيات الناجمة عن الموقف الأخير، فإن الاعتراف بالخطأ وحده لا يكفي، بل من أجل إعادة العلاقات الاستراتيجية إلى سابق عهدها، فإن على تركيا اتّباع سياسة خارجية تنسجم ومواقف وسياسات واشنطن... وتجنب السير في اتجاه المجهول السوري الإيراني». فضلاً على ذلك، فقد وصل حدّ التصريحات إلى التهديد المبطّن، إذ أشار إلى أن «شمال العراق، ليس حديقة خلفية لتركيا، بل إنّه تحت سيطرتنا الآن، ولم يعد مسموحاً لتركيا الدخول والخروج منه كما تشاء... وحتّى ملف حزب العمال الكردستاني سيعالج بالتنسيق معنا»[٥٧].

لم تؤثر هذه المسألة في دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية إلى حدّ كبير بقدر ما حدّدت مسارات هذا الدور، فقد تغلبت على ذلك أهمية تركيا الاستراتيجية وموقعها، وخصوصاً بعد احتلال العراق.

---

(٥٦) نقلاً عن: نور الدين، المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

(٥٧) «تركيا بين أمريكا والاتحاد الأوروبي،» **الديمقراطية**، العدد ٣٥٤ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، <http://www.democracy.com>، وانظر: **الشرق الأوسط**، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢.

ج ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية

لا شكّ في أنَّ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية اتسمت عبر السنين المنصرمة بالاستمرارية نحو تغليب التعاون على الصراع على مختلف الصعد العسكرية والاقتصادية والسياسية، فاعترفت تركيا بقيام إسرائيل عام ١٩٤٩ رغبة منها في تحديد الوجهة التي يجب أن تتجه إليها السياسة الخارجية التركية، وفي أداء دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط بدعم مستمر من الولايات المتحدة الأمريكية. كما ارتبطت تركيا بتحالف دفاعي مع إسرائيل في عام ١٩٥٨ عرف باسم الحلف المحيط (The Peripheral Pact) الذي لم يدم طويلاً، كما أنّه كان سرياً في طبيعته، ولم تتكشف أية معلومات عنه. وخلال المدّة المحصورة من الستينيات إلى بداية التسعينيات من القرن العشرين طغى عليها الجمود، وانعدام الحراك النسبي، نتيجة ظروف الحرب الباردة التي عاشتها تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، إلا أنَّ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية عادت إلى التحسّن، فعقدت تركيا ثلاث اتفاقيات دفاعية وأمنية محدودة مع إسرائيل في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٦ وقّعت الدولتان على اتفاقية دفاعية وصناعية عسكرية واسعة النطاق. وقد أسست الاتفاقية لتعاون في حقول التدريب العسكري وتبادل الموارد الاستخباراتية، ومشاركة إسرائيل في مناورات «الحورية الموثوقة» (Reliant Mermaid) البحرية، و«صقر الأناضول» الجوية، إضافة إلى استخدام إسرائيل للمجال الجوي التركي، وتدريب الطيارين الإسرائيليين على الطلعات الجوية من قاعدة قونيا[٥٨]. وكانت تركيا تسعى من علاقاتها هذه إلى كسب الدعم الأمريكي لسياساتها الرامية إلى الوقوف على أرضية صلبة في مفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً على تحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط. ولم يكن أحد يعتقد أن هذا الأمر يمكن أن يصبح في يوم من الأيام محدداً لسياسات ومصالح تركيا الآنفة الذكر، وخصوصاً بعد التوجهات السياسية التي حكمت سياسة تركيا الجديدة منذ عام ٢٠٠٢، بتولي حزب العدالة والتنمية رئاسة الحكومة، والهزيمة التي لحقت بالأحزاب العلمانية القومية في انتخابات عام ٢٠٠٢.

لقد اتسمت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية خلال الفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠١٠)

---

(٥٨) بشر نافع، «السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة،» تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، ٩/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2.htm>.

بعدم الاستقرار، ولم تعد كما كانت في السابق، فكثيراً ما كانت تتأزم هذه العلاقات نتيجة بعض المواقف، حتّى وصل الأمر إلى أن أصبحت هشّة إلى درجة كبيرة[٥٩].

يمكن أن توصف العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد حرب غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) بالمعقّدة بعض الشيء نتيجة المواقف التي حددتها تركيا من هذه الحرب، وصولاً إلى حادثة (سفينة مرمرة) التي أثرت بشكل كبير في العلاقات في ما بينهما بعد أن هاجمت إسرائيل هذه السفينة، وما أعقبها من ردّة فعل تركية. فقد ذكر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ أمام كتلته البرلمانية أن[٦٠] «تركيا ليست دولة حديثة بلا جذور، وهي ليست دولة قبلية على الإطلاق. ويجب ألا يحاول أيّ كان أن يتجاوزنا، وأن يختبر صبر تركيا، وإنّه بقدر ما هي صداقة تركيا قيّمة، فإن عداءها شديد أيضاً». وأضاف أردوغان قائلاً: «لا تحاول إسرائيل اقتراف أخطاء، كتشبيه تركيا بالآخرين، ولا تحاول القيام بذلك، لأن ثمن ذلك سيكون باهظاً. وإنّه حتّى لو صمت الجميع، وتغاضوا عن الأمر، وأداروا ظهورهم، فإن تركيا لن تدير ظهرها إلى الشعب الفلسطيني وقطاع غزة». ووصف أردوغان الهجوم بأنه «مجزرة تستحق جميع أنواع اللعنات»، وقال أيضاً: «لقد سئمنا من أكاذيبكم، كونوا صادقين». وذكر كذلك «أنَّ المسؤولين الإسرائيليين الذين قلت لهم في وجههم إنّهم يجيدون القتل، أظهروا للعالم مرة أخرى مدى معرفتهم باقتراف الجرائم والمجازر. وهل لتكبيل الجرحى على النقالة أي مبرّر ضمن حقوق الإنسان والقيم العالمية؟».

لقد كانت الأسباب التي دفعت تركيا إلى اتخاذ هذا الموقف، هي:

ـ سياسة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً حيال جوارها العربي، فالسياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية لم تعد تتلاءم مع توجهات حزب العدالة والتنمية.

ـ رغبة تركيا في أداء دور استراتيجي مختلف ومغاير عمّا سبق، انطلاقاً من الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي جاء بها أحمد داود أوغلو، وزير

(٥٩) إنَّ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية أصبحت هشّة بشكل لافت، حيث وصل الأمر إلى أن مسلسلاً تلفزيونياً يؤثر بشكل مباشر في هذه العلاقات.

(٦٠) «أردوغان: بقدر ما هي صداقة تركيا قيّمة فإن عداءها شديد أيضاً،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٢/ ٦/ ٢٠١٠، <http://www.trtarabic.com/trtinternational/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=f634f072-c0dd-47fa-8cc6-1b293b4ae168&title>.

الخارجية التركي، والتي تقوم على أساس تصوّر جغرافي جديد يضع حداً لما يسمّيه «أبعاد» البلدان المجاورة لتركيا. ويكمن أحد المكوّنات الأساسية لرؤيته في جعل الصور السلبية والأفكار المسبقة، ولا سيما تلك المتعلّقة بالشرق الأوسط، شيئاً من الماضي. وقد سمح هذا التحول لتركيا بتحرير سياستها الخارجية تماماً من القيود الداخلية، فقد أعاد تحديد خيارات السياسة الخارجية، فاتخذت شكلاً جديداً، متأثرة بما قام به داود أوغلو من إعادة لتحديد دور تركيا في المناطق المجاورة، وفي السياسة الدولية، أي في إطار «عمقها الاستراتيجي»، إذ توسعت الحدود، وزالت في الذهنية الجديدة الحدود الإقليمية أمام الانخراط التركي في البلدان المجاورة، واكتسبت العلاقة بين «الجوار والآخر» معنى جديداً بعد التخلّص من ضغوط تصوّرات التهديد الداخلية في السياسة الإقليمية[٦١]. لهذا، فإن السياسة الإسرائيلية الحالية لا تلتقي مع سياسة تركيا هذه، فقد حدث تعارض في ما بينهما.

إنَّ الموقف التركي أثّر بشكل مباشر في طبيعة العلاقة مع إسرائيل، حيث أصبحت السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة تستند إلى رؤى واتجاهات مختلفة جذرياً عن السابق. وهذا التبدّل أدركته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت ردّة الفعل واضحة تجاهها، وخصوصاً من قبل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعتبر فاعلاً ومؤثراً في حركة السياسة الأمريكية. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تظهر علانية موقفها من سياسة تركيا هذه، الا أنَّ المتتبع لهذا الأمر يلاحظ أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أعادت تأكيد مسألة «المذابح الأرمنية». وترجع أسباب ذلك إلى:

ـ تذكير تركيا بضرورة عدم الخروج عن استراتيجية الفعل الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ـ إن النهج الذي جاءت به إدارة أوباما يختلف نسبياً عن سابقه، ويهدف، كما قال في حملته، إلى «التغيير». لهذا جاءت زيارة أوباما إلى تركيا مباشرة عقب انتخابه رئيساً للولايات المتحدة في إطار هذا المشروع، وهو تغيير الصورة النمطية

---

(٦١) بولنت أراس، «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا،» ترجمة الطاهر بوساحية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D31B88A9-C95B-4B3B-9FB7-1048E55EF5B7.htm>.

وللاطلاع على النص الأصلي للتقرير، انظر: <http://www.setav. org/document/SETA_Policy_Brief_No_32_Bulent_Aras_Davutoglu_Era_in_Turkish_Foreign_Policy.pdf>.

التي باتت مرتسمة في ذهنية شعوب دول العالم الإسلامي، كما إن إدارة أوباما لا ترغب في أن تخرج تركيا عن السياسة التي تحاول تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً إذا ما تعلق الأمر بأمن وعلاقات إسرائيل.

ـ إنَّ تركيا بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها حيال دول الاتحاد الأوروبي. لهذا، فإن استمرارية العلاقات تعتبر من المصالح الحيوية الملحّة للولايات المتحدة الأمريكية، وإن أي تعثر في هذه العلاقات يمكن أن يشكّل محدداً في العلاقات التركية ـ الأمريكية.

د ـ العلاقات التركية ـ الإيرانية

يمكن أن تعتبر طبيعة العلاقات التركية ـ الإيرانية محدداً في العلاقات التركية ـ الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى هناك رأي مضاد لذلك، وهو يمكن أن يعتبر متغيّراً دافعاً باتجاه تفعيل العلاقات في ما بين تركيا وإيران.

وقد حدّدت الطبيعة البراغماتية التي تغلب على العلاقات التركية ـ الإيرانية ملامح واتجاهات هذه العلاقة، فضلاً على أن مكوّنات القدرة والقوة التي تتمتع بها إيران، مقارنة بالدول الأخرى الموجودة في منطقة الخليج الضعيفة، يجعلها القوة المتنفذة في المنطقة، وأن تركيا فقط هي المساوية لها في الحجم، إضافة إلى أنّها تمتلك المقوّمات اللازمة لدولة حقيقية[٦٢].

ويعود التطور التاريخي للعلاقات التركية ـ الإيرانية إلى بداية تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، بعد أن انتهج مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك سياسته القائمة على «سلام في الوطن، سلام في العالم». عندها أدركت إيران أن التنافس على مناطق النفوذ مع تركيا لن يعود إلى المراحل السابقة، لهذا بات من الممكن تأسيس العلاقات في ما بين تركيا وإيران على أسس قوية.

لقد ترسّخت العلاقات في ما بين تركيا وإيران بشكل لافت منذ بداية الخمسينيات وحتّى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، وخصوصاً في المجالين العسكري والاستخباراتي نتيجة ما فرضته ظروف الحرب الباردة على هاتين الدولتين. ولكن بعد أن حصل التغيير في إيران بقيام جمهورية إسلامية عام ١٩٧٩، انقطع

(٦٢) مارينا أوتاوي، «إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيّرة،» **أوراق كارنيغي** (مؤسسة كارنيغي للسلام، بيروت)، العدد ١٠٥ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، ص ٥ ـ ٦.

التعاون الأمني بشكل تام بينهما، وحاولت تركيا خلال فترة الثمانينيات من القرن العشرين إعادة تفعيل العلاقات بين تركيا وإيران، مستغلة بذلك الظروف الناتجة من الحرب العراقية ـ الإيرانية، وخصوصاً بعد أن شكّل تورغت أوزال الحكومة، وعدم مساهمته في دعم الدعاية المضادة لإيران، للاستفادة من الأسواق الإيرانية لتصدير البضائع التركية إليها، ولدعم اقتصاد تركيا المتنامي. كما قام تورغت أوزال في عام ١٩٨٥ بتأسيس منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التي توسّعت بعد انتهاء الحرب الباردة بانضمام كلّ من جمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان، إضافة إلى أعضائها السابقين (تركيا وإيران وباكستان). وقد شهدت هذه العلاقات بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي هذه الفترة نفسها، فتوراً نتيجة لتطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، واهتمام تركيا بحقوق وأحوال الأقلية الآذرية داخل إيران[٦٣].

وبالرغم من هذا، فقد عادت العلاقات التركية ـ الإيرانية، ولو بشكل ظاهري، إلى الجانب التعاوني، نتيجة للمصالح المشتركة في ما بين تركيا وإيران، ونتيجة للوضع الدولي الناشئ عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم العالم إلى حلفاء، وإلى أعداء (دول محور الشر). ويمكن ذكر أهمّ الأسباب التي دعمت إعادة تفعيل العلاقات بين تركيا وإيران في ما يلي:

(١) بعد أن تبيّن للأتراك أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على احتلال العراق، اعتبرت تركيا هذا الأمر تهديداً لأمنها القومي، بإقامة دولة للأكراد في شمال العراق. لهذا عملت تركيا على تفعيل علاقاتها مع إيران لمحاربة ذلك.

(٢) إنَّ مخرجات التهديد لتركيا وإيران من جراء هذا التدخل تؤثر في مصالح كلتا الدولتين، فالتدخل الأمريكي في العراق يمكن أن يتبعه تدخل أمريكي مماثل في إيران باعتبارها جزءاً من محور، كما أن نشاطات حزب العمال الكردستاني تهدد البلدين، وتفرض عليهما مواجهة هذا التهديد بكُلّ الوسائل، ومنها العسكرية.

(٣) إنَّ العلاقات بين تركيا وإيران تحددها الحاجات الملحّة، فتركيا، إضافة إلى المصلحة الأمنية السابقة مع إيران، تحاول أن تؤمّن إمدادات الطاقة، فضلاً

---

(٦٣) حقي أوغور، «تركيا وإيران: البعد عن حافة الصدام،» في: حسين باكير [وآخرون]، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

على كسب إيران في سياستها حيال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز باعتبارها ممراً لهذه الجمهوريات. أما بالنسبة إلى إيران، فهي منذ قيام الجمهورية عام ١٩٧٩ اتبعت سياسة خارجية قائمة على استمرارية العلاقات مع تركيا، والعمل على عدم تراجعها، بالرغم من المشكلات الحدودية والاختلافات الثقافية في ما بينهما، لحاجتها إلى تركيا كمنفذ إلى العالم الغربي، فضلاً على السياسة التركية المتّبعة في التعامل مع القضية الفلسطينية، ورفضها للسياسة الإسرائيلية في المنطقة. وهذا، بالنتيجة، لامس، ولو بشكل جزئي، المبادئ العامة للسياسة الخارجية الإيرانية، بحسب ما يذكر المسؤولون الإيرانيون(٦٤).

(٤) إن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران ترجّح استمرار التعاون على الصراع، فالتبادل التجاري في ما بين البلدين وصل إلى ١٠ مليارات دولار، كما إنَّ إيران تعتبر من أهم المزوّدين لتركيا بالطاقة، والطريق البرّي الوحيد لتركيا إلى جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز يمرّ بإيران، فضلاً على تطوير العلاقات التجارية في إطار منظمة «ECO»، وإلغاء الرسوم الجمركية بين دول المنظّمة حتّى عام ٢٠١٥. وهذا الأمر رحّبت به تركيا باعتبارها أهم الدول المصدّرة للبضائع والسلع المصنّعة، يضاف إلى ذلك أن أعداد السوّاح القادمين من إيران إلى تركيا في تزايد مستمرّ، مما قد يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد التركي(٦٥).

(٥) الوساطة التي تقوم بها تركيا في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، فالمصالح الاقتصادية والأمنية في ما بين تركيا وإيران يفرض على تركيا اتّباع سياسة واقعية في التعامل مع إيران، ودعمها، إذا تطلب الأمر. لذلك، إذا جاءت الوساطة التركية ـ البرازيلية في إطار ذلك، بالرغم من قيام المسؤولين الأمريكيين بتجاهل ذلك، وفرض عقوبات على إيران، فتركيا تخشى من إيران مسلحة نووياً، كما أنّها في الوقت نفسه لا ترغب في إعادة المشهد العراقي في إيران، لأن تركيا سوف تكون أكبر الخاسرين في ذلك من الناحية الأمنية والاقتصادية. لهذا، فإن التوجه التركي هذا قد يكون غير مرحب به من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما خرج عن السيطرة الأمريكية(٦٦).

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٦٦) «سياسة تركيا نحو إيران: مساع لبناء الجسور وانتهاج سياسة واقعية،» **الشرق الأوسط**، ١٤/٦/٢٠١٠.

لا شكّ في أن التحول في سياسة تركيا هذه حيال إسرائيل وإيران أثرت في العلاقات التركية ـ الأمريكية(٦٧)، وبالتالي قلّلت فاعلية الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي. فضلاً على ذلك، فسوف تؤثر في المستقبل في دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية. وفي هذا الإطار، حذّر الرئيس الأمريكي باراك أوباما رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بقوله: «ما لم تغيّر تركيا موقفها من إسرائيل، ستكون فرصتها ضئيلة في الحصول على الأسلحة الأمريكية التي تريد شراءها». ولمواجهة حزب العمال الكردستاني، طلبت تركيا طائرات وصواريخ متطورة، وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية، في الإطار نفسه: «لقد قال الرئيس لأردوغان إن بعض الأعمال التي قامت بها تركيا يمكن أن تؤدي إلى إثارة الأسئلة في الكونغرس الأمريكي... حول إذا ما كنا نستطيع أن نثق في تركيا كحليف... وهذا سوف يؤدي إلى عرقلة الطلبات التي تقدّمت بها تركيا لشراء بعض الأسلحة لمحاربة حزب العمال الكردستاني»(٦٨).

لكن رغم ذلك، فالمحدّدات قد لا ترقى إلى مستوى المصالح المتبادلة بين الطرفين، التي تتمثل بضرورة استمرار العلاقات في إطار شراكة استراتيجية متجددة وطويلة الأمد، تسعى إلى إنجاز مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي توجّه علاقاتهما الثنائية منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، التي هي(٦٩):

ـ الاستمرار في الحرب ضدّ الإرهاب، والتعاون أمنياً في الميادين المشتركة.

ـ تأمين وتطوير مصادر النفط والغاز.

ـ حماية وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا، ومحاربة التطرف الديني والتمرّد الكردي في جنوب تركيا.

ـ ضمان عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

---

(٦٧) «Turkey,» *New York Times*, 6/7/2010, <http://topics.nytimes.com/top/news/international/countriesandterritories/turkey/index.html?scp=1&sq=obama%20&%20turkey&st=cse>.

(٦٨) Daniel Dombey, «US Issues Arms Deal Ultimatum to Turkey,» *Financial Times*, 15/8/2010, <http://www.ft.com/cms/s/35d01e4e-a895-11df-86dd-00144feabdc0, dwp_uuid=c59753ec-d316-11db-829f-000b5df10621.html>.

(٦٩) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, p. 13.

تختلف الأسبقية في تحقيق هذه الأهداف بين تركيا والولايات المتحدة، لكن نتيجة تداخل المصالح في ما بينهما تجعل تحقيق هذه الأهداف وغيرها مصلحة مشتركة (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١)).

الجدول الرقم (٢ ـ ١)
أسبقية المصالح لتركيا والولايات المتحدة(*)

	الأهداف	الولايات المتحدة	تركيا
١	التعاون العسكري والسياسي في الحرب على الإرهاب	٥	٢,٥
٢	الحفاظ على استقرار منطقة الخليج وبحر قزوين والسماح للغرب الدخول فيها	٤	٣
٣	حماية تركيا وتأمينها من التهديدات الداخلية والخارجية كتهديد PKK	٤	٥
٤	استمرار التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمارات وخلق نمو اقتصادي لتركيا	٣	٥
٥	ضمان دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي	٢,٥	٥

(*) ٥= ذات أهمية كبرى؛ ١= أقل أهمية.

المصـــــدر: Rachel Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues* (Georgetown: Georgetown University, 2003), p. 3.

وبالرغم من تلك المحدّدات، إلا أنّها لم تؤثر في دور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية، وهذا أصبح واضحاً عن طريق الدور الذي تقوم به تركيا من وساطات في عملية السلام بين العرب وإسرائيل، والذي تطور بشكل لافت مع التغيير الذي حصل في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الانتخابات الأخيرة وفوز الديمقراطيين.

فقبيل زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تركيا التي وصفتها الصحف التركية بـ «الزيارة التاريخية»، صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي جيمس جونز في استراسبورغ أثناء المشاركة في مؤتمر حلف شمال الأطلسي في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، في معرض ردّه على أسئلة الصحفيين التي تصادفت مع القمة الثلاثية التي عقدت في تركيا بين الزعيمين الأفغاني والباكستاني، بقوله: «إن تركيا ستصبح مهمة بشكل هائل، ليس بسبب كونها حليفة في حلف الناتو، بل ستكون مهمة بالنسبة إلى أفغانستان وإلى باكستان». ومن جانبها، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: «إن تركيا هي عضو غير

عادي في حلف الناتو، والدور الذي تؤديه في منطقتها هو دور يستحق التقدير»[٧٠]. كما وقّع الجانبان على اتفاقية شراكة في مجال الطاقة النظيفة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ التي سبقتها زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، مما عبّر عن مكانة تركيا المتجددة في الاستراتيجيا الأمريكية[٧١].

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى ضريح أتاتورك في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كتب في سجل التشريفات: «أتشرف بتقديم احترامي لمصطفى كمال أتاتورك الذي ألهم الأجيال المتتالية في العالم برؤيته وإصراره وشجاعته، والذي حكم الجمهورية التركية بديمقراطية... وأنا بصفتي الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية أتطلع إلى تعزيز العلاقات التركية ـ الأمريكية، ودعم رؤية أتاتورك التي تنصّ على «تركيا الحديثة والديمقراطية والمرفهة التي تمنح الأمل لشعبها»، واتباع سياسة السلام في الوطن والسلام في العالم»[٧٢].

وأكد الرئيس الأمريكي خلال كلمته في البرلمان التركي في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أهمية الدور التركي في الاستراتيجيا الأمريكية: «إن تركيا حليف مهم وشريك مسؤول في العلاقات عبر الأطلسي، وكذلك للمؤسسات الأوروبية»، مشيراً إلى أن أنقرة أكثر من مجرد جسر عبر مضيق البوسفور يصل إلى أوروبا، إذ «لها مع أوروبا تاريخ وثقافة واقتصاد مشترك عبر قرون»[٧٣].

كما اعتبر الرئيس الأمريكي باراك أوباما تركيا بمثابة الجسر الذي يربط الغرب بالشرق، معزّزاً في الوقت نفسه التوجّهات التركية في تأدية دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط، وفي مسألة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث ذكر أن «الولايات المتحدة وتركيا يمكنهما العمل معاً على مساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في هذا

---

(٧٠) «إعادة إحياء العلاقات التركية ـ الأمريكية،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٣/٤/٢٠٠٩، <http://www.trtarabic.com/Generic/SayfaTasarimiGoster.aspx?TaslakKodu=7fb5a2e2-8b99-41c5-8cfc-14442371364d&dil=ar>.

(٧١) «اتفاقية شراكة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٤/٤/٢٠٠٩، <http://www.trtarabic.com/Generic/SayfaTasarimiGoster.aspx?TaslakKodu=7fb5a2e2-8b99-41c5-8cfc-14442371364d&dil=ar>.

(٧٢) «أوباما يزور ضريح أتاتورك،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، <http://www.trtarabic.com>.

(٧٣) «أوباما يلقي كلمة في البرلمان التركي،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٦/٤/٢٠٠٩، <http://www.trtarabic.com/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=8e29c304-b686-402a-9eb2>.

المسار (التسوية)»[٧٤]. لهذا، تمثل توجهات الإدارة الأمريكية (إدارة أوباما) مرحلة جديدة في إطار تدعيم الشراكة الاستراتيجية مع تركيا، وتنهي في الوقت نفسه الآثار السلبية التي نتجت من الموقف التركي من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣.

وكما هي أهداف الولايات المتحدة ومنظورها إلى تركيا، فلتركيا أهداف واستراتيجيات تسعى إلى تحقيقها من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والمصالح. وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني.

ثانياً: المنظور التركي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

تهدف السياسة الخارجية لأية دولة، في الغالب، إلى تحقيق أكبر قدر من المصالح، وينطبق هذا على تركيا، فهي تسعى في علاقاتها الخارجية مع الدول الكبرى إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية، مثل بقية الدول الأخرى، وخصوصاً مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، في مسائل الاقتصاد والأمن. فالمنظور التركي للعلاقات مع الولايات المتحدة تحكمه جملة من الأهداف التي تريد تحقيقها بمساعدة الولايات المتحدة، منها تحقيق الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي، فضلاً على تحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، والحصول على المساعدات الاقتصادية والدعم بِكُلّ أنواعه. وهذه الأهداف لم تتغيّر بقدر ما تطورت، ففي مرحلة الحرب الباردة سعت تركيا إلى ضمان أمنها من خطر التوسع السوفياتي، فضلاً على استمرار سعيها إلى الحصول على المساعدات الاقتصادية، وتعزيز مكانتها في منطقة الشرق الأوسط. وبعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، تجدّدت المصالح التركية القديمة، وخصوصاً بعد ظهور جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، فكانت تركيا تسعى إلى مدّ نفوذها إلى هذه المناطق الجديدة.

إن قيام تركيا بدور حيوي في الاستراتيجيا الأمريكية، كان وراءه جملة من الأسباب والدوافع التي حفزت تركيا على القيام بهذا الدور، والتي أهمها تحقيق المصالح الاقتصادية، والحصول على الدعم الاقتصادي، وكسب الدعم الأمريكي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لإبقاء التوازن في الصراع مع اليونان، وتحقيق المصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً على تفعيل الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز.

---

(٧٤) «أوباما ينفي معاداة واشنطن للإسلام ويتطلع إلى الشراكة،» قناة الجزيرة، ٦/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www. aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?>.

١ ـ تحقيق المصالح الأمنية والعسكرية

سعت تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها في المجالات الأمنية والعسكرية، فالولايات المتحدة منذ مشاركتها الفاعلة في الحرب العالمية الثانية التي حسمت مسارات هذه الحرب، أصبحت قوة عظمى في الساحة الدولية، فضلاً على سعي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، عقب نهاية هذه الحرب، إلى جذب الحلفاء، وتحقيق المكاسب على حساب الآخرين. وأدى هذا الأمر إلى انقسام العالم إلى معسكرين: المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وبحكم البيئة الأمنية التي تشكّلت عقب هذه الحرب، سعت الدول إلى ترسيخ علاقاتها مع أحد هذين المحورين، انطلاقاً من الفرضية التي مؤداها «على الطرف الأضعف أن ينحاز إلى طرف أقوى منه، ويطلق على ذلك ما يسمّى «المجاراة» (Bandwagoning). لذلك، نتيجة ضعف مكوّنات القدرة والقوة لدى تركيا، التي لا ترقى إلى قوة أي طرف من أطراف الصراع، فقد انحازت تركيا إلى الولايات المتحدة والعالم الغربي[٧٥]. وكان ذلك أيضاً نتيجة محدودية الخيارات أمامها، فهي إما أن تنحاز إلى الاتحاد السوفياتي الطامع في بعض أقاليمها، أو تنحاز إلى الولايات المتحدة، وهو الخيار الذي فضلته تركيا لتأمين تحقيق مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية.

لقد حاولت تركيا، بتوجهها نحو المعسكر الغربي، تحقيق أهدافها، وخصوصاً في الجانب الأمني. فقد كانت تسعى إلى كسب الحلفاء لردع التهديد السوفياتي للأراضي والمضائق التركية، وخصوصاً بعد حديث ستالين إلى السفير الأمريكي في نيسان/أبريل ١٩٤٦ الذي قال فيه: «إن تركيا ضعيفة، والاتحاد السوفياتي يدرك جيداً خطر السيطرة على المضائق، وليست لتركيا القوة بحيث تستطيع حمايتها، كما أنّها مسألة تمسّ أمننا نحن». لهذا كان التوجه السياسي التركي، وهو التوجه نحو الغرب، توجهاً قوياً، مما تناسب مع سياسة الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي. وقد تحققت لتركيا فوائد عدة جراء سياستها الخارجية هذه التي قامت على الدوام على مبدأ المساومة[٧٦]، وذلك عن طريق مشروعي «ترومان» و«مارشال»، إذ حصلت تركيا واليونان على ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار، كمساعدات عسكرية،

(٧٥) Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (New York: Cornell University Press, 1990), pp. 244-254.

(٧٦) محمود سالم السامرائي، «المساومة في السياسة الخارجية التركية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٧)، ص ٧٩.

و٧٦٤ مليون دولار بصورة مساعدات اقتصادية، لتمكينهما من الوقوف أمام التهديدات السوفياتية، بعد أن أعلنت بريطانيا عجزها عن الإيفاء بالتزاماتها تجاه تركيا واليونان(٧٧).

كما تعزّزت قدرة تركيا الأمنية بعد أن أصبحت جزءاً من التحالف الغربي، وقد سبق أن تسلّمت تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من السفن الحربية(*)، كما حصلت منها على دعم أمني متواصل من الولايات المتحدة، بعد أن عقد الطرفان معاهدة دفاع مشترك خارج نطاق حلف شمال الأطلسي في التاسع من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠(٧٨). فقد كانت الولايات المتحدة تسعى إلى ضمان أمن حليفتها، سواء أكان ذلك على الصعيد الخارجي أم الداخلي، وكانت تغلب عليه صفة عدم الاستقرار. لهذا، اعتبرت الولايات المتحدة أن عدم الاستقرار في تركيا يشكل كارثة استراتيجية لها.

بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١، أدرك صانعو القرار في تركيا أن أهمية تركيا تراجعت إلى حدّ كبير. لذلك حاولوا إعادة هذه الأهمية عقب مشاركتهم في حرب الخليج الثانية ـ كما ذكرنا سابقاً ـ ولكن هواجس تركيا الأمنية استمرت عقب انتهاء الحرب الباردة، فقد كانت تسعى إلى توسيع نطاق أمنها القومي لتشمل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وفي الوقت نفسه، تخشى من المواجهة مع روسيا. فالعداء التاريخي بين تركيا وماضيها العثماني وروسيا ما زال قائماً، والنزاع حول قبرص ما زال يؤثر بدوره في علاقات تركيا بدول أوروبا، فضلاً على التهديدات المستمرة للأمن القومي التركي من قبل الأكراد.

هذه الهواجس دعمت التوجه التركي نحو الولايات المتحدة من أجل تدعيم

---

(٧٧) عوني عبد الرحمن السبعاوي، «علاقات تركيا الخارجية،» في: إبراهيم خليل أحمد، معد، **تركيا المعاصرة** (الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٨٧)، ص ٢٣٣.

(*) كان جزء كبير من توجّه تركيا حيال الولايات المتحدة الأمريكية هو من أجل مواجهة الضغوط السوفياتية بسبب حيادها في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم يكن أمامها إلا أن تنشد حماية الغرب. وفي ضوء اتجاهها الغربي، وسعياً وراء المساعدات الاقتصادية والعسكرية والأمنية التي تحتاج إليها، أصبح الهدف الرئيسي لتركيا هو الدخول ضمن التحالف الغربي. انظر: نبيل محمد سليم ومشرف وسمي الشمّري، «المساعدات الغربية وأثرها في توجهات السياسة الخارجية التركية،» **أوراق تركية معاصرة** (مركز الدراسات التركية)، السنة ٣، العددان ٤ ـ ٥ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠)، ص ٩.

(٧٨) السبعاوي، المصدر نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

قوتها العسكرية لمواجهة هذه الأخطار[٧٩]، في إطار العلاقة الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة، كما استطاعت تركيا أن تحقق تعاوناً عسكرياً مستمراً، فضلاً على الحصول على مساعدات عسكرية، كما جاء في اتفاقية عام ١٩٨٠. وتسعى تركيا من خلال هذا التعاون إلى زيادة حجم المعدات العسكرية ذات الكفاءة العالية والمنظومات الحديثة المتطورة لتحديث الجيش التركي[٨٠].

لقد بلغت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا خلال فترة الرئيس الأسبق كلينتون حوالى أربعة أضعاف القيمة الكلية لتحويلات الأسلحة الأمريكية خلال ٣٤ عاماً من ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٣، التي كانت تجري عن طريق برنامجين، هما: المبيعات العسكرية الخارجية (Foreign Military Sales (FMS))، والمبيعات التجارية المباشرة (Direct Commercial Sales (DCS))، اللذين يعتبران القناتين الرئيسيتين لتصدير الأسلحة الأمريكية. وقد بلغت تحويلات هذه الأسلحة أكثر من ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، الأمر الذي جعل تركيا إحدى أكبر الدول المتلقية للأسلحة الأمريكية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٢)).

الجدول الرقم (٢ ـ ٢)
المبيعات التجارية المباشرة والمبيعات العسكرية الخارجية للأسلحة الأمريكية إلى تركيا (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) (ملايين الدولارات)

العام	المبيعات التجارية المباشرة (DCS)	المبيعات العسكرية الخارجية (FMS)[*]	المجموع
١٩٩٠	٢٢٠,٣٠٢	٧٦٠,٨٠١	٩٨١,١٠٣
١٩٩١	٧٩,٩٢٢	٦٢٦,٥٧٥	٧٠٦,٤٩٧
١٩٩٢	٣٧,٦٧٣	٧٠٣,٣٦٩	٧٤١,٠٤٢
١٩٩٣	١٢٢,٤٨١	٧٥٥,٨١١	٨٧٨,٢٩٢
١٩٩٤	١٤,٨٢٤	٩٣٧,٠١٩	٩٥١,٨٤٣
١٩٩٥	١٦٢,٥١٠	٣٧٤,٤٢٥	٥٣٦,٩٣٥

يتبـــع

(٧٩) موسى جيلان، «تركيا والأطلسي الجديد،» **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ١٠٣ (صيف ٢٠٠١)، ص ٢٠٥.

(٨٠) النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» ص ٨.

تابــع

١٩٩٦	٦٤,١٢٤	٤٨٢,٨٥٠	٥٤٦,٩٧٤
١٩٩٧	١٠٣,٨٦٦	١,١٦٧,١٠٩	١,٢٧٠,٩٧٥
١٩٩٨	٢٠١,٠٠٠	٥٤١,٢٠٤	٧٤٢,٢٠٤

(*) وفي العام ٢٠٠٩ وصلت قيمة المبيعات العسكرية الخارجية للأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا إلى ٦٨,٧٦٧,٧٣٦ دولار. انظر: «Foreign Military Sales Projections For FY09as of 31 December 2008,» Report of the World Policy Institute and Federation of America Scientists (2010), <http://www.fas.org/search/index.html?cx=011272476961064978591% 3Alx1cammk60s&cof=FORID %3A11&q=turkey+Foreign+Military+Sales+2010#1461>.

المصدر: Tamar Gabelnick, William D. Hartuge and Jennifer Washbun, «Arming Repression: US Arms Sales to Turkey during the Clinton Administration,» Joint Report of the World Policy Institute and Federation of America Scientists (October 1999), pp. 8-9, <http://www.fas.org/asmp/library/report/turkgruop.pdf>.

أما بالنسبة إلى المساعدات الأمنية إلى تركيا، فقد نفّذت عبر برنامجين رئيسيين أيضاً، هما:

الأوّل يعرف باسم «الأموال العسكرية الخارجية» (Foreign Military Finance (FMF))، وهو عبارة عن برنامج إعانات مالية مباشرة لتصدير الأسلحة الأمريكية.

أما البرنامج **الثاني** فهو «اعتمادات الدعم الاقتصادي» (Economic Support Funds (ESF))، وهو برنامج كبير للإعانات المالية (الهبات والقروض) التي تمّ تخصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات أمنية خاصة مع الولايات المتحدة، مثل مصر وإسرائيل وتركيا، وبالنسبة إلى تركيا فإن أكثرية اعتمادات برنامج الدعم الاقتصادي تعطى على شكل هبات أو قروض نقدية تستخدم لتعويض كلفة الأسلحة المشتراة من الولايات المتحدة. وفي ما يتعلق بالهبات المباشرة الخاصة بالبرنامج الأوّل، فقد تمّ إيقافها عن تركيا منذ عام ١٩٩٣، في حين استمرت القروض المباشرة حتّى عام ١٩٩٧ (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٣)).

يضاف إلى ذلك، أن تركيا تعتبر المستفيد الرئيسي من فائض الأسلحة الأمريكية المختلفة، وعن طريق برنامجين، هما: برنامج بنود الدفاع الزائدة للبنتاغون (Excess Defense Article (EDA))، وعملية «شلال الأسلحة» (Cascading Weapons) التي تصدرها الولايات المتحدة إلى أوروبا للإيفاء بتعهداتها طبقاً لـ «معاهدة القوات التقليدية في أوروبا» (The Conventional Forces Europe Treaty (CFE)).

الجدول الرقم (٢ ـ ٣)
المساعدات الأمنية لتركيا، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧ (ملايين الدولارات)

العام	الأموال العسكرية الخارجية (FMF)		اعتمادات الدعم الاقتصادي (ESF)	المجموع
	الهبات	القروض	القروض	
١٩٩٠	٤١٢,٢٢٠	٨٥,٦٣٠	١٤,٢٦٣	٥١٢,١١٣
١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠
١٩٩٢	٤٧٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٥٧٥,٠٠٠
١٩٩٣	ـ	٤٥٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٥٧٥,٠٠٠
١٩٩٤	ـ	٤٠٥,٠٠٠	١١٩,٩٧٨	٥٢٤,٩٧٨
١٩٩٥	ـ	٨٢٨,٠٥٩	٤٥,٧٥٠	٣٧٣,٨٠٠
١٩٩٦	ـ	٣٢٠,٠٠٠	٣٣,٥٠٠	٣٥٣,٥٠٠
١٩٩٧	ـ	١٧٥,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٩٧,٠٠٠

المصدر: لقمان عمر محمود النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» **دراسات إقليمية** (جامعة الموصل)، السنة ٢، العدد ٤ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ١٠.

فخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين وحده قدمت الولايات المتحدة إلى تركيا أسلحة بقيم أصيلة مخفضة بلغت أكثر من ١,٩ مليار دولار، طبقاً لبرنامج بنود الدفاع الزائدة (EDA)، وكانت ثلاثة أرباع قيمة هذا البرنامج قد قدمت أثناء إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٤)).

الجدول الرقم (٢ ـ ٤)
تحويلات الأسلحة الأمريكية طبقاً لبرنامج (EDA)
خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٨) (ملايين الدولارات)

العام	قيمة الاكتساب الأصلية
١٩٩٠	٥٦,٨٠٠,٠٠٠
١٩٩١	٣٤٢,٤٠٠,٠٠٠
١٩٩٢	٢٣٨,٣٠٠,٠٠٠
١٩٩٣	٦٢٦,٣٠٠,٠٠٠
١٩٩٤	١٠٧,٩٠٠,٠٠٠

يتبــع

تابـــع

١٩٩٥	٩٠٠,٠٠٠.١٥٦
١٩٩٦	١٨,١٢٥,٠٠٠
١٩٩٧	٢٧٣,٣٥٠,٠٠٠
١٩٩٨	١١,٤٥٧,٠٠٠
المجموع	**١,٩٣١,٦٢٢,٠٠٠**

المصــــدر: Gabelnick, Hartuge and Washbun, «Arming Repression: US Arms Sales to Turkey during the Clinton Administration,» pp. 8-9.

إن قيمة الأسلحة المحولة طبقاً لبرنامج بنود الدفاع الزائدة (EDA) هي أقل بـ ٥٠ ـ ٨٠ بالمئة من كلف الأسلحة المشتراة من القوات الأمريكية، كما تسلمت تركيا كميات كبيرة من تجهيزات الأسلحة القتالية الأمريكية عبر هذه البرامج. فقد ذكر تقرير عام ١٩٩٦ المعدّ من لجنة «مشروع مراقبة مبيعات الأسلحة» (Arms Sales Monitoring Project) التابع للاتحاد الفدرالي للعلماء الأمريكيين (Federation of American Scientists) بأنه «خلال النصف الأوّل من عقد التسعينيات من القرن العشرين تسلمت تركيا كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية عبر قنوات الـ (EDA) و(CFM) كالآتي: ٩٢٢ دبابة و٢٥٠ مدرعة و٧٢ قطعة مدفعية و١٤٥ طائرة مقاتلة و٤٢ طائرة هليكوبتر و٩ سفن مقاتلة. وتمثل هذه التحويلات الأمريكية الفائضة إلى تركيا إعانة مالية أمريكية تقدر بمئات الملايين من الدولارات[(٨١)]. فضلاً على ذلك، فقد ساعدت الولايات المتحدة تركيا في تدريب قواتها العسكرية (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٥)).

الجدول الرقم (٢ ـ ٥)
برامج التعليم والتدريب العسكري (IMET) الخاصة بتركيا

العام	عدد الطلاب	الكلفة (بملايين الدولارات)
١٩٩٠	٢١٢	٣,٣٧١
١٩٩١	٢٢٣	٣,٥٥٢
١٩٩٢	١٨٩	٢,٢٨٨

يتبـــع

(٨١) المصدر نفسه، ص ١١.

تابـــع

١٩٩٣	٢١١	٣,٠٣٢
١٩٩٤	٦٤	١,٠٠٦
١٩٩٥	١٠٩	١,١٠٢
١٩٩٦	١٢١	١,٠٩٥
١٩٩٧	٨٤	١,٤٥٤
١٩٩٨	١٩٤	١,٥٠٥
٢٠٠٧	ـ	٣,٥
٢٠٠٨	ـ	٢,٨٥٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩، و Carol Migdalovitz, «Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U. S. Views,» CRS Report for Congress, Order Code RL34642 (29 August 2008), <http://www.congress.gov>.

٢ ـ الحصول على الدعم الاقتصادي

إن أحد أهم أسباب توجه تركيا حيال الولايات المتحدة الأمريكية هو من أجل الحصول على الدعم الاقتصادي لإنعاش اقتصادها، وقد عللتها الولايات المتحدة بالحفاظ على الديمقراطية والحرية التي نشأت في تركيا لتعزيز توجه تركيا نحو التعددية الحزبية، ولدفعها نحو الليبرالية[٨٢]، التي ترتب عليها نتيجتان مهمتان[٨٣]:

أ ـ قبول عضوية تركيا في المجلس الأوروبي عام ١٩٤٩، وبعدها في حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وبذلك ارتبطت تركيا بالتحالف الغربي.

ب ـ تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إلى تركيا، فقد أسهمت هذه المساعدات إلى حدّ كبير في توسيع خططها التنموية، وساعدتها كذلك في تطبيق «سياسة إحلال الواردات» بشكل واسع، لتحقيق التنمية السريعة، والتوسع في المشاريع الصناعية. وقد استطاعت تركيا، بفضل المساعدات الاقتصادية الأمريكية، مع القروض التي حصلت عليها، بناء قاعدة صناعية واسعة. كما ساعد تدفق المساعدات الاقتصادية في إنقاذ الاقتصاد التركي خلال حقبة الحرب الباردة، وكان يعاني أزمات اقتصادية، كالمديونية العالية وغيرها.

---

(٨٢) أحمد نوري النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي** (عمّان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٨٣) نبيل محمد سليم، «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، ١٩٩٧)، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

وفي عام ١٩٨٠، صُنّفت تركيا بحسب برامج الأمم المتحدة (UNIDO) ضمن سبع دول أسمتها «البلدان الحديثة التصنيع» (Newly Industrializing Countries (NICs))، وذلك لأنها إحدى الدول التي استطاعت في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، أن تبني قاعدة صناعية واسعة، كما أنّها إحدى الدول التي استطاعت أن تحقق الجزء الأكبر من حاجتها المحلية من السلع الاستهلاكية، ونجحت في تطبيق استراتيجية تعويض الاستيرادات، وبدأت بتشجيع الصناعة بمشاركة الدول الرأسمالية المتقدمة[٨٤]. كما تلقت تركيا مساعدات اقتصادية مكّنتها من إعادة موازنة ميزان مدفوعاتها للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) التي بلغت ٥,١ مليار دولار[٨٥]، إذ ارتفعت الصادرات التركية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ لتصل إلى ٥,٧ مليار دولار، ثمّ ارتفعت إلى حوالى ٧,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤[٨٦].

ومع حدوث التغييرات الهيكلية في البيئة الدولية، نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة، حاولت تركيا في ظلّ هذه الفترة تحسين مستوى أدائها الاقتصادي. لهذا شهدت تلك الفترة تطوراً ملحوظاً في مسائل التعاون الاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة، فقد قدمت الأخيرة مبادرتين مهمتين في مطلع التسعينيات، كانت **الأولى** بإعادة فتح خطّ أنابيب باكو ـ جيهان للنفط، وخط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين، أما **الثانية** فكانت تتمثل في دعم الولايات المتحدة للإصلاحات البنيوية وبرنامج الموازنة لتركيا، ذلك الدعم الذي كان له الدور الحاسم في تأمين القروض المقدمة من البنك الدولي إلى تركيا[٨٧].

وقد اتفقت تركيا والولايات المتحدة على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي بعد زيارة رئيسة الوزراء التركية السابقة تانسو تشيلر (Tansu Ciller) إلى الولايات المتحدة، ولقائها بالرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٣. بعدها، وفي عام ١٩٩٤، أدرجت تركيا في قائمة أفضل عشر أسواق للولايات المتحدة في العالم. فضلاً على ذلك، اتبعت وزارة التجارة الأمريكية سياسة تجارية أمريكية ـ

---

(٨٤) رشاد مهدي هاشم، «استراتيجية تعويض الاستيرادات والتغييرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية التركية (١٩٦٨ ـ ١٩٨٨)،» ورقة قدّمت إلى: بحوث المؤتمر الثاني للدراسات التركية سابقاً/ الإقليمية حالياً، جامعة الموصل، ١٩٩٠، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(٨٥) سليم، المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٨٧) النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» ص ٥.

تركية أكثر عملية من السابق، مما أتاح زيادة التبادل التجاري بين البلدين (انظر الجدولين الرقمين (٢ ـ ٦) و(٢ ـ ٧). وفي عام ١٩٩٥، تمّ تجديد اتفاقية التعاون في مجال الزراعة التي كانت معلقة منذ عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩٦ وقّعت اتفاقية بين الطرفين تتعلق بمنع فرض ضريبة مضاعفة. وفي العام نفسه، تمّ تأسيس «مجلس تطوير الأعمال» لتنسيق التعاون التجاري بين البلدين[٨٨].

الجدول الرقم (٢ ـ ٦)

التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول العالم

الدولة	الواردات الأمريكية ٢٠٠٦	الصادرات الأمريكية ٢٠٠٦
	النسبة المئوية	النسبة المئوية
كندا	٢٢,٢	١٦
المكسيك	١٢,٩	١٠,٤
اليابان	٥,٨	٧,٩
الصين	٥,٣	١٥,٩
بريطانيا	٤,٤	ـ
ألمانيا	ـ	٤,٨
باقي دول الاتحاد الأوروبي	١٨,٠	٢٠,٨(*)
تركيا	٠,٢	٠,٥(*)

(*) عام ١٩٩٧.

المصـدر: «CIA: The World Factbook 2007,» Central Intelligence Agency, <https://www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/geos/us.html>.

وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي الأسبق مسعود يلماز إلى الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٩٧ في إطار سعي تركيا إلى توسيع التعاون الثنائي بينها وبين الولايات المتحدة، وقد أعلنت إدارة الرئيس بيل كلينتون أنّها اتفقت مع الجانب التركي حول تشكيل جدول أعمال تكوّن من خمسة أجزاء، وهو سوف يقود إلى توسيع التعاون الثنائي بين البلدين. وحدد هذا الجدول تلك الأجزاء الخمسة التي تمثل محور التعاون بـ «الطاقة، القضايا الاقتصادية، التعاون الإقليمي، قضية قبرص والنزاع التركي ـ اليوناني على جزر بحر إيجة».

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥.

فضلاً على ذلك، كان من بين الدوافع وراء توسيع العلاقات بين البلدين، أن الحكومة التركية اعتبرت العلاقة الأمنية العميقة مع الولايات المتحدة تستلزم إقامة علاقات اقتصادية واسعة، كما أن الولايات المتحدة رأت في توسيع العلاقات الاقتصادية مع تركيا حماية للتوجه التركي نحو الغرب، بتشجيعها على إجراء إصلاحات لازمة لكي تقبل في الاتحاد الأوروبي[٨٩].

الجدول الرقم (٢ ـ ٧)

التبادل التجاري التركي مع ثمانٍ من دول العالم (لسنوات ودول مختارة)

الدولة	الصادرات (بالمئة)				الواردات (بالمئة)			
	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩(*)	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩(*)
ألمانيا	١١,٣	ـ	١٠,٣	٩,٣	ـ	١٠,٦	٩,٤	٩,٣
بريطانيا	٨	ـ	٦,٦	٤,٠	ـ	ـ	٣,٠	٢,٢
إيطاليا	٧,٩	ـ	٦,٥	٥,٣	ـ	٦,٢	٥,٤	٤,٦
الولايات المتحدة	٦	ـ	٣,١	٣,١	ـ	٤,٥	٤,٨	٦,٦
فرنسا	٥,٤	ـ	٥,٧	٤,٨	ـ	٥,٢	٤,٢	٤,٠
إسبانيا	٤,٤	ـ	٣,٤	٢,٢	ـ	ـ	٢,٣	٢,٠
روسيا	ـ	ـ	٤,٤	٣,٠	ـ	ـ	١٥,٨	١٦,١
العراق	ـ	ـ	٢,٢	٥,١	ـ	ـ	ـ	ـ

(ـ) النسبة قليلة، لهذا لم نذكرها.

(*) للشهرين كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير.

المصـدر: «CIA: The World Factbook 2008,» Central Intelligence Agency, <http://www. cia.gov/ library/publications/theworldfactbook/geos/tu.html>, and TURKSTAT (SPO), TR. Prime Minister, State Planning Organization (2009), pp. 60-50.

كما وقّع الطرفان في عام ١٩٩٩ اتفاقية تتعلق بتطوير علاقات التجارة والاستثمار ما بين البلدين، أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي السابق بولند أجاويد إلى الولايات المتحدة. وأدت هذه التحرّكات التركية إلى حدوث تطور في الناتج القومي، وزيادة نسبة التجارة مع الولايات المتحدة[٩٠].

(٨٩) Prager, *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*, p. 8.

(٩٠) Marc Grossman, «The U.S.-Turkish Partnership,» *Disarm Journal*, vol. 116 (Winter 2005), p. 67.

وقد حاولت تركيا على الدوام أن تعدل ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة، فالصادرات التركية إلى الولايات المتحدة، خلال مدّة التسعينيات من القرن العشرين، لم تتناسب مع وارداتها من سلع وخدمات من الولايات المتحدة. فهذه المسألة شكّلت عبئاً على الاقتصاد التركي، ولكن في الإجمال ازداد حجم التبادل التجاري من ١,٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ٣,٤ مليار دولار عام ١٩٩٨، وارتفع حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٠٤ إلى ٩,٦٠٥,٢٠ مليار دولار. واعتبر هذا العام هو أفضل عام بالنسبة إلى ميزان المدفوعات التركي، إذ تخطّت الصادرات الواردات بنسبة كبيرة، ولكن ذلك لم يستمرّ لمدّة طويلة، إذ عاد الخلل في ميزان المدفوعات مع الولايات المتحدة، كما ارتفع حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٠٧ إلى مستوى كبير، فقد وصل إلى ١٢,٢٨٩,٤٠ مليار دولار (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٨)).

كما حاولت تركيا تصحيح هذا الاختلال عن طريق تشجيع الاستثمارات الأمريكية، إذ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في تركيا من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٩ حوالى ٢٢٤٠,٠٨ مليون دولار، فضلاً على تنشيط قطاع السياحة في تركيا، إذ ازداد عدد السياح الأمريكيين بنسب كبيرة (انظر الجدول الرقم (٢ ـ ٩)).

الجدول الرقم (٢ ـ ٨)

الميزان التجاري بين تركيا والولايات المتحدة (بالمليون دولار)

العام	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	فرق الصادرات إلى الواردات
١٩٨٥	٠,٥٠٦	١,١٣٦	١,٦٤٢	ـ ٦٣٠
١٩٩٠	٠,٩٦٨	٢,٢٨٢	٣,٢٥٠	ـ ١,٣١٤
١٩٩١	٠,٩١٣	٢,٢٥٥	٣,١٨٦	ـ ١,٣٢٤
١٩٩٢	٠,٨٦٥	٢,٦٠٠	٣,٤٦٥	ـ ١,٧٥٥
١٩٩٣	٠,٩٨٦	٣,٣٥٠	٤,٣٣٦	ـ ٢,٣٦٤
١٩٩٤	١,٥٢٠	٢,٤٢٩	٣,٩٤٩	ـ ٩٠٩
١٩٩٥	١,٥١٤	٣,٧٢٤	٥,٢٣٨	ـ ٢,٢١٠
١٩٩٦	١,٦١٦	٣,٢٨٨	٤,٩٠٤	ـ ١,٦٢٧
١٩٩٧	١,٩٧٧	٣,٩٩٥	٥,٩٧٢	٢,٠١٨
١٩٩٨	١,٢٣٥	٢,٢٠٧	٣,٤٤٢	ـ ٩٧٢

يتبـــع

تابــع

٢٠٠٤	٤,٨٦٠,٠	٤,٧٤٥,٢	٩,٦٠٥,٢٠	١١٥
٢٠٠٥	٤,٩١٠,٧	٥,٣٧٥,٥	١٠,٢٨٦,٢٠	ـ ٤٦٥
٢٠٠٦	٤,٠٦٠,٠	٦,٢٦٠,٩	١١,٣٢١,٨٠	ـ ١,٢
٢٠٠٧	٤,١٤٤,٩	٨,١٤٤,٥	١٢,٢٨٩,٤٠	ـ ٤,٤
٢٠٠٨(*)	٧٣٣,٤	٢,٤١١,٦	٣,١٤٥,٠٠	ـ

(*) خلال كانون الثاني/ يناير، وشباط/ فبراير، وآذار/ مارس فقط، وليس لعام كامل.

المصــــدر: Yalmaz Arguden, «Is Uncle Sam Making: The Most of Turkey: An Essay on The Development of American-Turkish Economic Relations,» Report Turkish-Business Development Council (2005), p. 3, and TURKSTAT (SPO), «TR. Prime Minister,» State Planning Organization (2008), pp. 50-60.

الجدول الرقم (٢ ـ ٩)
الاستثمارات الأمريكية في تركيا وأعداد السياح الأمريكيين إلى تركيا

العام	الاستثمارات الأمريكية (مليون دولار)	عدد السواح الأمريكيين (١٠٠٠)
١٩٩١	٤٦٠,٨٧	٧٩
١٩٩٢	١٩٧,٥٥	١٨٢
١٩٩٣	٢٤٨,٣٤	٢٥٤
١٩٩٤	١٥٨,٣٢	٢٧١
١٩٩٥	٢٣١,٣٧	٢٩٠
١٩٩٦	١٧٩,٤٤	٣٢٦
١٩٩٧	١٧٤,٤٨	٣٦٥
١٩٩٨	٢٩٧,٢٠	٤٣٩
١٩٩٩	٢٩٢,٥١	٣٩٥
٢٠٠٢	١,٩ مليار دولار	ـ
٢٠٠٣	٢ مليار دولار	ـ
٢٠٠٦	١٢ مليار دولار	ـ

المصدر: النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب البـاردة،» ص ٤٧؛ *Turkey Trade Summary, Foreign Trade Barriers* (Ankara: Central Bank, 2005), p. 619, and «US Investments in Turkey May Double in 5 years,» *Today Zaman* (Istanbul), 4/7/2007, <http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=115705>.

تعتبر الاستثمارات الأمريكية في تركيا من الاستثمارات الكبيرة إذا ما قورنت بالدول الأخرى، إذ بلغت نسبة هذه الاستثمارات في عام ٢٠٠٧ حوالى ٣,٣ بالمئة من استثماراتها الكلية، بينما كانت حجم استثمارات بريطانيا ٢,٠ بالمئة. أما اليابان، فكانت ٣,٢ بالمئة[٩١].

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لم يتغيّر الوضع كثيراً بقدر ما تعمّقت العلاقات الاقتصادية، وأثبتت تركيا أهميتها عن طريق مشاركتها في الحرب على «الإرهاب»[٩٢].

من ذلك استطاعت تركيا إلى حدّ ما أن تطور علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، واستطاعت في الوقت نفسه، عن طريق المساعدات والاستثمارات والقروض، أن تحسّن أداءها الاقتصادي. وعن طريق الدعم الأمريكي، استطاعت تركيا أن تطور قاعدة صناعية مهمة، فضلاً على إنشاء الكثير من المشاريع، وتوجه عدد كبير من الشركات الأمريكية إلى الاستثمار في تركيا، فكان أحد أهداف تركيا من علاقتها مع الولايات المتحدة هو الحصول على الدعم الاقتصادي.

٣ ـ كسب الدعم الأمريكي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

لا شكّ في أن من أهم الأهداف الاستراتيجية لتركيا هو إنجاز مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي شكّلت، وما زالت «حلم الأتراك»، فقد كرّست سياساتها للبحث عن السبل التي تكفل لها تحقيق هذا الطموح.

تعوّل تركيا كثيراً على الدعم الأمريكي في هذه المسألة، بما للأخير من نفوذ وتأثير في دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً على تحالف تركيا مع الولايات المتحدة الذي يوصف بالتحالف الاستراتيجي الذي يدعم توجه تركيا. ويذكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول أن «تركيا صديق جيد وحليف جيد، ونمتلك شراكة جيدة معها. . . وأنا واثق أنّها سوف تستمر هذه الشراكة بالنمو والتطور في السنوات القادمة[٩٣].

(٩١) Republic of Turkey 2008, Ninth Development Plan (2007-2013) 2008 Annual Programme, (Ankara: SPO T. R. Prime Ministry, State Planning Organizations, 2008) p. 24.

(٩٢) *Turkey Trade Summary, Foreign Trade Barriers* (Ankara: Central Bank, 2005), p. 619.

(٩٣) Grossman, «The U.S.-Turkish Partnership,» p. 7.

وقد أكد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) خلال زيارته إلى أنقرة في تموز/يوليو ١٩٩١ أن «تركيا، بعد مرور عقد على تبنيها لحكومة حرة، أصبحت نجماً صاعداً في أوروبا، وهي بلد متحول اقتصادياً وسياسياً. لذلك لا ينبغي أن تثار الشكوك حول استحقاق دخولها الاتحاد الأوروبي، واتحاد غرب أوروبا، وأنها يمكن أن تعتمد على التأييد القوي للولايات المتحدة في هذا الشأن»[٩٤].

يضاف إلى ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع التأثير في دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة العلاقات الاستراتيجية التي تربطها بهذه الدول، التي ترسّخت خلال حقبة الحرب الباردة، إذ تميّزت هذه العلاقات خلال تلك الفترة بأنها علاقات معقّدة على المستويات السياسية والأمنية في إطار حلف شمال الأطلسي؛ واقتصادية في إطار ما تقدّمه الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الدول من مساعدات اقتصادية، وعن طريق مشاريع إعمار أوروبا. وبعد انتهاء الحرب الباردة، بتفكك الاتحاد السوفياتي، حاولت الدول الأوروبية أن تنتهج سياسة مستقلة بالاعتماد على الإمكانات السياسية والاقتصادية الذاتية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ دعا أغلب القادة الأوروبيين إلى أنّه من الضروري أن يكون للاتحاد الأوروبي دور فاعل في السياسة الدولية، وظهر ذلك عقب التطورات التي حدثت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وخصوصاً بعد الاستجابة الكبيرة لدول الاتحاد الأوروبي في مساعدتها في حربها التي أطلقتها على ما سمّي بالإرهاب[٩٥].

لهذا، فإن تركيا تعتمد إلى حدّ ما على ذلك الدعم، فضلاً على جهودها الذاتية في إجراء الإصلاحات، استجابة لشروط العضوية في الاتحاد الأوروبي.

كما أنَّ من أهم العوامل التي حكمت التوجه التركي حيال الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، هو سعي تركيا إلى الإبقاء على حالة التوازن في الصراع مع اليونان، فقد كان أحد أهداف تركيا الأساسية هو منع اليونان من كسب حلفاء جدد على حساب تركيا، وخصوصاً كسب تأييد الولايات المتحدة. فالأخيرة تؤدي

(٩٤) نقلاً عن: حميد فارس سليمان، «السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٩٥) المصدر نفسه، و Steve Marsh and Hans Mackenstein, *The International Relations of the European Union* (London: Pearson Education Limited, 2005), pp. 75-130.

منذ فترة طويلة دور الموازن في هذه العلاقة المعقّدة. لذلك سعت تركيا إلى كسب تأييد الولايات المتحدة وتوطيد علاقاتها على أكثر من صعيد، فقد اعتبرت تركيا هذا الأمر مصلحة حيوية لها، وخصوصاً بعد أن وطدت اليونان علاقاتها مع الولايات المتحدة.

لقد أدركت تركيا منذ فترّة الحرب الباردة أن اليونان دولة لها مكانتها عند دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فهي تحظى بتأييد شعبي عند الجمهور الأمريكي، وهي بهذه المكانة تتفوق على تركيا. لذا، كان من مصلحة تركيا الاستراتيجية أن تقدّم الكثير من التنازلات من أجل كسب حلفاء يضمنون حالة التوازن مع عدو تركيا التاريخي، وساعد تركيا في ذلك مكانتها الاستراتيجية عند الولايات المتحدة، عن طريق الأدوار التي تقوم بها.

٤ ـ تحقيق المصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط

اتخذت العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط مساراً دينامياً قلّما نجد له مثيلاً في التاريخ. وهذا يرجع إلى التأثر الثقافي والسياسي، عن طريق الخلفية التاريخية التي أثرت وما زالت في علاقات الطرفين، فضلاً على مصالحهم، يضاف إلى ذلك أنه كان للقرب الجغرافي الأثر البالغ في التأثير في طبيعة توجّهاتهم.

إن سياسة تركيا حيال هذه المنطقة تتمحور حول ضرورة احتفاظها بموقع يؤهلها تأدية دور فاعل في هذه المنطقة، وبما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها، كالولايات المتحدة التي تنظر إلى تركيا في إطار استراتيجيتها العالمية، وكوظيفة تؤديها ضمن هذه الاستراتيجيا، وخصوصاً في ما يتعلق بالشرق الأوسط. ولأن تركيا وُصفت بأنها دولة مهمة من الناحية الجيواستراتيجية، فتناسق الأهداف والاستراتيجيات بينها وبين منطقة الشرق الأوسط، سهّل هذا الأمر، وعزّز وجهات النظر هذه التي ترى أن بيئة تركيا هي ذات أهمية جيواستراتيجية، وهي الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لهذه المنطقة[٩٦].

وقد أدى زوال البنية الجامدة ذات القطبين لمرحلة الحرب الباردة إلى تغيير راديكالي في سياسة الحوض القاري القريب من تركيا في مثلث الشرق الأوسط

(٩٦) نبيل محمد سليم، «دور تركيا في الترتيبات الأمنية الأمريكية للشرق الأوسط،» **قضايا سياسية** (جامعة النهرين)، العدد ٢ (صيف ٢٠٠٠)، ص ٥٢.

ـ القوقاز ـ البلقان. وكانت تركيا تسعى منذ الحرب العالمية الأولى إلى عدم الانغماس التام في شؤون منطقة الشرق الأوسط، إلا أنّها وجدت نفسها في خضمّ تفاعلات هذه المنطقة، وتحولت سياسة تركيا (عدم الانحياز)، التي بدأت بالحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٠، إلى سياسة فاعلة وطرف تدخل في إطار التدخل في شمال العراق، والتوتر مع روسيا والتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل[٩٧].

ويوجز أحمد داود أوغلو[*] منظور دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط بقوله: «إن عدم التوازن الموجود بين الكلفة الأمنية والمصلحة الاقتصادية، هو من الخصائص الأساسية للعلاقات التي بنتها تركيا مع المعسكر الغربي. وهناك شكوك حول وجود نية لتركيا بعيدة عن المحصول الاقتصادي للاتحاد الأوروبي لسنوات طويلة، رغم حملها للعبء الأمني في الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي في الماضي بعيداً من الموارد الاقتصادية، كما أنّها تتقاسم العبء الأمني لإسرائيل والدول الغربية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أن تتبنى دور الشرطي الأمني في المنطقة من دون امتلاك الكلمة بشكل أو بآخر في ما يخص الموارد الاقتصادية في الشرق الأوسط، ومحاولة تحقيق الأمن الداخلي بهذه الطريقة، يظهر كلعبة سهلة، لكنّها مجازفة خطيرة، ويجب على تركيا أن تتساءل حول سبب وضعها في المقدمة المسائل المتعلّقة بالترتيبات الأمنية، بدلاً من الساحات الاقتصادية في سياسة الشرق الأوسط الجديدة»[٩٨].

برز هذا الأمر عقب انتهاء الحرب الباردة التي عندها بدأ الحديث عن تراجع أهمية تركيا نتيجة زوال التهديد للدول الغربية، ولكن إعادة بروز أهمية تركيا بعد حرب الخليج الثانية ـ كما ذكرنا سابقاً ـ أفاد تركيا أكثر من عبر الماضي، إذ كانت هذه المشاركة لتركيا بمثابة فرصة تاريخية لإعادة إثبات أهميتها. وكما يذكر رئيس الوزراء التركي الأسبق تورغت أوزال في شباط/فبراير ١٩٩١ «من منطلق التصور القائل إن أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب سوف تنخفض بعد

---

(٩٧) أحمد داود أوغلو، «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٦ (خريف ٢٠٠٤)، ص ٣١ ـ ٣٢.

(*) وهو مفكّر استراتيجي تركي، وكبير مستشاري رئيس الحكومة التركية (رجب طيب أردوغان) منذ العام ٢٠٠٢، ووزير الخارجية التركي الحالي.

(٩٨) أوغلو، المصدر نفسه، ص ٥٢.

تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، أخذت أوروبا تضغط على تركيا في مسائل قبرص وحقوق الإنسان وغيرها، ولكن أزمة الخليج أتاحت فرصة لدحض هذا التصور غير الدقيق»(٩٩).

إن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بظروفها والنتائج التي أفرزتها، جعلت تركيا، لأول مرة منذ سبعين عاماً، عنصراً أساسياً، وجزءاً لا يتجزأ، من لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق عاملي النفط والأمن القومي التركي، المتأتيين من تغييب سلطة الحكومة العراقية عن مناطق شمال العراق، ومن نشوء نواة كيان كردي في ما يمسّ مباشرة الوضع الاستراتيجي لتركيا(١٠٠).

كما أشار نجيب تورماتي، رئيس الأركان العامة السابق، إلى أن «أزمة الخليج عبّرت بوضوح عن حساسية وأهمية الوضع الجيوبوليتيكي والاستراتيجي لتركيا، التي تواصل دورها الحيوي كعنصر استقرار في المنطقة، وستظل في وضع يمكّنها من مواجهة التهديدات ضدّ حلف شمال الأطلسي في جناحه الحيوي. وتركيا القوية عسكرياً واقتصادياً، ولا سيما بعد أزمة الخليج، سوف تؤدي دوراً حيوياً في التغلب على المشكلات الجديدة، إذ سيواجه الحلف في المستقبل القريب مخاطر تتصل بـ «الإرهاب» والمخدرات والتعصب الديني وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ويمكن لتركيا أن تؤدي دوراً فاعلاً في مواجهة معظم هذه المخاطر»(١٠١).

حاولت تركيا أن تحقق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، من منطلق قوة، عن طريق تحالفاتها مع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط حاولت تحقيقها، وأهمها:

أ ـ قضية الأكراد(*)

لقد كانت هذه المشكلة موجودة منذ أواخر العهد العثماني، واستمرت مع

---

(٩٩) نقلاً عن: جلال عبد الله معوض، «تركيا والنظام الإقليمي العربي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني،» **شؤون عربية**، العدد ٦٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٥٨.

(١٠٠) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٣٧.

(١٠١) معوض، المصدر نفسه، ص ٥٨.

(*) حول هذه القضية وتأثيراتها في تركيا، انظر: حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢).

العهد الجمهوري على شكل «انتفاضات»، ولكنها لم تشكّل خطراً، كما أصبحت عليه منذ فترة الثمانينيات من القرن العشرين، وتصاعدت حتّى التسعينيات، وما زالت إلى الوقت الحاضر[١٠٢]. فقد واجهت تركيا حزب العمال الكردستاني خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، إذ بدأت عمليات هذا الحزب تتصاعد نتيجة فراغ السلطة الذي ظهر في هذه الحرب في المناطق الشمالية للعراق وإيران[١٠٣]. فتركيا تحاول منع إقامة دولة كردية في شمال العراق، وتسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم، انطلاقاً من مصلحتها الاستراتيجية التي تحاول الحفاظ على أمن محافظاتها الجنوبية، فضلاً على تحقيق ومنع تهديد مصالحها في شمال العراق[١٠٤].

لقد حاولت تركيا حلّ هذه المسألة بشتى الوسائل، نتيجة الأثر السلبي في اقتصادها وأمنها، فضلاً على علاقاتها الخارجية، وكما يذكر هنري ج. باركي، الأستاذ في جامعة كولومبيا: «إن دولة لا تستطيع حلّ مشكلاتها العرقية ليست بالحليف الذي يمكن ضمان الاستقرار وحماية عناصر التوازن. . . إن النزاع العرقي في تركيا هو بمثابة دعوة لها إلى الانعزال عن علاقاتها بالغرب، وهي بالتالي لا يمكن أن تكون العرّاب الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط»[١٠٥].

لذلك تسعى تركيا إلى حلّ هذه المسألة حلاً جذرياً بشتى السبل، وخصوصاً باستخدام قواتها العسكرية للتدخل في الأراضي التي يمارس منها حزب العمال الكردستاني نشاطاته.

ب ـ المشاركة في عملية السلام في الشرق الأوسط

أثرت عملية السلام في الشرق الأوسط سلباً في علاقات تركيا بالدول العربية، وهذا يرجع في بداية الأمر إلى عدم انغماس تركيا في أحداث المنطقة في هذه المرحلة، وعدم دعوتها كعضو فاعل في الاجتماعات المتعلّقة بالمجال الاقتصادي، مما أدى إلى إضعاف تأثير تركيا في المنطقة، فضلاً على قيام تركيا

(١٠٢) نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، ص ٢١.

(١٠٣) أوغلو، «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط،» ص ٣٤.

(١٠٤) نور الدين، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٠٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٠٧.

بتكثيف اتصالاتها وتحالفها مع إسرائيل، في الجانبين الأمني والاستراتيجي، وقد تبع ذلك الحديث عن إنشاء محور أمني بين تركيا وإسرائيل والأردن في منطقة الشرق الأوسط[١٠٦].

ويمكن تركيا أن تؤدي دوراً كبيراً في عملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، فهي تحظى بتأييد إسرائيلي وأمريكي في الوقت نفسه، ويعتبر شمعون بيريس أن «تركيا أيضاً حليف مشترك لمواجهة الأصولية»[١٠٧]، وفي الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة تدعم تقوية علاقات بين تركيا وإسرائيل التي حرصت على تطويرها. وهذا ما أكده تقرير الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٩٧ الذي جاء بعنوان: «الأمن والسلام في الشرق الأوسط»، إذ جاء في إحدى فقراته أنّه «في ما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط، يجب أن يكون واضحاً الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة للتعاون التركي ـ الإسرائيلي في مجالات الاقتصاد والدفاع التي ترجمت عن طريق خمس اتفاقيات وقّعت عام ١٩٩٦»[١٠٨].

لقد شاركت تركيا منذ عام ١٩٩٢ في محادثات متعددة بشأن «العملية السلمية» في الشرق الأوسط، وخصوصاً في المحادثات المتعلّقة بالنمو الاقتصادي والمياه والحدّ من التسلح، وبعد أن رفعت تمثيلها الدبلوماسي لدى كلّ من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى مستوى السفراء في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٩٩، سعت أنقرة إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع الفلسطينيين، عن طريق العون في مجال الإسكان وغيره من البنى التحتية. فضلاً على ذلك، فقد تبادلت تركيا والسلطة الفلسطينية زيارات ووفوداً رسمية عالية المستوى، كما شكّل اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل[١٠٩].

حاولت تركيا من سياستها تلك فرض حضورها في هذه المنطقة أو إعادة إحياء أدوارها السابقة، كونها ذات تاريخ مشترك مع شعوب هذه المنطقة.

---

(١٠٦) أوغلو، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(١٠٧) نور الدين، المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(١٠٨) النعيمي، «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة،» ص ١٤.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

ج ـ قيادة دول منطقة الشرق الأوسط في ظلّ مشروع الشرق الأوسط الكبير[*]

تستند الاستراتيجيا الأساسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير إلى منهج عسكري، رغم وجهته السياسية، وتعتبر حرب الخليج عام ١٩٩١ أول ممارسة على أرض الواقع لهذا المشروع لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد هيأت هذه المرحلة أرضية لاحتلال العراق في الوقت الراهن[١١٠]. فضلاً على ذلك، فقد كتبت مستشارة الأمن القومي الأمريكي ـ وقتئذ ـ كوندوليزا رايس في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عن تغيير الشرق الأوسط، كما تحدّث بعد ذلك الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عن استراتيجية تحرير الشرق الأوسط. وفي ملتقى «دافوس» في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ شرح نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني مشروع «الإصلاح في الشرق الأوسط». كما أشار كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي ـ وقتئذ ـ بعد ذلك إلى أن هذا المشروع يهدف إلى تحديد شكل العالم الإسلامي في القرن الواحد والعشرين[١١١].

كانت الإشارة الأولى حول دور تركيا في هذا المشروع أثناء لقاء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع الرئيس الأمريكي جورج دبليو. بوش

(*) إن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو نتاج استراتيجيا تمّ التخطيط لها منذ فترة، ولكنها برزت في مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وتوضّحت معالمها عن طريق احتلال أفغانستان والعراق. أما هدف هذا المشروع، فهو منع المنافسين المحتملين للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل من تكوين عنصر محدد أو موجة في المعادلة (الطاقة في الشرق الأوسط)، وذلك عن طريق السيطرة التي تحاول الولايات المتحدة إيجادها على موارد الطاقة. أما منطقته، فهي شرق البحر المتوسط وبحر قزوين ومنطقة الخليج، وبالتالي فهو مهمّ ليكون أرضية تصادم استراتيجيتين أساسيتين: **الأولى** هي استراتيجية القوى التي تؤيد وحدة الأراضي، أما **الثانية** فهي استراتيجية الذين يرغبون في البنى الصغيرة المقسمة (البنى الفدرالية، أو الدول الصغيرة). وهذا المشروع يهدف إلى ممارسة الخيار الثاني، وبهذا سيتمّ كسر مقاومة البنى الموحّدة للدولة القومية، وإضعاف قدرة البنى الفدرالية الصغيرة على المساومة. وسيتم إيجاد أسواق جديدة، والسيطرة على الموارد الطبيعية، بطريقة أسهل من قِبل الولايات المتحدة، وبالتالي هو أداة تشكّل حدوداً جغرافية جديدة منسجمة مع ظروف المرحلة الجديدة. انظر: يارشار حجي صالح أوغلو، «تركيا مشروع الشرق الأوسط الكبير،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٦ (خريف ٢٠٠٤)، ص ١٣٠ ـ ١٣٧. ويجدد الاستراتيجيون الأمريكيون أهداف الولايات المتحدة من هذا المشروع، وهي: ١ ـ السيطرة على مصادر النفط والغاز الطبيعي. ٢ ـ ضمان أمن إسرائيل. ٣ ـ ضبط حركات المنظمات الإسلامية (الأصولية). انظر: محمد نور الدين، «تركيا والشرق الأوسط الكبير،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١٤ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(١١٠) أوغلو، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(١١١) نور الدين، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

في البيت الأبيض يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ورشّح حينها اتفاق الطرفين على التعاون في إطار هذا المشروع[١١٢].

أرادت تركيا من هذا المشروع أن تؤدي دوراً قيادياً في منطقة الشرق الأوسط، وأن تكون في قمة الهرم في هذه المنطقة الحيوية. وبرز ذلك بشكل علني أثناء مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق الذي عقد في الكويت، فقد دعا عبد الله غول، وزير الخارجية التركي ـ آنذاك ـ المجتمعين إلى أن يكونوا أصحاب منطقتهم، ويشكلوا منظومة أمنية واقتصادية وسياسية على غرار الاتحاد الأوروبي، تضم معظم دول منطقة الشرق الأوسط في إطار «اتحاد شرق أوسطي»، محذراً، أنّه إذا لم تقم هذه الدول بعملية تغيير بنفسها، وعن قناعة، فإنها قد تتعرض لعملية تغيير «إملائية» من الخارج[١١٣]. كما أشار أحمد داود أوغلو، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي السابق، ووزير الخارجية التركية الحالي، إلى أن «السياسة الخارجية التركية كانت تفتقر إلى التوازن، بسبب تركيزها الفائق على العلاقات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة، إلى حدّ إهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى، ولا سيما دول الشرق الأوسط. ويعتبر أنّه، بعكس القوى الاستعمارية الأخرى، وخلال السنوات الثمانين الأولى بعد تأسيسها العام ١٩٢٣، أهملت الجمهورية التركية، إلى حدّ كبير، العلاقات مع الدول المستقلة التي انبثقت عن المقاطعات العثمانية السابقة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وبأنها تحتاج اليوم إلى الاضطلاع بدورٍ أكبر في هذه الدول»[١١٤].

كان ذلك إشارة واضحة إلى مستقبل الدور التركي في إطار هذا المشروع، وفي ظلّ سعي الدول الغربية إلى توسيع مهام حلف الناتو، إذ إن مستقبل هذا الحلف هو في الشرق، وكما يذكر بيرنز: «إن مستقبل حلف شمال الأطلسي هو في الشرق والجنوب، أي في الشرق الأوسط الكبير»[١١٥]، ويكون لتركيا القيادة في هذا المشروع كونها[١١٦]:

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١١٣) المصدر نفسه.

(١١٤) عمر تشبينار، «سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة،» **أوراق كارنيغي**، العدد ١٠ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، ص ١٦.

(١١٥) نور الدين، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١١٦) Partricia Caley, «Turkey's Role in the Middle East: Conference Report,» *Institute of Peace* (2005), p. 12, <http://www.peacecelon.org/report/tu.indx>.

ـ تمتلك الكثير من القواسم المشتركة مع دول هذه المنطقة، فضلاً على العلاقات التاريخية التي تمتد إلى أكثر من ٤٠٠ عام.

ـ تعتبر جزءاً من المنظومة الغربية، فهي عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي، إذ تمتلك ثاني أكبر جيش في الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ تتطابق مصالحها والمصالح الأمريكية في هذه المنطقة.

ـ ترغب في الحفاظ على مصالحها وربطها في حلقة واحدة من العلاقات، عن طريق توسيع مصطلح الشرق الأوسط. وكما يذكر الرئيس التركي الحالي عبد الله غول: «ليشمل كلّ الشرق الأوسط مع شرق البحر المتوسط وجنوب أوراسيا، وبالتالي يجب إدخال البلقان والقوقاز في هذا المشروع».

٥ ـ تفعيل الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١ وجدت تركيا نفسها في مواجهة «عالم جديد» في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فأرادت أن يكون لها دور مؤثر فيه.

إن لتركيا تاريخاً طويلاً مع هذه الجمهوريات، فقد تركت الدولة العثمانية في هذه الجمهوريات أثراً ثقافياً وإسلامياً[١١٧]. وهذا يرجع إلى إدراك صانعي السياسة التركية من أن «آسيا الوسطى لا يمكن فقط، بل ويجب، أن تصبح منطقة نفوذ لتركيا»[١١٨]. لهذا سارعت تركيا إلى تأكيد هذه الأهمية عن طريق تأييدها لاستقلال هذه الجمهوريات، إذ كانت الدولة الأولى التي اعترفت باستقلال هذه الجمهوريات في الأمم المتحدة[١١٩].

تسعى تركيا إلى تفعيل دورها في هذه المنطقة، معتمده على الدعم الأمريكي، وقدراتها الذاتية، ورغبة شعوب وحكومات هذه الدول في تحقيق مصالحها التي تتوزع على الجوانب الآتية:

---

(١١٧) النعيمي، «الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى: النموذج التركي،» ص ١٩.

(١١٨) هينتز كرامر، «آسيا الوسطى: النفوذ التركي،» ترجمة ناطق خلوصي، **آفاق عربية** (بغداد)، السنة ٢٤، العددان ٧ ـ ٨ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٩)، ص ٣٩.

(١١٩) النعيمي، المصدر نفسه، ص ٢٢.

أ ـ الجانب الاقتصادي

تسعى تركيا إلى حلّ المشكلات التي تواجه اقتصادها، ليس فقط بالاعتماد على المساعدات الأمريكية والأوروبية، وإنما أيضاً عن طريق توسيع نشاطها الاقتصادي لهذه المنطقة المهمة اقتصادياً، لمعالجة ما يواجهه اقتصادها من مشكلات، ومن أهمها عدم كفاية مواردها، وقلة رأس المال اللازم للتنمية. لهذا أصبح من مسؤوليات الحكومات التركية المتعاقبة، توفير رأس المال عن طريق الاقتراض أو الحصول على استثمارات ومنافع اقتصادية في دول أخرى[١٢٠].

ويتوقع للاقتصاد التركي أن يبقى حتّى المستقبل المنظور من الدول المستوردة للنفط والغاز. فعلى سبيل المثال، استوردت تركيا عام ١٩٩٥ حوالى ٢٥,٠٨ مليون طن من النفط، وبحسب توقعات الطلب على الطاقة، ومع حلول عام ٢٠١٠، سيبلغ ما تستورده تركيا أكثر من أربعين مليون طن من النفط. أما بالنسبة إلى استهلاكها من الغاز، ففي عام ١٩٩٨ استهلكت تركيا أقل من ١٠ مليارات من الأمتار المكعبة، ويتوقع أن تقفز نسبة استهلاكها من الغاز إلى ٥٤ مليار من الأمتار المكعبة في عام ٢٠٢٠. والسبب وراء ذلك يرجع إلى العمل على استبدال الفحم التركي ذي النوعية الرديئة بالغاز لأغراض التدفئة في المراكز الحضرية المتنامية[١٢١]. لهذا أصبح من الأهداف المهمة لتركيا هو الحصول على النفط والغاز الطبيعي من هذه المناطق (لمعلومات أكثر انظر الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)).

ويضاف إلى ذلك الاستثمارات، وخصوصاً في مجال خطوط الأنابيب (النفط والغاز) عبر الأراضي التركية، أي خطّ باكو ـ تبليسي ـ جيهان، الذي تمّ إنجازه مؤخراً، والذي أصبح أحد أهم المصالح القومية التركية[١٢٢]، بما يحققه من مزايا اقتصادية وسياسية لها، فضلاً على خطوط الأنابيب الأخرى التي توفر لتركيا عوائد اقتصادية مهمة نتيجة موقعها الجغرافي (انظر الخارطة الرقم (٢ ـ ١)).

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٢١) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ١٨٧.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

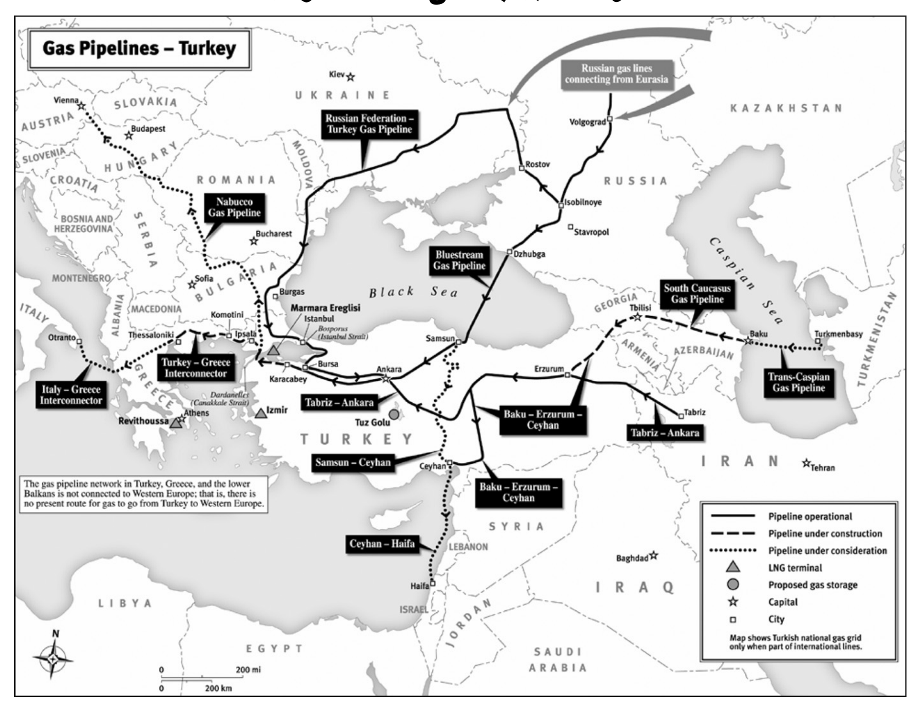
الجدول الرقم (٢ ـ ١٠)
مؤشرات الاقتصاد التركي

الناتج القومي	مساهمة القطاعات في الناتج القومي (بالمئة)			النفط والغاز										الديون	الصادرات والواردات ٢٠٠٧	
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الإنتاج		استهلاك		تصدير		استيراد		احتياطي			الصادرات	حجم الواردات
				نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز	نفط	غاز		الصادرات	حجم الواردات
١,٠٢٨ تريليون (٢٠٠٨)	٨,٥	٢٨,٦	٦٢,٩	٥٢,٩٨٠ برميل/ يوم (٢٠٠٩)	١,٠١٤ مليون م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	٥٧٩,٥٠٠ برميل/ يوم (٢٠٠٩)	٣٥,٠٧ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	١٤٩,١٠٠ برميل/ يوم (٢٠٠٨)	٧٠٨ م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	٥٦٠,٠٠٠ برميل/ يوم (٢٠٠٨)	٣٥,٧٧ مليار م٣ (تقدير ٢٠٠٩)	٢٨٤,٧ مليون برميل (تقدير ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)	٨,٤٩٥ مليار م٣ (تقدير ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩)	٢٧٤ مليار دولار (تقدير ٢٠٠٩)	١٠٩,٧ مليار دولار (تقدير ٢٠٠٩)	١٣٤,٦ مليار دولار (تقدير ٢٠٠٩)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على: «CIA: The World Factbook 2010,» Central Intelligence Agency, <http://www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/geos/tu.html>;

علي حسين باكير، «تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو ـ سياسية والجيو ـ استراتيجية، النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي،» في: حسين باكير [وآخرون]، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ٢٥.

الخارطة الرقم (٢ ـ ١)
خطوط أنابيب نقل الغاز (تركيا)



المصـــــدر: Daniel Finkl, «Assessing Turkey's Future As an Energy Transit Country: Research Notes,» *Washington Institute for Near East Policy*, no. 11 (July 2006), p. 33.

ب ـ الجانب السياسي

يجمع الباحثون على أنَّ تركيا فقدت بعضاً من أهميتها بتفكك الاتحاد السوفياتي، لذا عمدت جاهدة إلى استعادة ذلك، وكانت إحدى الوسائل التي استخدمتها هي تحرّكها السريع نحو هذه الجمهوريات لتثبت موطئ قدم فيها.

فقد حاول الأتراك رسم صورة زاهية لعالم تركي جديد ممتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين، تشكّل تركيا قلبه. كما يذكر الرئيس التركي الأسبق تورغت أوزال أن «القرن القادم (الحادي والعشرين) مرشح لأن يكون القرن التركي»[١٢٣].

---

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

قدمت تركيا إلى هذه الدول الكثير من الدعم، فمنذ الأيام الأولى للاستقلال اتخذت تركيا على عاتقها مهمة فتح الأبواب أمام العديد من المنظمات الدولية والغربية التابعة لهذه الدول، بدءاً من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إلى مجلس تعاون الناتو. لذلك شكّلت تركيا منفذاً لهذه الجمهوريات على الغرب[١٢٤].

وقد حاولت تركيا جعل تحرّكها حيال هذه الجمهوريات أن يكون في إطار الحصول على الدعم الأمريكي، فوزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، نصح، خلال جولته في عواصم مختلفة في آسيا الوسطى في أوائل عام ١٩٩١، الساسة في الجمهوريات الجديدة بتبنّي النمط التركي في تطورهم السياسي والاقتصادي. وكان تجاوب رؤساء هذه الدول الحديثة هو القبول، إذ أعلن غالبية رؤساء هذه الدول في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩١ خلال زيارتهم إلى تركيا بأن تركيا هي «نجمة صباح آسيا الوسطى»[١٢٥].

ج ـ العامل الثقافي

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية عام ١٩٩١، وظهور دول جديدة في آسيا الوسطى والقوقاز، ظهر مفهوم «العثمانية الجديدة» في الفكر السياسي التركي. ومؤدى هذا المفهوم، أن هناك عالماً تركياً جديداً ممتداً من البحر الأدرياتيكي حتّى سور الصين العظيم، وأن تركيا تقع في موقع القلب منه، وتضطلع بدور إقليمي جديد جوهره أن تمارس حلقة الوصل بين الشعوب التركية في الشرق والغرب. فالدور التركي في آسيا الوسطى يستند إلى روابط لغوية وثقافية، فضلاً على الجوانب الاقتصادية والسياسية[١٢٦].

ترتبط هذه الجمهوريات، ثقافياً ودينياً، بتركيا في وحدة الدين والثقافة والتاريخ، فضلاً على أن أغلب هذه الدول تتكلم اللغة التركية، وتكتب حروفها، ما عدا طاجكستان التي تتكلم باللغة الفارسيّة، فضلاً على آذربيجان في القوقاز.

---

(١٢٤) كرامر، «آسيا الوسطى: النفوذ التركي،» ص ٣٩.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) عبد السلام نوير، «العرب وجمهوريات آسيا الوسطى،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة من ٤ ـ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ص ١٧.

إن اندفاع تركيا نحو هذه المنطقة، عقب تفكك الاتحاد السوفياتي، كان له ما يبرّره. فقد وجدت تركيا في هذه الجمهوريات العامل الذي يخرجها من حالة قلق الهوية التي تعيشها، خصوصاً بعد أن تعثّرت عضويتها في الاتحاد الأوروبي. كما إن تركيا كانت حريصة على إعادة بناء الجماعة التركية، وخاصة مع ظهور تيار يدعو إلى جمع أتراك العالم، شرقاً وغرباً، في دائرة إقليمية جديدة تكون تركيا مركز القلب فيها.

لذلك، فقد قامت الحكومة التركية بترتيب آلية خاصة لعقد المؤتمرات الدورية لرؤساء الدول الناطقة باللغة التركية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الأمر الذي أدى إلى زيادة مخاوف روسيا[١٢٧] من سيطرة تركيا على مناطق النفوذ الروسي. كما استخدمت تركيا أساليب وسياسات لإنجاز هذه الأهداف، مثل نشر الصحف، وتركيز البثّ الفضائي تجاه هذه الجمهوريات، الأمر الذي يرمي إلى خلق نمط ثقافي تركي في هذه الجمهوريات[١٢٨].

إن اهتمام تركيا بهذه المنطقة تعمّق أكثر بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما ترتب على هذه الأحداث من تبعات ونتائج بارزة في منطقة آسيا الوسطى. فهذه المنطقة قد لا تعارض التدخل التركي في هذه الدول، وخصوصاً إذا ما كانت تركيا حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة.

وبذلك نخلص إلى أن الأسباب والعوامل التي فعلت دور تركيا في هذه المنطقة، هي:

ـ القرب الجغرافي بين تركيا وهذه الجمهوريات.

ـ الترابط الثقافي والاجتماعي والديني والثقافي في ما بين الشعب التركي وشعوب هذه المنطقة.

ـ الدعم الغربي، وخصوصاً من الولايات المتحدة الأمريكية، لإيجاد دور تقوم به تركيا على حساب الدورين الروسي والإيراني.

ـ إدراك تركيا لدور الولايات المتحدة، بوصفها القوة الوحيدة في العالم التي

---

(١٢٧) إبراهيم عرفات، «تطورات آسيا الوسطى وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط،» **قضايا استراتيجية** (دمشق)، السنة ٣، العدد ١٤ (١٩٩٨)، ص ٩.

(١٢٨) كرامر، «آسيا الوسطى: النفوذ التركي،» ص ٤١.

ترمي إلى توسيع نفوذها نحو الشرق، عن طريق توسيع حلف شمال الأطلسي، لتدخل في دائرة الأمن الروسي عن طريق علاقاتها ببعض حلفائها في الجمهوريات الحديثة، والاعتماد على تركيا في هذه المهمة[١٢٩].

تحاول تركيا أن تكسب الدعم الأمريكي من أجل مواجهة التنافس الروسي والإيراني، فقد عبّر السفير الأمريكي في أنقرة ريتشارد بيركلي في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بوضوح عن رغبة الولايات المتحدة في ذلك بقوله: «إن الاهتمام بالجمهوريات في آسيا هو في مصلحة تركيا... وخلف تركيا في هذه المسألة توجد الولايات المتحدة الأمريكية... إننا سنعلم الجمهوريات في آسيا الديمقراطية اقتصاد السوق، وسوف ندربهم على ذلك في تركيا، وندفع لهم نفقات السفر. إن رجال الأعمال الأتراك باستطاعتهم أن يؤسسوا علاقات ممتازة بهذه الدول. إن لتركيا فرصاً كبيرة في آسيا... ونحن سوف نساعدهم. بالله عليكم لا تفوّتوا هذه الفرصة»[١٣٠].

ونخلص مما تقدّم إلى أن أهداف السياسة الخارجية التركية حيال هذه الجمهوريات بعد التحولات التي نتجت من تفكك الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية، هي تزعم تكتل تركي على شكل جامعة تركية، بحيث تحتفظ كلّ جمهورية من الجمهوريات الإسلامية الجديدة باستقلالها وسيادتها، مع التنسيق في حقول الثقافة والاقتصاد والسياسة الخارجية. فضلاً على ذلك، تسعى تركيا، بدعم غربي، لإيجاد موطئ قدم في هذه الدول التي تشهد ساحاتها صراعاً دولياً متزايداً بين قوى مختلفة قديمة، مثل روسيا، وجديدة، مثل إيران والصين وبعض الدول الغربية. إن توجه تركيا هذا، جاء بعدما أطلق أوزال سياسته الجديدة التي تهدف إلى إيجاد دور تركي واسع في آسيا الوسطى والشرق الأوسط والبلقان. فضلاً على ذلك، اتبع أوزال استراتيجية التكامل مع السياسة الأمريكية في العالم، بهدف أن تحتل تركيا مكاناً لها في الساحة العالمية عبر تحولها إلى قوة عظمى[١٣١].

---

(١٢٩) محمود سالم السامرائي، «الثابت والمتغير للأمن الإقليمي لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية،» **أوراق تركية معاصرة** (جامعة الموصل)، العدد ١٨ (ربيع ٢٠٠٢)، ص ٩٠.

(١٣٠) نقلاً عن: نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، ص ٣١.

(١٣١) محمود علي الداود، «أهداف السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى،» **دراسات سياسية** (بيت الحكمة، بغداد)، السنة ٤، العدد ١٠ (خريف ٢٠٠٢)، ص ٩ ـ ١٧.

خلاصة

شكّلت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) منعطفاً مهماً في العلاقات التركية ـ الأمريكية، لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، تحتم النظر إليها، لا عن طريق دورها الكلاسيكي في حلف الناتو، بل من منظور ما بات يعرف باسم «الشرق الأوسط الكبير». كما أن لتركيا قيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية، بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة بين الشرق والغرب، فهي الممر الذي تشجعه الولايات المتحدة لإيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية. فالفكرة الاستراتيجية تكمن في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة، بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة، وهي جزء من استراتيجيتها (الاحتواء).

يضاف إلى ذلك أن المصلحة الأمريكية تتطابق مع المصلحة التركية الرامية إلى فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في شبكة العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً، ولا سيّما مع البلدان الغنية بالطاقة في المنطقة. فهي تُعدّ مرساة استقرار وعامل توازن في منطقة تتسم بالتقلبات السريعة (منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز)، كما تتفق كلّ من الولايات المتحدة وتركيا على ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتثبيته في ظلّ سيطرة المصالح الغربية. فلا بُدَّ من الوقوف في وجه صعود أية قوة إقليمية مهيمنة، كما ينبغي تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وصولاً إلى إزالتها نهائياً، وخصوصاً في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. فتركيا تؤدي دوراً مهماً، في إطار ذلك، بالرغم من أنَّ السعي التركي في هذا المجال أثّر بشكل نسبي في العلاقات التركية ـ الأمريكية. كما يجب تشجيع «عملية السلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بالتعاون مع تركيا التي سعت طوال فترة زمنية سابقة إلى تحقيق الرؤية الأمريكية في السلام، لكن ذلك تغيّر بعد أن حصل تغيير في سياسة تركيا الخارجية، نتيجة لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

يضاف إلى ذلك أن المنظور التركي للعلاقة مع الولايات المتحدة يستند إلى تحقيق مصالح تركيا المتعلّقة بتحقيق نمو اقتصادي جيد، وتحقيق نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، وعدم إبعادها عن أية ترتيبات تحدث في منطقة آسيا

الوسطى، فضلاً على الحفاظ عن التوازن في صراعها مع اليونان، وتقوية موقفها في المفاوضات الخاصة باندماجها ضمن الاتحاد الأوروبي.

كما أن الأتراك يرفضون تقديم أي التزام استراتيجي رسمي خارج إطار ارتباطهم بمنظمة حلف شمال الأطلسي، ومع ذلك فإنهم يبدون استعداداً ورغبة لإجراء مشاورات حول أمن الشرق الأوسط مع حلفائهم. فتركيا تريد الحفاظ على حريتها في الفعل، وفي البقاء بعيدة، أو في المشاركة في أية عملية في الشرق الأوسط، بحسب ما تقتضيه ظروف الحالة المحددة، وطبيعة العملية نفسها.

الفصل الثالث

التأثير الأمريكي في سياسة تركيا
حيال الاتحاد الأوروبي

تشكّل مسألة اندماج تركيا في أوروبا المحور الأساسي الذي حكم وحدد سياسة تركيا لمدّة تزيد على نصف قرن. وقد ترسّخ هذا الأمر بعد أن تمّ تأسيس الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣، بموجب معاهدة ماسترخت في عام ١٩٩٢. فقد سعت تركيا بقوة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى أن تصبح دولة أوروبية لها امتيازات وحقوق الدول الأوروبية الأخرى.

لقد حاولت تركيا طوال تلك الفترة أن تحقق مصالحها الأمنية والاقتصادية عن طريق تقوية تحالفاتها مع الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار حلف شمال الأطلسي، فضلاً على هذا السعي المستمر إلى أن تؤسس لها حضوراً في المؤسسات الأوروبية المختلفة، الذي تمخّض عن توقيع اتفاقية تركيا عام ١٩٦٣. فقد كانت تركيا تحاول في تلك الفترة، والفترة التي سبقتها، أن تنهي ما تم التعارف عليه بـ «أزمة الهوية» التي أصبحت تعانيها منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، في ظلّ سعي مؤسسيها إلى إنهاء الجذور الإسلامية والحضارية للمجتمع التركي، وتحريم كلّ شيء يرتبط بتاريخ تركيا العثماني، مما أدى إلى إحداث خلل كبير داخل المجتمع التركي ظلت تعانيه أجيال تركيا إلى الوقت الحاضر.

وقد تركّزت سياسة تركيا منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي، بشكل شبة كامل، على تحقيق هدفها المركزي، ألا وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، معتمدة على وسائل وأساليب ضغط عدة، لعل في مقدمتها استثمار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: التأثير الأمريكي في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

لا شكّ في أن الهدف الرئيسي الذي تسعى تركيا إليه في سياستها الخارجية هو تحقيق الاندماج الكامل مع أوروبا. وهذا الأمر كان موجوداً منذ أن تأسست جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣، ولكن ذلك أصبح واضحاً، وخصوصاً بعد

توقيع الاتفاقية بين تركيا ودول أوروبا عام ١٩٦٣ التي ركّزت بعدها الحكومات المتعاقبة في تركيا، سواء أكانت مدنية أم عسكرية، جهودها من أجل الاندماج مع أوروبا. وقد كانت تركيا تسعى في سياستها هذه إلى تحقيق مجموعة من المكاسب والمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، ولكن مسيرة المساعي التركية تعرّضت إلى العديد من المعوقات التي أدت إلى تأخير انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فمتطلبات الانضمام كانت وما زالت كبيرة وكثيرة على تركيا، بالرغم من ما حققته من إنجازات في مجال الإصلاحات، فضلاً على أن استمرار الدعم الأمريكي لتركيا في مسألة انضمامها منحها الأمل في كثير من المراحل التي مرت بها العلاقات التركية ـ الأوروبية.

١ ـ مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (١٩٩٣ ـ ٢٠١٠) والدور الأمريكي

أ ـ مسيرة انضمام تركيا والدور الأمريكي من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٢

عملت المجموعة الأوروبية في مطلع عقد التسعينيات على الإعداد لمقترح الإصلاح الداخلي الذي ما لبث أن أفضى إلى عقد معاهدة ماسترخت لعام ١٩٩٢، التي اعتبرت إحدى أكثر المراجعات عمقاً وشمولاً بعد معاهدة روما. وكان الهدف من ذلك الإسهام في عملية إعادة البناء الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد أقرّت قمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٣ الشروط والإجراءات التي نصّت عليها معاهدة ماسترخت للاتحاد الأوروبي[١]

(١) الاتحاد الأوروبي، هو كيان أو فاعل دولي له شخصيته القانونية المستقلّة، لكنه كيان يجسّد نظاماً سياسياً لم تتّضح سماته وملامحه بشكل نهائي ومستقر بعد، فبنيته المؤسسية ما تزال في حالة تطوّر أو تحوّل دائم. إن الاتحاد الأوروبي يشكّل بوضعه الحالي نظاماً فريداً لا يشبه أيّاً من النظم السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين، فلا هو بدولة بالرغم من أنّه ينطوي على بعض السّمات التي لا توجد إلا في النّظم السياسية الخاصة بالدول، ولا هو بمنظمة دولية حكومية تقليدية، بالرغم من أنّه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية. ومع ذلك، فهو يبدو في صورته الراهنة على الأقل أقرب ما يكون إلى شكل المنظمة الإقليمية منه إلى شكل الدولة الفدرالية أو الكونفدرالية، كما أن البنية التنظيمية المؤسسية للاتحاد الأوروبي وعمليات صناعة القرار تتّسم بقدر هائل من التعقيد يجعل من المتعذّر حتى بالنسبة إلى الخبراء والمتخصّصين الإحاطة بكُلّ دقائقها وتفاصيلها. ويعود سبب ذلك، وفي جزء منه، إلى الطريقة التي نشأت وتطورت من خلالها تلك المؤسسات والآليات، فالمعاهدة التي أرست حجر الأساس، وشكّلت العمود الفقري للبنية المؤسسية للجماعة الأوروبية، ومن ثمّ الاتحاد الأوروبي، هي معاهدة باريس المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب التي أبرمت في ١٨ نيسان/ أبريل ١٩٥١، وجاءت بعدها معاهدات أخرى عدّلت من هذه البنية، بإضافتها مؤسسات جديدة، فضلاً على دمجها لأخرى. فكانت هذه المعاهدة لمدّة ٥٠ عاماً، =

حول الدول الأوروبية التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد[٢].

بعد أن انتسبت تركيا إلى الجماعة الأوروبية في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، وقد أطلق على هذا الاتفاق «اتفاق أنقرة» ـ كما ذكرنا سابقاً ـ تقدّمت تركيا في نيسان/ أبريل ١٩٨٧ بطلب الانضمام إلى العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية. وبعد عامين، أصدرت اللجنة الوزارية للجماعة الأوروبية في ١٨ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٨٩ تقريراً بخصوص هذا الطلب، الذي ورد فيه: «إن بدء أية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن أن يتمّ قبل عام ١٩٩٣ ـ وهو العام الذي تتحول فيه الجماعة إلى سوق داخلية موحّدة ـ فضلاً على أنَّ

= وقد طُبّقت فعلياً في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وظلّت سارية المفعول حتى ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٢. وجاءت بعدها معاهدة ماسترخت عام ١٩٩٢ التي طبّقت عام ١٩٩٣، والتي اعتبرت من أكثر المراجعات عمقاً في تاريخ الاتحاد الأوروبي. أما معاهدة نيس، فقد كانت آخر معاهدات الاتحاد الأوروبي التي وقّعت في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠١، ودخلت حيّز التنفيذ في أول شباط/ فبراير ٢٠٠٣، وقد حاولت جمع فتات ما كانت قد تناولته المعاهدة السابقة عليها مباشرة، وهي معاهدة أمستردام التي وقّعت في العام ١٩٩٧، ودخلت حيز التنفيذ في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩. ويتشكّل الهيكل التنظيمي والبنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي من:

١ ـ **المجلس الأوروبي**: الذي يتكوّن من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد. ويعتبر هذا المجلس أعلى مؤسسة مختصّة في صنع القرار ومستودع السلطة العليا.

٢ ـ **مجلس الوزراء**: وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي.

٣ ـ **المفوضية**: وتعتبر من إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، وتختصّ هذه المؤسسة بـ «**التشريع**»، فهي المخطط والمبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي والعمل على تطويرها باستمرار، وذلك من منطلق أنّها الجهة المسؤولة في المقام الأوّل عن كلّ ما هو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية. كذلك تختص بـ «التنفيذ»، فهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما يشرّع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنّها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد، كذلك تختص بـ «المتابعة والمراقبة»، فهي الحارس والضامن لتنفيذ أحكام المعاهدات، ومن ثمّ هي مسؤولة عن التأكد من وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به، وعن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين واللوائح المقررة وإحالة المخالفات، سواء من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات أو الشركات أو الأفراد إلى المحكمة الأوروبية، ولها الحق في اقتراح عقوبات تراها مناسبة، فهي نواة الحكومة الأوروبية. كذلك تختص بـ «التمثيل»، فهي تمثّل الاتحاد الأوروبي في كثير من المسائل، ما عدا الأمور المتعلّقة بالسياسة الخارجية والأمن، انظر: حسن نافعة، «البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٩، العدد ١٥٧ (تموز/ يوليو ٢٠٠٤)، ص ٧٨ ـ ٨٣، وحول دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودورها في صنع القرار الأوروبي الخارجي، انظر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤١ ـ ٦١. وحول الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي انظر: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٨٩ ـ ٢٥٨.

(٢) لقمان عمر محمود النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٢٠ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ١٣.

الاختلافات السياسية والاقتصادية بين الطرفين ما زالت كبيرة»[٣].

اعتمدت تركيا من أجل تحقيق هذا الهدف على العديد من الوسائل والإمكانيات، منها الذاتية، وأخرى الخارجية، مثل الاعتماد على الحلفاء، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. فالأخيرة لديها علاقات استراتيجية قوية مع طرفي العلاقة (تركيا والاتحاد الأوروبي) استمرّت منذ سنوات طويلة. وبقدر تعلق الأمر بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فقد أظهر الكثير من المسؤولين الأمريكيين دعمهم للتوجه التركي هذا، وخصوصاً في فترة نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، إذ أصبحت هذه المسألة جزءاً مهماً في جدول العلاقات الثنائية بين الطرفين[٤]. ففي المؤتمر الذي عقد في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٨ في واشنطن لمناقشة مسألة إحياء الإسلام والإرهاب في «الشرق الأوسط» دعا فرانك بيريز (Frank Perez)[*] أوروبا إلى إعادة النظر في موقفها إزاء تركيا، وتسهيل انضمامها إلى المجموعة الأوروبية، وإلى ضرورة تقديم المزيد من الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي لها، لأن فشل تركيا في الحصول على تقديم المزيد من الدعم الغربي سيؤدي إلى عرقلة إصلاحاتها الاقتصادية والسياسية، وما سيعقب ذلك من فوضى واضطرابات، ستنعكس بالسلب على الغرب، وذلك نظراً إلى أهمية تركيا في العالم الحر[٥].

وبرغم ذلك، رافقت جهود تركيا عملية تباطؤ كبير من أوروبا في قبولها كعضو في الجماعة الأوروبية، مما أدى إلى خلق اتجاه سلبي داخل تركيا. فالبعض يشير، وهم القلة، إلى أن تركيا سوف تكون عضواً كاملاً في الجماعة الأوروبية، بينما بدأ في الوقت نفسه يتكون شبه إجماع أو اقتناع ضمني لدى القطاعات الشعبية التركية بأن بلادهم لن تكون أبداً عضواً كامل العضوية[٦]،

---

(٣) طلال يونس الجليلي، «تركيا والحلم الأوروبي: ابتعاد أم اتحاد؟،» **متابعات تركية** (جامعة الموصل)، السنة ١، الأعداد ١ ـ ١٢ (آذار/مارس ٢٠٠٢ ـ شباط/فبراير ٢٠٠٣)، ص ٧ ـ ٨.

(٤) Sabri Sayari, «The United States and Turkey's Membership in the European Union,» *The Turkish Yearbook* (Ankara University), vol. 34 (2003), p. 167.

(*) فرانك بيريز: هو مدير مكتب مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣)، كما عمل مستشاراً في السفارة الأمريكية في تركيا بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤.

(٥) جلال عبد الله معوض، «الإسلام والعنف السياسي في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١،» ورقة قدّمت إلى: **ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن** (ندوة)، تقديم وتحرير نيفين مسعد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز بحوث الدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٨٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨.

نتيجة محاولة الدول الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا في عرقلة هذا الأمر. وهذا واضح من خلال معاهدة ماسترخت التي حدّدت في بعض موادها شروطاً لعضوية أي بلد جديد في الاتحاد الأوروبي، إذ نصّت المادة الرقم (٤٩) من معاهدة ماسترخت على ما يأتي[٧]:

«تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدّمه المفوضية الأوروبية، إذ تعلن الأخيرة ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاغن السياسية والاقتصادية، أم إذا كانت هذه المعايير بعيدة المنال بالنسبة إليها. وفي حال استجابة الدولة المذكورة لهذه المعايير تقرّ المفوضية بأهلية هذه الدولة للانضمام. ثمّ تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء ويتمتع بصلاحيات تقريرية. يصدر قرار الدولة الجديدة بالإجماع، بحيث يؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة في الأقل إلى تعطيل القرار. وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوّت عليه بأغلبية عدد نوابه، وليس بأغلبية الأصوات. وأخيراً، لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذاً إلا إذا صادقت عليه كلّ الدول ذات العضوية، وفقاً للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية. وتوضيحاً لهذه الصيغة الإجرائية، يحدد قرار قمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٣ الشروط السياسية والاقتصادية المفروضة على الدول المرشحة للانضمام».

إن تطورات الموقف الأمريكي حيال موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة أصبح أكثر وضوحاً منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وانتهاء الحرب الباردة، فأهمية تركيا أصبحت أكثر وضوحاً مما سبق ـ بالرغم من انتفاء التهديد الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي ـ نتيجة للأدوار التي من الممكن أنَّ تقوم بها تركيا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان. لهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الدعم لتركيا في سياستها حيال أوروبا، مما عزّز قناعات الأتراك حول المتغيّر الأمريكي في العلاقات التركية ـ الأوروبية. واتجهت وجهة النظر الأمريكية إلى أنّه من الضروري على دول أوروبا أن تقبل تركيا كعضو كامل الحقوق، فهذه

---

(٧) انظر: نص المادة (٤٩) من معاهدة ماسترخت في: «Treaty on European Union,» *Official Journal C 191* (29 July 1992), <http://eurlex.europa.eu/en/treaties/dat/11992M/htm/11992M.html#000 1000001>.

وانظر أيضاً: رضا محمد هلال، «حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٤، العدد ١٣٢ (نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، ص ٢٣٤.

العضوية الكاملة سوف تخلق دولة مستقرّة وذات دور فاعل ونموذجي لدول العالم الإسلامي الأخرى[8]، فضلاً على أن مصلحة الولايات المتحدة في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي هي مصلحة استراتيجية، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تتجه تركيا بقوة إلى الغرب بسبب أهمية الدور الذي تقوم به تركيا في حلف الناتو عموماً، وإلى الولايات المتحدة خصوصاً، وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا في حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز[9].

بعد نشوب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ استطاع الأتراك أن يحصلوا على وعد أمريكي رسمي بدعم جهودهم الرامية إلى الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، وذلك خلال زيارة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، إلى تركيا. لقد أخبر بيكر الرئيس التركي تورغت أوزال «أن الولايات المتحدة أقرّت رسمياً بأنها سوف تؤيد بقوة طلب تركيا للانضمام إلى المجموعة الأوروبية، رغم أن هذا القرار هو من صميم اختصاصات المجموعة الأوروبية»[10].

وخلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إلى تركيا في ٢٠ تموز/يوليو١٩٩١ أكد الوعود الأمريكية السابقة بقوله: «بعد مرور عقد على تبنّي تركيا لحكومة حرة، ومشاريع حرة، أصبحت نجماً صاعداً في أوروبا. وإن تركيا هي بلد متحول اقتصادياً وسياسياً، لذلك يجب ألا يكون هناك تساؤل عمّ إذا كانت تستحق الدخول في الجماعة الأوروبية، واتحاد غرب أوروبا؟. وإن تركيا يمكن أن تعتمد على التأييد القوي من الولايات المتحدة»[11].

ومما يعكس الاهتمام الأمريكي بصورة أكبر، هو ما أعلن في الكلمات التي ألقيت في الكونغرس الأمريكي حول انتخابات تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩١ في تركيا، من أنّه في حالة تطبيق برنامج التحول الديمقراطي الذي أعدّته الحكومة

---

(٨) Aylin Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» *Perceptions*, vol. 9 (Autumn 2004), p. 149.

(٩) فؤاد نهرا، «الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا،» **شؤون الأوسط** (بيروت)، العدد ١١٦ (خريف ٢٠٠٤)، ص ٧٩.

(١٠) جيمس بيكر، **سياسة الدبلوماسية**، ترجمة مجدي شرشر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٤١٤ ـ ٤١٥.

(١١) «U.S. President George Bush's Visit to Turkey: 20-22 July 1991,» *Turkish Review* (Autumn 1991), p. 8.

الائتلافية التركية بشكل كامل، فإن تركيا ستحتل مكانتها في صفوف الدول الأكثر تقدّماً في العالم. وقد أكد المتحدثون من أعضاء الكونغرس أن جهود تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تلقى دعماً مهماً من الولايات المتحدة، وهو ما أشار إليه عضو مجلس النواب الأمريكي جيم مودي (Jim Mody) بقوله: «على الولايات المتحدة دعم طلب تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، إذ إن ذلك يكرّس من حرص تركيا على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً على المصالح المشتركة التي يمكن أن تحققها تركيا في حالة إنجاز هذه الخطوة»(١٢). فضلاً على ذلك، فقد طالب الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون بضرورة دعم تركيا، وذلك بالضغط على حلفاء الولايات المتحدة، إذ قال: «إن تركيا هي الجسر الذي يصل العالم الإسلامي بالعالم العربي، وإنها تسهم بقواتها في حلف شمال الأطلسي بأعداد أكثر من الدول الأخرى، وعلينا أن نشجع حلفاءنا الأوروبيين لكي يسمحوا لتركيا بالدخول معهم في الوحدة الأوروبية»(١٣).

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥ أن تضغط على الدول الأوروبية للموافقة على إدخال تركيا في اتفاقية الوحدة الجمركية. وفي عام ١٩٩٥ نجحت الجهود الأمريكية في إقناع البرلمان الأوروبي على التصديق على تلك الاتفاقية التي بدأ سريان مفعولها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦(١٤)، فقد أعلن السفير الأمريكي للاتحاد الأوروبي ستيوات إيزنسلات (Stuate E. Eizenslat) خلال زيارته لتركيا في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥ أن «الولايات المتحدة تدعم اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وإذا انضمت تركيا إليها فإن انضمامها سيقود إلى سياسة اقتصادية تنافسية، وبذلك ستكون شريكاً اقتصادياً أكثر أهمية للولايات المتحدة»(١٥).

والجدير بالذكر أن الجهود الأمريكية كانت متركّزة في إقناع اليونان بالعدول عن استخدام حقّ النقض تجاه قضية دخول تركيا إلى الوحدة الجمركية،

---

(١٢) نقلاً عن: النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام.**

(١٣) ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة: التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة**، ترجمة أحمد صدقي مراد (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢)، ص ١٤٢.

(١٤) نقلاً عن: النعيمي، المصدر نفسه.

(١٥) نقلاً عن: نبيل محمد سليم، «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، ١٩٩٧)، ص ١٥٤.

فضلاً على الضغط على بعض الدول الأخرى من أجل إبرام هذه الاتفاقية[١٦]. وقد أشار المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧ إلى أن «السفارات الأمريكية في أوروبا كلّفت بالقيام بحملة قوية لإقناع دول الاتحاد الأوروبي بقبول عضوية تركيا، إذ أجرى سفراء ومسؤولون أمريكيون اتصالات بالحكومات الأوروبية لتأكيد الموقف الحازم للولايات المتحدة تجاه انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد»[١٧].

فضلاً على تلك الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت تركيا أن تستجيب لمعايير كوبنهاغن، بالرغم من صعوبة تطبيقها. فالأوضاع الداخلية في تركيا لا تنسجم مع أي معيار من هذه المعايير، لكي تكسب رضا الاتحاد الأوروبي، وقد أثمرت ضغوط الولايات المتحدة ومساعي تركيا في السادس من آذار/مارس ١٩٩٥ بتوقيع اتفاقية الوحدة الجمركية التي دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦[١٨]، كما خطط لها بعد أن صادق عليها برلمان الاتحاد الأوروبي، بالرغم من الصعوبات التي واكبت عقد هذه الاتفاقية من معارضة شديدة من اليونان[١٩]. وبالتالي رفعت تركيا الضرائب الجمركية عن قائمة المنتجات الواردة من الاتحاد الجمركي لصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبدأت بتطبيق التعريفة الجمركية المشتركة تجاه الدول الأخرى[٢٠].

كان توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية الخطوة الرئيسية في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إذ حصلت تركيا على مدخلٍ تفضيلي إلى السوق الأوروبية،

---

(١٦) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ١٤٧.

(١٧) نقلاً عن: جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٤.

(١٨) تفرض قوانين الوحدة الجمركية إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الاتحاد الأوروبي، ممّا سيؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الأوروبية، خاصة السيارات والأدوات المنزلية، الأكثر جودةً ورخصاً في الأسواق التركية، وهو الأمر الذي سيرغم الصناعيين الأتراك على تخفيض أسعار منتجاتهم. وفي كلّ ذلك سيكون المستهلك التركي هو المستفيد، كما أن هذا الأمر سوف يدفع المستثمرين اليابانيين والأوروبيين إلى اعتماد تركيا ذات قوة العمل الرخيصة، قاعدة لإنتاج صناعاتهم الموجّهة إلى أسواق آسيا الوسطى والشرق الأوسط. حول الآثار الإيجابية الأخرى والسلبية للوحدة الجمركية، انظر: نور الدين، المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٤.

(١٩) النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، ص ١٤.

(٢٠) «اللمحات العامة لسياسة تركيا الخارجية،» موقع تركيا ٢٠٠٦، ص ١٩٨، <http://www.byegm.gov.tr/yayinlarimiz/kitaplar/turkiye2006/index.htm>.

وتضمنت خطّة تتسلم تركيا بموجبها مبلغ ٤٧٠ مليون دولار بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. وإن تأمل الأحداث التي أدت إلى عقد هذه الاتفاقية التي أعقبتها مباشرة، يعطينا معلومات لها علاقة بسعي تركيا الحالي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فخلال مراحل التفاوض حول الاتحاد الجمركي اشترط البرلمان الأوروبي الذي كانت مصادقته على الاتفاقية مطلوبة، بأن على تركيا أن تنفذ مجموعة من معايير حقوق الإنسان، في حين دعت المفوضية الأوروبية إلى تحسينات إضافية في معايير حقوق الإنسان. لذلك، فالبرلمان الأوروبي قرر في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ تجميد المساعدات المالية المقررة إلى تركيا خلال الفترة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) بسبب قضايا تتعلق بعدم مراعاة حقوق الإنسان، وخصوصاً في المناطق الكردية، وعدم حدوث تقدّم على صعيد الديمقراطية، وتحول تركيا إلى مصدر قلاقل وتوترات في بحر إيجة وقبرص وشمال العراق[٢١]. لهذا أصدرت الحكومة التركية تعهدات علنية مختلفة بأن تكون الأولوية لتنفيذ الإصلاح، وبالرغم من ذلك اعتبر الاتحاد الأوروبي الإصلاحات التي تقوم بها تركيا مجرد إصلاحات تجميلية. وفي تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٠ ردّد مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي هانز فان دين برويك تحذيرات أطلقتها رئيسة وزراء تركيا ـ وقتئذ ـ تانسو تشيلر، إذ نسب إليه القول إن فشل التوصل إلى اتفاق يمكن أن يؤدي إلى «حركة ارتجاعية شديدة في تركيا»[٢٢].

لقد أدى قرار الوحدة الجمركية إلى جعل تركيا البلد غير العضو الأقوى اندماجاً على الصعيد المؤسساتي بالاتحاد الأوروبي، فالوحدة الجمركية تتيح لمن هو طرف من أطرافها أن تكون لديه أقوى الفرص الممكنة للاندماج الاقتصادي دون العضوية. وقد جرى تعزيز هذا الاندماج أكثر نتيجة إيجاد منطقة تجارة حرة لمنتجات الصلب، بموجب معاهدة سوق الفحم والصلب الأوروبية المشتركة، وتقديم تنازلات موازية على صعيد التجارة الزراعية. وقد تمّت الموافقة على كلا الأمرين في عام ١٩٩٦[٢٣].

كانت الوحدة الجمركية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي تعني بلوغ مستوى أعلى

---

(٢١) الجليلي، «تركيا والحلم الأوروبي: ابتعاد أم اتحاد؟،» ص ٨.

(٢٢) هنري باركي [وآخرون]، **القضية الكردية في تركيا**، ترجمة مؤسسة هفال (السليمانية: مؤسسة هفال، ٢٠٠٦)، ص ١٥٧ ـ ١٥٩.

(٢٣) هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١)، ص ٣١٩.

من العلاقات يتعيّن مستقبلاً أن يبقى مفتوحاً، فالاتحاد الأوروبي لم يكن بعد مستعداً لتفسير اتفاقية الزمالة على أنّها مشروع هادف إلى عضوية تركيا في الاتحاد لاحقاً[٢٤].

لقد كانت الأوساط التركية المؤيدة للتوجه نحو الاتحاد الأوروبي تنظر، بقدر متزايد من القلق والسخط، على أن بلدهم كان يتخلف عن ركب دول أوروبا الوسطى والشرقية في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فقد بدأ التوسع شرقاً، وتم قبول جمهورية قبرص عضواً في الاتحاد الذي كان أكثر أهمية من رسالة تركيا العريقة بالنسبة إلى الأوروبيين. وهكذا، فقد تركزت سياسة تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٦، على ضرورة إقناع الأخير بضرورة ضمّ تركيا في الجولة الثانية من التوسيع. وقد تمّ التعبير عن ذلك بوضوح من قبل نائب رئيس الوزراء، ووزيرة الخارجية ـ وقتئذ ـ تانسو تشيللر قبل اجتماعها بممثلي الاتحاد الأوروبي في دبلن في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٩٦ حول توسيع الاتحاد الأوروبي. قالت: «هناك ثلاثة أسباب تدعو إلى مشاركة تركيا في الجولة القادمة من توسيع الاتحاد الأوروبي: نحن البلد الأوّل الذي وقّع اتّفاقاً ممهداً للعضوية؛ وبلدنا هو المرشح الوحيد الذي يتمتع بعضوية الناتو؛ كما أننا البلد الوحيد الذي بلغ مستوى الوحدة الجمركية من الاندماج، هذه الوحدة النافذة منذ عام»[٢٥].

ولكن الموقف التركي تعرّض لشيء من الإعاقة، لأن عضوية الاتّحاد الأوروبي لم تكن، بالفعل، تحظى إلا باهتمام نصف حكومة أربكان ـ تشيلر الائتلافية، أي حزب الطريق القويم (DYP) الذي تتزعمه وزيرة الخارجية تشيلر. أما نجم الدين أربكان وحزبه، حزب الرفاه (RP)، فلم يخفيا معارضتهما للموافقة على الالتحاق التركي بركب الاتحاد، لأسباب أيديولوجية، في المقام الأوّل، مما أدى إلى تعريض الفريق العلماني داخل الحكومة لمزيد من الضغط، لإقناع الشعب التركي بأن مستقبل البلاد مع أوروبا، وبأن الفكرة كانت تحظى بترحيب الأوروبيين وتأييدهم[٢٦].

ما لبث الوضع الحرج لأنصار الدعوة الأوروبية في الحكومة التركية أن تمخّض عن سياسة تركية أكثر فاعلية بممارسة الضغط العلني على الاتحاد

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٢٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

(٢٦) النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، ص ١٦.

الأوروبي، لانتزاع التنازلات منه باعتماد أسلوب دبلوماسي متقدم للإقناع، يدعمه في ذلك الموقف الأمريكي المؤيد لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. فقد كانت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر تكرر الربط الصريح بين موافقة بلادها على أي توسيع لاحق للناتو باتجاه الشرق من جهة، ودخولها إلى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[٢٧]. وبحسب رأي الرسميين في تركيا، يكمن منطق مثل هذا التحرّك في أن توسيع الناتو في أوروبا هو «جزء من عملية الاندماج الكبرى الجارية على قدم وساق في هذه القارة، مع بقاء الحلف ممثلاً للجانب الأمني من عضوية الاتحاد الأوروبي الممثلة لجوانبه السياسية والاقتصادية»[٢٨].

اعتبرت تركيا تقرير المفوضية الأوروبية عن التوسيع الذي جرى تقديمه في منتصف تموز/يوليو ١٩٩٧ تحت عنوان «أجندة ٢٠٠٠ من أجل وحدة أقوى وأوسع»[٢٩] مرفوضاً كلياً. كما اعتبرت تركيا استبعادها من قائمة البلدان التي رشحتها المفوضية لبدء مفاوضات القبول معها «خطأً كبيراً». وقال وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم: «إن هذا القرار ليس عادلاً ولا موضوعياً»، غير أنّه قلل من المبالغة بشأن قرار المفوضية الأوروبية، الذي لن يكون نهاية تركيا التي هي بلد مهم ذو ديناميكية اقتصادية كبيرة. ومع ذلك، فإن الرسميين الأتراك أدركوا أن بلدهم لن يقوم وفقاً للمعايير المطبّقة على الأطراف الأخرى الساعية إلى الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي نفسها؛ فقيام المفوضية الأوروبية بعرض برنامج خاص، يتجاوز حالة الوحدة الجمركية لتطوير العلاقات مع تركيا، خلافاً لحال سائر الدول الأخرى الطالبة للانتساب، ودون أية إشارة واضحة إلى العضوية، إن هو إلا دليل على أن الشكوك التركية حول جدّية الاتحاد الأوروبي في ضمّ تركيا إلى عضويته لم تكن بلا أساس[٣٠].

أدّت اليونان وألمانيا دوراً مباشراً في ترتيب وتحديد موقف ورؤية الاتحاد

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٨) كرامر، المصدر نفسه، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٢٩) حول هذا التقرير، انظر: باركي [وآخرون]، **القضية الكردية في تركيا**، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣٠) قامت المفوضية بتسمية كلّ من: هنغاريا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، وأستونيا، جنباً إلى جنب مع قبرص، باقتراح ما عرف باسم استراتيجيات ما قبل دخول جميع البلدان طالبة الانتساب، باستثناء تركيا التي خُصّت ببرنامج يمكنها من أن تصبح أقرب إلى الاتحاد الأوروبي، ويوصلها إلى مستوى أعلى من الوحدة الجمركية، بموجب نظرة أطلق عليها اسم «وحدة جمركية زائدة». انظر: النعيمي، المصدر نفسه، ص ١٧.

الأوروبي في قمة اللوكسمبورغ تجاه تركيا، فقد استغلت اليونان رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي للحصول على تنازلات تركية محددة بشأن القضية القبرصية وجزيرة إيميا المتنازع عليها بين تركيا واليونان. وفي هذا الإطار، عرض وزير الخارجية اليوناني ثيودورس بافكالوس على وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الشروط اليونانية لتنازل حكومة اليونان عن اعتراضها بشأن استخدام «الفيتو» ضدّ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأشار بافكالوس إلى أن بلاده ستطالب الدول الأوروبية باشتراط موافقة تركيا على الاستجابة لمطالب اليونان بعرض أزمة جزيرة إيميا المتنازع عليها على محكمة العدل الدولية، وضرورة تنازل تركيا عمّا وصفته اليونان بـ «السياسة التهديدية»، وتلويحها المستمر بالخيار العسكري لحسم الأزمة التركية ـ اليونانية، وإنهاء المشكلة القبرصية، كشرط لعدم لجوء اليونان إلى استخدام حقّ الفيتو ضدّ عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي[٣١].

أما ألمانيا، فكانت تتخوف من تأثيرات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ما قد يجلبه ذلك عليها من زيادة تدفق المهاجرين الأتراك والأكراد إليها، فضلاً على عدم ارتياح ألمانيا، ومعها دول أخرى في الاتحاد، لما وصفته بـ «انتهاكات حقوق الإنسان» في تركيا والأقليات الموجودة فيها، وخاصة الأكراد، وتدخل الجيش المتكرر في السياسة بشكل صريح. وقد تمّ نقل هذه الشروط إلى تركيا أثناء زيارة هانس فان دون بروك، المفوض الأوروبي لشؤون العلاقات مع تركيا، إلى تركيا. كما أكد رئيس وزراء اللوكسمبورغ أثناء زيارته إلى تركيا أيضاً في ٢ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٧ الشروط ذاتها التي رفضتها تركيا على أكثر من مستوى. وعليه قرر مجلس الأمن القومي التركي أن «انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لن يعود مطروحاً بالنسبة إلى تركيا إذا لم يتخذ الاتحاد قراراً مؤيداً لتركيا خلال قمته في كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٧، ودون شروط مسبقة». وقد اعتبر أن الاتحاد الأوروبي «يخدع تركيا بوعود زائفة بشأن انضمامها». ومن جهته، استخدم وزير الخارجية التركي إسماعيل چيم لهجة مماثلة وقال: «إن تركيا لن تجعل قضية العضوية محوراً للألفية المقبلة ولمستقبلها السياسي ولكل علاقاتها الخارجية»، وأضاف أنّه «من الممكن الحصول على ردّ إيجابي من الاتحاد بشأن الانضمام إليه، لكن إذا كان هذا هو خيار الاتحاد ـ عدم الموافقة على انضمام تركيا ـ

(٣١) هلال، «حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي،» ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

فإن الاتحاد لن يكون مطروحاً على رأس جدول أعمال تركيا السياسي»[٣٢].

ورغم ذلك، عقد اجتماع قمة اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في ١١ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٩٧، واتخذ قراراً رسمياً يقضي بعدم ضمّ تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنه في الوقت نفسه وضعها في حقل خاص بوصفها دولة طالبة انتساب لا بُدَّ من تشريع «استراتيجية أوروبية» خاصة لها من شأنها أن تؤدي إلى عضوية لاحقة لها ضمن الاتحاد الأوروبي. كما يذكر أن المناسبة الوحيدة التي تمّ فيها التعامل مع تركيا على قدر من المساواة مع الدول الأخرى (١١ دولة) الطالبة للانتساب، كانت لمناسبة عقد مؤتمر أوروبي أراد الاتحاد الأوروبي أن يجعله منبراً دورياً لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك[٣٣].

لقد قوبل قرار قمة اللوكسمبورغ برفض كبير من عموم تركيا، وبالرفض القاطع من حكومة يلماز ـ أجاويد، وكان بمثابة صفعة في وجه تركيا. ففي البيان الرسمي الذي صدر في ١٤ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٩٧، رأت الحكومة التركية بعض العناصر الإيجابية في إعلان قمة اللوكسمبورغ، غير أنّها في الوقت نفسه اعتبرت القرار مرفوضاً لجملة من الأسباب[٣٤]:

(١) لم يتم تقويم تركيا في الإطار نفسه، بموجب الموقف القائم على حسن النية ذاته، ووفق المعايير الموضوعية عينها، مثل البلدان المرشحة الأخرى.

(٢) معظم النقاط التي تمّ إيرادها بوصفها خطوات جديدة وإيجابية بالنسبة إلى تركيا لم تكن في الحقيقة سوى التزامات جرى التعهد بها، ولم تنفذ لسنوات طويلة من الاتحاد الأوروبي.

(٣) كانت ثمة تقويمات منحازة، مغرضة ومبالغ فيها، ضدّ تركيا على صعيد البيئة الداخلية والسياسة الخارجية، بما فيها قبرص.

(٤) انطلاقاً من هذه «المواقف الخاطئة»، تمّ بذل محاولات لفرض شروط سياسية ذات أغراض خفية يتعذّر قبولها.

---

(٣٢) Ziya Önis, «Luxembourg, Helsinki and Beyond: Towards Interpretation of Recent Turkey-EU Relations,» *Government and Opposition*, vol. 35, no. 3 (Autumn 2000), pp. 2-3, <http://portal.ku.edu.tr/~zonis/helsinki.PDF>.

(٣٣) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٣٣٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

كما اتهم رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضدّ بلاده، واتهم يلماز أيضاً المستشار الألماني هيلموت كول بالسعي سراً إلى تحويل الاتحاد الأوروبي إلى «نادٍ مسيحي» يستبعد تركيا التي يشكّل المسلمون فيها الأغلبية الساحقة لسكانها. وأشار في تأكيده صحة ما ذكره إلى أن كول صرّح في اجتماع لزعماء الأحزاب الديمقراطية المسيحية الأوروبية في بروكسل في آذار/مارس ١٩٩٧ أن الاتحاد الأوروبي يقوم على أسس المبادئ المسيحية، وأنه لا مجال فيه لبلد لا يشترك في هذه الهوية الدينية[٣٥].

وقد أكد وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم الشيء ذاته، عندما صرح أن «تركيا تمنح أوروبا الغربية الصلة التاريخية والثقافية والاقتصادية الأساسية برحاب الشرق، وهي تشارك وتلتزم بمفردات الثقافة الأوروبية، من ديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والمساواة بين الجنسين والعلمانية، ومع ذلك ترفض أوروبا انضمام تركيا لأنه بلد مسلم». وأضاف أنّه «ليس من المصلحة أن يبقى الاتحاد الأوروبي نادياً مسيحياً فقط»، ووصف الاتحاد بضيق الأفق حين يفعل ذلك[٣٦].

وعقب هذه التصريحات، وقرار قمة اللوكسمبورغ التي عقدت في ١٢ ـ ١٣ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٧ التي أصدرت قراراً بعدم إدراج تركيا ضمن قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما ذكرنا سابقاً، قررت الحكومة التركية في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٧ قطع الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي، وأعلنت رفضها العرض الذي تقدّم به الاتحاد بشأن مشاركة تركيا في المؤتمر الأوروبي الذي كان من المقرر عقده في لندن في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨، وهددت تركيا في ١٥ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٧ بسحب طلب الانضمام ما لم يتراجع الاتحاد عن موقفه الرافض لضمّها، وذلك في موعدٍ أقصاه تموز/يوليو ١٩٩٨. وكرر يلماز هذا التهديد أكثر من مرة أثناء زياراته لواشنطن[٣٧]، إذ توجه مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في زيارة رسمية لفترة أربعة أيام (١٦ ـ ١٩ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٧) لبحث أوجه التعاون بين تركيا والولايات المتحدة. وقد أكد المسؤولون الأمريكيون دعمهم جهود تركيا في الانضمام إلى الاتحاد

---

(٣٥) Ziya Önis, «An Awkward Partnership: Turkey's Relation with the European Union in Comparative-Historical Perspective,» *Journal of European Integration History*, no. 13 (Spring 2001), pp. 16-17, <http://portal.ku.edu.tr/˜zonis/partnership.PDF>.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» p. 142.

الأوروبي، فقد ذكر جيمس فولي (James Fully) المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: «أن الولايات المتحدة تعتقد بقوة أن تركيا يجب أن تكون مرتبطة بالغرب... تركيا لديها وظيفة أوروبية، وأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من وجهة نظرنا، شيء يجب أن يحدث. إننا ندرك، بالطبع، أن من حقّ الاتحاد الأوروبي أن يضع الشروط للعضوية و«يحدد» جدولة لها... ولكننا نعتقد بأنه، فضلاً على ذلك، فإن عضوية تركيا في الاتحاد يجب أن تحدث، وبقدر ما يتعلق ذلك بالولايات المتحدة، فإن تركيا جزء من أوروبا، وجهودنا الدبلوماسية تعمل على تشجيع المساهمة الكاملة والممكنة لتركيا في المؤسسات الأوروبية»[٣٨].

وبعد الذي لاقته تركيا في قمة اللوكسمبورغ، يلاحظ أنّه حدث تطور محدود وتفهم أكثر إيجابية، إذ أثمرت التصريحات والتهديدات التركية عن تخفيف لغة الخطاب الأوروبي تجاه تركيا[٣٩]، وعدول بعض الأطراف عن مواقفها، بحيث أبدت تفهماً للموقف التركي. وأعلن الاتحاد الأوروبي في أثناء زيارة رئيس الوزراء التركي إلى الولايات المتحدة في ١٦ كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٩٧ عن استعداده لمواصلة الاتصالات مع تركيا بشأن مسألة العضوية. وفي هذا الصدد، أكد وزير الخارجية الألماني أن أبواب الاتحاد الأوروبي ما زالت مفتوحة أمام تركيا. وهذا الموقف لم يكن يعبّر بالدرجة الأساس عن موقف الحكومة الألمانية برئاسة المستشار هلمت كول، فقد كان يسعى إلى بلورة موقف موحّد ورافض لانضمام تركيا في اجتماع الأحزاب المسيحية الأوروبية[٤٠]. وذكر وزير الشؤون الأوروبية في فرنسا أن بلاده تتفهم خيبة الأمل التركية لعدم دعوتها إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وخاصة أن لهجة الأوروبيين لم تكن إيجابية بما فيه الكفاية مع تركيا، وأن فرنسا ستسعى إلى إصلاح الوضع، وهو ما تمّ ترجمته في توقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي بين فرنسا وتركيا أثناء زيارة الرئيس

---

(٣٨) نقلاً عن: لقمان عمر محمود النعيمي، «موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٥،» **شؤون إقليمية** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ٤.

(٣٩) وبالأخص في قمتي «كأرديف» و«فينا» في حزيران/ يونيو وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وقمّة «كولن» في حزيران/ يونيو ١٩٩٩، فقد أجمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعهم في بروكسل بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ على رأي واحد بشأن تقديم مساعدات مالية إلى تركيا بعد تعرّضها لكارثة زلزال مرمرة المدمر. انظر: «اللمحات العامة لسياسة تركيا الخارجية،» موقع تركيا ٢٠٠٦، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤٠) فيصل غازي ناصر العبيدي، «علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ١٠٤.

التركي سليمان ديميريل إلى فرنسا في أواسط شباط/ فبراير عام ١٩٩٨[٤١].

وفي تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٨، اقترحت المفوضية الأوروبية بعض طرق توجيه الأموال إلى برامج في تركيا، دونما وجود أية ضرورة للاستحصال على موافقة من اليونان، مما أدى إلى إعلان حكومة اليونان عن اعتزامها رفع شكوى أمام محكمة العدل الأوروبية إذا ما قام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بإقرار هذه المقترحات. كما سارعت اليونان إلى التصدّي لذلك الأمر عن طريق توزيع تقرير خاص بها تضمّن نقداً عنيفاً لتركيا حول النواقص الموجودة في وضعها الداخلي وسياستها الخارجية «العدوانية»، وخصوصاً في ما يتعلق بسياستها حيال قبرص. لذلك سارع البرلمان الأوروبي إلى شطب أي نصّ يتضمن مساعدات مالية لتركيا في موازنة عام ١٩٩٩، وقد عبّر هذا بالنتيجة عن افتقار الاتحاد الأوروبي إلى أية استراتيجيا أوروبية للتعامل مع تركيا[٤٢].

ردّت تركيا على سلوك الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق تمسكها بلغتها الرافضة، مع البدء بالتعاون الحذر، كما قدمت مقترحاً حول رفع مستوى الاستراتيجيا الأوروبية، الذي عدّ رداً على كلّ من مقترحات المفوضية الأوروبية الأولية من جهة، ومن جهة أخرى توسيعاً لمدى هذه الاستراتيجيا. كذلك، ركّزت تركيا انتقاداتها بشكل خاص على البطء في إطلاق التعاون المالي، وقالت: «إن الاتحاد الأوروبي هو المسؤول عن إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على العقبات الناجمة عن مؤسسات الاتحاد أو الصادرة عن الدول الأعضاء». كما قامت الحكومة التركية أيضاً بتسليط الأضواء على ضرورة تحسين آليات صنع القرار، وإجراء التشاور في إطار اتفاقية الزمالة، لتمكين المؤسسة من أداء وظيفتها المتمثلة بإعداد تركيا للعضوية اللاحقة بصورة كاملة[٤٣].

لم تنتج المبادرة التركية عن أي تحرّك ذي شأن للتأثير في العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، لأن الوضع في بروكسل وبين الدول الأعضاء في الاتحاد لم يتغيّر. وكذلك، فإن الحكومة التركية الغارقة في المشكلات الداخلية، مثل انهيار حكومة يلماز الائتلافية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، والمحاولات المطوّلة التي

---

(٤١) هلال، «حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي،» ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤٢) كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٩، و«Report of European Parliament, Enlargement of the European Union Turkey,» Socialist Group in the European Parliament (2007), <http://www.socialistgroup.org/>.

بذلها ساسة مختلفون في تركيا لتشكيل حكومة جديدة، والانهماك بالإعداد للانتخابات البرلمانية المبكرة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، واعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، هي الأخرى لم تولِ اهتماماً كبيراً للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، بل كان الحافز على مثل هذا الاهتمام أقل بسبب جملة من الضغوط التي تعرّضت لها العلاقات التركية ـ الأوروبية جرّاء رفض إيطاليا تسليم زعيم حزب العمال أوجلان إلى تركيا، وتواطؤ اليونان في عملية تهريبه من الملاحقات التركية[٤٤].

أدى هذا الوضع إلى أن تتنبّه الولايات المتحدة إلى خطورته. لهذا أشار زبيغنيو بريجنسكي (مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق) إلى أن شعور تركيا بأنها المنبوذ الأوروبي سيجعلها دولة أكثر إسلامية، وأقل ميلاً إلى التعاون مع الغرب، وأن على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها في أوروبا لتشجيع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وينبغي معاملة تركيا على أنّها دولة أوروبية[٤٥].

كما أكد بريجنسكي في مؤتمر «مبادرة حلف شمال الأطلسي» الذي عقد في مدينة اسطنبول في أيار/مايو ١٩٩٨ «أن تركيا تعتبر في وضع أخطر بلد من الناحية الأمنية، (وعلى) أوروبا أن تفهم ذلك جيداً، وتقوم بطرح عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي من جديد في أقصر وقت ممكن». فضلاً على ذلك، فقد أكدت البحوث والدراسات التي قدمت في المؤتمر ضرورة تطوير علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي باتجاه قبول عضويتها فيه، وبدا أن الولايات المتحدة بدأت بتأكيد ذلك. وقد أكد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أثناء حضوره لقمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في اسطنبول في نهاية عام ١٩٩٩ دعم بلاده لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولم يمض على ذلك إلا أيام معدودة حتّى تمكّنت تركيا من الحصول على صفة البلد المرشح إلى الاتحاد الأوروبي[٤٦].

ثمّ جاءت قمة هلسنكي التي انعقدت بين ١٠ إلى ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٩ كمبادرة جيدة من دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً عندما قرّروا قبول

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(٤٥) زبيغنيو بريجنسكي، «جيوستراتيجية أوراسيا،» ترجمة عبد الوهاب القصاب، **دراسات سياسية** (شتاء ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩)، ص ١٠.

(٤٦) فيصل غازي ناصر العبيدي، «علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠)، ص ١٤٩.

طلب تركيا كدولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي(*)، على أساس المعايير نفسها بالنسبة إلى المرشحين الآخرين. وكان هذا يعني في الوقت نفسه أن على تركيا أن تنفذ معايير كوبنهاغن قبل أن تستهل مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فالحدّ الأدنى من المعايير التي يجب على الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي أن تنفذها قبل بدء محادثات الانضمام تتضمن عنصراً أساسياً، كما جاء في معايير كوبنهاغن ـ وكما ذكرنا سابقاً ـ «إن العضوية تتطلب أن يكون البلد المرشح قد حقق استقراراً في مؤسساته الضامنة للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، واحترام وحماية الأقليات»(٤٧). وتم ذلك بعد أن خرجت تركيا من أزمة سياسية تمثلت بتدخل الجيش الذي أسقط حكومة يلماز، وبدعم من المؤسسات العلمانية في تركيا. وفي الوقت ذاته، صرح فرانسوا لامورو، المسؤول عن ملف التوسيع في المفوضية الأوروبية، بقوله: «إن الدور الذي يلعبه الجيش التركي في الحياة السياسية يعيق بدء المفاوضات»(٤٨) هذا، فضلاً على استمرار ملف حقوق الإنسان في تركيا الذي شكّل عائقاً مهماً أمام تركيا، وقد طرح في الاجتماعات التي تلت قمة هلسنكي. لقد أعلنت رئيسة البرلمان الأوروبي نيكول فونتين أن «على تركيا العمل على إلغاء عقوبة الإعدام في أقرب فرصة»(٤٩)، كما دعا المسؤولون الأتراك إلى ضرورة حلّ المسألة الكردية، فالأتراك يدركون أهمية هذه المسألة في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد صرح مسعود يلماز بعد ذلك بقوله: «إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يمرّ من خلال ديار بكر»، في إشارة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان، وخصوصاً الأكراد، فضلاً على حقوق المرأة التركية(٥٠).

وبالرغم من ذلك، فقد رحبت الأوساط التركية الرسمية بما رشح عن قمة هلسنكي، واعتبروه تقدّماً بالنسبة إلى تركيا على طريق الانضمام الكامل إلى الاتحاد

(*) فتحت هذه القمة صفحة جديدة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، فقد أصبحت دولة مرشّحة لنيل العضوية كباقي الدول الأخرى التي أقرّ ترشيحها، كما أن دول الاتحاد الأوروبي اعتبرت تركيا مثل دول وسط وشرق أوروبا المؤهّلة للانضمام إلى الاتحاد، انظر: Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» p. 143.

(٤٧) باركي [وآخرون]، **القضية الكردية في تركيا**، ص ١٦٢.

(٤٨) النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، ص ٢٢.

(٤٩) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٥٠) Per Häggström, ed., «Conference Report Turkey in Europe: Changes and Challenges,» Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, Report from the Conference organized by the Joint Center's Turkey Initiative in Cooperation with the Swedish Ministry for Foreign Affairs, Rosenbad, Stockholm (5 May 2006), p. 23.

الأوروبي. فقد اعتبر رئيس الوزراء الأسبق بولند أجاويد قرار قمة هلسنكي على أنّه «أعطى دينامية للشعب التركي، وعزّز ارتباطهم بالديمقراطية»[٥١].

وفي أعقاب صدور قرار الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام ١٩٩٩ القاضي بضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار. وقد ذكر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية جيمس فولي: «إننا ندعم قرار الاتحاد الأوروبي بضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة للانضمام، ونرى أنّها خطوة في الاتجاه الصحيح». وأضاف: «إن مصلحة الولايات المتحدة هي في الاعتقاد الذي يقول إن إرساء الدولة التركية بصورة أكثر ثباتاً بارتباطها بالغرب، أصبح أكثر أهمية من ذي قبل، وبالتالي فإننا يجب أن ندعم بفاعلية تمتين الروابط بين تركيا والاتحاد الأوروبي». وأضاف أيضاً: «إن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لدخول تركيا إلى الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ أدّى إلى وضع أسبقية في دبلوماسية الولايات المتحدة في ما يتعلق بتطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا»[٥٢].

ويذكر أن للولايات المتحدة الدور الكبير في التأثير في قرار الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي، من خلال ممارسة إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون ضغوطاً كبيرة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، بما فيها المكالمات الهاتفية التي أجراها الرئيس الأمريكي مع قادة الدول الأوروبية لحثّهم على قبول تركيا كدولة مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد صدر بيان رسمي عن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مباشرة بعد الإعلان عن هذا القرار، جاء فيه: «إنَّ الولايات المتحدة منذ أمد بعيد تعمل على تأييد تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. . . وأن هذا من شأنه أن يحقق منفعة دائمة، ليس فقط بالنسبة إلى تركيا، ولكن أيضاً لجميع أعضاء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة»[٥٣].

وبالرغم من اعتبار قرار قمة هلسنكي قراراً مهماً في مستقبل علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي، فإن العديد من المختصين بهذا الشأن يرون أن قرار هذه القمة لم يؤد إلى توطيد علاقات قوية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، فضلاً على أنّه

---

(٥١) «Statement of Prime Minister Bülent Ecevit in Helsinki on Turkey's Candidacy to the EU,» (11 December 1999), <http://www.mfa.gov.tr/grupa/ad/adc/candidacy.htm>.

(٥٢) Häggström, ed., pp. 4-5.

(٥٣) Sayari, «The United States and Turkey's Membership in the European Union,» p. 169.

لم يكن عامل زخم في تحقيق الإصلاحات[٥٤]، نتيجة الشروط التي وضعتها الدول الأوروبية على تركيا، التي اعتبرتها تركيا تنازلاً عن بعض قضاياها الرئيسية (قبرص وإيجة). ففي صباح يوم الجمعة في ١٠ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٩٩، وقبل إعلان قرار القمة، أرسلت قمة هلسنكي صيغة بيان قبول ترشيح تركيا لدخول تركيا إلى الاتحاد، وقد تضمنت ثلاثة شروط[٥٥]:

ـ التزام معايير كوبنهاغن حول الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والأقليات، وقد قبلت تركيا هذا الشرط، وكان بولند أجاويد نفسه قد أعلن التزامه بذلك في رسالة وجهها إلى المستشار الألماني شرودر في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩.

ـ تسوية الخلافات بين تركيا واليونان في بحر إيجة حتّى العام ٢٠٠٤ بطرق سلمية، وفي حال تعذّر ذلك رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

ـ حلّ المسألة القبرصية بصورة سلمية، لكن ذلك في حال تعثره، لن يكون شرطاً مسبقاً يحول دون انضمام جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد أدت الرئاسة الفرنسية، خلال تلك الفترة دوراً إيجابياً، بسبب تأييد رئيسها جاك شيراك لمسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إذ إنّه ثمّن الجهود التي بذلتها تركيا من أجل إصلاح الدولة والنظام السياسي فيها، كما أصرّ على ضرورة تحقيق التقارب بين شطري المتوسط[٥٦]. فقد اعتبر قرار قمة هلسنكي تحولاً مهماً في سياسة دول الاتحاد الأوروبي، إذ كانت هناك جملة من الأسباب التي أدت إلى تغيير موقف أوروبا في هذه القمة، وأهمها[٥٧]:

ـ رغبة الدول الأوروبية في وقف التدهور في العلاقات التركية ـ الأوروبية بعد قمة اللوكسمبورغ.

---

(٥٤) Wolfango Piccoli, «Enhancing Turkey's EU Membership Prospects via Securitizing Moves: The Role of Turkish NGOs in the Country's Europeanization,» paper presented at the: 7th Annual Kokkalis Graduate Student Workshop Harvard University, 4 February 2005, pp. 12-15.

(٥٥) محمد نور الدين، **حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٦٣.

(٥٦) النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، ص ٢٠.

(٥٧) Gözde Aladag, «How Does Geostrategic Importance Affect Turkey's Prospects for EU Membership? An Analysis of EU-Turkey Relation from a Security Perspective,» (Master Thesis, University of Kent at Canterbury, Brussels School of International Studies, Brussels, 2004), p. 9.

ـ اللين في المواقف من جانب ألمانيا بعد التحالفات الجديدة التي جرت بين الأحزاب الألمانية.

ـ التغيير في سياسة اليونان حيال تركيا.

ـ الضغط الأمريكي على دول الاتحاد الأوروبي.

ومع الموافقة على قبول تركيا كعضو مرشح في الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي عام ١٩٩٩، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتم التأكيد بشكل صريح وقطعي على أنّ تركيا على قدم المساواة مع بقية الدول المرشحة، وعلى أنها دولة مرشحة ستنضم حتماً إلى الاتحاد على أساس المعايير نفسها. ودعا البيان الختامي للقمة تركيا إلى الاستفادة من استراتيجية الاتحاد، مثل بقية المرشحين قبل الانضمام، مؤكّداً أنه سيتم إعداد وثيقة الانضمام لتركيا أيضاً. وقد أولته الولايات المتحدة اهتماماً كبيراً، فقد اعتبر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٩ «أنَّ الاتجاه الذي ستتخذه تركيا سيحدد الشكل الذي سيتخذه العالم في القرن الحادي والعشرين»[٥٨].

وفي هذا الإطار، انعقد مجلس الشراكة في اللوكسمبورغ يوم ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، وقرر إجراء المفاوضات الخاصة بالخدمات موضوع البحث منذ إبرام اتفاقية الاتحاد الجمركي، لجهة إعداد وثيقة الانضمام وتقرير الأداء لعام ٢٠٠٠ في المقام الأوّل، وتشكيل ٨ لجان فرعية بغية تحقيق عملية كشف منجزات الاتحاد، وتفعيل التعاون المالي، وسط دعم أمريكي. كما جدد الرئيس كلينتون خلال زيارته إلى ألمانيا في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ دعم بلاده لقضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حينما أشار إلى أن ضمّها إلى الاتحاد الأوروبي سيكون حسناً لها من جهة، ولجنوب شرق أوروبا من جهة أخرى، وسيسهم في تسوية المشكلة القبرصية والمشكلات التركية اليونانية. كما أوصى بمعاملة تركيا كمرشح حقيقي للحصول على عضوية الاتحاد، وأعرب عن امتنانه لموافقة قمة هلسنكي على ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، وأشار إلى أن بلاده تنظر إيجابياً إلى مبادرات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[٥٩].

---

(٥٨) نقلاً عن: وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦)، ص ٢٩٤.

(٥٩) العبيدي، «علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي،» ص ١٤٩.

وفي قمة نيس التي انعقدت للفترة من ٤ ـ ٦ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٠، صادق المجلس الأوروبي على «وثيقة شراكة الانضمام» (Accession Partnership Document) التي مثلت الحدّ الأدنى من الشروط الأولية، والأهداف المتوسطة المدى التي يتوجب على تركيا أن تنجزها لتتأهل إلى العضوية. وفي هذا الصدد، وضعت الوثيقة آلية لتقويم تنفيذ الشروط، وتحقيق الأهداف التي حدّدتها. وقد أسّست في هذه الوثيقة، في الواقع، بالرغم من أنّها لم تحدد وقتاً لإنجاز ذلك، لـ «خارطة طريق» (Road Map) لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ذلك الانضمام الذي يتوقف على مدى قدرة تركيا على إنجاز تلك الشروط والأهداف التي حددتها الوثيقة، والمتعلّقة بإنجاز العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية، وفق معايير كوبنهاغن[٦٠]. وقد رحبت الولايات المتحدة بهذا القرار، واعتبرته خطوة إيجابية سوف تسهم في تحسين علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي. وقد ذكر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية «أن الولايات المتحدة تؤمن منذ مدّة طويلة بأن مستقبل تركيا هو مع أوروبا»[٦١].

ونشرت المفوضية الأوروبية بالنسبة إلى تركيا أيضاً، أسوة بالدول المرشحة الأخرى، وثيقة انضمام في ٨ آذار/ مارس ٢٠٠١، وعلى أثرها وافقت الحكومة التركية في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠١ على البرنامج الوطني الخاص بالتزاماتها للتوافق مع مكتسبات الاتحاد الأوروبي. والهدف الرئيسي للبرنامج الوطني هو تلبية متطلبات وثيقة الانضمام المشتركة ضمن جدول زمني، وقد أعادت المفوضية النظر في وثيقة الانضمام مرتين في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. هذا، وقد تمت الموافقة على البرنامج الوطني التركي بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، كما حضرت تركيا أيضاً إلى جانب الدول المرشحة الأخرى قمة ليدن التي انعقدت في ١٥ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠١، وقد تمّ الإيماء فيها لأول مرة إلى قرب بدء مفاوضات العضوية مع تركيا، في إطار التغييرات الدستورية. وفيها أيضاً تقررت مشاركة تركيا على قدم المساواة مع بقية الدول المرشحة في أعمال بلورة مستقبل أوروبا[٦٢].

وقد وافقت تركيا على قبول الشروط التي وضعتها وثيقة «شراكة

(٦٠) Gursel Demirok, «How Could the Relations Between Turkey and European Union be Improved?,» Europa Institute der Universität Basil (2001), p. 13, <http://www.basil university.org>.

(٦١) النعيمي، «موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٥،» ص ٤.

(٦٢) «اللمحات العامة لسياسة تركيا الخارجية،» موقع تركيا ٢٠٠٦، ص ١٩٩.

الانضمام»، فقد وقّعت في آذار/مارس ٢٠٠١ مع الاتحاد الأوروبي على تنفيذ بنود هذه الوثيقة، ونتيجة لذلك وافق الاتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة في منتصف كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠١ على منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشيح، الأمر الذي فرض على تركيا اتخاذ إجراءات عديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، للوفاء بالاستحقاقات الواجبة عليها بموجب «معايير كوبنهاغن» للإصلاحات السياسية والديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل الإيفاء بمتطلبات الانضمام. فخلال الفترة الواقعة بين قمة هلسنكي ١٩٩٩ والمجلس الأوروبي في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٢، طبّقت تركيا برنامجاً وطنياً للإصلاح، وبدأت بسلسلة من الإصلاحات لانجاز ذلك[(٦٣)]. وبالرغم من أن البرلمان التركي وافق على سلسلة من الإصلاحات «الديمقراطية» في مجال حرية التعبير عن الرأي واحترام حقوق الإنسان، فضلاً على وضع مهلة محددة حتّى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢ للانتهاء من جميع إجراءات «الدمقرطة» القصيرة المدى، فإن الاتحاد الأوروبي ظلّ منتهجاً أسلوب «المماطلة والتسويف» في تحديد موعد لبدء مفاوضات الانضمام، بحجة أن جهود تركيا في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي لم تكن كافية بالمستوى المطلوب وفق معايير كوبنهاغن[(٦٤)].

وفي هذا الإطار، صرح غونتر فيرهوغن (Günter Verheugen) المسؤول عن ملف توسيع الاتحاد الأوروبي خلال زيارته إلى تركيا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ قائلاً: «إنّه على الرغم من أن بعض الإصلاحات كانت بمثابة تقدّم كبير في مجال الإصلاحات التركية، فإنها غير كافية من وجهة النظر الأوروبية». وأضاف: «نحن نتوقع أن تغطي الخطوات القادمة مجالاتٍ عديدةٍ لم تغطَّ من قبل، مثل إلغاء عقوبة الإعدام وإصلاح التعليم».

كما شدّد المسؤول الأوروبي على حاجة تركيا إلى «التطبيق الكامل» للمعايير السياسية الأوروبية، إذ أوضح أن «بداية سير المفاوضات تتعلق أولاً وآخراً بمدى التقدّم الذي سوف تحققه تركيا». وفي بحث حول «أجندة تركيا ـ الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٢» الذي قامت به المؤسسة التركية ـ الأوروبية في شباط/فبراير ٢٠٠٢، ظهر أن ٦٨ بالمئة من الشعب التركي يؤيدون دخول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن معظم الأتراك ينظرون إلى الاتحاد على أنّه منقذهم من الأزمة

(٦٣) Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» p. 144.

(٦٤) المصدر نفسه.

الاقتصادية التي تسيطر على بلادهم بمجرد انضمامهم إليه. أما في ما يتعلق بالموقف من مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على المستوى السياسي التركي، فقد تصاعدت التوترات داخل تركيا(٦٥)، حتّى وصلت الذروة في شباط/ فبراير ٢٠٠٢، عندما تمّ نشر مئات الرسائل عبر البريد الإلكتروني، كتبتها ممثلة الاتحاد الأوروبي في تركيا كارين فوك، التي أظهرت جهودها المتوالية «لدفع الحكومة التركية التي يرأسها بولند أجاويد إلى تلبية المطالب الأوروبية، الأمر الذي أشعل غيظ أولئك الذين يعارضون العملية برمتها، وجعلهم أكثر إصراراً على الرفض». ويبدو أن هذه المسألة سبّبت قلقاً فعلياً لدى الحكومة التركية، إذ صرح وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم في كلمة ألقاها عبر التلفاز في بداية شهر آذار/ مارس ٢٠٠٢ قائلاً: «إذا استمر الحال كما نحن عليه الآن، فستذهب كلّ جهودنا أدراج الرياح، وسينتهي الأمر بتركيا إلى أن تضرب رأسها بعرض الحائط». وفي المقابل، صرح أمين عام مجلس الأمن القومي التركي تونغر كلينيك في ما بعد قائلاً: «إن الجهود التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي محكوم عليها بالفشل»، معللاً ذلك بالقول: «إن تركيا لم تر أَية مساعدة، ولو بسيطة، من جانب الاتحاد الأوروبي، فضلاً على أن الأخير ينظر إلى المشكلات التركية بسلبية واضحة». ومن ثمّ، فقد دعا كلينيك الحكومة التركية إلى البحث عن حلفاء جدد لها، مثل روسيا وإيران، فضلاً عنلى الولايات المتحدة(٦٦).

وبرغم ذلك، تطورت العلاقات التركية ـ الأوروبية خلال الفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٤)، نتيجة صعود التيار الإسلامي إلى الحكم في تركيا بعد أن بيّن للأوروبيين أن هذا الأمر لا يشكّل عائقاً. وقد أكد ذلك وزير الخارجية الفرنسي السابق دومينيك دوفيلبان بقوله: «إن وصول حزب إسلامي التوجه إلى الحكم في تركيا يجب ألا يمنعها من أن تكون مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي». وقال أيضاً:

---

(٦٥) بالرغم من تصاعد التوترات على الصعيد الرسمي بشأن مسألة الانضمام، فإن الحكومة الائتلافية التركية التي كان يرأسها بولند أجاويد، رئيس الحزب الديمقراطي اليساري، تمكّنت في النهاية من تدعيم موقفه المؤيد للانضمام. ولكن ذلك لا ينفي مدى التفكّك والانقسام الذي وصلت إليه الحكومة التركية التي انقسمت بين فريقين: فريق مسعود يلماز، زعيم حزب الوطن الأم من جهة، وفريق دولت باحكالي، نائب رئيس الوزراء التركي، وزعيم حزب الحركة القومية من جهة أخرى؛ فبينما صرح يلماز أن «معارضة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لا يستلزم منا الاختباء في ظهر الجيش»، في إشارة إلى موقف المؤسسة العسكرية التركية، انتقد باحكالي بشدة فكرة دخول تركيا الاتحاد الأوروبي بـ «أي ثمن». وقد ظهر اختلاف الفريقين، خاصة في ما يتعلق بمسألة إلغاء عقوبة الإعدام.

(٦٦) نقلاً عن: النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام،** ص ٢١ ـ ٢٢.

«إن رسالة قوية ستوجه إلى تركيا في قمة كوبنهاغن التي ستنعقد في كانون الأوّل/ ديسمبر»، مضيفاً القول: «إلا أننا طبعاً سنحكم على الحكومة الجديدة بحسب أعمالها». وذكر أن «المسؤولين الأتراك الجدد أكدوا رغبتهم في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي»، مشيراً إلى أن «تركيا بالتأكيد يمكن أن تكون مرشحة»[٦٧].

ب ـ حزب العدالة والتنمية ودوره في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التأثير الأمريكي من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٠

في منتصف عام ٢٠٠٢، وبعد أن رفض الناخبون الأتراك المؤسسة السياسية التقليدية، صوّتوا لصالح حزب العدالة والتنمية (AKP)، وهو حزب براغماتي ذو جذور إسلامية ليست متطرفة مؤيدة لعملية الانضمام، ويمكن مقارنته عموماً بأحزاب يمين الوسط الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية. وقد بدأ برنامجاً غير مسبوق من الإصلاحات التي أدت إلى إحداث العديد من التغييرات التشريعية المهمة، وإلى جعل تركيا مرشحاً رسمياً. تأسس هذا الحزب في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ من قبل عدد من أعضاء حزب الفضيلة المحظور، الذين توزعوا على حزبي السعادة وحزب العدالة والتنمية، برئاسة رجب طيب أردوغان، رئيس بلدية استانبول السابق. وقد أكد مؤسسو الحزب البالغ عددهم ٧٤، ومعظمهم من الجامعيين ورجال الأعمال الذين جمعوا بين الشباب وكبار السن، أن حزبهم يريد التوجه إلى قاعدة انتخابية أوسع من حزب الفضيلة الذي كان خطابه الإسلامي يجتذب بصورة خاصة الناخبين المتدينين، ويثير استياء المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين[٦٨].

استطاع هذا الحزب ذو التوجهات الإسلامية أن يحقق الفوز في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢، بنسبة كبيرة تصل إلى أكثر من ٦٥ بالمئة من مقاعد البرلمان (انظر الملحق الرقم (١) في نهاية هذا الكتاب)، كما استطاع أن يشكّل الحكومة برئاسة رجب طيب أردوغان. أما حزب الشعب الجمهوري، فقد شكّل المعارضة داخل البرلمان. وفي انتخابات ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧ حصل أيضاً حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية التي جرت، بناءً على طلب

(٦٧) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٦٨) المصدر نفسه، ومحمد نور الدين، **تركيا: الصيغة والدور** (بيروت: رياض الريس للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٢١ ـ ٢٥.

حزب العدالة والتنمية (انظر الملحق الرقم (٢)). وقد أصبح عبد الله غول، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية، في عام ٢٠٠٧ رئيساً للجمهورية (انظر الملحقين الرقمين (٤) و(٥) اللذين يوردان أسماء رؤساء الجمهورية التركية منذ تأسيسها). يضاف إلى ذلك، أن حزب العدالة والتنمية قد حصل في الانتخابات المحلية التي أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٩ على المرتبة الأولى، ولكن بنسبة أقل من نتائج الانتخابات السابقة. وهذا بدوره أعطى دوراً كبيراً لحزب العدالة والتنمية، ولكن في الوقت نفسه تخشى قيادات حزب العدالة والتنمية من سعي الأحزاب السياسية العلمانية والمؤسسة العسكرية إلى حظر هذا الحزب عن العمل السياسي، كما حصل مع حزب الرفاه وحزب الفضيلة، وخصوصاً بعد التعديلات التي قام بها حزب العدالة والتنمية في ما يتعلق بالحجاب وطلاب المدارس الدينية، مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية والكثير من الأحزاب السياسية الأخرى.

وفي إطار أهداف حزب العدالة والتنمية، فقد ذكر هذا الحزب في ديباجة برنامجه الانتخابي أنَّ تركيا «ترتبط بأوروبا بعلاقات أسسها تاريخية وثقافية. إن علاقتنا بأوروبا سوف تستمر إلى أن تصبح في أولويات جدول أعمال السياسة الخارجية التركية، كما أن تركيا سوف تنجز وعودها للاتحاد الأوروبي الخاصة بانضمامها إلى الاتحاد بالسرعة الممكنة، كما سيسعى الحزب بشكل كبير إلى أن تبقى تركيا فاعلة في الأمن الأوروبي، وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي»[٦٩].

كما اعتبر أردوغان خلال إعلانه البرنامج الانتخابي للحزب «أنَّ الاتحاد الأوروبي هو أولوية الأولويات في برنامجة الحزبي»، وكان جاداً في ذلك، لأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو أحد السبل القوية لإزالة الشوائب التي تعانيها تركيا في مجال الحريات وحقوق الإنسان[٧٠]. هذا الأمر أدّى إلى أن بعض مراكز القوى العلمانية قد اتهمت حزب العدالة والتنمية بأنه لا يريد من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوى إضعاف الدولة والعسكر من أجل استعادة الإسلاميين لحريتهم وحركتهم الهادفة إلى إقامة «دولة دينية». وقد نفى حزب العدالة والتنمية ذلك بدوره[٧١].

---

(٦٩) «Development and Democratization,» All for Turkey (2 February 2007), <http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html#6>.

(٧٠) نور الدين، المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

وفي الحقيقة، إن حزب العدالة والتنمية يعتمد بشكل كبير في إصلاح الداخل، وتقليل سيطرة العسكر على الحياة السياسية التركية، على «الرافعة الأوروبية»، فدونها لا يمكن اختراق صفوف «الدولة العميقة»، أو «الدولة المتجذرة»[٧٢]، كما يوجد لحزب العدالة والتنمية مشاريع بعيدة المدى خاصة به، وإن انتخاب عبد الله غول لرئاسة الجمهورية هو جزء من تلك المشاريع. كما يذكر بعض أعضاء هذا الحزب أن رئيس الوزراء أردوغان «سيحاول القيام ببعض التعديلات القانونية بهدف انتخابه رئيساً للجمهورية في المرحلة المقبلة، ويمكننا تعداد المشاريع الطويلة المدى لحزب العدالة والتنمية التي أهمها «إقامة» دولة إسلامية معتدلة على طريق الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، ولها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية»[٧٣].

وقد وعد ياسار ياكيس (Yasar Yakis)، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية، بتعجيل التحضيرات لملاءمة معايير العضوية في الاتحاد الأوروبي، كما وعد قادة هذا الحزب بجعل مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أولويات الحزب[٧٤].

وفي إطار هذا السعي الجاد، رسمت المفوضية الأوروبية خطّة شراكة انضمام تركيا (Turkey's Accession Partnership)، موضحة بالتفصيل كيفية تلبية تركيا لمعايير كوبنهاغن. وقد نقحت الوثيقة خلال عام ٢٠٠٢، وفي العام ذاته وافق المجلس الأوروبي على أن تبدأ مفاوضات الانضمام من دون تأخير إذا قرر قادة الاتحاد الأوروبي أن تركيا قد أوفت بالمعايير المطلوبة، بعد أن تقدّم المفوضية الأوروبية تقريراً حول تنفيذ تركيا معايير كوبنهاغن، وتوصية المفوضية بخصوص كون فتح باب المفاوضات أصبح أمراً ملائماً[٧٥]، إذ كان الكثير من الدلائل يشير

---

(٧٢) مقابلة مع د. محمد نور الدين بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩، في: المصدر السابق. **ويقصد بالدولة العميقة**: هي عبارة عن تنظيم سري تمّ تنظيمه منذ فترة الحرب الباردة لمواجهة الأفكار والطروحات الشيوعية، ويهدف أيضاً إلى المحافظة على علمانية الدولة التركية، في إطار المبادئ التي جاء بها أتاتورك، فضلاً على عدم التنازل حيال موضوع الأكراد وقبرص. وقد عاثت تلك الدولة العميقة فساداً في تركيا منذ العام ١٩٦٠، تاريخ أول انقلاب عسكري، أعقبه إنشاء مجلس الأمن القومي، ومنحه صلاحيات واسعة جعلته حكومة فعلية ووصياً على النظام. كما تتهم الدولة العميقة بالمحاولات الانقلابية الأخيرة بالضد من حزب العدالة والتنمية. انظر: مصطفى حمو، «هل تشهد تركيا مواجهة جديدة بين الجيش والحكومة ٢٠٠٨؟،» بي. بي. سي. العربية (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧)، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_71580 00/7158442.stm>.

(٧٣) رسول طوسون [وآخرون]، «الإسلاميون في تركيا ومشروع التغيير: «ندوة العدد»،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٢٧ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ١٧.

(٧٤) «Turkey's Islamic Party Makes EU Entry Top Priority,» *Guardian*, 4/11/2002, <http://www.guardian.co.uk/theguardian>.

(٧٥) باركي [وآخرون]، **القضية الكردية في تركيا**، ص ١٦٣.

إلى أنّه في قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٢ سوف يتم قبول تركيا كدولة مرشحة، وأنّه سوف يتم بدء مفاوضات الانضمام معها(٧٦).

وقد عزّز هذا الاتجاه سعي حكومة حزب العدالة والتنمية الجاد من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الإصلاحات التي قامت بها منذ تسلّمها الحكم، فضلاً على الزيارات المتكررة إلى دول الاتحاد الأوروبي من قبل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ووزير خارجيته السابق عبد الله غول، إذ قاما بجولة أوروبية ضمت ١٥ دولة من دول الاتحاد، من أجل حثّها على قبول تركيا وفتح باب المفاوضات معها. وقد أثمرت هذه الجهود، فقد حصلا على تأييد بعض رؤساء دول الاتحاد المهمة، وخصوصاً فرنسا وألمانيا. وقد ذكر المستشار الألماني السابق غيرهارد شرويدر في خطاب له أثناء قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٢ أنه «من الممكن جداً، إن لم يكن من الضروري، أن تتبوأ تركيا مكانتها في أوروبا إذا أرادت ذلك، نظراً إلى التجربة المنبثقة عن تاريخ ووقائع القرن العشرين»، ورأى أن «تركيا يمكن أن تصبح جسراً مهماً، وربما أهم جسر، بين أوروبا وشرق الحوض المتوسط، وهو دور تضطلع به تركيا منذ فترة على الصعيد العسكري». ووجّه شرويدر تحذيراً إلى أية جهة تسعى إلى تحول الحوار حول انضمام تركيا إلى مواجهة جديدة بين ثقافات الغرب المسيحي والإسلام، وقال: «إن أية جهة تلمّح إلى أن المسلمين لا يمكن أن يندمجوا في ثقافتنا ومجتمعنا، فذلك خطأ وأمر خطير. فالمسلمون جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية في مجتمعاتنا الأوروبية». وأضاف شرويدر: «إن أي قرار يفتح المفاوضات أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد لن يتم إلا إذا أنجزت تركيا حقيقة ما يتعيّن عليها أن تنجزه من أجل بناء مجتمع ديمقراطي»(٧٧).

وفي ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٢ حثّت الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي على بدء المفاوضات مع تركيا حول مسألة انضمامها، في أقرب وقت ممكن، وذلك بعد أن امتنعت الدول الأوروبية في بروكسل عن تحديد موعد محدد لبدء المفاوضات، في تقرير أصدرته في مطلع تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٢ حول توسيع عضوية الاتحاد. وقد صادقت اللجنة الأوروبية، وهي الجهاز التنفيذي

---

(٧٦) «Report of European Parliament, Enlargement of the European Union Turkey,» Socialist Group in the European Parliament.

(٧٧) نقلاً عن: باركي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

للاتحاد الأوروبي، على التقرير الذي أعلن عن ترشيح عشر دول لعضوية الاتحاد بحلول منتصف عام ٢٠٠٤، لكن التقرير لم يحدد موعداً لبدء المفاوضات مع تركيا التي عبّرت عن غضبها تجاه التقرير، وتضامنت معها الولايات المتحدة. كما صرح بذلك وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بقوله: «إن الولايات المتحدة تعتبر تركيا من الشركاء الأساسيين لأوروبا»[٧٨]. وقبيل اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي في كوبنهاغن في ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢، قامت الولايات المتحدة مرة أخرى بإطلاق حملة كبيرة لتعزيز فرص تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد اجتمع الرئيس جورج دبليو بوش مع زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان في البيت الأبيض في كانون الأوّل/ديسمبر من العام نفسه، وأكد من جديد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا، وأعلن أنّ الولايات المتحدة «تقف جنباً إلى جنب مع تركيا في محاولة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي»[٧٩].

كما قام أيضاً الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بإجراء العديد من المكالمات الهاتفية مع القادة الأوروبيين، في حين إن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول حثّ نظرائه الأوروبيين على تحديد موعد لبدء محادثات انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وكان الدعم الأمريكي إلى تركيا قد انعكس بشكل أفضل في التصريحات التي أدلى بها نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بول وولفويتز، فقد تحدّث في لندن في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢ عن أن: «قرار أعضاء الاتحاد الأوروبي هو، بالطبع «شأن أوروبي»، ولكن التاريخ يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيكون أقوى وأكثر أماناً وأكثر ثراءً وتنوّعاً إن رحب بتركيا. . . .»[٨٠]. فضلاً على ذلك، فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة أن تضغط على دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً في منتصف عام ٢٠٠٢، لحثّها على تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا في قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٢. وكان الهدف الأمريكي في تلك الفترة هو الحصول على الدعم التركي لحملتها ضدّ العراق. وهذا ما أشار إليه أحد المسؤولين الأمريكيين الذي لم يذكر اسمه بالقول: «لنكن واضحين، يهمنا على المدى القصير الحصول على مساعدة في القضية العراقية، وبعد ذلك نعتقد أن انضمام الأتراك إلى الاتحاد

(٧٨) «واشنطن تطالب الاتحاد الأوروبي ببحث ضمّ تركيا،» بي. بي. سي. العربية (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، <http://www.bbcarabic.com>.

(٧٩) Sayari, «The United States and Turkey's Membership in the European Union,» p. 169.

(٨٠) المصدر نفسه.

الأوروبي سيجعلهم أكثر مرونة في قضية قبرص». وقد أضاف كذلك: «لكننا ننظر إلى أبعد من ذلك على المدى الطويل، مع رغبتنا في إظهار إمكانية ردم الهوة الكبيرة التي تفصل بين العالمين الإسلامي والمسيحي». وذكر المسؤول أيضاً: «إذا كان علينا أن نحقق تقدّماً يوماً ما في هذا الاتجاه، فيجب تجاوز النظرة السائدة في أوروبا إلى الإمبراطورية العثمانية على أنّها العدو التاريخي»[٨١].

وفي ١١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢ التقى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض، وناقشا العلاقات الثنائية بين البلدين. ووعد الرئيس الأمريكي بوش رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالضغط على الدول الأوروبية، عشية القمة، لتحديد موعد بدء المفاوضات مع تركيا حول مسألة الانضمام في القمة الأوروبية المقبلة، التي عقدت في اليوم التالي[٨٢].

وكرد فعل على الضغوط الأمريكية، عبّر العديد من القادة الأوروبيين، وخاصة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، عن انزعاجه من التدخل الأمريكي المباشر في هذه القضية أثناء حفل عشاء القمة الأوروبية في كوبنهاغن. وكان أغلب القادة الأوروبيين يرون أن واشنطن تحاول الضغط على دول الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق أهدافها الخاصة، إذ تسعى للحصول على حقّ استخدام الأراضي التركية والقواعد العسكرية الأمريكية الموجودة هناك في حربها ضدّ العراق، وكذلك من أجل التأثير في أوروبا من خلال إضعاف التماسك السياسي الأوروبي. وقال الرئيس شيراك: «إن التوسط الأمريكي قد ألحق ضرراً بالغاً بالقضية التركية»، كما اتخذ بعض القادة الأوروبيين موقفاً مضاداً لرسالة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى الاتحاد الأوروبي التي جاء فيها: «إن على أوروبا أن تفتح أبوابها لدخول تركيا، وإن لم تستوف الشروط المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد، وخاصة ما يتعلق منها بالحريات المدنية والتزام الديمقراطية وسلطة القانون»[٨٣].

وكان ردّ الفعل الأوروبي واضحاً عن طريق قرار القمة الأوروبية المنعقدة في

---

(٨١) النعيمي، «موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ١٩٩١ - ٢٠٠٥،» ص ٦.

(٨٢) Bulent Aliriza, «Turkey, European Union and the United States,» Center for Strategic and International Studies (Washington) (12 April 2003), p. 13, <http://w ww.csis.org>.

(٨٣) *Washington Post*, 18/12/2002.

كوبنهاغن في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢، إذ كان معارضاً للضغوط الأمريكية ورافضاً لها ومخيّباً للمساعي الأمريكية، فقد أرجأ القرار تحديد تاريخ بدء المفاوضات مع تركيا حول مسألة الانضمام إلى نهاية عام ٢٠٠٤، في حين أقرت القمة الأوروبية بالصيغة النهائية توسيع الاتحاد الأوروبي بضم عشر دول جديدة إليه ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٤[٨٤].

وبعد أن رفض الاتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة في عام ٢٠٠٢ أن يحدد موعداً محدداً لبدء المفاوضات مع تركيا، استقبلت الولايات المتحدة هذا القرار باستياء كبير، وطلب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية من الأوروبيين أن يدركوا مصلحة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا في قيام أوثق علاقة ممكنة بين تركيا والاتحاد الأوروبي. ومنذ ذلك الوقت، شددت واشنطن ضغوطها على فرنسا وألمانيا، العضوين الأكثر تأثيراً في الاتحاد، حتّى تغيّر الأخيرة موقفها إزاء مسألة انضمام تركيا. وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوى، لم يكشف عن هويته، إن «فكرة عدم وجود تناقض بين الإسلام والديمقراطية مبدأ مهم جداً للعالم الإسلامي، لذلك نتمنى أن يحقق الأتراك نجاحاً في هذا الإطار». وأضاف أيضاً: «إن مكافأة تركيا عبر ضمها للاتحاد الأوروبي سيساعد الولايات المتحدة في حربها ضدّ الإرهاب، ولن يكون له سوى إيجابيات في مجال اجتثاث التطرف من جذوره والقضاء على المشاعر المعادية للغرب في الدول العربية والإسلامية». كما طالب نائب وزير الدفاع الأمريكي بول ولفوويتز من الاتحاد الأوروبي، قبل أيام من القمة، قبول تركيا في قمة الاتحاد المقبلة في كوبنهاغن في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢. وقال خلال زيارته إلى لندن: «إن الأتراك يبذلون قصارى جهدهم لتطوير مجتمع ديمقراطي حرّ ومتسامح يمكن أن يشكل أنموذجاً يحتذى به لدول أخرى في العالم الإسلامي»[٨٥].

وبعد الضغوط التي مارستها تركيا، فضلاً على الولايات المتحدة عقب قرار قمة كوبنهاغن في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٢، جاء اجتماع القمة الأوروبية في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي قرر فيه تحديد يوم ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥ موعداً لبدء المفاوضات مع تركيا حول مسألة العضوية. وقد رحبت الولايات

---

(٨٤) نهرا، «الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا،» ص ٧٩.

(٨٥) نقلاً عن: النعيمي، «موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٥».

المتحدة بهذا القرار، وقال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، عاكساً رؤية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذه المسألة: «إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وحليف أساسي، وستكون تركيا التي تتمتع بدعم قوي في أوروبا، وتشترك في القيم الأوروبية، قوة إيجابية من أجل الرخاء والديمقراطية»(٨٦). وأضاف أيضاً: «إن تركيا مرتبطة بأوروبا، وإن المشاركة في القيم الأوروبية سيمثل دفعة إيجابية في اتجاه الديمقراطية(٨٧).

وبالرغم من سعي حزب العدالة والتنمية الجاد إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يمكن قياسه عن طريق الإصلاحات الكبيرة التي قام بها، والتي وصفها غونتر فيرهوغن، المسؤول السابق عن شؤون توسيع الاتحاد الأوروبي بأنها «الثورة الثانية بعد ثورة أتاتورك»(٨٨)، فإن جهوده قوبلت بنوع من الإعاقة نتيجة مواقف الاتحاد الأوروبي من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً عقب قرار المحكمة الأوروبية في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ حول الحجاب، الذي جاء فيه: «إن منع ارتداء الحجاب في الجامعات التركية لا يمثل مخالفة للمادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وبالتالي فهو ليست انتهاكاً لحقوق الإنسان». وأكثر من ذلك، يعتبر قرار المحكمة «أن منع الحجاب هو ضرورة من أجل الحفاظ على النظام الديمقراطي وعلى ديمقراطية المجتمع»(٨٩)، مما شكّل حرجاً لحزب العدالة والتنمية أمام ناخبيه، فقد كان يعتمد بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي لضمان وتحقيق الحقوق الشخصية للأتراك. لهذا، أصبح حزب العدالة والتنمية أمام إشكالية كبيرة، وهي أنَّ الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا لم يحقق له المكاسب التي كان يسعى إليها، فلماذا تنضم تركيا إلى هذا الاتحاد على حساب مسائل قومية حساسة، منها المسألة القبرصية ومشكلة الأكراد. ففي النهاية، يعتبر حزب العدالة والتنمية حزباً يؤمن بالقومية التركية، وبضرورة الحفاظ عليها وحمايتها. لهذا، فإن هذه الإشكالية قد أضرّت بالإصلاحات التي كان حزب العدالة والتنمية جاهداً لتحقيقها.

ولكن في ٦ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٤ أصدرت المفوضية الأوروبية

---

(٨٦) «المرحبون يرون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي جسراً بين عالمين،» **الزمان**، ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٤.

(٨٧) نقلاً عن: «ترحيب بالاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي،» بي. بي. سي. العربية (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤).

(٨٨) نور الدين، **تركيا: الصيغة والدور**، ص ٩٠.

(٨٩) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٩٤.

توصياتها بأن تركيا نفذت المعايير الضرورية لبدء مفاوضات الانضمام. وقد وصف القرار رئيس الاتحاد الأوروبي بأنه «يعني أنّها مؤهلة». وفي ١٧ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٤ أقر المجلس الأوروبي بقوة توصية المفوضية، مصرحاً أن تركيا قد أوفت بالعناصر السياسية في معايير كوبنهاغن(*)، وأن بالإمكان وفق الشروط التي وضعتها المفوضية بدء مفاوضات الانضمام. وقد تقرر أن تبدأ محادثات الدخول في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٥[٩٠]. وقد اعتبرت هذه المسألة نقطة تحول تاريخية في العلاقات التركية ـ الأوروبية[٩١]. لهذا، عاود حزب العدالة والتنمية جهوده الرامية إلى تحقيق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من خلال سعي أعضاء هذا الحزب في البرلمان إلى إجراء العديد من الإصلاحات في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فقد وقّعت تركيا على البروتوكول الرقم (١٣) الملحق بالاتفاقية الأوروبية المعقودة، بهدف حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وإلحاقاً بهذا البروتوكول، أزيلت عقوبة الإعدام من الدستور بتعديل أدخل فيه يوم ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، فضلاً على أنه تمّ أيضاً إجراء تغييرات جذرية في القانون الجنائي التركي من شأنها توسيع نطاق الحريات[٩٢].

كما سعى المجلس الوطني التركي الكبير بشكل استثنائي إلى العمل على إعادة صياغة الكثير من المواد الدستورية، وإلى إصدار الكثير من التشريعات في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في فترة استثنائية، عبّرت عن رغبة المؤسسة التشريعية التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن أهم هذه الإصلاحات الحدّ من دور الجيش في السياسة، ومنح واحترام الحقوق الثقافية للمواطنين

(*) كما أصرّ رئيس الوزراء التركي بقوة أيضاً على: «أن تركيا قد أنجزت ما عليها من صفقة الانضمام، ونفّذت سلسلة دراماتيكية من الإصلاحات المؤيّدة للاتحاد الأوروبي، مدفوعة إلى ذلك بتوقع الانضمام، وبأن الاتحاد الأوروبي ملزم بالتالي على فتح أبوابه أمام تركيا. إن تحريض تركيا على الإصلاح يعني أنّها تستحق الاعتراف بها كشريك مفاوض للاتحاد الأوروبي». وقبل صدور قرار بخصوص فتح باب المفاوضات للانضمام رسمياً بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، هدّد أردوغان بالانسحاب من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي إذا فرضوا شروطاً مؤذية وغير مناسبة على تركيا لتحقيق العضوية الكاملة. انظر: باركي [وآخرون]، **القضية الكردية في تركيا**، ص ١٦٩.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٦٤، و Martina Warning, «Reflecting The Negotiation Dead Lock EU-Turkey Relations Now, Then and Tomorrow,» *EU-Turkey-Monitor*, vol. 3, no. 1 (March 2007), pp. 2-3.

(٩١) Meltem Müftüler Baç, «Turkey's Accession to the European Union: Institutional and Security Challenges,» *Perceptions*, vol. 9 (Autumn 2004), p. 29.

(٩٢) «النظام القانوني،» في: **تركيا ٢٠٠٧** (أنقرة: الحكومة التركية، ٢٠٠٧)، ص ١٥١، <http://www.byegm.gov.tr/YAYINLARIMIZ/kitaplar/turkiye2007/arabia/146-147.htm>.

الأكراد، كما ألغت تركيا البنود الخاصة بمنع استعمال اللغة الكردية، وتمّ إنشاء قناة للبث التلفزيوني موجّه إلى الأكراد، وإصلاح نظام السجون(٩٣)، وإلغاء قانون معاقبة منتقدي الهوية التركية. وقد أيد هذا الإصلاح رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل بارسو، وأشار إلى أنَّ الإصلاحات «ستكون أفضل ضمان للتقدّم في المفاوضات، وقبل كلّ شي هي في مصلحة المواطنين الأتراك»(٩٤).

كما قام البرلمان التركي، في إطار التعديلات الدستورية التي قام بها من أجل تحقيق الاستجابة لمعايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، برفع مسألة تأكيد دور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على التكامل الإقليمي، ووحدة الأمة التركية، وصيانة المبادئ الأتاتوركية كما كانت في دستور عام ١٩٨٢(٩٥).

كما أعرب المتحدث باسم البيت الأبيض السابق سكوت ماكليلان عن ترحيبه الحار بالاتفاق، وقال: «نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بدء محادثات الانضمام مع تركيا. . . إن انضمام تركيا الكامل إلى الاتحاد الأوروبي سيكون جيداً لأوروبا والعالم. . . إن إعلان بدء المفاوضات يجعل خطوة الانضمام أقرب من أي وقت مضى»(٩٦). كما أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي جورج بوش هنّأ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، خلال اتصال هاتفي، بإطلاق محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. كما قال المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ماكليلان: «إن الزعيمين اعتبروا أن قرار الاتحاد الأوروبي بدء محادثات الانضمام في ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥ سوف يساعد على تعزيز علاقات تركيا مع أوروبا والولايات المتحدة على حدّ سواء». وأضاف أن بوش وأردوغان «بحثا أيضاً ضرورة تعزيز التعاون حول الأمن بين الولايات المتحدة وتركيا والعراق»(٩٧).

---

(٩٣) Allon Bar, «Turkish Foreign Policy Survey: Directions And Dilemmas in 2007,» *Perceptions*, vol. 11 (Autumn-Winter 2006), pp. 39-40.

(٩٤) «Turkey Constitution,» Annex, 10/5/2007, Article 5659/1, <http://www.byegm.gov.tr/mevzuat/anayasa/anayasa-ing.htm>.

(٩٥) «Turkish Parliament Softens Restrictions on Freedom of Speech,» Euro Active (30 April 2008), <http://www.euractiv.com/en/enlargement/turkish-parliament-softens-restrictions-freedom-speech/article-172074?>.

(٩٦) نقلاً عن: النعيمي، «موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٥،» ص ٩.

(٩٧) نقلاً عن: «بوش يهنئ أردوغان بإطلاق المحادثات لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» **الصباح**، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤.

تزامن ذلك مع رغبة كبيرة ومتواصلة من جانب القيادات التركية على ضرورة أن تتكلل المساعي بانضمام تركيا إلى الاتحاد، وكما يذكر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ بقوله: «... أودّ أن أوضح قبل كلّ شيء أن مسيرة انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هي مسيره تاريخية، بدأت بتقديم تركيا طلباً للانضمام إلى عضوية الاتحاد تزامن تقريباً مع تأسيس الدول الأوروبية للاتحاد، وإن بدأت المسيرة فعلياً عام ١٩٦٣. لقد مرّ ٤٠ عاماً حتّى توليت أنا منصب رئاسة الوزراء. إن هذه المرحلة وتطلعات شعبي حمّلتني الكثير من المسؤوليات، أهمها كان ما يتصل بمسيرة تركيا في طريق حصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي...»[٩٨].

مع مطلع عام ٢٠٠٥، بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالتحسّن بعد قرار الأخير بدء المفاوضات مع تركيا في ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥. ففي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ التقى وفد الترويكا الأوروبية[*] بكبار المسؤولين الأتراك في تركيا بشأن المفاوضات المرتقبة لانضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد. وضم الوفد وزير خارجية بلجيكا الذي كانت تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي حتّى منتصف عام ٢٠٠٥، وممثل عن الرئاسة البريطانية اللاحقة للاتحاد، ووزير الدولة البريطاني للشؤون الأوروبية (المفوضية) أولي راين المكلف بملف توسيع الاتحاد. وقد تركّزت المحادثات بين الجانبين على القضايا المتعلّقة ببدء المفاوضات مع تركيا. وقال مصدر رسمي أوروبي في بروكسل في أعقاب لقاء الوفد الأوروبي مع المسؤولين الأتراك إن «الوفد خلال محادثاته مع أعضاء في الحكومة التركية، وفي مقدمتهم وزير الخارجية التركي عبد الله غول، بحث في التقارب الذي تحقق بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وعرض الخطوات اللازمة في المجالات المختلفة التي يجب على الجانب التركي إحراز تقدّم فيها قبل بدء المفاوضات الرسمية بين الجانبين، والمقررة في الثالث من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥، وهي مجالاتٌ تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وجوانب سياسية واقتصادية وقضائية واجتماعية»[٩٩].

---

(٩٨) «حوار مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان،» برنامج ضيف وحوار على قناة العربية، ١١/٦/٢٠٠٥، <http://www.alarabiya.net/programs/2005/06/13/13920.html>.

(*) عبارة «الترويكا» هي الكلمة الدارجة في قاموس الاتحاد الأوروبي للدلالة على ممثلية الاتحاد المؤلفة من رئاسات الاتحاد الراهنة مع السابقة واللاحقة.

(٩٩) النعيمي، «موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ١٩٩١ - ٢٠٠٥،» ص ٢٨.

من جهة أخرى، أصدر مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل في أعقاب انتهاء محادثات الوفد الأوروبي في تركيا بياناً جاء فيه: «إن أعضاء وفد الترويكا الأوروبية عبّروا عن انزعاجهم إزاء الصور التي شاهدوها لرجال الشرطة التركية وهم يستخدمون العنف ضدّ المشاركين من الشباب والنساء في تظاهرة في اسطنبول الأحد الماضي تزامنت مع الاحتفالات بيوم المرأة العالمي». وأشار البيان إلى أن «تلك الأحداث جرت عشية محادثات وفد الترويكا الأوروبية مع المسؤولين في تركيا، وهي تعتبر قضية حقوق المرأة أحد الملفات الرئيسة فيها». وطالب البيان السلطات التركية بإجراء تحقيق في هذا الشأن، خصوصاً في ما يتعلق باستخدام العنف من جانب عناصر الأمن ضدّ المتظاهرين، وذلك لتجنب وقوع مثل هذه الأحداث مستقبلاً[١٠٠].

وفي إطار استعداداتها للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، قامت تركيا بتعيين مسؤول كبير لرئاسة الوفد التركي في تلك المفاوضات. وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ إنّه عيّن وزير الاقتصاد علي باباجان، كبير مفاوضي تركيا في محادثاتها للانضمام إلى عضوية الاتحاد في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥. ويعود اختيار باباجان لهذا المنصب لما يحظى به من احترام واسع النطاق في الأسواق المالية، بصفته القوة الدافعة وراء إصلاحات السوقً التي طبقتها تركيا، وانتشلت الاقتصاد من أزمة مالية حادة منذ عام ٢٠٠١[١٠١].

وفي ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ كانت صحيفة **بيلدام زونتاج** الألمانية قد نقلت عن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مقابلة أجرتها معه قوله: «إن المحافظين الألمان يمثلون تهديداً لعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي بمعارضتهم لمساعي تركيا للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد»، في إشارة إلى رفض الحزبين المعارضين الألمانيين (الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي)، اللذين يتوقع، على نطاقٍ واسع، وصولهما إلى السلطة في انتخابات مبكرة كان يتوقع إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حصول تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد، واقتراحهما بدلاً من ذلك منحها ما وصفوه بـ «الشراكة المميزة». وقد رفضت تركيا بشدة هذا المقترح الذي سيمنحها في حال تنفيذه

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠١) المصدر نفسه.

علاقات مقرّبة ووثيقة بالاتحاد الأوروبي دون التمتع بمزايا العضوية الكاملة. وقال أردوغان في المقابلة: «إن هدف تركيا هو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. . . لسنا مستعدين لقبول شيء آخر». وأضاف: «إن الاقتراحات مثل تلك الصادرة عن الحزبين الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي تعرّض العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي للخطر. . . إنّها لا تدعم هدفنا المشترك في دفع التكامل الأوروبي إلى الأمام». وقال أيضاً: «إن تركيا ماضية قدماً في الإصلاحات في أجهزة القضاء والأمن، وهي من بين شروط العضوية في الاتحاد». وأضاف: «ما يقال من أن الإصلاحات في تركيا تمضي ببطء غير منصف وغير مسوّغ. . . الإصلاحات ستتواصل»[(١٠٢)].

كما أعرب أردوغان عن تفاؤله إزاء قدرة الاتحاد الأوروبي على التغلب على أزمة رفض فرنسا وهولندا للدستور الأوروبي[(١٠٣)]، مشيراً إلى المشكلات الكثيرة التي تعرّضت لها عملية الوحدة الأوروبية في الماضي. وحول مطالب بعض الزعماء السياسيين الأوروبيين بتأجيل مفاوضات الانضمام المقررة في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥، أكد أردوغان أن «قرار بدء المفاوضات صادر عن قمة الاتحاد الأوروبي، وأن هذه الآراء ربما تعكّر صفو العلاقات، ولكنها لن تغيّر من أمر المفاوضات، وخاصة أن الاستعدادات تجري على قدمٍ وساق في هذا الخصوص»[(١٠٤)].

وخلال زيارة أردوغان إلى الولايات المتحدة في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ولقائه مع الرئيس بوش، أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي روبرت زوليك أن «ارتباطات تركيا بأوروبا مهمة جداً، لكنّها يجب أن تستعمل بآفاق شاملة

---

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٠٣) اعتبر وزير الخارجية التركي عبد الله غول أن رفض المعاهدة الدستورية الأوروبية بأغلبية كبيرة في فرنسا لن تكون لها أية علاقة مع طموح تركيا في الاتحاد الأوروبي. وقال إن قرار الأخير بفتح مفاوضات الانضمام في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ «أمر لا رجعة فيه». وأضاف للصحفيين الذين كانوا على متن الطائرة التي أقلّته إلى برلين في زيارة رسمية: «مهما كانت نتيجة الاستفتاء في فرنسا، فهي لا تعني تركيا». وأوضح غول أن القرار الذي اتّخذته قمة بروكسل في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ببدء المفاوضات مع تركيا لا يمكن العودة عنه «بسبب تعديلات سياسية أو شرعية في بلدٍ عضوٍ في الاتحاد الأوروبي». وقال أيضاً: «إن الحكومات والأحزاب السياسية تتغير باستمرار في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي». وأضاف: «لن يكون لهذا الأمر أي تأثير فينا»، وأكد أن «بدء المفاوضات يتوقف علينا». انظر: النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام.**

(١٠٤) «اللمحات العامة لسياسة تركيا الخارجية،» موقع تركيا ٢٠٠٦، ص ٣٠.

تشكل فيها الولايات المتحدة، نظراً إلى مكانتها في العالم، شريكاً ذا أهمية خاصة»[١٠٥].

وفي ما يتعلق بدعم بعض الدول الأوروبية لبدء مفاوضات الانضمام، قال مسؤولون بريطانيون إن بريطانيا تعتزم السعي إلى تقليل الجدل والضجة في ما يتعلق ببدء مفاوضات الانضمام إلى عضوية الاتحاد مع تركيا، مع إبعاد الموضوع عن الساحة السياسية حتّى اللحظة الأخيرة. وكان رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قد أوضح في أول أيام فترة رئاسة بلاده الدورية للاتحاد الأوروبي مع بداية تموز/يوليو ٢٠٠٥، أن بدء محادثات الانضمام مع تركيا في الثالث من تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥ من أهم أولوياته، وأنه لن يسمح للتشكيك المتزايد لدى الرأي العام في غرب أوروبا بأن يصبح عقبة في هذا السبيل. وقال بلير في مؤتمر صحفي، رداً على سؤال بشأن تركيا: «من المهم أن نضطلع بالالتزام الذي أوكل إلينا في رئاسة الاتحاد». وأكد لمجموعة من الصحفيين الأوروبيين في لندن أنّه لن يسمح خلال القمة، التي دعا إلى عقدها في خريف ٢٠٠٥ لبحث مستقبل النموذج الاجتماعي الأوروبي، بالتطرق إلى موضوع الحدود التي سيصل إليها توسيع عضوية الاتحاد. وقال بلير: «ليس الهدف من القمة إعادة مناقشة التزاماتنا في ما يتعلق بتركيا. لقد أوضحنا ذلك تماماً». ووصف بلير توسيع عضوية الاتحاد بأنه فرصة اقتصادية كبيرة لأوروبا، وليس تهديداً لها. ووضع المسؤولون البريطانيون تصوّراً لبدء المحادثات مع تركيا لتفادي أية مناقشات جديدة للموضوع على المستوى الوزاري قدر المستطاع[١٠٦].

وفي نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٥ أعدّت المفوضية الأوروبية مسودة تفويض تفاوضي لبدء محادثات مع تركيا تعيد تأكيد أن هدف المحادثات هو انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وتقول الوثيقة: «إن المفاوضات ستقوم على أساس وقائع الحالة الموضوعية لتركيا، وستعتمد وتيرتها على التقدّم الذي تحققه تركيا في تلبية متطلبات العضوية». وتضيف الوثيقة أن «الهدف المشترك للمفاوضات هو انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد»[١٠٧].

بدأت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في الثالث من تشرين

(١٠٥) «زوليك يطلب من تركيا النظر إلى أبعد من الاتحاد الأوروبي،» **الزمان**، ٢٠٠٥/٦/٩.

(١٠٦) «اللمحات العامة لسياسة تركيا الخارجية».

(١٠٧) المصدر نفسه.

الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥ وسط أجواء سياسية تتسم بالتوتر والسعي إلى ممارسة الكثير من الضغوط على الطرف التركي، بهدف دفعه إلى تقديم المزيد من التنازلات. ومع بدء هذه المفاوضات أصبحت تركيا في وضع الدولة المشاركة في المفاوضات[١٠٨].
وفي ٣ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٥، اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي، كما كان مقرراً في قمة بروكسل ٢٠٠٤، ووافق الاتحاد، بعد محادثات صعبة، على بدء محادثات الانضمام مع تركيا[١٠٩]. وقد وافقت الدول الأعضاء على شروط محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد، بعد أن سحبت النمسا مطلبها بعرض خيار على تركيا

---

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(١٠٩) ففي أواخر أيلول/سبتمبر، وقبل أيام من بدء المفاوضات مع تركيا، مارس الأوروبيون ضغوطهم على ثلاثة محاور: **المحور الأول**: أصرّت المستشارية النمساوية على ألا تبدأ مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع تركيا إلاّ إذا تمّ اعتبار الهدف من التفاوض لا ينبغي أن يكون بالضرورة هو الانضمام، وإنما يمكن أن يقتصر فقط على منح تركيا شراكة مميّزة، وهو ما رفضه الأتراك رفضاً جذرياً، واعتبروه تعديلاً وتغييراً لإطار العملية التفاوضية. إزاء هذه الأزمة، أدّى وزير الخارجية البريطاني جاك سترو ـ كون تلك المرحلة كانت فترة رئاسة بريطانيا للاتحاد ـ دوراً كبيراً لإزالة هذه العقبة بإقناع المستشارية النمساوية بالتخلّي عن هذا الشرط لبدء المفاوضات. من جانبها، قامت كذلك كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، بالعمل على تهدئة هذه الأجواء، واتصلت هاتفياً بالطرف التركي لحثّه على البدء في التفاوض مع الإنصات بمزيد من سعة الصدر إلى الطرف الأوروبي. ومن الواضح والجلي أن كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة هما الثقل الحقيقي وقوة الدفع الفعلية التي تشجع تركيا على الاستمرار في مطالبتها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ إن الرأي العام الأوروبي في مجمله، كمواطنين ومثقّفين وكأحزاب سياسية أوروبية، في حالة من شبه الإجماع على رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بوصفها أساساً دولة إسلامية مغايرة في ثقافتها للثقافة الأوروبية بجوانبها المتعددة من كاثوليكية وبروتستانتية وأرثوذكسية، فضلاً على أن تاريخ الإمبراطورية العثمانية ما يزال يلقي بظلال كثيفة على حاضر تركيا.

المحور الثاني: تمثَّل في قيام البرلمان الأوروبي بالاقتراع بالموافقة على تأجيل التصديق على بروتوكول تركيا الذي تدخل تركيا بموجبه في اتفاقية اتحاد جمركي تشمل الدول العشر الجديدة التي انضمت عام ٢٠٠٤ إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت نتائج هذا الاقتراع هي موافقة ٣١١ برلمانياً أوروبياً على تأجيل التصديق على بروتوكول تركيا في مقابل رفض ٢٨٥ لتأجيل التصديق، وامتناع ٦٥ عن التصويت. وكان سبب تأجيل تصديق الاتحاد الأوروبي على بروتوكول تركيا هو أن تركيا ما تزال تصرّ على رفض الاعتراف بقبرص، وإن دخول تركيا في اتفاقية اتحاد جمركي مع الدول العشر الجديدة، التي منها قبرص، يعني ضمناً أن تسمح تركيا لقبرص باستخدام موانئها ومطاراتها، والعكس صحيح. وهو مما يتطلب اعترافاً سياسياً من جانب تركيا بجزيرة قبرص. وهذا هو ما يرفضه الأتراك شكلاً وموضوعاً.

المحور الثالث: تمثّل في تنظيم استطلاعات رأي قبل أيام من بدء المفاوضات، وكان أبرز هذه الاستطلاعات ما تمّ تنظيمه في فرنسا التي تعتبر من أكبر المعارضين الأوروبيين والدوليين لانضمام تركيا، وكانت نتائج هذا الاستطلاع أن ستة من كلّ عشرة فرنسيين يعارضون انضمام تركيا، أي حوالى ٦٠ بالمئة من الشعب الفرنسي. وعلى مستوى الأحزاب السياسية الفرنسية، فإن ٧٥ بالمئة من أحزاب اليمين الفرنسي معارضون، بينما تصل المعارضة داخل أحزاب اليسار إلى ٤٩ بالمئة، مقابل موافقة ٤٧ بالمئة وامتناع ٤ بالمئة. انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦)، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

لا يرقى إلى مستوى العضوية الكاملة. وكانت تركيا قد أعلنت رفضها القاطع لمثل هذا الخيار. ووصف وزير الخارجية البريطاني جاك سترو الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، الاتفاق بأنه «يوم تاريخي حقاً لأوروبا والمجتمع الدولي بأسره»، بعد تزعمه ما وصفه بـ «ثلاثين ساعة شاقة من المفاوضات». وحذر جاك سترو من أن هناك «طريقاً طويلاً أمام المفاوضات المتوقع أن تستمر نحو عشر سنوات، ولكنه أضاف: «لا أشك في أن ضمّ تركيا للأسرة الأوروبية يستحق العناء». كما حثّ جاك سترو تركيا على المضي قدماً في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضائية وتحسين الأوضاع في المناطق الكردية من البلاد. كما رحب خوسيه مانويل بارسو، رئيس المفوضية الأوروبية، بهذا الاتفاق بوصفه «حجر الزاوية» في علاقة أوروبا بتركيا، بينما وصفه وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر بأنه «فرصة كبيرة للطرفين»[١١٠].

وبالرغم من كلّ ذلك، قام الاتحاد الأوروبي في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بتبني قرار تطبيق الوثيقة الاستراتيجية لتوسيع الاتحاد التي صدرت عام ٢٠٠٠ من المفوضية الأوروبية، كما تبنّى الاتحاد الأوروبي في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ التقرير الذي رفعه عضو البرلمان الأوروبي كاميل أورلينغ (Camiel Eurlings)، الخاص بموقف البرلمان الأوروبي، الذي دعا إلى فتح المفاوضات مع تركيا، وهو بذلك ينهي فترة زمنية طويلة من الانتظار. ولكن هذا في الوقت نفسه لا يعني أن موافقة انضمام تركيا سوف تكون آلية، فقد أشار التقرير الصادر عن البرلمان الأوروبي إلى «أنه سيكون متيقظاً بخصوص الإصلاحات التي سوف تفرض على تركيا، بما يتلاءم مع معايير كوبنهاغن، مع إشارة خاصة إلى احترام الحريات الأساسية، ومبدأ سيادة القانون، الخ. . .»[١١١].

كما أصدرت المفوضية الأوروبية تقريراً في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (ضمن تقاريرها المنتظمة) اعتبرت فيه تركيا وكرواتيا دولتين مرشحتين للانضمام، وقد أشار التقرير إلى أن سرعة الإصلاح في تركيا بدأت تأخذ

(١١٠) نقلاً عن: «اللمحات العامة لسياسة تركيا الخارجية،» موقع تركيا ٢٠٠٦، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١١١) «Report of European Parliament, Enlargement of the European Union Turkey,» Socialist Group in the European Parliament, and Camiel Eurlings, «Report: Turkey's Progress Towards Accession,» European Parliament: Committee on Foreign Affairs FINAL A6-0063/2004, RR\347310EN.doc PE 347.310v03-00 (2004), pp. 4-20.

بالتباطؤ في الأشهر ١٢ الماضية، وأن أهم المشكلات التي من الممكن أنّ تعيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي المادة الرقم (٣٠١) في قانون الجنايات التركي، التي تجعل «إهانة الهوية التركية الوطنية جريمة»، فضلاً على رفض تركيا تطبيق بروتوكول تركيا الخاص بتوسيع الاتحاد الجمركي ليشمل جمهورية قبرص[١١٢].

وبالرغم من هذا التقرير، استمرت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بتأييد بعض المسؤولين الأوروبيين. فقد أشار فيرونيك دي كيسير (Véronique de Keyser)، عضو البرلمان الأوروبي، وعضو المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي، رداً على تقرير المفوضية الأوروبية في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، إلى أن «نحن نستحسن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لأننا نعتقد أن التعايش السلمي والديمقراطية تتمّان عن طريق الانفتاح على باقي دول العالم. وهذا يعني تنوّع في الأعراق وتعدد في الثقافات»[١١٣]. هذه المواقف وغيرها، فضلاً على سعي الأتراك إلى الاستمرار في مسيرة الانضمام، جعل المفوضية الأوروبية تصدر توصية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ توصي فيها بضرورة الاستمرار في المفاوضات مع تركيا، مع تجنب الفصول الخاصة بالعلاقات التجارية بين تركيا وجمهورية قبرص. وقد جاءت هذه التوصية رداً على رفض تركيا الدائم والمستمر لفتح الموانئ والمطارات أمام السفن والطائرات القبرصية اليونانية[١١٤]. لهذا أصدر المجلس الأوروبي قراراً في ١٤ ـ ١٥ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٦ بتجميد المفاوضات بشكل جزئي، مع احتفاظ الدول الأعضاء في الاتحاد بالحق في إقرار القرار النهائي لِكُلّ مرحلة من مراحل المفاوضات، وبشكل عملي. ويعني هذا القرار أن الدول الأعضاء تمتلك القرار في فتح أو إغلاق أي فصل من فصول المفاوضات، وهذا يرجع إلى الموقف التركي من قضية قبرص.

وبالرغم من ذلك أكد د. أندرياس سجوكنهوف (Dr. Andreas Schockenhoff)، عضو البرلمان الألماني، في ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٧، أثناء زيارته إلى تركيا بقوله: «لدينا اهتمام كبير في استمرار تركيا في الإصلاحات الخاصة بعملية انضمامها إلى

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) Eurlings, Ibid., p. 5.

(١١٤) «Report of European Parliament, Enlargement of the European Union Turkey».

الاتحـاد الأوروبي. . . لـذا لا أحـد يـنـوي فـي الاتحـاد الأوروبي أن يـنـهـي هـذه المفاوضات، كما أنّه لا يوجد أحد يضع أحجاراً إضافية على طريق تركيا»[١١٥]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ تبنّى البرلمان الأوروبي قراراً حول استراتيجية التوسيع والتحديات الرئيسية التي تواجه هذا التوسيع[*] لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ خلال القمة الأوروبية. وفي ضوء هذه الاستراتيجيا تحاول بعض المؤسسات الأوروبية أن تجد وضعاً لا يصل إلى مستوى العضوية لبعض الدول خارج الاتحاد الأوروبي، الراغبة في الانضمام إليه، مثل تركيا، ولكن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تبنّوا إعلاناً مشتركاً في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وهو استئناف المحادثات فوراً، لكي يتم تبني اقتراح المفوضية الأوروبية الخاص بفتح الصلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزء الشمالي لقبرص[١١٦].

وقد استمرت مساعي تركيا في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي وسط أجواء معقّدة، نتيجة ضخامة حجم الإصلاحات المطلوب إنجازها منها، فضلاً على صعوبة بعض هذه الإصلاحات في المجالين السياسي والاقتصادي. يضاف إلى ذلك عدم جدية بعض الأطراف الأوروبية في أن تصبح تركيا عضواً في هذا الاتحاد، مما شكّل في بعض الأحيان عامل إحباط للأتراك، وهو بدوره أدّى إلى أن يبطئ مسيرة الانضمام. وأصبح هذا الأمر واضحاً عن طريق الفصول التي تمّ فتحها للمفاوضات، التي تمّ الانتهاء منها، فيلاحظ أن الفصول التي تمّ تناولها حتّى نهاية عام ٢٠٠٧ ومنتصف عام ٢٠١٠ لا تتعدى ١ بالمئة، بينما احتفلت الدنمارك بإغلاق الفصل (٣٤) من فصول المفاوضات، على الرغم من أنّها قدمت طلب العضوية بعد تركيا (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١)، كما يثبت أن الطريق قد يكون طويلاً أمام تركيا).

---

(١١٥) Jan Senkyr, «The German EU Presidency Implications for Accession Negotiations with Turkey,» *EU-Turkey-Monitor*, vol. 3, no. 1 (March 2007), p. 5.

(*) أصدرت المفوضية الأوروبية هذه الاستراتيجيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، إذ جاء في مقدمتها «إن توسيع الاتحاد هو أحد أدوات سياسة الاتحاد الأوروبي الفاعلة، كما يخدم المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في الاستقرار، والأمن، ومنع حدوث الصراعات. إن التوسيع يساعد على ازدياد فرص الازدهار والنمو، ويضمن النقل الحيوي، ويؤمن استمرار تدفق الطاقة. إن التوسيع الحالي يشمل دول البلقان الغربية وتركيا التي سوف تحصل على الازدهار من خلال حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، حالما تنجز هذه الدول الشروط الخاصة بالانضمام». انظر: Commission of the European Communities, «Enlargement Strategy and Main Challenges 2007-2008,» Brussels.com (2007), p. 2.

(١١٦) المصدر نفسه.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)
حالة التفاوض بين تركيا والاتحاد الأوروبي

ت	عنوان الفصل(*)	الحالة
١	حرية حركة السلع والمنتجات	مؤجل
٢	حرية حركة الأيدي العاملة	لم يفتح لحد الآن
٣	حقّ المؤسسات وحرية التزود بالخدمات	مؤجل
٤	حرية حركة رأس المال	تمّ فتحه
٥	الاقتناء العام	لم يفتح
٦	قانون الشركات	تمّ فتحة في نهاية عام ٢٠٠٧
٧	قانون الملكية الفكرية	تمّ فتحة في نهاية عام ٢٠٠٧
٨	سياسات المنافسة	لم يفتح
٩	الخدمات المالية	مؤجل
١٠	مجتمع المعلومات وأجهزة الإعلام	تمّ فتحه
١١	الزراعة والتنمية الريفية	مؤجل
١٢	سلامة الأغذية، والسياسة البيطرية الصحية	تمّ فتحه في حزيران/ يونيو ٢٠١٠
١٣	صيد الأسماك	مؤجل
١٤	سياسة النقل	مؤجل
١٥	الطاقة	لم يفتح
١٦	الضرائب	تمّ فتحه في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩
١٧	الاقتصاد والسياسات النقدية	لم يفتح
١٨	الإحصائيات	تمّ فتحه
١٩	السياسات الاجتماعية والوظائف	لم يفتح
٢٠	المشاريع والسياسات الصناعية	تمّ فتحه
٢١	الشبكات عبر الأوروبية	تمّ فتحه
٢٢	السياسة الإقليمية وتنسيق الأدوات الهيكلية	لم يفتح
٢٣	السلطة القضائية والحقوق الأساسية	لم يفتح
٢٤	العدالة والحرية والأمن	لم يفتح
٢٥	العلم والبحث	تمّ الانتهاء منه
٢٦	التعليم والثقافة	لم يفتح

يتبـــع

تابـــع

٢٧	البيئة	تمّ فتحه
٢٨	المستهلك والوقاية الصحية	تمّ فتحه
٢٩	الاتحاد الجمركي	مؤجل
٣٠	العلاقات الخارجية	مؤجل
٣١	السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية	لم يفتح
٣٢	التحكم المالي	تمّ فتحه
٣٣	البنود المالية والميزانية	لم يفتح
٣٤	المؤسسات	لم يفتح
٣٥	القضايا الأخرى	لم تفتح

(*) هذه البنود الـ ٣٥ يفرضها الاتحاد الأوروبي على الدول المرشحة للانضمام، ويجب أن تطبّقها الدول الطالبة للعضوية، بما موجود في دول الاتحاد الأخرى.

المصـــــدر: Cem Özdemir, «Turkey under German Presidency,» *EU-Turkey-Monitor*, vol. 3, no. 1 (March 2007), p. 4; Repuplic of Turkey, «Prime Ministry, Secretariat General for EU Affairs,» (December 2009), <http://www.abgs.gov.tr/index.php?p=65&l=2>.

وحول فصول المفاوضات الخاصة بانضمام الدول إلى الاتحاد الأوروبي، انظر: Ali M. El-Agraa, *The European Union Economics and Politics*, 7th ed. (London: Prentice Hall, 2004), p. 511.

وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ أكد المفوض الأوروبي المكلف بشؤون التوسيع أولي راين، أن الاتّحاد الأوروبي سيفتح باب التفاوض مع تركيا بخصوص فصلين جديدين من فصول وثيقة الانضمام الـ ٣٥، يتعلقان بقانون الشركات والملكية الفكرية. وأكد راين، أمام اللجنة البرلمانية المشتركة الأوروبية ـ التركية، في بروكسل، أن عملية انضمام تركيا إلى المنظومة الموحّدة «لن تكون سريعة»، لأنها تعامل مثل أية دولة مرشحة للعضوية، و«عليها الوفاء بالمعايير المطلوبة، تحت مراقبتنا وتقيمنا الدائم لذلك»، مذكّراً في الوقت نفسه بأن وتيرة التفاوض تتعلق مباشرة بالإصلاحات القانونية والديمقراطية التي يقوم بها البلد المرشح. ووصف المفوض الأوروبي الإصلاحات التي قامت بها تركيا بـ «البطيئة» في عام ٢٠٠٧، «وهو أمر يشاطرنا البرلمان الأوروبي الرأي بشأنه»، على حدّ تعبيره. كما شجع راين تركيا على الاستمرار في الحوار بين مختلف مؤسساتها بقوله: «لا بدّ من أن يستمرّ العمل والسعي للتوصل إلى حلول وسط وتفاهمات عبر الحوار بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني في تركيا»، مركزاً في الوقت ذاته على ضرورة فصل السلطات واحترام صلاحيات كلّ منها. وفي المقابل، أكد وزير الخارجية التركي علي باباجان، الذي حضر اجتماعات الدورة الـ ٤٦ لمجلس الشراكة الأوروبي ـ التركي عام ٢٠٠٨، ضرورة أن يضع

الاتّحاد الأوروبي مسألة انضمام تركيا كهدف يجب التوصل إليه في نهاية المطاف، مشيراً إلى أن عملية انضمام بلد ما إلى المنظومة الموحّدة مسألة تسير في اتجاهين، مخالفاً بذلك رأي المسؤولين الأوروبيين الذين ينظرون إلى العملية على أنّها روتينية، وليس فيها أي تعقيد، وتعتمد بالدرجة الأساس على البلد نفسه (الطالب للعضوية)[(١١٧)]. كما يؤكّد المسؤولون الأوروبيون أن مفاتيح انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي في أيدي المسؤولين في تركيا، وعليهم استعمالها من أجل تسريع وتيرة التفاوض[(١١٨)].

وقد طالب وزير خارجية سلوفينيا ديمتري ريبل، خلال أعمال الاجتماع ٤٦ لمجلس الشراكة الأوروبي ـ التركي عام ٢٠٠٨ الذي ترأس بلاده ـ وقتئذ ـ دورة رئاسة الاتحاد الأوروبي، تركيا بضرورة الإسراع في حلّ المشكلات العالقة التي تعيق حسن سير عملية التفاوض بين بروكسل وتركيا. وأكد قائلاً: «طلبنا منهم العمل على خلق علاقة صحية وصحيحة بين الجيش والمجتمع المدني، كما طالبنا بالمزيد من الإصلاحات القانونية والقضائية والإدارية والتشريعية التي تسمح بالمزيد من حرية التعبير وحرية التجمّع والإعلام، ومن المهم أن تُحسن تركيا تطبيق المادة (٣٠١) المعدلة، وكذلك القانون الذي أقرّته حول الجمعيات»[(١١٩)].

ومن جهته، فقد دافع وزير الخارجية التركي السابق علي باباجان عن موقف بلاده بالتعهد بأن تركيا «ستتابع العمل على طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتشريعية التي بدأتها، وقطعت فيها شوطاً مهماً، ولكننا نحتاج إلى المزيد من الوقت لنتقدم». وشدد باباجان في كلامه على أن تركيا لا هدف آخر لديها سوى «الانضمام الكامل إلى الاتّحاد الأوروبي، وأن أي طرف يشكك في هذا الهدف، يعرض مصداقية الاتّحاد الأوروبي للخطر». وتمنى باباجان أن تتعهد الرئاسات المقبلة للاتّحاد (في إشارة ضمنية إلى فرنسا) بأن تتابع التفاوض مع تركيا بهدف تحقيق الانضمام الكامل. وذكر أيضاً: «نحن من جهتنا نلتزم بمتابعة الإصلاحات، وأنتم تقولون إن مفاتيح تسريع وتيرة التفاوض توجد بين يدي تركيا، ونحن نقول إن الأمر يتعلق بالطرفين الأوروبي والتركي أيضاً»[(١٢٠)]. كما

---

(١١٧) «راين: فتح فصلين من فصول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي،» وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء (٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨)، <http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/hp/index.php>.

(١١٨) «تجاذب تركي أوروبي بشأن التفاوض حول انضمام تركيا للمنظومة الموحّدة،» وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء (٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٨)، <http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/hp/index.php>.

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) المصدر نفسه.

أشار باباجان إلى أن تركيا تسير في الاتجاه الصحيح، وتعمل على ضمان شرعية الخطوات التي تتخذها في داخل المجتمع التركي، واصفاً هذا المجتمع بـ «الحر والمنفتح». وتابع رئيس الدبلوماسية التركية قوله إن بلاده «لديها الإرادة السياسية لمتابعة التفاوض والتغلب على الصعوبات «التقنية»»، ولكن ما تقوم به بعض الدول الأوروبية، وغياب جدول زمني للمفاوضات، وتحديد رسمي لهدفها «يحبط الشعب التركي الذي يعود إليه الفضل في إنجاز الإصلاحات»[١٢١].

فضلاً عن ذلك، فقد أكد وزير الخارجية التركي السابق علي باباجان في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ أن فرنسا التي تتسلم الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، وتستمر ستة أشهر، سوف «تدعم مفاوضات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي». واستتبع باباجان قوله ـ في جلسة للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي ـ إن بلاده حصلت على تأكيدات من فرنسا بأنها ستواصل فتح المفاوضات في مجالات سياسية جديدة خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي «في وقت يؤكّد فيه الفرنسيون أن مسألة الانضمام قد تكون طويلة». كما يؤكّد وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير بقوله: «إنّه من بين ٣٥ فصلاً ينقسم إليها قانون الاتحاد الأوروبي، هناك ٥ فقط مرتبطة بشكل مباشر بالانضمام، وإن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً قبل الوصول إلى هذه الموضوعات»[١٢٢].

وبالرغم من الرفض من بعض الدول الأوروبية للتدخل الأمريكي في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الولايات المتحدة لم تتوقف عن دعمها لتركيا في مسعاها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. فقد ذكر مصدر في الحكومة التركية أن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أكد في مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٩ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٦، دعم الولايات المتحدة لمساعي تركيا المتعثرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وصرح أن «الولايات المتحدة تدعم جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ البداية». وقال المسؤول إن أردوغان هو الذي بادر إلى الاتصال ببوش قبل أيام من اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبي، لاتخاذ قرار حول التعامل مع مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد، بعد رفض تركيا فتح موانئها البحرية والجوية أمام جمهورية قبرص. وقد

---

(١٢١) المصدر نفسه.

(١٢٢) «باباجان: فرنسا ستدعم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي،» وكالة مصر للأنباء (آذار/مارس ٢٠٠٨)، <http://www.egypty.com>.

أبدت تركيا استعدادها لفتح الموانئ والمطارات التركية لفترة عام أمام السفن والطائرات القبرصية، لتفادي تعليق مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد، على أنَّ تتم ضمن هذه المهلة تسوية شاملة للمسألة القبرصية[١٢٣].

وفي الندوة التي عقدت في بروكسل في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: «من الذي خسر تركيا؟»، أكد السفير الأمريكي الأسبق في الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك للمفوض الأوروبي أُولي راين أنَّ «تركيا بالنسبة إلى الغرب مثل ألمانيا أثناء الحرب الباردة... دولة على خطّ المواجهة»[١٢٤].

كما أعطى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش دعماً لتركيا في مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، كما دعا العالم الإسلامي إلى أن تكون تركيا جسراً بناء بين العالمين الغربي والإسلامي[١٢٥]. فضلاً على ذلك قدمت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس دعماً واضحاً لمسعى تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال كلمة ألقتها أمام المؤتمر السنوي للمجلس التركي - الأمريكي الذي ناقش العلاقات الثنائية بين البلدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إذ قالت إن تطور أوروبا «لن يكتمل تماماً» دون تركيا التي وصفتها بأنها «حليف مهم ودائم». وقالت رايس إن بلادها تؤيد سعي تركيا إلى الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، معتبرة أن ذلك «سيكون جيداً لتركيا ولأوروبا على حدّ سواء»[١٢٦]. وتزامن ذلك كلّه مع السعي الجاد لحكومة حزب العدالة والتنمية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً عقب قيام تركيا بتعيين دبلوماسي من حزب العدالة والتنمية إيكيمين باكيش، مسؤولاً عن مسيرة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، بدلاً من وزير الخارجية السابق علي باباجان، الذي قال خلال الحفل الذي أقيم لنقل الصلاحيات في ١٣ كانون الثاني/يناير

---

(١٢٣) «بوش يدعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،» **البيان** (الإمارات العربية المتحدة)، ١٢/١١/ ٢٠٠٧، <http://www.albayan.com>.

(١٢٤) أوين ماثيوز، «من الذي خسر تركيا؟،» **نيوزويك** (بالعربية) (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، ص ٢٥.

(١٢٥) International Herald Tribune, «Bush Endorses Turkey's Bid to Join EU,» Associated Press (8 January 2008), <http://www.iht.com/articles/ap/2008/01/08/america/NA-GEN-US-Turkey.php#top>.

(١٢٦) «رايس: انضمام تركيا لأوروبا جيد لجميع الأطراف،» سي. ان. ان. بالعربية (١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، <http://arabic.cnn.com>.

٢٠٠٩ «إن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الغرض الاستراتيجي لتركيا». أما باكيش، فقد ذكر «تركيا تنتظر من الاتحاد الأوروبي علاقة عدل»[١٢٧].

وعقب الانتخابات الأمريكية التي جرت في نهاية عام ٢٠٠٨، كرر الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما خلال قمة حلف شمال الأطلسي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، قبل أن يتوجه إلى تركيا، موقف بلاده الذي يقضي بـ «ضرورة ضمّ تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. . . ولكي تكون رسالة إيجابية للعالم الإسلامي». وكانت ردّة الفعل الأوروبية الرافضة لهذه المسألة متمثلة بموقف الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي، الذي قال: «إنَّ بلاده، وغالبية الدول الأعضاء لدى الاتحاد الأوروبي، تؤيد فكرة منح تركيا «شراكة مميزة». أما المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل، فأكدت أن بلادها لم تصل بعد إلى أي قرار بشأن مسيرة عضوية تركيا لدى الاتحاد». ويذكر أنَّ الموقف التركي من ترشيح رئيس الوزراء الدنمركي أندرس فوغ راسموس إلى رئاسة حلف شمال الأطلسي، كان له أثر في تغيير بعض المواقف الأوروبية، وخصوصاً موقف وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير، الذي اعتبر الموقف التركي بأنه «صدمة»، فيما أشاد رئيس اللجنة الأوروبية خوسيه مانويل باروسو بأقوال أوباما بالنسبة إلى تركيا. وقد أكد وزير خارجية إيطاليا فرانكو فرانتيني أنَّ «الأهم حالياً هي استمرار مسيرة المفاوضات مع تركيا، وأنّه يجب أن تستمر المفاوضات حتّى لو استغرقت سنوات عدة»[١٢٨].

وأكد الرئيس الأمريكي دعم الولايات المتحدة الأمريكية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خلال الكلمة التي ألقاها في البرلمان التركي في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، إذ قال: «إن عضوية تركيا للاتحاد تعزّزه». وقال أوباما أيضاً: «تدعم الولايات المتحدة مساعي تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي». وأكد الرئيس الأمريكي أن «أوروبا ستكسب، ولن تخسر، من وراء التنوّع الشعبي والديني والثقافي في تركيا». ولكنه شدد في الوقت نفسه على أهمية دفع الإصلاحات السياسية في تركيا[١٢٩]. وقد رحبت تركيا بالموقف الأمريكي هذا، إذ

---

(١٢٧) «إقامة حفل نقل الصلاحيات،» **تايم ترك**، <http://ar.timeturk.com/news_daily.php>.

(١٢٨) «أوباما يلقي كلمة في البرلمان التركي،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٦/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www.trtarabic.com/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=8e29c304-b686-402a-9eb2>.

(١٢٩) «رسالة حارة من أوباما إلى أنقرة،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي <http://www.trtarabic.com/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=e493beec-6e21-4cfc-b4ca-323907f0c837>.

أشاد الرئيس التركي عبد الله غول بموقف الرئيس الأمريكي. كما أيد هذا أُولي رين، عضو اللجنة المسؤولة عن التوسيع لدى الاتحاد الأوروبي، بقوله: «إنَّ تركيا ستكون جسراً للحضارات في الاتحاد الأوروبي»[١٣٠] وفي الإطار نفسه، أكدّ وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس الموضوع ذاته، فقد أشار في تموز/يوليو ٢٠١٠ إلى اعتقاده بأن تركيا «تتحرك شرقاً»، وعزا هذا التحول إلى استجابة الاتحاد الأوروبي الفاترة لطلب تركيا الانضمام إليه. كما أنَّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما أشار إلى أن «تلكؤ أوروبا كان سبباً في التحولات التركية الجديدة»[١٣١].

ونخلص مما تقدّم إلى أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي تقوم على مبدأ، ألا وهو ضرورة استمرار العمل على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فلا بُدَّ من أن تحقق تركيا هذا الهدف الذي بنيت عليه سياستها منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتّى الوقت الحاضر، وأن تصبح دولة عظمى، وجزءاً من العالم الغربي، وجزءاً من الثقافة والمجتمع الأوروبي، بمساعدة دول عدة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بحكم المصالح الاستراتيجية المشتركة بينهما. فتركيا التي كان ينظر إليها عشية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ على أنّها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية أكثر منها إلى الاتحاد الأوروبي، قد تغيّرت، وخصوصاً بالنسبة إلى الأوروبيين، بعد موقف الأتراك الرافض للمشاركة في الحرب، مما أدّى إلى تحقيق نوع من التقارب بين تركيا وفرنسا وألمانيا الرافضة لهذه الحرب. يضاف إلى ذلك أن تركيا تمثل بنظامها العلماني، وبعضويتها في الناتو، وبعلاقاتها الوطيدة مع إسرائيل، ضرورة لا يمكن المخاطرة بخسارتها، وخصوصاً أنها تعتبر نقطة جامعة للغرب بِكُلّ قواه، سواء الأمريكيين أو الأوروبيين، فدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يختلفون فقط بالتفاصيل، لكنهم يجمعون على ضرورة أن تبقى تركيا جزءاً من المنظومة الغربية، سواء في نظامها أو قيمها أو دورها، لكن الفارق الوحيد بينهم هو أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تريد لتركيا عضوية كاملة، أما دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فرنسا وألمانيا، فتريد لتركيا عضوية مميزة. فهاتان الدولتان (فرنسا وألمانيا) تسعيان إلى الحفاظ على «علاقتهما الأبوية» لدول الاتحاد، وبدخول تركيا سوف تنتهي هذه العلاقة نتيجة حجمها وتأثيرها المحتمل في الاتحاد الأوروبي إذا ما أصبحت عضواً

(١٣٠) «رين يمتدح تركيا،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٨/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.trt.net.tr/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=3dfe93fe-f4af-40fd-ab9d-b4060957af99>.

(١٣١) «سياسة تركيا نحو إيران: مساع لبناء الجسور وانتهاج سياسة واقعية،» **الشرق الأوسط**، ١٤/ ٦/ ٢٠١٠.

كاملاً في الاتحاد[١٣٢]. لهذا، قد يكون بالنسبة إلى فرنسا وألمانيا منح تركيا خيار الشراكة المميزة، بدلاً من العضوية الكاملة، مما قد يثير بعض المشكلات داخل دول الاتحاد، وخصوصاً بين فرنسا والسويد، حول هذه المسالة، علماً بأنَّ السويد تؤيد منح العضوية الكاملة إلى تركيا[١٣٣].

وبالرغم من ذلك، استمرت حكومة حزب العدالة والتنمية في سعيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد طرح حزب العدالة والتنمية رزمة من التعديلات الدستورية في إطار الجهود المبذولة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وصل إلى حدّ اقتراح ٣٠ مادة قانونية، كان أهمها حصر الأحزاب السياسية، وتحديد سلطات المحكمة الدستورية العليا، وعدم التضييق على الحريات العامة... الخ التي لم تلق قبولاً من الجيش والأحزاب القومية العلمانية[١٣٤].

٢ ـ الدوافع والمعوقات الأوروبية في قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

هناك دوافع ومعوقات تحكم سياسة دول الاتحاد الأوروبي في انضمام تركيا إلى الاتحاد، وهذه ناتجة من الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها تركيا.

أ ـ الدوافع الأوروبية في قبول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي أصبح مؤسسة وكياناً دولياً فاعلاً في الساحة الدولية، ونتيجة لتسارع الإحداث على هذه الساحة، كان لا بدّ للاتحاد الأوروبي من أن ينغمس في هذه التفاعلات، لا رغبة منه في تأدية دور سياسي في العلاقات الدولية، وإنما نتيجة ما تقتضيه المصلحة العليا له. فإذا أراد أن يستمرّ بفاعلية، عليه أن يضمن تحقيق مصالحه والحفاظ عليها في الوقت نفسه. يضاف إلى ذلك

---

(١٣٢) مقابلة مع د. محمد نور الدين بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩.

(١٣٣) «اختلاف في الرأي حول موضوع عضويه تركيا،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٢/ ٧/ ٢٠٠٩، <http://www.trt.net.tr/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=51e10219-f804-45ee-9e0c-0ca950bcda74>.

(١٣٤) حول التعديلات الدستورية التي تقدّم بها **حزب العدالة والتنمية**، والتي تمّت الموافقة على عرضها على الشعب التركي لإجراء استفتاء عام عليها. انظر التقرير الذي أعدته مؤسسة (SETA) التركية للأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول التعديلات الدستورية الجيّدة التي تقدّم بها **حزب العدالة والتنمية** في: Selin M. Bölme and Taha Özhan, «Constitutional Referendum in Turkey,» *Policy Brief*, no. 47 (2010), <http://www.setav.org/Ups/dosya/44512.pdf>.

أنه لا يمكن تصور هذا الكيان الدولي الذي يضم دولاً فاعلة في الساحة الدولية، سياسياً واقتصادياً، بعيداً عن التفاعلات التي تحدث في الساحة الدولية. فالنفط والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان مسائل تهتم بها دول الاتحاد، وكما هو النفط مهم لاستمرار فاعلية الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية، فالمناطق التي توجد فيها هذه السلعة الاستراتيجية مهمة أيضاً بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط ومنطقة آسيا الوسطى. كما أن مسبّبات عدم الاستقرار ـ بحسب رأي الاستراتيجيين الغربيين ـ منابعها من هذه المناطق. لهذا، فالاتحاد الأوروبي يحاول أن يحقق مصالحه بضمان الحصول على إمدادات نفط كافية لاستمرار فاعلية الاتحاد. فضلاً على ذلك، يحاول الاتحاد أن يتجنب الانغماس في هذه المناطق خوفاً على أمنه واستقراره الداخلي. كلّ هذا يشير إلى أهمية تركيا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي بوصفها منفذه الرئيسي إلى هذه المناطق. لهذا يمكن تناول أهم الأسباب والدوافع التي من الممكن أن تؤدي إلى الإسراع في قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، وهي:

(١) إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يجعل جيران تركيا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر الأسود جيراناً مباشرين للاتحاد الأوروبي، مما قد يعزّز من سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تحقيق مصالحه المتنوّعة في هذه المناطق[١٣٥]. فالمفوضية الأوروبية تعتبر تركيا «سطحاً بينياً (حلقة وصل) فريداً بين الغرب والعالم الإسلامي»، مما يعزّز حوار الحضارات بين هذين العالمين المختلفين[١٣٦]، كما أن الدول الأوروبية قد أقرت أن عملية اندماج أية دولة في الاتحاد الأوروبي تكون مبرّرة في حالة إذا كانت لا تهدد المبادئ التي اتفقت عليها الدول الأوروبية في معاهدة ماسترخت في عام ١٩٩٣، وهي[١٣٧]:

ـ تتطلب العضوية أن يكون البلد المرشح لها قد أنجز استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، فضلاً على احترام وحماية الأقليات.

---

(١٣٥) Michael Emerson and Nathalie Tocci, «Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy,» Centre for European Policy Studies Centre for European, EU-Turkey Working Papers, no. 1 (August 2004), p. 9, < http://www.ceps.be/ >.

(١٣٦) Commission of the European Communities, «Enlargement Strategy and Main Challenges 2007-2008,» Brussels.com, p. 11.

(١٣٧) Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» pp. 138-139.

ـ يجب أن تتمتع الدولة المرشحة للانضمام بسوق اقتصادية فاعلة وقادرة على تحمل الضغوط وقادرة على المنافسة.

ـ تفترض العضوية قدرة المرشح على الإيفاء بالتزامات العضوية، من ضمنها التمسك بالأهداف السياسية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

(٢) إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يعطي قيمة أكبر ثقافياً على المستوى العالمي للاتحاد الأوروبي، ويبيّن أنَّ هذا الاتحاد ليس اتّحاداً مسيحياً، وأنّه يجمع كلّ الأديان والمعتقدات، وهو ليس مقتصراً على الدين المسيحي فقط[١٣٨]. وهذا ما أكده الأتراك، فرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، شدد بقوله: «. . . طالما يدّعون أن الاتحاد ليس نادياً مسيحياً، وليس اتحاد الفولاذ مع الفحم الحجري، وأنه ليس اتحاد أوروبا الاقتصادي فقط، فإذا كان الاتحاد تكاملاً في القيم السياسية، وبالتالي ليس عنواناً لصراعات الحضارات، بل على العكس هو ملتقى الحضارات، عندها نقول: يجب أن تنضم تركيا إلى هذا الملتقى لإثبات كلّ ما أسلفت من القيم، وإلا فَكُلّ هذه الادعاءات ستبقى في حيّز الادعاء النظري فقط. ولكن في لحظة انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد، أي لحظة ضمّ الآخر، سيكون حينها الاتحاد نقطة تلاقي الحضارات فعلاً، ولا يمكن تحقيق ذلك بالاستعاضة عن ضمّ تركيا بإدخال المزيد من الدول المسيحية، أعني لا يمكنهم النجاح في ذلك دون تركيا، بل سينجحون في حال انضمام تركيا فقط. أضف إلى كلّ هذا أن انضمام تركيا سيسهم في تحويل الاتحاد إلى قوة عالمية عظمى»[١٣٩]. كما أن الكثير من المتخصّصين في شؤون تركيا والاتحاد الأوروبي، وخصوصاً هاينتس كرامر، الذي يعتبر أن «الهوية الأوروبية لا يمكن أن تعرّف على أنّها نمط ثقافي محدد (أوروبي)، لأن القيم في الحقيقة في أوروبا متجدّدة ومتغيّرة»، يعطون بدورهم أهمية إلى مسألة قبول تركيا في الاتحاد، استناداً إلى القرب الجغرافي والصلات التاريخية والثقافية المشتركة[١٤٠].

(٣) إن دور تركيا الاستراتيجي المتأتي من موقعها الجيوبوليتيكي المحوري،

---

(١٣٨) Emerson and Tocci, «Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy».

(١٣٩) «حوار مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان،» برنامج ضيف وحوار على قناة «العربية».

(١٤٠) Angelos Giannakopoulos, «What is to Become of Turkey in Europe? European Identity and Turkey's EU Accession,» *Perceptions*, vol. 9 (Autumn 2004), p. 72.

يمكن أن يوفر للاتحاد الأوروبي قيمة استراتيجية أكبر. كما إن اندماج تركيا في الجسد الأوروبي سوف يؤثر بفاعلية في مستقبل أوروبا، وفي الوقت نفسه قد يعطي لتركيا دوراً كبيراً في تشكيل مستقبل أوروبا[١٤١].

(٤) تعتبر تركيا محوراً مهماً وآمناً لنقل مصادر الطاقة من منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين، ومن روسيا، مما له آثار إيجابية كبيرة في الاتحاد الأوروبي[١٤٢].

(٥) إن موقع تركيا الاستراتيجي يمكنه أن يكون قاعدة متقدمة للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، وقاعدة لوجستية مهمة تعطي حضوراً حقيقياً للاتحاد الأوروبي في أكثر مناطق عدم الاستقرار في العالم[١٤٣].

(٦) تمتلك تركيا موارد بشرية مهمة للاتحاد الأوروبي، تتراوح من خبرة العمل إلى مهارات اللغة، مما قد يعطي قوة إلى الاتحاد الأوروبي. وكما تذكر النائبة هيلغا تروبل (Helga Trüpel) في البرلمان الأوروبي عن حزب الخضر الألمان: «إنَّ عضوية تركيا ستزيد الاتحاد الأوروبي قوةً، وإنها ستشكل فرصة كبيرة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي»[١٤٤].

(٧) إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مهم جداً لأوروبا في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، بوصفها قاعدة متقدمة للمصالح الأوروبية والأمريكية[١٤٥].

(٨) إن الاتحاد الأوروبي بدأ كسوق مشتركة، ولذلك فإن المهمة الأساسية التي اضطلع بها منذ تأسيسه هي التجارة والأعمال. وبإكمال إجراءات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي التي من المتوقع أن تتم بعد أقل من ١٠ سنوات، أي في عام ٢٠١٥، سوف يشكّل الاتحاد الأوروبي سوقاً تصل قيمتها، بحسب بعض التقديرات، إلى ٢٠٠ مليار دولار. وباعتبار تركيا ذات اقتصادٍ نام، كما أنّها

---

(١٤١) Ziya Önis, «Turkish Modernisation and Challenges for the New Europe,» *Perceptions*, vol. 9 (Autumn 2004), p. 6.

(١٤٢) Emerson and Tocci, «Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy».

(١٤٣) المصدر نفسه.

(١٤٤) «مقتطفات من الصحف التركية،» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، ٣/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.trt.net.tr/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=989bd47d-38c1-49dd-9a41-a733300279fd>.

(١٤٥) Richard Holbrooke, «The United State And Turkey: Mending Fences?,» *Washington Institute For Near East Policy*, Special Forum Report (10 November 2003), <http://www.washingtoninstitute.org>.

ستشكل نقطة جذب للاستثمار الخارجي المباشر، بحسب بعض التقديرات المتواضعة، فإن تركيا سوف تكون قادرة على امتصاص وجذب رأس المال الخارجي، بقيمة تتراوح بين ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنوياً، لتطوير زراعتها وصناعتها وخدماتها وبنيتها التحتية[١٤٦].

(٩) إن تركيا سوف تقدّم خدمات أكبر إلى الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل، فكما هو معروف أن الاتحاد الأوروبي اليوم هو نادٍ من الأمم الشائخة التي تواجه نقصاً متزايداً في عدد سكانها، إذ إنها لم ترفده بمزيد من السكان من الأطراف، وخاصة من شمال أفريقيا، فمتوسط العمر في الاتحاد الأوروبي، يبلغ اليوم ٣٩ عاماً، ولكنه يصل في بعض الدول الأوروبية إلى ٤٢ عاماً، وخصوصاً في فرنسا. أما في تركيا، فمتوسط العمر يبلغ ٢٧ عاماً؛ لهذا يمكن لتركيا أن تعيد الحيوية إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق تقديم الملايين من العمال الشباب[١٤٧].

ويؤكّد هذا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، بقوله: «إن شعوب الدول الأعضاء في الاتحاد لديها نسبة عالية جداً من المسنّين، الأمر الذي يفقد الاتحاد الأوروبي ديناميكية الاتحاد والحيوية. لذا، فهم بحاجةٍ ماسةً الآن إلى أعداد كبيرة من الشباب الديناميكي الذي يمنحهم الحيوية وقابلية التحرّك، فانضمام تركيا سيحقق للاتحاد مكسباً مهماً، هو أن تركيا هي الدولة التي ستكسب الاتحاد هذه القابلية، لأن تركيا تمتلك أرقاماً كبيرةً جداً من الكوادر الشابة المؤهلة التي تمتلك الخبرة العالية، وفي هذه الحالة سيُكسب انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي قوةً فعّالة تسهم في إعادة الحيوية إلى أوروبا من جديد»[١٤٨]. ويؤكّد السفير سيفن ـ أولوف بيترسون (Seven-Olof Peterson)، رئيس ممثلية السويد الدائمة في الاتحاد الأوروبي هذا الأمر، إذ يعتبر أن «انضمام تركيا إلى الاتحاد يمثل مصلحة حيوية للاتحاد الأوروبي»[١٤٩].

(١٠) إن تركيا يمكنها أن تصبح عاملاً رابطاً بين الاتحاد الأوروبي ودول القوقاز وآسيا الوسطى التي تنتمي تركيا إلى أسرتها الثقافية واللغوية، وبشكل أكبر

---

(١٤٦) النعيمي، **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**، ص ٨.

(١٤٧) المصدر نفسه.

(١٤٨) «حوار مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان،» برنامج ضيف وحوار على قناة «العربية».»

(١٤٩) Häggström, ed., «Conference Report Turkey in Europe: Changes and Challenges,» p. 28.

يمكن أن تشكّل تركيا صلة بين الاتحاد الأوروبي والعالم الإسلامي، مما يعزّز حوار الحضارات والتقريب بين الأديان(١٥٠).

(١١) إن تركيا سوف تكون لاعباً رئيسياً في أوروبا إذا ما انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن إذا فشلت عملية الانضمام سوف تتحول تركيا إلى منطقة عازلة تعزل أوروبا عن منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا، مما يضرّ بالمصالح الاقتصادية والأمنية للاتحاد الأوروبي(١٥١).

(١٢) إن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سوف يعزّز الاستقرار في أوروبا من خلال إنهاء المشكلة القبرصية، وتحقيق التقارب بين تركيا واليونان، فضلاً على تحقيق استقرار داخلي في تركيا نتيجة حلّ المشكلة الكردية(١٥٢).

(١٣) يعتقد الكثيرون أنه، بالرغم من أن التحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي قد يخلق مشكلات متعددة، فإنه سيحقق في الوقت نفسه منفعة فحواها أن هذا الانضمام سيقوّي أعمدة الاتحاد الأوروبي في المجالين الاستراتيجي والأمني، حتّى إنَّ الحماسة بلغت بوزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر حدّاً جعله يعتقد أن الانضمام سيمهّد الطريق إلى جعل الاتحاد الأوروبي يرقى إلى مرتبة الدولة العظمى، وهذا الوضع سيحوّل الاتحاد الأوروبي إلى طرف مؤثر ذي نفوذ على المستوى العالمي. فضلاً على ذلك، إن الآلية العسكرية التركية الكبيرة على نحو نسبي ستؤدي عندئذ إلى تقوية أعمدة السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، ولا سيّما أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى إنشاء قوة عسكرية للتدخل من أجل احتواء الأزمات. فبناء على استراتيجية الأمن الأوروبي الصادرة في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٠٣ تقرّر أن يصبح الاتحاد الأوروبي طرفاً قائماً بذاته ينشط على مستوى الساحة الدولية، وخصوصاً في المناطق الواقعة في أطراف القارة الأوروبية، وفي المحيط القريب منها، وهي سياسة فحواها احتواء الأزمات والصراعات وتكريس الاستقرار(١٥٣).

---

(١٥٠) المصدر نفسه.

(١٥١) Sanberk Özden, «Turkey and the European Union: The Next Step,» *Insight Turkey* (January-March 2001), p. 3, <http://www.trinsight.com>.

(١٥٢) Emerson and Tocci, «Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy,» p. 10.

(١٥٣) أريش رايتر، «الاستراتيجية ومسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي: خطر تورط أوروبا في مناطق الغليان،» ترجمة عارف حجاج، **قنطرة** (ألمانيا) (٢٠٠٧)، <http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-340/i.html>.

ب ـ معوقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

بالرغم من وجود المصالح المشتركة بين الطرفين في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن هذه العملية تعترضها مجموعة لا يمكن تجاهلها من الأسباب التي قد تحول دون انضمام تركيا إلى هذا الاتحاد، أو على الأقل تأخر الانضمام سنوات أخرى. ولعل هذه الأسباب هي التي تفسر أسباب تأخر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي طوال الأعوام التي مضت.

إن هذه المعوقات تتوزع على معوقات قانونية وسياسية وثقافية، ومعوقات اقتصادية، ومعوقات مؤسساتية، ومعوقات أمنية، وهذه كلها سوف نتناولها في ما يلي:

(١) المعوقات القانونية والسياسية والثقافية

تحاول الكثير من النخب السياسية في أوروبا، وخصوصاً الرافضة لفكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أن تضع العقبات أمام دخول تركيا إلى الاتحاد. وتستند هذه النخب إلى مجموعة من المبرّرات القانونية والسياسية والثقافية، فمعاهدة روما المنشئة للاتحاد الأوروبي جاءت لتضع مجموعة من الشروط على الدول الراغبة في الانضمام، فقد أقرّت ديباجة هذه المعاهدة «أية دولة أوروبية يمكن أن تقبل لتصبح عضواً في هذه الجمعية»، كما دعا الموقّعون على هذه الاتفاقية الشعوب الأوروبية ممن يشتركون في مثالياتهم (وثقافاتهم)، أن ينضمّوا بجهودهم (ويدعموا هذا التجمّع). كذلك فقد أقرّت هذه الاتفاقية أن الدول التي يمكنها الانضمام إلى هذا الاتحاد يجب أن تلبّي الشروط التالية[١٥٤]:

ـ يجب أن تكون الدولة الطالبة العضوية أوروبية.

ـ يجب أن تكون الدولة الطالبة العضوية ديمقراطية.

ـ يجب أن تقبل الدولة الطالبة العضوية بالأهداف السياسية والاقتصادية للجمعية الأوروبية.

لهذا تثار مجموعة من الأسئلة حول أحقية تركيا من الناحية القانونية في أن تصبح دولة أوروبية، ولعل في مقدمة هذه الأسئلة هو السؤال التالي: هل هي

---

(١٥٤) Ali S. Fatemi, «Turkey's Membership in Eu- Pros and Cons,» American University of Paris (2005), pp 12-13, <http://www.aup.com>.

دولة أوروبية؟ يعتقد الكثير من المختصّين أن تركيا من الناحية الجغرافية لا تعتبر دولة أوروبية، إذ إن جزءاً صغيراً منها يقع في أوروبا، والجزء الأكبر الباقي منها يقع في آسيا، كما إن ٩٨ بالمئة من سكانها هم مسلمون، في حين إن أوروبا تدين الغالبية العظمى منها بالديانة المسيحية. كما يذكر الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار أن «تركيا قريبة جداً من أوروبا، وهي بلاد مهمة، لكنّها ليست بلاد أوروبية، فالجزء الأكبر منها، أي حوالى ٩٥ بالمئة، يقع خارج أوروبا»[١٥٥]. كما قد يثار سؤال آخر هو: هل أن تركيا دولة تتمتع بالديمقراطية؟.

يرى الكثير من الأوروبيين أن تركيا لم تصل بعد إلى ثبات واستقرار المؤسسات، مما يبقي على ممارسة غير ديمقراطية. وهذا واضح من خلال التدخل العسكري المستمر في تغيير مسار معيّن عن طريق الانقلابات العسكرية المستمرة في الأعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، فضلاً على تدخل الجيش في عام ١٩٩٧ في الحياة السياسية التركية[١٥٦].

أما بالنسبة إلى المعوقات السياسية، فتتمثل في مواقف الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، والمعارضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فرنسا. وتستند هذه الأطراف المعارضة إلى حجج ودلائل كثيرة، وخصوصاً الأوضاع الداخلية التي تعانيها تركيا، فكما ما هو معروف يجب أن تنجز تركيا متطلبات الإصلاح الداخلي المتمثلة في ترسيخ الديمقراطية، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية، فضلاً على رفع القيود المفروضة على بعض الأحزاب السياسية، وخصوصاً الإسلامية منها[١٥٧]، وتلك الناطقة باللغة الكردية.

وبالرغم من الإصلاحات المكثّفة التي طبّقها حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم)، فقد استمرت مخاوف الأوروبيين من انضمام تركيا إلى الاتحاد. فالرغبة التركية

---

(١٥٥) Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» p. 149.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(١٥٧) تعتبر القيود المفروضة على عمل الأحزاب السياسية التركية من المسائل المهمة التي تواجه تركيا في مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وهذه المسألة قديمة ومتجدّدة، فالكثير من الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية حوربت وتم إغلاقها، مثل حزب الرفاه وحزب الفضيلة، وصولاً إلى حزب العدالة والتنمية بسبب الاتهامات الأخيرة التي وجهت إليه بعدم احترامه النظام العلماني في تركيا. لهذا تمّت إحالة مسألة إغلاقه أو عدمها إلى المحكمة الاتحادية التركية، بضغط من المؤسسات التركية العلمانية، فضلاً على المؤسسة العسكرية. وقد صدر الحكم بعدم غلق هذا الحزب، وهذا يرجع إلى تخوف المؤسسات العلمانية في تركيا من نسف الجهود التي تمّ بذلها في اتجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إذا ما تمّ حظر عمل هذا الحزب. انظر: قناة «الجزيرة» في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net>.

تصطدم برؤية أوروبية مفادها أن الاتحاد الأوروبي هو نادٍ مسيحي لا يحقّ للأتراك المسلمين دخوله(١٥٨)، فضلاً على تصريحات مسؤولين أوروبيين عدة حول مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فقد ذكر الرئيس العام للأحزاب الديمقراطية المسيحية وليغريد مارتينز (W. Martenez): «نحن نؤيد تعاوناً مكثفاً مع تركيا، ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري»، كذلك ذكر ليوتيند ياماناز (Lewtend Yamanz)، رئيس وزراء بلجيكا السابق: «يوجد اختلاف حضاري بين تركيا وأوروبا»، وهذا يتفق مع ما ذكره وزير خارجية ألمانيا الأسبق، عندما قال: «إن الاتحاد الأوروبي هو ناد لدول أوروبا التي تشترك في أساس ثقافي مسيحي يهودي»(١٥٩).

وقد ذكر جيسكار ديستان، رئيس الجمهورية الفرنسي الأسبق، ورئيس لجنة إعداد الدستور الأوروبي، أن «انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني نهاية أوروبا». وأضاف: «إن عاصمتها ليست في أوروبا، و٩٥ بالمئة من سكانها خارج أوروبا، وهي ليست دولة أوروبية»(١٦٠). ويعتبر الرئيس الفرنسي الحالي من أشدّ المناهضين لفكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي(*)، فقد ذكر أنّه يقف بالضد

---

(١٥٨) إبراهيم العلاف، «الاتحاد الأوروبي هل هو نادٍ مسيحي؟،» **تحليلات استراتيجية**، السنة ١، العدد ٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٣.

(١٥٩) الجليلي، «تركيا والحلم الأوروبي: ابتعاد أم اتحاد؟،» ص ١٦. إن مسألة الرفض الأوروبي لتركيا هي مسألة قديمة، وليست جديدة. وهذا يرجع إلى العلاقات التاريخية التي كانت سائدة في تلك الحقب التاريخية، فالنظرة إلى التركي على أنّه شخص استبدادي وقاس، كما يذكر قاموس **ويبستر**، أو أنّه شخص شرس وبري، أو صعب، كما يذكر قاموس **أكسفورد**، أو وحشي وقاسٍ، أو الرجل المستبدّ، كما يذكر قاموس «راندوم هاوس» (Random House)؛ لذلك توجد صورة في أذهان الأوروبيين أن الأتراك يهددون الحضارة الأوروبية والهوية المسيحية، فضلاً على أن مارتن لوثر يعتبر التركي وباء مهدداً لا مثيل له، مثل الطاعون، يموت بالكوارث الطبيعية، كالفيضانات. أما فولتير، الفيلسوف الفرنسي، فقد اعتبر الأتراك مضطهدي النساء وأعداء الفنون. وهذه المسألة متأصلة في نفوس غالبية الأوروبيين، مما قد يؤثر في العلاقات التركية ـ الأوروبية، انظر: Häggström, ed., «Conference Report Turkey in Europe: Changes and Challenges,» p. 19.

فتركيا تعتبر حالة شاذة بالنسبة إلى أوروبا، والأوروبيون يعتبرونها مختلفة، ولن تتلاءم مع نمط الحضارة الأوروبية، فهي تعود إلى حضارة مختلفة، ولا يمكن أن تكون جزءاً من أوروبا، كما ذكر ذلك فاليري جيسكار ديستان (Valerie Giscard d'Estaing)، رئيس المؤتمر الذي أقيم في لندن، حول عضوية تركيا في عام ٢٠٠٢، ورئيس جمهورية فرنسا الأسبق، إذ قال: «يجب ألا نسمح لتركيا أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. . . (لأن) لها ثقافة مختلفة ومنهج مختلف وطريقة حياة مختلفة». انظر: Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» p. 149.

(١٦٠) «تركيا ليست دولة أوروبية،» بي. بي. سي. العربية (٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، <http://www.bb carabic.com>.

(*) يُعَدّ رئيس الجمهورية الفرنسية نيكولاس ساركوزي من أشدّ المعارضين لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فهو يسعى منذ تسلمه الرئاسة الفرنسية إلى تغيير السياسة الأوروبية حيال تركيا رأساً على عقب. فهو يتفق مع المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل في سياق رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكنه يختلف عنها من =

من انضمام تركيا الكامل، ويقترح أن تكون لها عضوية خاصة تختلف عن الدول الأعضاء الآخرين. وقد اقترح «تجميد توسيع الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، ولكن ليس تجاه بلغاريا أو رومانيا»(١٦١).

وتحاول دول الاتحاد الرافضة لانضمام تركيا أن تبعد تركيا قدر المستطاع عن تحقيق حلمها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بوضع العراقيل، بسبب أوضاع حقوق الإنسان في تركيا، وخصوصاً في ما يتعلق بحقوق الأكراد(١٦٢)، أو بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها تركيا، وعدم استكمالها شروط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، أو بسبب سياسات تركيا الخارجية، وخصوصاً في ما يتعلق بقضية قبرص.

تعتبر القضية القبرصية من القضايا المهمة التي تؤثر بشكل كبير في مستقبل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكما يذكر د. جورج فاسيليو، رئيس جمهورية قبرص الأسبق: «إن تركيا تعلم تماماً أنّها لن تستطيع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذا استمرت المشكلة القبرصية بلا حلّ، حتّى لو مرت عشرات السنين. . .»(١٦٣). فقبرص، كما ما هو معروف، انقسمت إلى جزأين: يوناني، والجزء الآخر تركي (كما ذكرنا سابقاً)، وتم الاعتراف بالقبارصة اليونانيين كدولة مستقلة، فضلاً على أنّها أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٤. أما القبارصة الأتراك، فقد بقوا دون اعتراف من أية دولة، ما عدا تركيا. والجدير بالذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان قدم في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ مذكّرة لتوحيد الجزيرة، ولكنها فشلت نتيجة رفض القبارصة اليونانيين لها، على الرغم من قبول القبارصة الأتراك(١٦٤). وكان من الأسباب التي أدت

= ناحية كونه يطرح هذه الوجهة بوضوح وبدون تحفظ. والمؤشرات تدلّ على أنّه لا يعبأ في هذا المجال على عكس الحال لدى المستشارة بالمعايير والالتزامات التي يفرضها الحفاظ على مصالح الدولة العليا. انظر: ظافر شينوجاك، «أين تقع حدود القارة الأوروبية؟،» ترجمة عارف حجاج، **قنطرة** (٢٠٠٧)، <http://www.qantara.de/>.

(١٦١) Soner Cagaptay, «European Recalcitrance toward Turkey: An Agenda for U.S.-Turkish Ties in Summer 2005,» *Washington Institute for Near Policy*, no. 1009 (June 2005), <http://www.policywatch.com>.

(١٦٢) حول هذا الموضوع، انظر: باركي [وآخرون]، **القضية الكردية في تركيا**، ص ١٧٠ ـ ١٧٦.

(١٦٣) انظر: «حوار سوسن حسين مع د. جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص الأسبق: أوروبا لا ترفض انضمام تركيا بسبب الدين،» **السياسة الدولية**، العدد ١٦٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٦)، ص ١١٠.

(١٦٤) دانيال فينك، «تركيا بين الغرب والشرق الأوسط،» ترجمة أنور نجم محمود، **متابعات إقليمية**، السنة ٣، العدد ٨ (تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، ص ٦.

إلى رفض القبارصة اليونانيين لخطّة توحيد الجزيرة هو تخوّفهم من تركيا، وعدم ثقتهم بها، لأنهم يعتقدون أن تركيا لن تلتزم بهذه الخطّة أو تنفذها، كما ذكر د. جورج فاسيليو، الرئيس الأسبق لجمهورية قبرص[١٦٥]. يضاف إلى ذلك، تدخل اليونان كعامل مهم ومؤثر في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تأثيرها في اتجاهات المشكلة القبرصية. فالعلاقات اليونانية ـ التركية محكومة بالمشكلات التاريخية التي حدثت بين تركيا واليونان في الربع الأوّل من القرن العشرين، ولكن هذه العلاقات شهدت نوعاً من التحسن، وخصوصاً عام ١٩٩٩، بسبب الزلازل التي ضربت تركيا في آب/أغسطس ١٩٩٩، والزلازل التي ضربت اليونان في أيلول/سبتمبر من العام نفسه أيضاً. فقد أعطى التعاون الذي جرى بين البلدين لمواجهة هذه الكوارث أملاً كبيراً في إمكانية تجاوز الخلافات القديمة بينهما، وفعلاً تحسنت العلاقات في ما بينهما، وخصوصاً في إطار التحضير لترشيح تركيا في قمة هلسنكي، إذ تأسست آلية مشتركة بينهما للتشاور من أجل مساعدة تركيا على الاستعداد لعضوية الاتحاد الأوروبي، فضلاً على اشتراكهما في تدريبات مشتركة لحلف الأطلسي في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٠، وارتفاع حجم التجارة بينهما، إذ وصل حجم التبادل التجاري إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٩. كما أدى هذا التقارب إلى حلحلة المشكلة القبرصية، وبالتالي إنهاء جميع المشكلات التي تؤثر في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكن العلاقات عادت إلى التأزم عندما رفضت تركيا السماح للطائرات اليونانية بأن تحلق فوق الجزيرتين المتنازع عليهما[١٦٦].

(٢) المعوقات المؤسساتية

تعتبر المعوقات المؤسساتية من أكبر المعوقات التي تقف في وجه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما تعتبر في الوقت نفسه أن المواقف الرافضة التي تمثلها بعض الدول الأوروبية الفاعلة في الاتحاد، إنما تنطلق من هذه المعوقات بالدرجة الأساس.

وتتمثل هذه المعوقات في أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر

---

(١٦٥) «حوار سوسن حسين مع د. جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص الأسبق: أوروبا لا ترفض انضمام تركيا بسبب الدين».

(١٦٦) **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠: العرب والتفاعلات الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

بشكل كبير في عمل وشكل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، كالبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي، وغيرهما من المؤسسات الأوروبية الأخرى، نتيجة عدد السكان الكبير الذي تتمتع به تركيا، فضلاً على القوة العسكرية الكبيرة والرقعة الجغرافية الواسعة والاقتصاد المتنامي بنسب كبيرة، مما قد يؤدي إلى أن ينقلب موازين القوى في هذه القارة، وتخسر الدول الكبرى فيها مواقعها، مثل فرنسا وألمانيا.

إن من أهم العقبات أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي حجم سكانها الكبير، كون تركيا سوف تصبح أكبر دولة في الاتحاد، من ناحية عدد السكان، إذ كان في عام ٢٠٠٧ حوالى ٧٣,٩ مليون نسمة. أما في عام ٢٠٠٨، فقد وصل العدد إلى ٧٤,٨ مليون نسمة[١٦٧]. وهذا الأمر له آثار كبيرة في دور تركيا، إذا ما انضمت إلى الاتحاد الأوروبي. يضاف إلى ذلك أن تركيا تمتلك نسباً كبيرة من الشباب العاملين، عكس دول أوروبا التي من المحتمل أن تعاني مجتمعاتها الشيخوخة، مما قد يعطي قيمة إضافية إلى تركيا (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٢)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)
حجم الأعمار من مجموع السكان الكلي

(نسبة مئوية)

	مجموعة عمرية صفر ـ ١٤		مجموعة عمرية ١٥ ـ ٦٤	
	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٦
E-U15	١٦,٧	١٥,٧	٦٦,٩	٦٦,٨
تركيا	٣٠,٠	٢٨,١	٦٤,٧	٦٦,٠

المصـــدر: *Ninth Development Plan (2007-2013)* (Ankara: T. R. Prime Minister; State Planning Organizations, 2008), p. 186.

بالمقارنة بدول أوروبا الأخرى، فإن تركيا سوف تكون من أكبر الدول في أوروبا، فضلاً على ألمانيا. وهذا يعتبر من أهم الأسباب وراء تردّد الدول الأوروبية في الإسراع بقبول تركيا، لأن تأثير ذلك سوف يكون مباشراً في نظام التصويت

(١٦٧) *Ninth Development Plan (2007-2013)* (Ankara: T. R. Prime Minister; State Planning Organizations, 2008), p. 186.

واتخاذ القرارات، إذ إن هاتين المسألتين المهمتين تتأثران بشكل كبير بحجم السكان لِكُلّ دولة في الاتحاد. كما إن هذا التأثير سوف يكون في أهم مؤسستين في الاتحاد الأوروبي، هما البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، وهذا يرجع إلى أن قراراتهما تعتمد بشكل أساسي على نظام التصويت، فأغلب التوقّعات تشير إلى أن حجم سكان تركيا سوف يصل في عام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٨٠ مليون نسمة. وهي بذلك ستكون من أكبر دول أوروبا، وتتبعها ألمانيا (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٣)).

لذلك سوف يكون لتركيا تأثير في أغلب القرارات التي يتم اتخاذها، سواء في البرلمان الأوروبي أو في المجلس الأوروبي. كما أن الأخير يعتمد على صيغة الأغلبية المضاعفة في التصويت على أغلب القرارات وأهمها، استناداً إلى المادة الرقم (٢٥) من المعاهدة الدستورية. وقد تمّ تعديل هذا الأمر في معاهدة نيس عام ٢٠٠٠، إذ سيمثل قبول التصديق على القرارات بموافقة ٥٥ بالمئة من الأعضاء في هذا المجلس، وهذه النسبة من المجلس، حوالى ٦٥ بالمئة من سكان الاتحاد الأوروبي. وهذا النظام سيجعل من تركيا طرفاً مهماً في عملية التوازنات داخل الاتحاد. وتشير إحصائيات عام ٢٠٠٣ إلى أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥ كان ٤٥٤ مليون نسمة، وقد أصبح عدد سكان هذا الاتحاد بعد انضمام بلغاريا ورومانيا ٥٥٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٧، ومع ذلك فإن تركيا سوف تكون شريكاً استراتيجياً مؤثراً في المؤسسات الأوروبية الرئيسية، من خلال نظام التصويت المعتمد في هذه المؤسسات (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٤)، وهو يوضح نسب التصويت في دول الاتحاد الأوروبي، ويقارن بين هذه الدول قبل انضمام تركيا وبعد انضمامها).

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

توقعات حجم السكان لدول أوروبا من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٥٠ (مليون نسمة)

الدولة	٢٠٠٣	٢٠١٥	٢٠٢٥	٢٠٥٠
فرنسا	٦٠,١٤٤,٠٠٠	٦٢,٨٤١,٠٠٠	٦٤,١٦٥,٠٠٠	٦٤,٢٣٠,٠٠٠
ألمانيا	٨٢,٤٧٦,٠٠٠	٨٢,٤٩٧,٠٠٠	٨١,٩٥٩,٠٠٠	٧٩,١٤٥,٠٠٠
إيطاليا	٥٧,٤٢٣,٠٠٠	٥٥,٥٠٧,٠٠٠	٥٢,٩٣٩,٠٠٠	٤٤,٨٧٥,٠٠٠
إسبانيا	٤١,٠٦٠,٠٠٠	٤١,١٦٧,٠٠٠	٤٠,٣٦٩,٠٠٠	٣٧,٣٣٦,٠٠٠
البرتغال	١٠,٠٦٢,٠٠٠	١٠,٠٣٠,٠٠٠	٩,٨٣٤,٠٠٠	٨,٧٠٠,٠٠٠

يتبـــع

تابـــع

بريطانيا	٥٩,٢٥١,٠٠٠	٦١,٢٧٥,٠٠٠	٦٣,٢٨٧,٠٠٠	٦٦,١٦٦,٠٠٠
بولندا	٣٨,٥٨٧,٠٠٠	٣٨,١٧٣,٠٠٠	٣٧,٣٣٧,٠٠٠	٣٣,٣٠٤,٠٠٠
رومانياً	٢٢,٣٣٤,٠٠٠	٢١,٦٤٩,٠٠٠	٢٠,٨٠٦,٠٠٠	١٨,٠٦٣,٠٠٠
بلغارياً	٧,٨٩٧,٠٠٠	٧,١٦٧,٠٠٠	٦,٦٠٩,٠٠٠	٥,٢٥٥,٠٠٠
اليونان	١٠,٩٧٦,٠٠٠	١٠,٩٤٤,٠٠٠	١٠,٧٠٧,٠٠٠	٩,٧٥٩,٠٠٠
تركيا	٧١,٣٢٥,٠٠٠	٨٢,١٥٠,٠٠٠	٨٨,٩٥٥,٠٠٠	٩٧,٧٥٩,٠٠٠
EU/TR (نسبة مئوية)	٢,٨	١٤,٤	١٥,٥	١٧,٧

المصـــــدر: Ilter Turan, «Turkey and the European Union: The Other Side of the Coin,» Report of European Institute of the Mediterranean (IEMed) (Barcelona) (October 2007), p. 13, <http://www.iemed.org/documents/paperIEMed1.pdf>.

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)
وزن التصويت من خلال حجم السكان

الدولة	حصة دول الاتحاد ٢٥ في ٢٠٠٤ (نسبة مئوية)	حصص دول الاتحاد ٢٧ في ٢٠١٥ (نسبة مئوية)	حصص دول الاتحاد ٢٨ في ٢٠١٥ (نسبة مئوية)
ألمانيا	١٨,١	١٦,٩	١٤,٥
فرنسا	١٣,٢	١٢,٩	١١,٠
إيطاليا	١٢,٦	١١,٤	٩,٧
بريطانيا	١٣,٠	١٢,٦	١٠,٧
أسبانيا	٩,٠	٨,٤	٦,٧
بولندا	٨,٤	٧,٨	٦,٧
هولندا	٣,٥	٣,٤	٢,٩
تركيا	----	----	١٤,٤
٤ الكبار	٥٦,٩	٥٣,٨	٤٥,٩
٤ الكبار + تركيا	---	----	٦٠,٣
مجموع ٢٨ دولة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصـــــدر: Kirsty Hugs, «Turkey and the European Union: Just Another Enlargement? Friend of Europe Working paper (Report),» European Policy Summit (17 June 2004), p. 25, <http://www.friendsofeurope.org>,

وانظر أيضاً، الجدول الرقم (٣ ـ ٥) الذي يوضح حجم المقاعد في البرلمان الأوروبي (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٥).

الجدول الرقم (٣ ـ ٥)
حجم المقاعد في البرلمان الأوروبي (٢٠٠٤ ـ ٢٠١٥)

الدولة	العام ٢٠٠٤ (المجموع ٢٥ دولة)		العام ٢٠١٥ (المجموع ٢٨ دولة)	
	المقاعد	(نسبة مئوية)	المقاعد	(نسبة مئوية)
ألمانيا	٩٩	١٣,٥	٨٢	١١,٢
فرنسا	٧٨	١٠,٦	٦٤	٨,٧
بريطانيا	٧٨	١٠,٦	٦٤	٨,٧
إيطاليا	٧٨	١٠,٦	٦٤	٨,٧
أسبانيا	٥٤	٧,٣	٤٤	٦,٠
بولندا	٥٤	٧,٣	٤٤	٦,٠
هولندا	٢٧	٣,٦	٢٢	٣,٠
بلجيكا	٢	٣,٢	٢٠	٢,٧
تركيا	----	----	٨٢	١١,٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦.

ومن الجدولين الرقمين (٣ ـ ٣) و(٣ ـ ٤) يمكن تصور حجم العقبات التي يمكن أن تواجه تركيا في عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، ففرنسا وإيطاليا، وحتّى ألمانيا، لا يمكن أن تتخلى عن مكانتها التي تتمتع بها في هذه المؤسسات لصالح تركيا، لأن ذلك سوف يؤدي إلى حدوث خلل كبير في موازين القوة في قارة أوروبا.

كما أن التوقعات تشير إلى أن تركيا سوف تتمتع في المستقبل القريب بقدرات اقتصادية كبيرة، فضلاً على مؤسسات اقتصادية ذات رؤوس أموال كبيرة وقادرة على المنافسة، ومؤسسات صناعية متطورة، مما يعطيها أهمية إضافية، وينهي حالة عدم القبول والانتقاد لها، التي تتذرع بها الدول الأوروبية على أنّها دولة فقيرة اقتصادياً. فنسبة النمو في الاقتصاد التركي وصلت في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) إلى ٥ بالمئة، أما دول أوروبا الـ ١٥، فقد كانت نسبة النمو فيها ٢,٨ بالمئة[١٦٨]. كما أن تركيا في الوقت نفسه سوف تبقى، لفترة ليست بالقصيرة، دولة فقيرة ضمن دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. فالتوقعات تشير إلى أن مساهمة تركيا في الاقتصاد الأوروبي

(١٦٨) Konrad Lammers, «The EU and Turkey-Economic Effects of Turkey's Full Membership,» *Journal of Economic Trends* (September-October 2006), p. 283.

سوف تصل إلى ٢٠ بالمئة من مجموع دول الاتحاد الـ ٢٧ الباقية[١٦٩]، وذلك لا يمنع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بالمقارنة بدول أخرى، كبولندا واليونان وجمهورية قبرص اليونانية. فاليونان تمّ قبولها في عام ١٩٧٥ مباشرة، بالرغم من ظروف عدم الاستقرار التي كانت تعانيها، وهذا عبّر بوضوح عن أن عملية الانضمام تخضع لاعتبارات خاصة. فاليونان، بحسب رأي المعارضين لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، هي مهد الحضارة الأوروبية، ولذلك فهي تستحق المساعدة والعون، عكس تركيا[١٧٠]. كذلك الحال مع بولندا، فقد طبّق على دخول بولندا ودول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد مبدأ «الرجوع إلى أوروبا»، إذ قدم إلى بولندا ودول أوروبا الشرقية الدعم تلو الدعم من أجل قبولها في الاتحاد الأوروبي، وهذا يوضح بدرجة كبيرة التمايز في التعامل بين تركيا وهذه الدول[١٧١].

(٣) المعوقات الأمنية

من بين أسباب عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي كذلك العامل الأمني، ففي نهاية الحرب الباردة دخلت العلاقات التركية ـ الأوروبية مرحلة مضطربة، وهذه المرحلة أثرت في المشروع الأوروبي، إذ أعطت لمشروع الاندماج زخماً ودفعة جديدة لتعجيل التكامل في المستوى السياسي. كما أن هذه المرحلة خلقت تحديات جديدة، وخصوصاً في ما يتعلق بتوحيد أجزاء القارة الأوروبية التي قسّمت بجدار حديدي خلال سنوات الحرب الباردة. أما التحول الآخر الكبير، فقد حدث بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إذ ظهرت تحديات جديدة وأخطار كبيرة، وقد أخذت عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بعداً جديداً خلال هذه الفترة، نتيجة الأخطار التي تمثلها المناطق التي تحدّ تركيا جغرافياً، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة آسيا الوسطى، مما اعتبره عدد من الدول الأوروبية المعارضة لدخول تركيا إلى الاتحاد عائقاً أمام تركيا[١٧٢].

كما يرى الأوروبيون أن بدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تصبح الدول التالية: العراق، وإيران، وسورية، فضلاً على دول جنوب القوقاز، جيران

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٧٠) Güney, «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?,» p. 137.

(١٧١) Önis, «Turkish Modernisation and Challenges for the New Europe,» pp. 26-27.

(١٧٢) Baç, «Turkey's Accession to the European Union: Institutional and Security Challenges,» p. 63.

الاتحاد الأوروبي، مثل أرمينيا وآذربيجان وجورجيا، مما يزيد من حجم المخاطر نتيجة وضع هذه المناطق(١٧٣)، إذ تعتبر هذه المناطق من أكثر مناطق العالم اضطراباً. لكن لعضوية تركيا في الاتحاد أهمية كبيرة في الوقت نفسه، وخصوصاً لدى الدول الراغبة في أن يكون للاتحاد الأوروبي دور في السياسة الدولية.

ونخلص من ذلك إلى أنَّ المعوقات التي قد تؤدي إلى عدم حصول تركيا على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي، تمثل تحدياً كبيراً أمام تركيا، وخصوصاً مواقف بعض الرؤساء الأوروبيين، مثل الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي، الذي أعلن عن موقف بلاده الرافض لانضمام تركيا، على أن يتم منحها شراكة متميّزة بدلاً من العضوية. ولكن الأتراك يراهنون على أنَّ معوقات قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لا ترقى إلى مستوى المصالح المتبادلة للطرفين في حال انضمام تركيا.

ثانياً: مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في ظلّ التأثير الأمريكي

مما لا شكّ فيه أن دراسة أية مشكلة من مشكلات العلاقات الدولية لا تكتمل صورتها النهائية دون دراسة اتجاهاتها المستقبلية، وخصوصاً إذا ما كانت الظاهرة محل الدراسة معقّدة، ولها أبعاد مختلفة، ورؤى وتصورات متناقضة.

وقد يخطئ من يتصور أن دراسة المستقبل لأية ظاهرة هي مجرد افتراضات مجرّدة، لأن الدراسات المستقبلية لا تدرس الظواهر عن طريق طرح افتراضات مجردة، بل من خلال افتراضات مبنية على الواقع. فهي تحلل الأبعاد المستقبلية، انطلاقاً من الواقع، فدراسة المستقبل «ليست قراءة كفّ أو طالع، بل إن دراسة المستقبل ما هي إلا عملية بحث علمي في مجال ما، تبدأ من الماضي، وتدرس الحاضر بعناية، لاستبصار آفاق واتجاهات المستقبل، وعوامل التغيّر فيه بشكل كلي»(١٧٤).

كما أن استشراف أو استشفاف المستقبل هي ليست مجرد رسم تخيّلات مستقبلية يضيف بها الباحث في الدراسات المستقبلية إلى معارفه، ويرضي بها النزعة

---

(١٧٣) Amanda Ak Çakoca, «Fraser Cameron and Eberhard Rhein, Turkey-Ready for the EU?,» European Policy Center, EPC Issue Paper no. 16 (2004), p. 11.

(١٧٤) سمير غريب، «ناقوس الخطر يدقّ: أين نحن من دراسات المستقبل؟،» **العربي** (الكويت)، العدد ٤٩٩ (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ١٦٤.

البشرية التوّاقة إلى كشف ستر الغيب. وهو لا يقف عند حدّ إعمال الفكر والخيال، واستخدام الحساب والقياس لبرامج المستقبل وآفاقه كافة، وبلورة نقاط الالتقاء التي تميّز بين الأساسي والثانوي، والتي تميز ما هو علمي، ومما هو دون ذلك. إنَّ الاستشراف يتجاوز ذلك إلى تناول احتمالات المستقبل وتوقعاته المطروحة في أذهان الباحثين، وإلى إعادة قراءة الواقع بِكُلّ أبعاده وجوانبه، الحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية(١٧٥).

إن المتخصّصين في مجال الدراسات المستقبلية، وكذلك الباحثين في هذا المجال، يسعون إلى تحقيق ثلاثة أهداف، هي(١٧٦):

١ ـ تشكيل تصوّر لما يمكن أن يكون عليه المستقبل.

٢ ـ دراسة البدائل المحتملة للمستقبل.

٣ ـ وضع اختيارات مسبقة بهدف العمل على تطويع التطورات، لتنسجم مع تلك الخيارات. وهذا الهدف الأخير يطلق عليه اسم التنبؤ المعياري أو التصور الغائي للمستقبل، الذي يلخص معناه في «ما يجب أن يكون». ويرى المختصون في دراسات المستقبل أنَّ التنبؤ المعياري هو الحقل الذي يتناول دراسة السبل الكفيلة لجعل المستقبل يتناسب ورغباتها.

كما أنَّ دراسة المستقبل لأي موضوع لا بُدَّ من أن يقترن بفترة زمنية، فالآماد الزمنية للدراسات المستقبلية تتحدد بـ «المستقبل القريب، والمستقبل المتوسط، والمستقبل البعيد»، وتختلف فترة كلّ واحد عن الآخر(١٧٧).

ولإنجاز دراسة المستقبل من منطلق «ماذا يرتبط بماذا» (What is Connected to What)، يتم النظر إلى المستقبل على أساس ما هو محتمل، إذ يتم العمل عبر سلسلة من الخطوات، هي(١٧٨):

---

(١٧٥) **مستقبل الأمة العربية: التحديات. . . والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي**، إشراف خير الدين حسيب، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي؛ التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٠.

(١٧٦) وليد عبد الحيّ، **موسوعة العلوم السياسية**، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤)، ص ٨٤.

(١٧٧) سيف الجراح، «المستقبلية: شيء عن الماهية.. شيء عن الآفاق،» **الموقف الثقافي** (بغداد)، العدد ٢٢ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٩)، ص ٤٩.

(١٧٨) عبد الحيّ، المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

١ ـ دراسة الأوضاع السائدة واحتمالات تطور الاتجاهات، إذ إنَّ الدراسة المستقبلية ليست معنية إلا بالاتجاهات أو المسار العام للظواهر، وليس الحركة التفصيلية لها.

٢ ـ تحديد البدائل المحتملة.

٣ ـ تقويم الآثار المترتبة على الاختيارات التي رجّح احتمالها.

أما الأدوات المستخدمة في دراسة المستقبل، فهي[١٧٩]:

ـ شجرة العلائق.

ـ مصفوفة التأثير المتبادل.

ـ المحاكاة.

ـ السيناريو.

ـ الرسوم البيانية التوضيحية.

وعلى رغم كثرة الأدوات المستخدمة في دراسة احتمالات المستقبل للظاهرة التي تتم دراستها، فإن الباحثين يعتمدون في الغالب على أداة السيناريو أو المشهد (Scenario)، الذي يعرّف على أنّه وصف لسلسلة من الآثار المستقبلية المترتبة على حدوث شيء ما. ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى هي دراسة حقائق الوضع القائم، أي توصيف مظاهر ومعطيات الظاهرة في الزمن الحاضر.

أما **المرحلة الثانية**، فهي اختيار أحد التطورات المحتملة لهذه الظاهرة.

وتركز **المرحلة الثالثة** على تتبع الآثار الناجمة عن التطورات المحتملة التي وقع عليها الاختيار. ويبدأ السيناريو بالتساؤل التالي: «ماذا يمكن أن يحدث لو حدث كذا؟». أما الفوائد المترتبة على السيناريو فهي كثيرة، وأهمها[١٨٠]:

ـ التنبّه إلى مشكلات المحتملة المترتبة على ما قد يقع علية الاختيار من سلوك معين.

---

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٨٨.

ـ المساعدة على النجاة من كارثة محتملة.

ـ تعبئة الآخرين للإسهام مقدماً في مواجهة ما قد يحدث بمجرد الكشف عن الآثار التي قد تترتب على ما تمّ اختياره.

يمكن دراسة موضوع مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في ظلّ الدور الأمريكي عن طريق الاعتماد على أداة السيناريو أو الاحتمال عن طريق الافتراض الرئيسي لهذه الأداة، وهو: «ماذا يمكن أن يحدث في المستقبل إذا ما استمرت سياسة تركيا الحالية تجاه الاتحاد الأوروبي بالأدوات والاتجاهات نفسها؟»، أو إذا تغيّرت ماذا يحدث؟. وعن طريق طرح ثلاثة احتمالات مستقبلية مفترضة، قد لا يخرج الأمر عن الاحتمالات المطروحة التي قد يرجّح أحدها على الآخر، لوجود احتمالات تحقيقه بشكل أكبر من الاحتمالات الأخرى. وهذه الاحتمالات هي:

ـ **احتمال الاستمرار**، أو التواصل، وهذا الاحتمال يفترض بقاء سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي بمسارها الحالي طوال فترة المستقبل المتوسط.

ـ **احتمال التغيير**، وهذا الاحتمال يفترض أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تتغير، نتيجة تغير سياسات الاتحاد الأوروبي. ففي هذا الاحتمال يفترض أن تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، نتيجة زيادة حجم التأثير الأمريكي في دول الاتحاد، فضلاً على الضغط الذي تمارسه تركيا في سياستها المتّبعة حيال منطقة الشرق الأوسط، نتيجة للرفض الأوروبي لها.

ـ **احتمال الاستمرار والتغيير**، وهذا الاحتمال يجمع بين الاحتمالين السابقين، أي أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تتغير نتيجة التغيّر النسبي في سياسة الاتحاد الأوروبي، في إطار قبول تركيا في الاتحاد، وبدعم أمريكي لهذا الانضمام.

وعليه، سوف تكون دراسة مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، في ظلّ الدور الأمريكي، وذلك في إطار المستقبل المتوسط بين ١٠ إلى٢٠ عاماً، لأن دراسات المستقبل تكون بالغة الصعوبة إذا تجاوزت الموضوع إلى أبعد من ذلك.

١ ـ احتمال الاستمرار

ينطلق هذا الاحتمال من افتراض مؤداه استمرار الأوضاع الراهنة، وهو

يمثل الاحتمال الاتّجاهي، ولكن كما أنَّ الحاضر ليس استمراراً للماضي، فإن المستقبل لن يكون بالضرورة صورة عن الحاضر[١٨١].

إن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، وسياسة الأخير حيال تركيا، سوف تستمر على اتجاهاتها الحالية، أي استمرار جهود تركيا، فضلاً على استمرار سياسة القبول من قبل الاتحاد الأوروبي تارة، وتارة أخرى عدم القبول مع الاستمرار بوضع العراقيل أمام تركيا، مما يرسّخ حالة عدم اليقين عند تركيا من أنّها لن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من الدعم الأمريكي لها من أجل انضمامها، الذي تراجع في الفترة الأخيرة بعد رفض الاتحاد الأوروبي للضغوط الأمريكية، وتراجع التأييد الشعبي التركي بشكل تدريجي لعملية الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، مما يعزّز مواقف الدولة المتجذّرة الرافضة. وقد بدأت تركيا تنظر إلى خيارات أخرى، كأن تنظر إلى روسيا أو الشرق الأوسط، بينما دعا البعض إلى أن يكون لتركيا خيار «أوراسي»، مستغلة روابطها الثقافية مع جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز[١٨٢]، مما قد يؤدي إلى استمرار سياسة تركيا الحالية على ما هي عليه. ولدراسة احتمالية حدوث هذا الاحتمال لا بُدَّ من دراسة ما يدعم هذا الاحتمال، وهي كما يلي:

أ ـ تمسك دول الاتحاد الأوروبي بمواقفها الرافضة لمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع إلى المخاوف الأوروبية الناجمة عن الأسباب الآتية[١٨٣]:

ـ العنصر الديمغرافي لتركيا المتمثل في أكثر من ٧٠ مليون نسمة، وهو ما يعطي تركيا ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري، ويؤدي في حال انضمامها إلى أوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولاً، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني نقصاً في السكان أصلاً، وبالتالي تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية.

ـ الهوية الإسلامية للشعب التركي، بالرغم من علمانية الدولة، وهذا

---

(١٨١) **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي**، ص ٨٦.

(١٨٢) F. Stephen Larrabee, *Turkey as a U.S. Security Partner* (Santa Monica: RAND Corporation, 2008), pp. 22-23, <http://www.rand.org/pdfrd/pubs/monographs/MG694/>.

(١٨٣) علي حسين باكير، «لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا،» **العصر** (٢٠٠٤)، <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.authors&authorsID=478>.

العامل له تأثير كبير في سكان الدول الأوروبية، ولا سيّما أن دراسات عديدة أشارت بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أن هناك تزايداً كبيراً ومطرداً من المعتنقين للدين الإسلامي والمطّلعين عليه، وخاصة في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا، وهي دول رئيسية ومحورية في أوروبا.

ـ الصناعة التركية، فرغم أن تركيا لا تملك مصانع ضخمة وثقيلة، كصناعة الدبابات والطائرات، إلا أنّ لديها صناعات جيدة، خاصة في ما يتعلق بالملبوسات والمشروبات والمأكولات والألعاب والصناعات الخفيفة. وستغزو هذه الصناعات الأسواق الأوروبية في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما تغزو المنتجات الصينية العالم. وهذا ما لا تتمناه أوروبا، إذ إن أوروبا ترغب في أن تكون تركيا «سوقاً لها، وليس مصنعاً لسوقها».

ـ التطور التركي المتسارع في جميع النواحي، خاصة الاقتصادية والإنتاجية، ما يمكن أن يجعلها، بفضل موقعها أيضاً الذي يصل الشرق بالغرب، مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرق أوروبا المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، التي تعاني سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا بدوره لن يساعد على قيام تنمية أوروبية متوازنة، ويؤدي إلى تشوّه اقتصادي.

ب ـ انهيار العلاقة بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، نتيجة استمرار سياسة المماطلة وعدم الوضوح من الجانب الأوروبي. وهذا ما تؤكده المواقف المتناقضة للكثير من المسؤولين الأوروبيين، فالعضو البريطاني في البرلمان الأوروبي دانيال هانان يتوقع ما يلي: «إن تركيا لن تصبح أبداً عضواً كامل الأهلية في الاتحاد الأوروبي، وهناك إدراك لهذه الحقيقة يبرز لدى كلّ الأطراف»[١٨٤]، بينما يرى مسؤولون آخرون أن تركيا سوف تنضم إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من سعي مفوض شؤون التوسع في الاتحاد الأوروبي أولين راين جاهداً إلى أن يتجنب ما أطلق علية «تحطم القطار»، وأسباب ذلك كثيرة، منها الخلاف حول قبرص، وصولاً إلى تصويت البرلمان الفرنسي لمصلحة تجريم نفي حدوث إبادة الأرمن على يد الأتراك عام ١٩١٥، فضلاً على المواقف التي اتخذها الكثير من دول الاتحاد الأوروبي، فقد هددت قبرص باستخدام حقّ النقض «الفيتو» ضدّ المسعى التركي بأكمله. أما الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي، فقال مع انطلاق حملته

---

(١٨٤) ماثيوز، «من الذي خسر تركيا؟،» ص ٢٢.

الانتخابية: «إنّه يجب تعليق أية محادثات قادمة مع تركيا». وقال أيضاً: «إذا ما أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن يكون لها حدود، وإذا ما أرادت أوروبا أن تكون لها قوة يجب عليها ألا تمد حدودها من دون نهاية، وليس لتركيا مكان في الاتحاد الأوروبي، لأنّها ليست بلداً أوروبياً، لكن في المقابل هي بلد متوسطي كبير، وسأعرض عليها الانضمام إلى الاتّحاد المتوسطي»(١٨٥). واستمرت مواقف الرئيس الفرنسي الرافضة لدخول تركيا، فقد ذكر، فضلاً على تصريح أولين راين أنّه «يجب عدم المبالغة في أهمية تركيا الاستراتيجية»(١٨٦).

ج ـ الرفض الشعبي التركي لاستمرار سياسة الاتحاد الأوروبي على حالها، فقد أظهرت استطلاعات الرأي الذي أجرته صحيفة **مليت** التركية أن الدعم الشعبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد انخفض من ٦٧ بالمئة في عام ٢٠٠٤ إلى الثلث في عام ٢٠٠٦. وقد ساد شعور لدى الأتراك مفاده: «إذا كانوا لا يريدوننا، فإننا لا نريدهم»، لهذا قلّ الدعم الشعبي في تركيا لمسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى بروز التيار القومي التركي المتشدد الذي اعتبر زعيم أحد هذه الأحزاب، وهو حزب العمل القومي، ذا الميول الشوفينية فكرة «المشروع الأوروبي هو خطّة تآمرية الهدف منها إضعاف وتقسيم تركيا وتفكيكها»(١٨٧).

د ـ رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا، بالرغم من الضغوط الأمريكية، فهذه الضغوط كانت لها آثار عكسية على قضية تركيا، نتيجة سعي دول أوروبا إلى أن تكون لها سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وفاعلة في الساحة الدولية. لهذا تقابل الضغوط الأمريكية بأفعال معاكسة، كما حصل سابقاً، إذ رفضت الدول الأوروبية الضغوط الأمريكية من أجل فتح المفاوضات مع تركيا.

هـ ـ عدم الاستقرار الاقتصادي، فقد اتسم الاقتصاد التركي، حتّى أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن العشرين، بمركزية شديدة، وسيطرة

---

(١٨٥) نقلاً عن: حيان أحمد سليمان، «الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية والاقتصادية،» **الاقتصادية**، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨، ص ١ ـ ٢، <http://www.al-qtissdiya.com.dtail-asp>.

(١٨٦) ماثيوز، المصدر نفسه. يُضاف إلى ذلك أن مع سيطرة الأحزاب المتطرفة واليمينية على البرلمان الأوروبي في الانتخابات الأخيرة ١٦ ـ ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، وإصرار هذه التشكيلة على ضرورة أن تعترف تركيا بالمذابح الأرمنية كشرط من شروط قبولها في الاتحاد الأوروبي، قد يشكّل عائقاً مهماً أمام حصول تركيا على العضوية الكاملة.

(١٨٧) المصدر نفسه. ولمعلومات أكثر حول مواقف الرأي العام التركي حيال الاتحاد الأوروبي، انظر: Özgehan Şenyuva, «Turkish Public Opinion and European Union Membership: The State of the Art in Public Opinion Studies in Turkey,» *Perceptions*, vol. 11 (Spring 2006), pp. 19-32.

القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الإنتاجية. وعندما كان تورغت أوزال رئيساً للجنة تخطيط الدولة عام ١٩٨٠، بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والاندماج في اقتصاد السوق العالمي، وبصورة أساسية في اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبالفعل حققت التجارة التركية مع هذه الدول معدلات كبيرة بلغت (لجهة الواردات) في مطلع عام ١٩٩٧ نسبة ٦٧,٨ بالمئة، منها ٥٢,٨ بالمئة مع دول الاتحاد الأوروبي، بينما بلغت نسبة الصادرات التركية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالى ٥٥,٧ بالمئة من مجمل صادرات تركيا، منها ٥٤,٤ بالمئة إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولكن بالرغم من ذلك، فإن دول الاتحاد الأوروبي اعتبرت أنَّ الاقتصاد التركي يعاني خللاً بنيوياً كبيراً يحول دون استجابته لمتطلبات العضوية الكاملة في الاتحاد، ومن ذلك نسبة التضخم العالية ونسب البطالة، فضلاً على عدم استقراره على مستوى معين ومحدد[١٨٨]، مما شكّل عائقاً أمام تركيا في أن تصبح عضواً كامل الحقوق في الاتحاد الأوروبي.

و ـ التضخم السكاني الذي تعانيه تركيا، فهذا العامل يعتبر من أهم العوائق في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ـ كما ذكرنا سابقاً ـ فالتوقعات تشير إلى أن تركيا سوف تصبح الدولة الأكبر في الاتحاد الأوروبي من ناحية عدد السكان، مما يؤثر في موازين القوى في القارة الأوروبية، فضلاً على المؤسسات الأوروبية التي يعتمد التمثيل فيها على عدد السكان.

ز ـ تراجع التأثير الأمريكي، ليس فقط نتيجة موقف الولايات المتحدة من تركيا، بسبب موقفها من الحرب على العراق، وإنّما أيضاً نتيجة الضعف التدريجي للقوة الأمريكية، الذي جاء، كما يذكر بريجنسكي، نتيجة سوء القيادة الأمريكية وعدم إدراكها واستثمارها للفرص التي أتيحت لها خلال عهد ثلاثة رؤساء (جورج إتش بوش، وبيل كلينتون، وجورج دبليو بوش)، مما أدّى إلى تولد اتجاهات جيوسياسية مضادة للولايات المتحدة الأمريكية، التي أهمها «اشتداد العداء للغرب في كلّ أنحاء العالم الإسلامي، وتفجر الوضع في الشرق الأوسط، وسيطرة إيران على الخليج، وتقلب الأوضاع في باكستان، والسخط الأوروبي من السياسة الأمريكية، والاستياء الروسي»[١٨٩].

---

(١٨٨) نور الدين، **تركيا: الجمهورية الحائرة**، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(١٨٩) زبيغنيو بريجنسكي، **الفرصة الثانية**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧)، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

٢ ـ احتمال التغيير

يفترض هذا الاحتمال أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تتغير عمّا هي عليه الآن نتيجة تغيّر طبيعة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إذ أصبحت تركيا بموجب هذا الاحتمال عضواً كامل الحقوق في الاتحاد الأوروبي، وتتمتع بحقوقها كدولة ذات إمكانيات ديمغرافية وعسكرية واقتصادية، بعد أن أوفت بمعايير كوبنهاغن، فضلاً على اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على ضمها، وزيادة التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً عقب انتخاب باراك أوباما كرئيس للولايات المتحدة، وتقديم دعم إدارته الواضح إلى تركيا في مسيرتها تجاه الاتحاد الأوروبي. وإن ما يدعم تحقيق هذا الاحتمال هو ما يلي:

أ ـ تغير مواقف الدول الأوروبية الرافضة لدخول تركيا، مثل فرنسا واليونان وجمهورية قبرص اليونانية، وغيرها من الدول الأخرى الرافضة لفكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا يرجع إلى انتهاج تركيا سياسة ملائمة لعملية الإصلاحات التي تطبّقها في إطار معايير كوبنهاغن، فضلاً على سعي تركيا الجادّ إلى حلّ مشكلة قبرص بشكل نهائي، وتقديم بعض التطمينات إلى بعض الدول الأوروبية المتخوّفة من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ونتيجة الضغوط التي تمارسها بعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا، فقد أكد العديد من المسؤولين الألمان دعمهم لانضمام تركيا، إذ أكد وزير الداخلية الألماني أوتو شيللي أن حكومة ألمانيا الاتحادية ستظل على موقفها الداعم لتركيا في بدء محادثات انضمامها إلى الاتّحاد الأوروبي، كما أردف قائلاً: «لا بدّ من الوفاء بالوعود». كذلك أكد شيللي في تصريحاته: «علاوة على ذلك، إن تركيا أكثر أوروبية مما يظن كثيرون، وبالرغم من أن غالبية سكان تركيا هم من المسلمين، إلا أنّها حققت مبدأ فصل الدين عن الدولة. وإن قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي سيكون بمثابة رسالة موجهة إلى غيرها من الدول الإسلامية، لأن تكرس جهدها في التحول إلى القيم الغربية من ديمقراطية وحرية». كما رأى شيللي أن انضمام تركيا ذات التوجه الغربي إلى الاتحاد الأوروبي سيكون بمثابة نجاح عظيم في الحرب على الإرهاب الدولي[١٩٠].

وفضلاً على تأييد دول أوروبا الشرقية، فقد طالب ماريك بيلكا، الذي تولى

---

(١٩٠) «تركيا والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،» وزارة الخارجية الألمانية (المكتب الإعلامي) (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، <http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Arabische__Welt__und__Nachbarlaender__Hauptbereich.html>.

رئاسة الحكومة في بولندا عام ٢٠٠٤، أي بعد فترة قصيرة من انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي في شهر تموز/يوليو من العام نفسه، بضم تركيا إلى الاتحاد. ومن الحجج التي استخدمها حينذاك في هذا السياق أن انضمام تركيا يتيح فرصة كبيرة للسياسة الخارجية للعمل على إحلال الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بكاملها. كما كان رئيس الجمهورية البولندي السابق ألكسندر كفازنيفسكي قد وصف قبل ذلك تركيا الحديثة بأنها تشكّل «فرصة عظيمة للاتحاد الأوروبي»، بوصفها تشكل جسراً بين العالمين الإسلامي والمسيحي. كما صرح السفير البولندي لدى الاتحاد الأوروبي يان تومبينسكي في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أن بولندا ما زالت تؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنها تعلق أهمية فائقة على ضرورة التزام تركيا التزاماً دقيقاً بالمعايير الموضوعة من الاتحاد على انضمام الأعضاء الجدد.

أما في ما يتعلق بموقف جمهورية التشيك، فقد صرح ستانيسلاف غروس، الذي تبوأ منصب رئيس الوزراء أثناء فترة انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي، قائلاً أمام حشد من الدبلوماسيين في صيف عام ٢٠٠٤، إن تكريس «مستقبل أوروبي» لتركيا أمر يخدم مصالح جمهورية التشيك. لكنه أضاف أن الأمر يتطلب مراعاة كافة الانعكاسات المحتملة في هذا المجال. كذلك، لم يختلف موقف سلوفاكيا والمجر وسلوفينيا وأستونيا ولاتيفيا وليتوانيا ورومانيا وبلغاريا عن موقف بولندا وجمهورية التشيك[١٩١]. كما أن من الأسباب الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي هو إدراك دول الاتحاد لأهمية تركيا السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، فضلاً على أهميتها من ناحية مشاركتها الفاعلة في الأسواق الأوروبية[١٩٢].

أما الأهمية الأخرى التي سوف توفرها تركيا للاتحاد، فهي أن تركيا سوف تكون بموقعها الاستراتيجي ممراً مهماً لنقل مصادر الطاقة من مناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوروبا[١٩٣]. وهذا يعني أنّ أوروبا أدركت أن انضمام

---

(١٩١) حول مواقف دول أوروبا الشرقية من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، انظر: المصدر نفسه، وأميل مينتشيف، «مواقف دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتّحاد الأوروبي: علاقات فاترة مع تركيا،» ترجمة عارف حجاج، **قنطرة** (٢٠٠٧)، <http://www.qantara.de>.

(١٩٢) Ansgar Belke, «Turkey in Transition to EU Membership: Pros and Cons of Integrating a Dynamic Economy,» *Perceptions*, vol. 10 (Spring 2005), p. 55.

(١٩٣) Mehmet Ögütçü, «Turkey and the European Union: How to Achieve a Forward-Looking and «Win-Win» Accession by 2015?,» *Collegiums*, no. 31 (Spring 2005), p. 44.

تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعزّز المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي.

ب ـ زيادة التأثير الأمريكي في دول أوروبا، مما هيأ فرصاً أكبر لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وجاء هذا التأثير نتيجة بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة القوى الكبرى المؤثرة في الساحة الدولية، وبسبب تواصل طبيعة شكل النظام الدولي. لذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستحقق أهدافها في الهيمنة على جميع المناطق الحيوية في العالم. كما إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة تهدف إلى تحقيق السيطرة الشاملة بأي ثمن. ويشرح نعوم تشومسكي: «كيف أن مختلف السياسات مثل عسكرة الفضاء، وبرنامج الدفاع المضاد للصواريخ البالستية، وأحادية القرار، وعدم احترام الاتفاقيات الدولية، وردّ الفعل اتجاه أزمة العراق، تشترك معاً في شيء واحد، ألا وهو التوجه نحو فرض صيغة دولة واحدة على الدول الأخرى»[(١٩٤)].

فضلاً على أنّ الولايات المتحدة أصبحت الدولة الأولى في مجال الحروب الحديثة التي تستخدم فيها أسلحة عالية التقنية ووسائل اتصال وتحكّم من أماكن بعيدة. ويؤكّد هنري كيسنجر قوة الولايات المتحدة بقوله: «تتمتع الولايات المتحدة في الألفية الجديدة بتفوق لم تضاهه حتّى أعظم الإمبراطوريات في الماضي، فمن صناعة الأسلحة إلى تنظيم العمل، ومن العلوم إلى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي إلى الثقافة الشعبية، تمارس الولايات المتحدة سيطرة لا مثيل لها في كلّ أنحاء العالم»[(١٩٥)].

كما أشار هنري كيسنجر إلى أنه «... لا شكّ أن قوة أمريكا العسكرية ستظل بلا منافس في المستقبل... والأرجح أن يبقى اقتصاد أمريكا هو الأقوى في العالم بعد مرور فترة غير قليلة»[(١٩٦)]، كما يؤكّد كذلك زبيغنيو بريجنسكي استمرار هيمنة الولايات المتحدة، بقوله: «ينبع الدور الأمريكي العالمي من الحقيقتين المحوريتين الجديدتين لزمننا: القوة الأمريكية غير المسبوقة، والتفاعل

---

(١٩٤) نعوم تشومسكي، «السيطرة أم البقاء،» **مجلة الجزيرة** (الدوحة)، العدد ٥ (شباط/ فبراير ٢٠٠٤)، <http://www.al-Jazira.com.Sa/book/28022004/kataihtm>.

(١٩٥) هنري كيسنجر، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ٧.

(١٩٦) هنري كيسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، ترجمة مالك فاضل البديري (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٥٣٣.

العالمي غير المسبوق؛ تشير الأولى إلى لحظة أحادية القطبية في تأريخ العلاقات الدولية، إذ تمثل الهيمنة الأمريكية حقيقة عالمية حالياً... والحقيقة الثانية تؤكد صحة الفكرة القائلة إن العولمة الشاملة... تنزع من الدول بالتدريج سيادتها المقدسة»[١٩٧].

فضلاً على ذلك، فقد استغلت الولايات المتحدة مكونات القدرة هذه من أجل احتواء القلق الذي قد ينتج من ظهور أوروبا أوسع وأكثر ثقة بقيادة ألمانيا وفرنسا. فهذا الأمر هو ليس في صالح مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا قامت بتشجيع بريطانيا على أن تكون أكثر أطلسية وأقل أوروبية، وذات مركز مؤثر في الاتحاد الأوروبي، وهذا لن يتم دون تركيا[١٩٨]. هذا الأمر ترافق مع رغبة أوروبية في البقاء ضمن سياسة دولية معتدلة وغير منغمسة بالتفاعلات الدولية، وهذا يرجع إلى أن عدد دول الاتحاد الأوروبي هو كبير، مما قد يؤدي إلى بروز اختلافات بين هذه الدول، تمنع إنتاج سياسة أوروبية فاعلة.

كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعزّز من قوة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ألا وهي بريطانيا، داخل الاتحاد، ويمكن أن تكون جبهة مؤيدة لسياسات الولايات المتحدة، فكما هو معروف تؤيد بريطانيا بشدة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يعلن عنه في كثير من الأوقات المسؤولون البريطانيون، مثل رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير.

ج ـ إن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، وفي إطار هذا الاحتمال، سوف تكون متوازنة ومعتدلة إلى حدّ كبير، فضلاً على احتمالية تحالف تركيا مع بريطانيا داخل إطار الاتحاد، ومن أجل تحقيق مصالحهما ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبدا ذلك واضحاً، خصوصاً قبل الحرب على العراق. فقد كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تأييد تركيا لهذه الحرب، نتيجة موقعها الجغرافي الحيوي والحاسم في مسارات هذه الحرب، إلا أن تركيا اتخذت موقفاً آخر قد يكون قريباً من موقف فرنسا وألمانيا الرافض لهذه الحرب. وكانت تركيا تسعى من خلال ذلك إلى حصولها على تأييد من أهم فاعلين في الاتحاد الأوروبي، من أجل تسهيل

---

(١٩٧) زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ١٥١.

(١٩٨) بريجنسكي، **الفرصة الثانية**، ص ١٩٣.

انضمامها إلى الاتحاد، وأن لا تعتمد بشكل أساسي على الضغط والتأييد الأمريكيين اللذين لم يثبتا جدواهما خلال السنوات التي مضت.

د ـ إن ما يدعم هذا الاحتمال هو ما يحققه الاقتصاد التركي من تطورات إيجابية كبيرة. وتشير البيانات التي أصدرها معهد الدولة التركي للإحصاء عن أحوال الاقتصاد التركي عام ٢٠٠٥، إلى أن ثمة طفرة كبيرة تحققت خلال السنوات القليلة التي مضت، وذلك منذ تولي حزب العدالة والتنمية، برئاسة رجب طيب أردوغان، السلطة في تركيا، عقب فوزه في الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. ومن أبرز هذه البيانات خمسة أرقام ذهبية ـ كما يطلق عليها ـ تقارن في مجملها بين ما كان عليه حال الاقتصاد التركي في عام ٢٠٠٢، وما أصبح عليه في عام ٢٠٠٥. وهذه الأرقام هي[(١٩٩)]:

ـ انخفاض معدل التضخم من ٧٠ بالمئة إلى ٧,٦٣ بالمئة.

ـ ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي من ٢٥٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار سنوياً.

ـ ارتفاع قيمة الصادرات التركية إلى الخارج من ٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

ـ زيادة معدل النمو في الاقتصاد القومي من ٥,٨ بالمئة، وهي النسبة التي كانت متوقعة عام ٢٠٠٥، إلى ٧,٦ بالمئة، وهي النسبة التي تحققت فعلاً في العام المذكور.

ـ تسديد ١١ مليار دولار من الديون التركية المستحقة لدى صندوق النقد الدولي، بعد أن كان تسديد فوائد الدين هو أمل الحكومات السابقة. وكانت حكومة العدالة والتنمية قد ورثت ١٥٠ ملياراً ديوناً خارجية مستحقة السداد بفوائد سنوية باهظة. وبالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي: كانت آخر بيانات معهد الإحصاء الحكومي التركي في عام ٢٠٠١، تؤكد أن إجمالي الناتج القومي قد انخفض بنسبة ٩,٤ بالمئة، وهو أسوأ أداء للاقتصاد التركي منذ عام ١٩٤٥. كما أظهرت هذه البيانات أن الانكماش الاقتصادي كان أسوأ بكثير من المتوقع، إذ

---

(١٩٩) إبراهيم البيومي غانم، «الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي،» **ملف الأهرام الاستراتيجي**، السنة ١٢، العدد ١٣٨ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI2E7.HTM>.

كانت توقعات الحكومة وصندوق النقد تشير إلى أن معدل الانكماش في إجمالي الناتج القومي سيبلغ ٨,٥٥ بالمئة فقط. وجاء هذا الانكماش الكبير بسبب الأزمة المالية الخانقة التي ضربت تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وأدت في شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى انهيار برنامج التصحيح الاقتصادي السابق الذي كانت تطبقه الحكومة بمساعدة صندوق النقد الدولي لخفض التضخم، وإلى تعويم الليرة التركية التي هبطت قيمتها إلى أكثر من ٥٠ بالمئة. أما مع تولي حزب العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة، فقد أخذ منحنى الناتج القومي يتجه نحو الصعود، ووصل، كما ذكرنا، إلى معدل نمو ٧,٦ بالمئة، طبقاً لآخر الإحصاءات الصادرة عن معهد الإحصاء الحكومي عام ٢٠٠٥[٢٠٠].

وبالنسبة إلى حجم **التجارة الخارجية**، خلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧ مليار في عام ٢٠٠٣، ثمّ إلى ٦٣ ملياراً في عام ٢٠٠٤، حتّى وصلت إلى ٧٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥. ولم تكن زيادة قيمة الصادرات كمية فحسب، وإنما تشير الإحصاءات إلى أنّها كانت زيادة نوعية أيضاً. كما زاد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٨ بالمئة عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، متخطية بذلك دولاً، مثل كوريا الجنوبية وكندا في قائمة الشركاء الرئيسيين للاتحاد، وبذلك أضحت تركيا على مقربة من اليابان كأكبر شريك يصدّر إلى الاتحاد الأوروبي[٢٠١].

أما بالنسبة إلى **قضية الديون**، فقد كانت هذه القضية هي الأخطر طوال العقود الماضية، وزادت خطورتها نتيجة القروض الجديدة التي قدمها صندوق النقد الدولي إلى حكومة بولند أجاويد، في محاولة لانتشال الاقتصاد التركي من محنته. وقد كان إجمالي الديْن العام في نهاية عام ٢٠٠١ حوالى ١٨٠ مليار دولار، مرتفعاً من ١٦٤ مليار دولار في حزيران/يونيو من العام نفسه، وبلغ مجموع الفوائد والديون المستحقة التي دفعتها تركيا خلال عام ٢٠٠١ ومطلع عام ٢٠٠٢، نحو ٨,٥ مليار دولار، منها ٢,٤ مليار دولار عن الديون المستحقة خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠١، فيما حسم صندوق النقد مبلغ ٦,١ مليار دولار من القرض الذي وافق الصندوق على تقديمه في عام ٢٠٠٢ بقيمة

(٢٠٠) المصدر نفسه.

(٢٠١) المصدر نفسه.

١٦ مليار دولار. كما بلغت مصروفات الفوائد خلال عام ٢٠٠١ نحو ٢٢,٦ بالمئة من إجمالي الدخل القومي، مقابل ١٦,٢ بالمئة عام ٢٠٠٠. وقد كانت تركيا، قبل تولى حزب العدالة والتنمية، أكبر مدين لصندوق النقد الدولي، ولكن طبقاً لآخر إحصاءات رسمية، فقد تمكّنت الحكومة من تسديد ١١ مليار دولار من أصل الديون الخارجية المستحقة. وقد تأثر متوسط دخل الفرد من الناتج القومي في فترات زمنية مختلفة، فقد أدت الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها تركيا في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ إلى انخفاض متوسط دخل الفرد، ليصل إلى ٢١٨١ دولاراً سنويّاً في عام ٢٠٠١. ووفق التقديرات الرسمية، وفي ضوء نتائج الإحصاء العام للسكان الذي جرى في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٠، فإن هذا المتوسط قد ارتفع خلال العام ٢٠٠١ بمقدار ٤٦ دولاراً فقط، ليصل إلى ٢٢٢٧ دولاراً في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد السكان. وقد أدى انخفاض معدلات الدخل، وانخفاض قيمة الليرة إلى أكثر من النصف عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى أن فقد الأتراك نصف مدخراتهم، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر. وهذا ما أكدته دراسة لأكبر اتحاد للعمال في تركيا، جاء فيها أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا تركت انعكاسات خطيرة على النسيج الاجتماعي، بل والسياسي بعد أن تسبّبت في زيادة عدد الأتراك تحت خطّ الفقر إلى ٣٥ مليوناً، وهو ما يشكل أكثر من ٥٠ بالمئة من عدد السكان. وقد زادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل واضح، واليوم تتحدث إحصاءات معهد الدولة عن أن متوسط دخل الفرد قد بلغ ٥٠٠٠ دولار سنوياً، أيّ أنّه قد تضاعف خلال أقل من أربع سنوات من حكم العدالة والتنمية.

وبالنسبة إلى **عائدات السياحة**، فقد كان قطاع السياحة في تركيا قد أصيب بأضرار بالغة عقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إذ أكدت بيانات حكومية تركية آنذاك أن عائدات السياحة بلغت إجمالاً ٧,٨٢ مليار دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى لعام ٢٠٠١، منخفضة بذلك بشكل كبير عن التوقعات. ووفق الإحصاءات الرسمية، فقد زار تركيا في عام ٢٠٠١ نحو ١١,٦ مليون سائح، ومنذ لجأت تركيا إلى تعويم الليرة في أوائل عام ٢٠٠١، هبطت العملة إلى نصف قيمتها تقريباً أمام الدولار، مما جعل البلاد مقصداً رخيصاً للسياح، وخاصة من بريطانيا وألمانيا. وبينما استقبلت تركيا حوالى ١٤ مليون سائح في عام ٢٠٠٢، لتصل بذلك عائدات البلاد بالعملة الصعبة من السياحة إلى عشرة مليارات دولار أو أكثر، تشير إحصاءات عام ٢٠٠٥، إلى أنّها استقبلت

٢١ مليون سائح، بعائدات قيمتها ١٦ مليار دولار تقريباً. كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة بما يعادل ٣ مليارات دولار، ليحتل المرتبة الثانية بعد قطاع السيارات[٢٠٢]، مما يدعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر من السابق، وينهي مخاوف الاتحاد الأوروبي الذي يصف الاقتصاد التركي بأنه اقتصاد غير مستقر ويعاني اختلالات بنيوية.

يضاف إلى ذلك أن المؤشرات الحديثة تشير إلى أن تركيا تعتبر الثانية بعد الصين في نسبة **النمو الاقتصادي**، أي بنسبة ٠,٧ بالمئة[٢٠٣]، كما أنَّ معدل الدخل الفردي للمواطن التركي ارتفع خلال الفترة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨) من ٣٣٠٠ دولار إلى ١٠,٠٠٠ دولار، فضلاً على انخفاض معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمارات. وبهذا، فإن تركيا تعتبر في المرتبة السادسة عشرة في ترتيبات أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، وقد قلت الفجوة لأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية[٢٠٤]. وأصبح العالم يتحدث عن القدرات الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا نتيجة هذا النمو المتصاعد، فقد أشارت صحيفة **نيويورك تايمز** في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٠ إلى هذا النمو الكبير الذي حققته حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ وإلى الوقت الحاضر، وتساءل الكاتب من يحتاج الآخر أكثر: تركيا أم أوروبا[٢٠٥]؟

هـ ـ تسعى القيادات التركية إلى جعل تركيا دولة «كونية» وذات سياسة متوازنة مع المصالح التركية، سواء أكانت في أوروبا أم خارج أوروبا. ويؤكّد وزير الخارجية التركي السابق إسماعيل جيم ذلك بقوله: «اليوم، انطلاقاً من الإرث العظيم لماض مجيد، فإن مسؤولية تركيا تجاه نفسها، وتجاه الإنسانية، يتحدد في ضرورة استكمال معالم هويتها الأصلية ومزجها بالقيم والمثل المعاصرة.

---

(٢٠٢) المصدر نفسه.

(٢٠٣) «Republic of Turkey Prime Ministry Undersecretary of Treasury General Directorate of Economic Research,» *Turkish Economy* (June 2010), p. 1, <http://www.byegm.gov.tr/db/do syalar/webicerik181.pdf>.

(٢٠٤) إبراهيم أوزتورك، «التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٨،» في: حسين باكير [وآخرون]، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ٤٧.

(٢٠٥) المصدر نفسه، و Landon Thomas, Jr., «Turning East: Turkey Asserts Economic Power,» *New York Times*, 5/7/2010, <http://www.nytimes.com/2010/07/06/business/global/06lira.html>.

فتركيا تواجه حالياً مهمة صياغة هدفها العالمي، إذ يجب عليها أن تستخلص عبر الماضي، وآمال المستقبل، وتحدد طبيعة مساهمتها في المسيرة العظمى للإنسانية. وبناء على ذلك، يجب أن تتركز جهود الجيل الحالي على حمل تركيا إلى القرن الحادي والعشرين، وهى تمتلك سمات ومواصفات الدولة الكونية. والمراد بالدولة الكونية أن تصبح نموذجاً رائداً بديمقراطيتها، وعلمانيتها، واحترامها لحقوق الإنسان، ولقيمها التقليدية، خاصة التسامح، اتّساقاً مع القول المأثور لأتاتورك: «السلام في الوطن، السلام في العالم، أي دولة تتنافس مع الدول المتقدمة في مجالات العلم، والتكنولوجيا، الاقتصاد، وتصبح أحد مراكز الجذب الرئيسية، ارتكازاً إلى سجلها التاريخي، وتراثها الثقافي، وإنسانيتها، وإحساسها المتميز بالهوية والخصوصية الممتزجة بالقيم المعاصرة. إن تركيا تقع جغرافياً عند التقاء ثلاث قارات، هي: أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وثلاثة بحار ذات أهمية تاريخية، إذ شهدت امتزاج العديد من الثقافات، وأسهمت في صياغة حضارتنا الحديثة، وهي بدورها قد ساهمت بشكل بارز في التوازن السياسي للقارة القديمة، وتاريخها قد تمّت صياغته عبر تفاعلها الدائم مع العالم الخارجي.

وتاريخياً، ارتكز تأسيس الجمهورية التركية الفتية في عام ١٩٢٣ على التقدير الواقعي للبيئة الدولية في ذلك الوقت، إذ تمّ تحديد أهدافها واستراتيجيتها، ومن ثمّ أمكنها الوصول إلى غاياتها. أما الآن، فالمناط بنا هو صياغة استراتيجيا مركبة ومتآلفة في الوقت ذاته لتحقيق مصلحة الإنسانية، ومصلحتنا كذلك، إذ يجب علينا اتّباع المسارات الأكثر ملاءمة للمصالح التركية على المستويين الدولي والإقليمي. كما يجب أن نفعّل السياسة الخارجية للحياة في سلام وأمن ورخاء، تمهيداً للدخول في القرن الحادي والعشرين. وبناء على ذلك، يجب أن تعكس السياسة الخارجية التركية صورة دولة حديثة ديمقراطية، وعلمانية، تخضع لحكم القانون، وفي الوقت ذاته الالتزام بالمسؤوليات التقليدية لوزارة الخارجية في دعم التطور وحماية حقوق الإنسان»[٢٠٦].

ويذكر أيضاً: «إن التماس والتداخل الجغرافيين لتركيا يخلقان العديد من المصالح والاعتبارات الاستراتيجية التي يجب مراعاتها. وبالرغم من تصاعد

---

(٢٠٦) إسماعيل جيم، «تركيا الإبحار إلى القرن الحادي والعشرين،» ترجمة وإعداد باهر شوقي، **قراءات استراتيجية** (القاهرة)، السنة ١، العدد ٣ (آذار/ مارس ١٩٩٨)، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ43.HTM>.

تساؤلات الهوية، إلا أنّني لا أؤمن بأهمية تحديد الموقع الحقيقي لتركيا في العالم: هل هي أوروبية أم آسيوية؟ هل هي في البلقان، أم في القوقاز، أم في الشرق الأوسط؟ فضلاً على أنّه ليست هناك أية ضرورة للاختيار في ما بينهم، فتركيا تجسيد لهم جميعاً، وهذا هو تفرّدنا، زخمنا وقوتنا.

أما بالنسبة إلى الانتماء، فلقد كانت تركيا دولة أوروبية على مدار القرون السبعة الأخيرة، وهي ليست ملزمة بإثبات هويتها الأوروبية للآخرين. فإذا كان الانتماء لأوروبا يرتكز على الواقع الجغرافي، فتاريخ تركيا قد تمّت صياغته في منطقة جغرافية شاسعة من أوروبا، كما أنَّ جزءاً مهماً من الدولة التركية الحالية يقع في القارة الأوروبية. وإذا كان الانتماء إلى أوروبا يرتكز على الواقع التاريخي، فإن مدناً مثل البورصة، وسيفاس، وكسرى، قد حددت سمات ومعالم التاريخ التركي بالقدر نفسه الذي أسهمت به مدن مثل استانبول ـ أيديرن ومناستير. وبالنظر إلى واقعنا الثقافي، فإن تركيا تتبنى قيم الديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة، التي تشكل مجتمعة أساس الثقافة الأوروبية المعاصرة. والمطلعون على التاريخ التركي يدركون جيداً أن الانتماء الغربي لتركيا ليس شيئاً مستحدثاً، فهي عملية مستمرة منذ أكثر من قرن ونصف، بهدف الاندماج الكامل مع أوروبا في كلّ من مؤسساتها السياسية، والدفاعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وبالرغم من ذلك، فلم تحتل تركيا بعد مكانها الشرعي في الاتّحاد الأوروبي، فرغم تمتعها باتّفاقية شراكة يرجع تاريخها إلى عام ١٩٦٣، فإن وضعها الحالي في الاتّحاد الأوروبي غير مرض ولا مشبع لأهدافها. فالعضوية الكاملة حقّ أصيل لتركيا ارتكازاً على الاتفاقيات الدولية، وسوف نبذل كلّ الجهود الممكنة لاكتساب هذا الحق في أسرع وقت ممكن. وسنعالج في الوقت ذاته أوجه قصورنا، كما سنحث الاتّحاد الأوروبي على الاستجابة لاعتباراتنا التعاقدية، وعلى توحيد معايير الانضمام. وعلى أية حال، فإن تركيا لا تشعر بأنها مقدر لها أن تنتظر إلى الأبد لتحقيق هذا الهدف. ودون أن نحيله إلى هاجس مرضي، فإن تركيا سوف تستمر في إنجاز اللازم للالتحاق بالاتّحاد الأوروبي، بينما تفعّل ديناميتها السياسية والاقتصادية في مناطق أخرى من العالم.

وفي هذا السياق، سوف نستمر في المساهمة الفعالة في مخططات التعاون، سواء المتعددة الأطراف أم الإقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ومنظمة التعاون الاقتصادي (COMCEC) (اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون

الاقتصادي والتجاري للدول الإسلامية)، والبلقان، وصيغ التعاون المتوسطية، ومجموعة الثماني، التي تمت إقامة معظمها بمبادرة من تركيا»(٢٠٧). وقد عبّر ذلك عن ثقة تركية كبيرة بسياستها الخارجية المتّبعة.

٣ ـ احتمال الاستمرار والتغيير

هذا الاحتمال يجمع بين الاحتمالين السابقين، أي أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تجمع بين استمرار سعيها الدؤوب إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مقابل التغيير النسبي في موقف الدول الأوروبية، أي أنّها سوف تحصل على شراكة مميزة تختلف عن العضوية الكاملة للدول الأخرى، كما يقترح الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي والأحزاب اليمينية في ألمانيا، وبعض رؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي، إذ يرى هذا الاتجاه في أوروبا أنّه من الأفضل بدلاً من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، هو جعلها تتبوأ مركز الصدارة داخل حوض البحر المتوسط. وبالرغم من أن تركيا تحتل هذا المركز منذ وقت طويل، لذلك فإن الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي يلجأ إلى استخدام هذا المقترح المسمّى «مجموعة الدول المتوسطية» بغية إقناع الأتراك بالتخلي عن مشروع انضمامهم إلى الاتحاد الأوروبي(٢٠٨). وكدولة كاملة العضوية، وبالرغم من ذلك، سوف تستمر سياسة تركيا طوال حقبة المستقبل المتوسط من أجل الحصول على العضوية الكاملة. ويشير وزير الخارجية التركي السابق عبد الله غول إلى ذلك بقوله: «ليست هنالك خطّة ب، فهدفنا هو الاستمرار في الطريق نفسه»، نحو الانتساب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي(٢٠٩).

وهناك مجموعة من الحقائق التي تدعم تحقيق هذا الاحتمال، وأهمها:

أ ـ التخوّف الأوروبي من أن يؤثر انضمام تركيا السريع إلى الاتحاد الأوروبي في عمل المؤسسات الأوروبية، والاقتصاد الأوروبي، والثقافة الأوروبية، فضلاً على التماسك الأوروبي، فتقرير المفوضية الأوروبية الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ أشار إلى أن «انضمام تركيا سوف يكون مختلفاً عن انضمام الدول

---

(٢٠٧) المصدر نفسه.

(٢٠٨) شينوجاك، «أين تقع حدود القارة الأوروبية؟».

(٢٠٩) ماثيوز، «من الذي خسر تركيا؟».

التي سبقتها، بسبب الآثار الناجمة عن حجم سكانها الكبير، وموقعها الجغرافي، ووضعها الاقتصادي والأمني والعسكري والثقافي»(٢١٠).

ب ـ إدراك الأتراك أن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل المتوسط سوف تكون غير ممكنة، وأن عملية الانضمام سوف تتم في وقت لاحق، بناءً على وعود أوروبية قاطعة ـ فلولا هذه الوعود، لاتجهت تركيا باتجاه معاكس ومضاد للدول الأوروبية ـ فضلاً على إدراك الولايات المتحدة أنّه يجب على تركيا أن تستمر في سعيها إلى تحقيق الانضمام الكامل، بهدف تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

ج ـ ليس من المرجح أن تتخلى الولايات المتحدة عن دعم تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويعتبر موقف الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة قضية راسخة في المستقبل القريب، لأن الولايات المتحدة أصبحت واحدة من أهم ثوابت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا، ومع ذلك، ليس من المرجّح أن تستمر الولايات المتحدة بدعمها القوي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كما فعلت في الماضي، وهذا يعود إلى(٢١١):

(١) تأثر العلاقات التركية ـ الأمريكية، نتيجة قرار البرلمان التركي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ في عدم استعداد تركيا لتقديم الدعم إلى القوات الأمريكية في الحرب على العراق، برغم أن التحالف الثنائي بينهما ما يزال قائماً في إطار الشراكة الاستراتيجية. ولكن ذلك لا يعني أنَّ الولايات المتحدة سوف توقف دعمها لتركيا، ولكن من المشكوك فيه أن الولايات المتحدة سوف تبذل جهداً إضافياً، وتضغط بشكل مكثف على حلفائها الأوروبيين، من أجل قبول تركيا في الاتحاد، كما كان في السابق.

(٢) إن الأهداف الرئيسية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها، والتي أهمها بذل جهود لمنع الاتحاد الأوروبي من إغلاق الباب على احتمال انضمام تركيا، والاعتراف رسمياً بتركيا كدولة مرشحة، وتحديد موعد لبداية الانضمام إلى المفاوضات، فقد تم الوفاء بأول بندين من هذه الأهداف، بالتوافق مع قرار

(٢١٠) «Recommendations of the European Commission on Turkey's Progress Towards Accession,» *European Commission* (Brussels) (6 October 2004).

(٢١١) Sayari, «The United States and Turkey's Membership in the European Union,» pp. 175-176.

قمة هلسنكي. لذلك، فإن الولايات المتحدة أحرزت تقدّماً كبيراً نحو بلوغ أهدافها الرئيسيّة، ولا يتوقع من الولايات المتحدة أن تمارس ضغوطاً قوية في المستقبل في هذا الشأن. ولكن يبقى القول، كما يرى د. محمّد نور الدين: «إنَّ الاتحاد الأوروبي إذا ما أراد أن يصبح قوة عسكرية واقتصادية وسياسية، فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بعضوية كاملة أمر ممكن، لأن تركيا ستضيف إلى القوة الأوروبية عوامل غنى غير متوفرة حتّى للولايات المتحدة الأمريكية»، لأن تركيا البلد المسلم، والعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمشترك في حدود مع العالم الإسلامي ذي الموقع الجغرافي المميز، ستكون عاملاً إيجابياً في التفاعل الأوروبي ـ الإسلامي الذي تفتقده الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يحدث انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تبدلات جوهرية إيجابية في طبيعة العلاقة بين المسيحية والإسلام والغرب والإسلام، وبالتالي إحداث ما يمكن أن يكون انقلاباً في النظرة العدائية المتبادلة المستمرة منذ قرون، وما تزال، بين العالم الإسلامي والغرب. أما إذا لم يكن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى أن يتحول إلى ذلك، ويبقى منكفئاً على الداخل الأوروبي[٢١٢]، فإن احتمال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يكون باتجاه الشراكة المميزة أو الإطالة في أمد المفاوضات الجارية منذ عقود.

خلاصة

إنَّ مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تشكل، وما زالت، الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية التركية طوال حقب زمنية مختلفة، إذ عملت تركيا منذ فترة طويلة على إنجازه بكُلّ الوسائل والإمكانات التي تمتلكها.

إنَّ سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي كانت، وما زالت، جزءاً من سياسة تركيا العامة حيال الغرب، التي تهدف إلى تحقيق المبادئ الكمالية الخاصة بالتحديث، والعلمانية والاندماج في العالم الغربي. وقد بدأت أولى خطواتها تجاه الغرب منذ أنْ تأسست جمهورية تركيا الحديثة في العشرينيات من القرن العشرين، وتطورت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد حصلت تركيا على الدعم من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وخصوصاً في فترة الحرب الباردة، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية العليا، التي أهمها: جعل تركيا

---

(٢١٢) مقابلة مع د. محمد نور الدين، بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٩.

جزءاً من العالم الغربي، نظراً إلى ما كانت تمثله من أهمية استراتيجية، بوصفها الجبهة المتقدمة لمواجهة خطر الشيوعية. لهذا أدخلتها دول العالم الغربي في أحلافها ومنظماتها الأمنية، مثل حلف الناتو، كما وقّعت معها اتفاقيات عديدة، كان أهمها اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣.

إن مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، تعتبر من المسائل المعقدة، نتيجة الإجراءات المطلوب إنجازها في تركيا، ضمن معايير كوبنهاغن الخاصة بإنجاز الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية، من أجل المواءمة مع مؤسسات دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً على مواقف بعض الدول الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً فرنسا وألمانيا. وبالرغم من ذلك، فإن تركيا تحظى بدعم بعض حكومات دول الاتحاد الأوروبي التي ترى أن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يقوّي السياسات الأمنية، ويعزّز القوة العسكرية لدول الاتحاد، فضلاً على أنّها سوف تكون الجسر الذي يربط العالم الغربي بالعالم الإسلامي، وينهي حالة الجدل الدائر حول ما يعرف بـ «صراع الحضارات». كما يعرب الأتراك عن إصرارهم على وضع جدول زمني رسمي لعملية الانضمام، وعلى أن تكون عضوية تركيا بـ «شكل كامل».

وتعتبر بريطانيا من أهم دول الاتحاد الأوروبي الداعمة لانضمام تركيا إلى الاتحاد، وهذا يرجع إلى رغبة بريطانيا في أن تقوّي مركزها في الاتحاد، عبر دعم دولة تمتلك مؤهلات بشرية واقتصادية مهمة، فضلاً على أنّهما هي وتركيا شريكتان استراتيجيتان للولايات المتحدة الأمريكية، وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاتجاه بشكل كبير.

ويبدو التأثير الأمريكي واضحاً في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، فالولايات المتحدة تمتلك علاقات قوية مع تركيا في إطار الشراكة الاستراتيجية بينهما، فضلاً على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تكون تركيا مؤثرة في مستقبل سياسات الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق تقوية حلفائها داخل الاتحاد، وخصوصاً بريطانيا. كما ترى الولايات المتحدة أن انضمام تركيا إلى الاتحاد يعزّز من فرص نجاح ما يسمّى بالحرب على الإرهاب، زد على ذلك أنّه سوف ينهي الفكرة السائدة حول الاتحاد على أنّه نادٍ مسيحي، مما دفع دولتي الاتحاد الأوروبي الرئيسيتين (فرنسا وألمانيا) إلى أن ترفضا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الاتحاد. وقد اعتبرتا الضغط الأمريكي في موضوع إدخال

تركيا كعضو في الاتحاد تدخلاً في الشؤون الداخلية للاتحاد، مما يبرز أن دولتي الاتحاد الرئيسيتين، ألمانيا وفرنسا، ترغبان في انتهاج سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية. وهذا الأمر، في الوقت نفسه، قد يقلل من أهمية التأثير الأمريكي في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد.

بناء على ذلك، إن مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تكون محكومة بعوامل عديدة، لعل أهمها:

- موقف الدولتين الأوروبيتين الرئيسيتين من انضمام تركيا إلى الاتحاد.

- موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

- سياسات تركيا التي يمكن أن تنتهجها في إطار حلّ القضية القبرصية والإيفاء بمعايير كوبنهاغن، أو بالعكس. لهذا، فمستقبل السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي سوف يتغيّر، نتيجة تغيّر مواقف دول الاتحاد الأوروبي، وقبولها فكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد في إطار المستقبل المتوسط.

خاتمـة واستنتاجـات

تميزت سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي بالتواصل عبر مراحل زمنية، سعت إلى تحقيق أهداف الدولة التركية الحديثة التي أعلن عنها مؤسسها كمال أتاتورك، والتي كان أهمها ربط تركيا كلياً بالعالم الغربي، وإنهاء أية صلة لها بماضيها العثماني (الإسلامي)، وترسّخ هذا الهدف بعد أن تمّ تأسيس جمهورية تركيا الحديثة عام ١٩٢٣.

تعتبر تركيا من الدول الحديثة والقليلة التي سعت إلى التغيير الجذري في القيم والعادات والتقاليد، وبالرغم من صعوبة هذا الأمر استطاع مؤسس الدولة التركية أن يحقق نتائج إيجابية، مستغلاً موقف السلطان العثماني الذي كان خاضعاً للقوات التي كانت محتلة لتركيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد حدثت ردّة فعل قوية داخل المجتمع التركي ساعدت في إحداث تحول كبير في قيم وسلوك المجتمع التركي.

لقد عمدت تركيا، في إطار سياستها الرامية إلى الاندماج بالعالم الغربي، أن تحصل على العضوية في المنظّمات الأوروبية والغربية، وخصوصاً حلف شمال الأطلسي، بعد المشاركة الفاعلة لتركيا في الحرب الكورية التي حدثت في عام ١٩٥٠، ودورها الاستراتيجي في الصراع مع الاتحاد السوفياتي، فقد اعتبرت خلال هذه الحرب الدرع الحامي للعالم الغربي من الخطر السوفياتي.

وقد حاولت تركيا أن تعتمد على وسائل عديدة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة بتحقيق الاندماج الكامل في العالم الغربي، وخصوصاً الاندماج في أوروبا. ولعل أهم هذه الوسائل هي: إبراز أهميتها الاستراتيجية خلال فترة الحرب الباردة، كما اعتمدت تركيا على وسائل أخرى، ولعل أهمها الاعتماد على الدعم الأمريكي والتأثير الأمريكي طوال فترة الحرب الباردة والفترة التي تلتها،

ليس فقط من أجل تحقيق الاندماج في أوروبا، وإنّما أيضاً للحصول على الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري.

وبعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ بتفكّك الاتحاد السوفياتي، كثر الحديث حول تراجع أهمية تركيا الاستراتيجية التي اكتسبتها خلال فترة الحرب الباردة، نتيجة وجود خطر الاتحاد السوفياتي. وبعد زوال هذا الخطر، لم تعد تركيا ذات قيمة استراتيجية كبرى بالنسبة إلى العالم الغربي، مما دعا تركيا إلى أن تتبع وسائل وأساليب أخرى من أجل إعادة كسب الدعم الأمريكي والغربي، فقد كان صنّاع القرار الأتراك على إدراك تام بأهمية استمرار الدعم الأمريكي والغربي لتركيا، لأن ذلك سوف يؤثر في حركة وفاعلية السياسة الخارجية التركية.

وبإلقاء نظرة على سياسة تركيا العامة، يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

١ ـ تميّزت سياسة تركيا حيال العالم الغربي بالتطور على مختلف المراحل من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه، بالرغم من اختلاف مواقف دول أوروبا من مساعي تركيا الرامية إلى تحقيق الاندماج الكامل بالعالم الغربي.

٢ ـ لقد أدركت الدول الغربية بصورة كبيرة أهمية تركيا الاستراتيجية، بعد المشاركة الفاعلة لتركيا في الحرب الكورية عام ١٩٥٠، واشتداد الحرب الباردة، وحاجة دول العالم الغربي إلى حليف يمكن أن يؤدي دور المدافع عن حدود هذا العالم ضدّ أكبر خطر يهدده، وهو الخطر السوفياتي، مستغلة في الوقت نفسه الرغبة التركية في أداء هذا الدور من أجل تحقيق أهدافها الأخرى، فضلاً على سعي تركيا إلى كسب حلفاء تنحاز لهم من أجل مواجهة الخطر السوفياتي الذي لم يخفِ مطامعه في تركيا.

٣ ـ اختلفت سياسة تركيا حيال العالم الغربي تبعاً لمواقف هذه الدول، فقد تأثر التوجّه التركي حيال المعسكر الغربي، نتيجة موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الأخرى خلال فترة الحرب الباردة، وخصوصاً نتيجة مسألتين أساسيتين:

تمثلت **الأولى** بموقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد أزمة الصواريخ الكوبية، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جون كينيدي للسوفيات أنّه على استعداد لسحب الصواريخ والمعدات العسكرية من تركيا في حالة سحب السوفيات

الصواريخ من كوبا، مما سبّب ردّة فعل كبيرة لدى صنّاع القرار الأتراك، إذ أدركوا أنَّ الولايات المتحدة تهتم فقط بمصالحها دون حلفائها.

وتعزّز هذا الأمر في المسألة **الثانية** التي تمثلت بالموقف الأمريكي والأوروبي الرافض للتدخل التركي في جزيرة قبرص، الذي نتج منه أزمة سياسية كبيرة تمثلت بقطع العلاقات السياسية وفرض حصار على مبيعات الأسلحة إلى تركيا، فضلاً على سعي بعض الأطراف في داخل أوروبا إلى عزل تركيا، مما أظهر للأتراك أنَّ الخيار الذي اعتمدوا عليه في تحقيق التوازن في الصراع مع اليونان هو غير مجدٍ.

٤ ـ حاولت تركيا في إطار تنفيذ سياستها حيال العالم الغربي الحصول على وسائل عديدة تمثلت بسعي الأتراك إلى الانضمام إلى المؤسسات الغربية، فقد انضمت إلى المجلس الأوروبي عام ١٩٤٩، وإلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥١، ومن ثمّ سعت تركيا إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع أوروبا (اتفاقية أنقرة) عام ١٩٦٣ التي اعتبرت نقطة تحول في تاريخ تركيا وأوضاعها الداخلية التي كانت غير مستقرّة.

٥ ـ بالرغم من الأوضاع الداخلية غير المستقرّة في تركيا التي تمثلت بالانقلابات العسكرية المتكرّرة (١٩٦٠ ـ ١٩٧١ و١٩٨٠) وسيطرة المؤسسة العسكرية على السياسات الداخلية والخارجية لتركيا في حقب سابقة، استمرت سياسة تركيا بأهدافها التي وضعها مؤسسو الجمهورية، مما عبّر عن ثبات أهداف السياسة التركية، وأثبت أنَّ التغييرات التي قد تحدث في الداخل، سواء أكانت انقلابات عسكرية أم مدنية (مثل انقلاب عام ١٩٩٧ ضدّ حكومة مسعود يلماز، والمحاولة التي قامت بها المحكمة الدستورية لحظر حزب العدالة والتنمية)، لم تؤثر في الأهداف العليا للسياسة الخارجية التركية.

٦ ـ سعت تركيا طوال فترة ثلاثة أرباع القرن إلى أن تعتمد على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط في سياستها حيال أوروبا، وإنّما في إنجاز أهدافها الاستراتيجية الأخرى، مثل تحقيق التوازن مع اليونان في إطار صراعهما الطويل حول جزيرة قبرص، وتحقيق نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، يضمن تحقيق المصالح التركية في هذه المنطقة الاستراتيجية، وعن طريق المشاريع التي اقترحتها الولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة، والفترة التي أعقبت هذه الحرب، وخصوصاً في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي

يمكن أن تؤدي فيه تركيا دور القائد، فضلاً على كسب التأييد الأمريكي لتركيا من أجل تحقيق مصالح تركيا في منطقة آسيا الوسطى والحفاظ عليها.

٧ ـ إنَّ المنظور الأمريكي لدور تركيا في الاستراتيجيا الأمريكية يتمحور حول تحقيق مجموعة من المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، لعل أهمها الحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عن طريق تنشيط الدور التركي في هذه المنطقة، وتشكيل محور يضم تركيا وإسرائيل وبعض الأقطار العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً على تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة البحر الأسود.

٨ ـ تعتبر مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيقها، بالرغم من اختلاف مواقف المؤسسات التركية الرسمية وغير الرسمية، التي بعضها يصنع، وبعضها الآخر ينفّذ، أو يوثر في صنع السياسة الخارجية التركية. فباستثناء القوى العلمانية (الدولة المتجذّرة)، تجمع بقية القوى في الغالب على ضرورة تحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من أن مصلحة تركيا العليا هي بانضمام تركيا إلى هذا الاتحاد، وكان هذا هو الهدف الأساسي طوال سنوات عديدة في سياسة تركيا الخارجية.

٩ ـ بعد تشكيل الاتحاد الأوروبي بتوقيع اتفاقية ماسترخت الخاصة بالاتحاد الأوروبي، زادت تركيا اعتمادها على تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق هذا الهدف. فالتأثير الأمريكي بدا واضحاً منذ فترة سابقة، وخصوصاً في نهايات الثمانينيّات من القرن العشرين، وازداد هذا الأمر خلال إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، وإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، اللذين دعيا باستمرار إلى ضرورة قبول تركيا كعضو كامل الحقوق في الاتحاد الأوروبي.

١٠ ـ وفي الإطار نفسه، سعت الحكومات التركية على اختلافها إلى إنجاز متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان التي قامت بإصلاحات استثنائية من أجل تسريع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، معتمدة بشكل كبير على الإمكانات التركية الذاتية، فضلاً على التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأوروبي.

ولكن هذا التأثير تراجع بعد الموقف التركي الرافض للحرب على العراق عام ٢٠٠٣، فقد انتهجت تركيا سياسة تتقارب مع سياسة دول أوروبا الفاعلة، مثل ألمانيا وفرنسا، مما سبّب ردّة فعل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أعادت تركيا بموقفها هذا النظرة الأمريكية حيال تركيا التي اصطبغت بعد انتهاء الحرب الباردة بلون «شريك خجول». ولكن هذا الأمر تغيّر بعد الانتخابات الأمريكية الأخيرة، إذ أعادت الولايات المتحدة من جديد تأكيد أهمية تركيا ودورها في الاستراتيجيا الأمريكية.

١١ ـ تراجع التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً بعد ازدياد الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد برز ذلك خصوصاً خلال قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٢ التي أرجأت قرار تحديد بدء المفاوضات مع تركيا إلى عام ٢٠٠٤، معتبرين أن هذا الشأن هو شأن أوروبي داخلي. فقد كانت تركيا تعتمد بشكل كبير على مسألة تأثير أمريكا في دول الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك تراجع بعد الموقف الأوروبي الرافض لأي تدخل أمريكي في شؤون أوروبا الداخلية، إذ أصبح الضغط الأمريكي على دول الاتحاد ذا نتائج سلبية على تركيا، وخصوصاً بعد سعي دول أوروبا الرئيسية (ألمانيا وفرنسا) إلى تأدية دور فاعل في السياسة الدولية، وخصوصاً في ظلّ الهيمنة الأمريكية وسياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش التي عارضتها دول الاتحاد الأوروبي المتعلّقة بمنطقة الشرق الأوسط. فقد عارضت دول الاتحاد الرئيسية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، مما أدّى إلى تراجع نسبة التأثير الأمريكي في دول أوروبا، بعد أن تمّ إطلاق صفات على أوروبا، مثل «القارة العجوز» التي أدّت إلى ردّة فعل معاكسة للضغوط الأمريكية. ولكن ذلك تغيّر بعد التغيير الذي حصل في الولايات المتحدة وفوز باراك أوباما الذي واصل دعمه لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

١٢ ـ تحديد مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في ضوء استمرار سعي تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فاتجاهات المستقبل تتحدد بالرغم من صعوبة التنبؤ بها، في أن سياسة تركيا سوف تكون في إطار مشهد الاستمرار والتغيير، بمعنى أن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تجمع بين استمرار سعيها الدؤوب إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في مقابل التغيير النسبي في موقف الدول الأوروبية، أي أنّها سوف تحصل على شراكة مميزة تختلف عن العضوية الكاملة، وأن عملية الانضمام سوف تكون بصورة تدريجية، وليس

بصورة سريعة، كما يتوقع البعض. فتركيا، كما تشير التقارير الاستراتيجية، سوف تصبح خلال المستقبل المتوسط قوة كبرى، نتيجة الإصلاحات التي تقوم بها، فضلاً على انتعاش الاقتصاد التركي بصورة لافتة منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة فيها عام ٢٠٠٢، بزيادة نسبة النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات التضخم، وارتفاع معدل الناتج القومي الإجمالي، فضلاً على ارتفاع مستوى دخل المواطن التركي الذي سوف يؤدي إلى التغلّب على المعوقات المختلفة التي تقف أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

الملاحق

الملحق الرقم (١)

نتائج الانتخابات البرلمانية التركية لعام ٢٠٠٢

الأحزاب	الأصوات (بالنسبة المئوية)	المقاعد	
		العدد	(نسبة مئوية)
حزب العدالة والتنمية	٣٤,٢٨	٣٦٣	٦٥,٠٩
حزب الشعب الجمهوري (CHP)	١٩,٤	١٧٨	٣١,٦٣
حزب الطريق الصحيح (DYP)	٩,٥	-	-
حزب الحركة القومي (MCP)	٨,٣	-	-
حزب الشباب	٧,٢٥	-	-
أحزاب أخرى	١٦,٧٨	-	-
مستقلّون	-	٩	١,٦٣
الإجمالي	١٠٠,٠٠	٥٥٠	

المصـــدر : Ali Carkoglu, «Turkey's November 2002 Elections: A New Beginning?,» *Middle East Review of International Affairs* (MERA), vol. 6, no. 4 (December 2002), p. 32.

الملحق الرقم (٢)
نتائج الانتخابات التركية عام ٢٠٠٧

اسم الحزب	انتخابات عام ٢٠٠٧ (نسبة مئوية)	توزيع المقاعد البرلمانية
حزب العدالة والتنمية	٤٦,٧	٣٤١
حزب الشعب الجمهوري	٢٠,٨	١١٣
حزب الحركة القومية	١٤,٣	٧٠
الحزب الديمقراطي	٥,٤	صفر
الحزب الفتي	٣,٠	صفر
المستقلون من حزب المجتمع الديمقراطي	٣,٧	٢٣
المستقلون	١,٤	٣

المصدر: توفيق آلتونجي، «الإسلام السياسي والشرق الجديد في ضوء نتائج الانتخابات التركية،» **الشرق الجديد (٢٣ تموز/ تموز/ يوليو ٢٠٠٧)**، <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Templates/Politics New.aspx>.

الملحق الرقم (٣)
قائمة رؤساء وزراء تركيا

ت	رئيس الوزراء	تاريخ بداية الحكومة	تاريخ نهاية الحكومة	الحزب الحاكم	الشركاء التحالفات
١	عصمت إينونو، الحكومة الأولى	١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٣	٦ آذار/ مارس ١٩٢٤	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	عصمت إينونو، الحكومة الثانية	٦ آذار/ مارس ١٩٢٤	٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٢	علي الجبال وكيار	٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤	٣ آذار/ مارس ١٩٢٥	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	عصمت إينونو، الحكومة الثالثة	٤ آذار/ مارس ١٩٢٥	١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٧	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	عصمت إينونو، الحكومة الرابعة	١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٧	٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٠	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	عصمت إينونو، الحكومة الخامسة	٢٧ أيلول/ سبتمبر١٩٣٠	٤ أيار/ مايو١٩٣١	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	عصمت إينونو، الحكومة السادسة	٤ أيار/ مايو ١٩٣١	١ آذار/ مارس١٩٣٥	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	عصمت إينونو، الحكومة السابعة	١ آذار/ مارس ١٩٣٥	٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٣	جلال بايار الحكومة الأولى	٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧	١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	جلال بايار الحكومة الثانية	١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨	٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٤	رفيق سايدم الحكومة الأولى	٢٥ كانون الثاني/ يناير١٩٣٩	٣ نيسان/ أبريل ١٩٣٩	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	رفيق سايدم الحكومة الثانية	٣ نيسان/ أبريل١٩٣٩	٩ تموز/ يوليو١٩٤٢	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٥	Sükrü Saracoglu, 1st government	٩ تموز/ يوليو١٩٤٢	٩ آذار/ مارس١٩٤٣	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد

يتبـع

تابـــع

	Sükrü Saracoglu, 2nd government	٩ آذار/ مارس١٩٤٣	٧ آب/ أغسطس١٩٤٦	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٦	Mehmet Recep Peker	٧ آب/ أغسطس١٩٤٦	١٠ أيلول/ سبتمبر١٩٤٧	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٧	Hasan Saka, 1st government	١٠أيلول/ سبتمبر١٩٤٧	١٠حزيران/ يونيو١٩٤٨	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	Hasan Saka, 2nd government	١٠ حزيران/ يونيو١٩٤٨	١٦ كانون الثاني/ يناير١٩٤٩	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٨	Şemsettin Günaltay	١٦ كانون الثاني/ يناير١٩٤٩	٢٢ أيار/ مايو١٩٥٠	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
٩	عدنان مندريس، الحكومة الأولى	٢٢ أيار/ مايو١٩٥٠	٩ آذار/ مارس١٩٥١	Democratic Party	لا يوجد
	عدنان مندريس، الحكومة الثانية	٩ آذار/ مارس١٩٥١	١٧ أيار/ مايو١٩٥٤	Democratic Party	لا يوجد
	عدنان مندريس، الحكومة الثالثة	١٧ أيار/ مايو١٩٥٤	٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٥٥	Democratic Party	لا يوجد
	عدنان مندريس، الحكومة الرابعة	٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٥٥	٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧	Democratic Party	لا يوجد
	عدنان مندريس، الحكومة الخامسة	٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧	٢٧ أيار/ مايو١٩٦٠	Democratic Party	لا يوجد
١٠	جمال جورسيل الحكومة الأولى	٣٠أيار/ مايو١٩٦٠	٥ كانون الثاني/ يناير١٩٦١	Non-Civilian gov’t	لا يوجد
	جمال جورسيل الحكومة الثانية	٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦١	٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٦١	Non-Civilian gov’t	لا يوجد
١١	Emin Fahrettin Özdilek	٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٦١	٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١	Non-Civilian gov’t	لا يوجد
	عصمت إينونو، الحكومة الثامنة	٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١	٢٥ حزيران/ يونيو١٩٦٢	حزب الشعب الجمهوري	AP
	عصمت إينونو، الحكومة التاسعة	٢٥حزيران/ يونيو ١٩٦٢	٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣	حزب الشعب الجمهوري	CKMP, YTP
	عصمت إينونو، الحكومة العاشرة	٢٥ كانون الأول/ ديسمبر١٩٦٣	٢٠ شباط/ فبراير١٩٦٥	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد

يتبـع

تابـــع

١٢	Suat Hayri Ürgüplü	٢٠ شباط/ فبراير١٩٦٥	٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٦٥	Justice Party	لا يوجد
١٣	سليمان ديميريل، الحكومة الأولى	٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٦٥	٣ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٩	Justice Party	لا يوجد
	سليمان ديميريل، الحكومة الثانية	٣ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٩	٦ آذار/ مارس١٩٧٠	Justice Party	لا يوجد
	سليمان ديميريل، الحكومة الثالثة	٦ آذار/ مارس ١٩٧٠	٢٦ آذار/ مارس١٩٧١	Justice Party	لا يوجد
١٤	Nihat Erim, 1st government	٢٦ آذار/ مارس١٩٧١	١١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٧١	National Unity coalition gov't	لا يوجد
	Nihat Erim, 2nd government	١١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٧١	٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٢	National Unity coalition gov't	لا يوجد
١٥	Ferit Melen	٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٢	١٥ نيسان/ أبريل١٩٧٣	Caretaker gov't	لا يوجد
١٦	Naim Talu	١٥ نيسان/ أبريل١٩٧٣	٢٦ كانون الثاني/ يناير١٩٧٤	Caretaker gov't	AP, CGP
١٧	بولنت أجاويد، الحكومة الأولى	٢٦كانون الثاني/ يناير١٩٧٤	١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٤	حزب الشعب الجمهوري	MSP
١٨	Sadi Irmak	١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٤	٣١ آذار/ مارس١٩٧٥	Caretaker gov't	لا يوجد
	سليمان ديميريل، الحكومة الرابعة	٣١ آذار/ مارس١٩٧٥	٢١ حزيران/ يونيو١٩٧٧	Justice Party	MSP, MHP, CHB
	بولنت أجاويد، الحكومة الثانية	٢١حزيران/ يونيو١٩٧٧	٢١تموز/ يوليو١٩٧٧	حزب الشعب الجمهوري	لايوجد
	سليمان ديميريل، الحكومة الخامسة	٢١ تموز/ يوليو١٩٧٧	٥ كانون الثاني/ يناير١٩٧٨	Justice Party	MSP, MHP
	بولنت أجاويد، الحكومة الثالثة	٥ كانون الثاني/ يناير١٩٧٨	١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٩	حزب الشعب الجمهوري	لا يوجد
	سليمان ديميريل، الحكومة السادسة	١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩	١٢ أيلول/ سبتمبر١٩٨٠	Justice Party	لا يوجد
١٩	Bülent Ulusu	٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠	١٣ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٣	Non-Civilian gov't	لا يوجد

يتبـــع

تابـــع

٢٠	تورغوت أوزال، الحكومة الأولى	١٣ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٣	٢١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٧	Motherland Party	لا يوجد
	تورغوت أوزال، الحكومة الثانية	٢١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٨٧	٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٩	Motherland Party	لا يوجد
٢١	يلدرم اقبولوط	٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٩	٢٣ حزيران/ يونيو١٩٩١	Motherland Party	لا يوجد
٢٢	مسعود يلماز الحكومة الأولى	٢٣حزيران/ يونيو١٩٩١	٢٠تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩١	Motherland Party	لا يوجد
	سليمان ديميريل، الحكومة السابعة	٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩١	٢٥ حزيران/ يونيو١٩٩٣1	True Path Party	SHP
٢٣	تانسو تشيلر، الحكومة الأولى	٢٥حزيران/ يونيو١٩٩٣	٥ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٥	True Path Party	SHP
	تانسو تشيلر، الحكومة الثانية	٥ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٥	٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٥	True Path Party	لا يوجد
	تانسو تشيلر، الحكومة الثالثة	٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٥	٦ آذار/ مارس١٩٩٦	True Path Party	CHB
	مسعود يلماز الحكومة الأولى	٦ آذار/ مارس١٩٩٦	٢٨ حزيران/ يونيو١٩٩٦	Motherland Party	DYP
٢٤	نجم الدين أربكان	٢٨حزيران/ يونيو١٩٩٦	٣٠ حزيران/ يونيو١٩٩٧	Welfare Party	DYP
	مسعود يلماز الحكومة الثانية	٣٠حزيران/ يونيو١٩٩٧	١١ كانون الثاني/ يناير١٩٩٩	Motherland Party	DSP, DTP
	بولنت أجاويد، الحكومة الرابعة	١١ كانون الثاني/ يناير١٩٩٩	٢٨ أيار/ مايو١٩٩٩	Caretaker gov’t	لا يوجد
	بولنت أجاويد، الحكومة الخامسة	٢٨ أيار/ مايو١٩٩٩	١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٢	Democratic Left Party	
٢٥	رجب طيب أردوغان	١٨تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢	حتى الآن	حزب العدالة والتنمية	لا يوجد

المصدر: «قائمة رؤساء وزراء تركيا،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

الملحق الرقم (٤)
قائمة رؤساء تركيا

ت	الاسم	بداية الرئاسة	نهاية الرئاسة	مرجعية الرئيس
١	مصطفى كمال أتاتورك[١]	٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٣	١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨	
٢	مصطفى عصمت اينونو[٢]	١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٨	٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٠	CHP
٣	محمود جلال بايار	٢٢ أيار/ مايو ١٩٥٠	٢٧ آذار/ مارس ١٩٦٠	DP
٤	كمال اثنين[٣]	٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٠	١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١	Military
٥	جمال جورسيل	١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١	٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٦	Military
٦	جودت صوناي	٢٨ آذار/ مارس ١٩٦٦	٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٣	Military
٧	Arburun Tekin[٤]	٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٣	٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٣	Interim (مؤقت)
٨	فخري كوروتورك	٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٣	٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٠	Military
٩	Sabri Ihsan Çaglayangil[٥]	٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٣	١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠	Interim (مؤقت)
١٠	كنعان افرين[٦]	١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠	٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢	Military
١١	كنعان افرين	٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢	٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩	Military
١٢	تورغوت أوزال[٧]	٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩	١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣	ANAP
١٣	بولات كيندوروك	١٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣	١٦ أيار/ مايو ١٩٩٣	Interim (مؤقت)
١٤	سليمان ديميريل	١٦ أيار/ مايو ١٩٩٣	١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٠	DYP
١٥	أحمد نجدت سيزر	١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٠	٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٧	Chief justice
١٦	عبد الله غول	٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٧		AKP

(١) انتخبه البرلمان بالإجماع أربع مرات في أعوام ١٩٢٣، ١٩٢٧، ١٩٣١ و١٩٣٥.
(٢) انتخبه البرلمان أربع مرات في أعوام ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٣ و١٩٤٦.
(٣) شغل منصب «رئيس الدولة» في أيار/ مايو ١٩٦٠ إثر انقلاب عسكري.
(٤) رئيس مجلس الشيوخ.عمل كنائب للرئيس قبل انتخاب كوروتورك.
(٥) كان رئيس مجلس الشيوخ، يقوم بمهام الرئيس في حالة عدم وجود مرشح للرئاسة.
(٦) شغل منصب «رئيس الدولة» بعد الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.
(٧) رئيس البرلمان، تولى الرئاسة بالنيابة بعد وفاة تورغوت أوزال.

المصدر: «قائمة رؤساء تركيا،» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

الملحق الرقم (٥)
رؤساء تركيا منذ تأسيس الجمهورية



المصدر: **تركيا ٢٠٠٧** (أنقرة: الحكومة التركية، ٢٠٠٧)، <http://www.byegm.gov.tr/yayinlarim iz/kitaplar/turkiye2007/arabia/146-147.htm>.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتـب

أحمد، إبراهيم خليل (معد). **تركيا المعاصرة**. الموصل: جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، ١٩٨٧.

أوتكين، أناتولي. **الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الحيالي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.

أوسي، سالار ويوسف إبراهيم الجهماني. **تركيا وأميركا**. دمشق: دار حوران، ٢٠٠٠. (ملفات تركية؛ ٦)

باركي، هنري [وآخرون]. **القضية الكردية في تركيا**. ترجمة مؤسسة هفال. السليمانية: مؤسسة هفال، ٢٠٠٦.

باكير، حسين [وآخرون]. **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٩.

باون، كولن وبيتر مورس. **من الحرب الباردة حتّى الوفاق ١٩٤٥ ـ ١٩٨٠**. تعريب صادق إبراهيم عوده. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

بريجنسكي، زبيغنيو. **الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤.

ـــــ . **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**. ترجمة أمال الشرقي. عمّان: الأهلية للنشر، ١٩٩٧.

ـــــ . **الفرصة الثانية**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧.

بلومفيلا، لينكولن. **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧. (سلسلة محاضرات)

بوزرسلان، حميد. **تاريخ تركيا المعاصر**. ترجمة حسين عمر. أبو ظبي: المركز الثقافي العربي (كلمة)، ٢٠٠٩.

بيري، وليام. **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**. ترجمة الممثلية الدائمة للجمهورية العراقية في الأمم المتحدة. واشنطن: وزارة الدفاع الأمريكية، ١٩٩٥.

بيكر، جيمس. **سياسة الدبلوماسية**. ترجمة مجدي شرشر. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

بيل، جورج. **الدبلوماسية في دنيا ضيقة**. ترجمة مركز البحوث والمعلومات. بغداد: مركز البحوث والمعلومات، [د. ت.].

تركيا ٢٠٠٧. أنقرة: الحكومة التركية، ٢٠٠٧.

التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠: العرب والتفاعلات الإقليمية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.

التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦.

جميل، سيار. **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

دلي، خورشيد. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية: دراسة**. دمشق: اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٩.

دونيو، جان فرنسوا. **السوق المشتركة الأوروبية**. ترجمة بهيج شعبان. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٣.

رزقانة، إبراهيم. **الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي**. القاهرة: دار النهضة العربية، [د. ت.].

رضوان، وليد. **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦.

روبنسر، فيليب. **تركيا والشرق الأوسط**. ترجمة ميخائيل نجم نوري. قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣.

شكري، محمد عزيز. **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ٧)

العاني، فكرت نامق عبد الفتاح. **الولايات المتحدة وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ نهاية الثمانينيات وآفاق المستقبل**. بغداد: مطبعة العزة، ٢٠٠١.

عبد الحيّ، وليد. **موسوعة العلوم السياسية**. تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤.

العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي. تحرير وتقديم علي أوميل؛ ترجمة فاتن الشيباني. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٦.

عرفة، عبد السلام صالح. **المنظمات الدولية والإقليمية**. طرابلس الغرب: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٣.

عوض الله، عبد العزيز محمد. **الحياة الحزبية في تركيا الحديثة**. القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢. (سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية؛ ٢٤)

عيسى، حامد محمود. **القضية الكردية في تركيا**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

فولكنر، توماس. **العلاقات مع الغرب في كتاب تركيا: الملف الأول**. بغداد: مركز البحوث والمعلومات، [د. ت.].

فير، متن. **استمرار الجدل حول الانضمام للتسعة**. بغداد: مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٣.

الكاظم، صالح جواد. **دراسة في المنظمات الدولية**. بغداد: مطبعة الرشاد، ١٩٧٥.

كرامر، هاينتس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. تعريب فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١.

كلير، مايكل. **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**. ترجمة عدنان حسن. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهرا. **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية ـ الأوروبية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

كيسنجر، هنري. **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**. ترجمة مالك فاضل البديري. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

ـــــ . **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

محمد، فاضل زكي. **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق العربي**. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٦٨.

محمود، عبد المحمود النور. **استراتيجية الاحتواء الأمريكي وآثارها على الدول الإسلامية: نماذج إيران ــ مصر ــ السودان**. عمّان: دار الجنان، ٢٠٠٨.

مركز الدراسات التركية. **قضايا التعاون الدفاعي بين تركيا والولايات المتحدة، دور القواعد الأمريكية العسكرية**. الموصل: مركز الدراسات التركية سابقاً/ الإقليمية حالياً، ١٩٨٥. (دراسات مترجمة؛ ١٣٢)

مستقبل الأمة العربية: التحديات. . . والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي. إشراف خير الدين حسيب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)

معوض، جلال عبد الله. **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ــ التركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

نافعة، حسن. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

النعيمي، أحمد نوري. **تركيا وحلف شمال الأطلسي**. عمّان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١.

ـــــ . **تركيا والوطن العربي**. طرابلس الغرب: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ١٩٩٨.

ـــــ . **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ١٩٤٥ ــ ١٩٨٠**. بغداد: دار الحريّة للطباعة، ١٩٨٩.

النعيمي، لقمان عمر محمود. **تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٢٠)

نور الدين، محمد. **تركيا: الجمهورية الحائرة**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.

ـــــ . **تركيا: الصيغة والدور**. بيروت: رياض الريس للنشر والكتب، ٢٠٠٨.

ـــــ . **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

ـــــــ . **حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.

نيكسون، ريتشارد. **الفرصة السانحة**. ترجمة أحمد صدقي مراد. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢.

هلال، رضا. **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.

هوفسبيان، نوبار وفيروز أحمد (محرّران). **تركيا: بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**. ترجمة سامي الوزاز [وآخرون]. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

ياغي، إسماعيل أحمد. **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**. ط ٣. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢.

دوريات

«إقامة حفل نقل الصلاحيات.» **تايم ترك**: <http://ar.timeturk.com/news_daily.php>.

أوتاوي، مارينا. «إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيّرة.» **أوراق كارنيغي** (مؤسسة كارنيغي للسلام، بيروت): العدد ١٠٥، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

«أوروبا تستعد لانضمام تركيا إلى اتحادها.» **أوراق أوروبية** (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد): السنة ٢٨، العدد ٢٨، شباط/فبراير ٢٠٠٠.

أوغلو، أحمد داود. «تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.

أوغلو، يارشار حجي صالح. «تركيا مشروع الشرق الأوسط الكبير.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.

باكير، علي حسين. «الانتشار العسكري الأمريكي في محيط البحر الأسود ودلالاته الاستراتيجية.» **العصر** (الإمارات): ٢٠٠٦.

ـــــــ . «لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا.» **العصر**: ٢٠٠٤.

بريجنسكي، زبيغنيو. «جيوستراتيجية أوراسيا.» ترجمة عبد الوهاب القصاب. **دراسات سياسية**: شتاء ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩.

ـــــ . «الشراكة غير الناضجة.» ترجمة المجلة. **الجمهورية** (بغداد): العدد ٤، ٢٠٠١.

«بوش يدعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.» **البيان** (الإمارات العربية المتحدة): ١١/ ١٢/ ٢٠٠٧.

«بوش يهنئ أردوغان بإطلاق المحادثات لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.» **الصباح**: ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤.

تشبينار، عمر. «سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة.» **أوراق كارنيغي**: العدد ١٠، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨.

تشومسكي، نعوم. «السيطرة أم البقاء.» **مجلة الجزيرة** (الدوحة): العدد ٥، شباط/ فبراير ٢٠٠٤.

آلتونجي، توفيق. «الإسلام السياسي والشرق الجديد في ضوء نتائج الانتخابات التركية.» **الشرق الجديد**: ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

الجراح، سيف. «المستقبلية: شيء عن الماهية.. شيء عن الآفاق.» **الموقف الثقافي** (بغداد): العدد ٢٢، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٩.

الجليلي، طلال يونس. «تركيا والحلم الأوروبي: ابتعاد أم اتحاد؟.» **متابعات تركية** (جامعة الموصل): السنة ١، الأعداد ١ ـ ١٢، آذار ٢٠٠٢ ـ شباط ٢٠٠٣.

الجميل، سيار. «أتاتورك: الكاريزما والتكوين من العثمنة نحو العلمنة.» **دراسات تركية** (الموصل): السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١.

الجهماني، يوسف إبراهيم. «تركيا والأرمن.» **ملفات تركية** (قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق في دار حوران، دمشق): العدد ٩، ٢٠٠٠.

جيلان، موسى. «تركيا والأطلسي الجديد.» **شؤون الأوسط** (بيروت): العدد ١٠٣، صيف ٢٠٠١.

جيم، إسماعيل. «تركيا الإبحار إلى القرن الحادي والعشرين.» ترجمة وإعداد باهر شوقي. **قراءات استراتيجية** (القاهرة): السنة ١، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٩٨.

«حوار سوسن حسين مع د. جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص الأسبق: أوروبا لا ترفض انضمام تركيا بسبب الدين.» **السياسة الدولية**: العدد ١٦٤، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

الخليل، رعد عبد الجليل مصطفى. «التطورات السياسية قي تركيا وقيام الجمهورية الخامسة.» **الشؤون التركية** (معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية): العدد ٢، أيار/ مايو ١٩٨٤.

الداود، محمود علي. «أهداف السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى.» **دراسات سياسية** (بيت الحكمة، بغداد): السنة ٤، العدد ١٠، خريف ٢٠٠٢.

رايتر، أريش. «الاستراتيجية ومسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي: خطر تورط أوروبا في مناطق الغليان.» ترجمة عارف حجاج. **قنطرة** (ألمانيا): ٢٠٠٧.

«زوليك يطلب من تركيا النظر إلى أبعد من الاتحاد الأوروبي.» **الزمان**: ٩/ ٦/ ٢٠٠٥.

السامرائي، محمود سالم. «الثابت والمتغير للأمن الإقليمي لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.» **أوراق تركية معاصرة** (جامعة الموصل): العدد ١٨، ربيع ٢٠٠٢.

ـــــ . «المساومة في السياسة الخارجية التركية.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٧.

سليم، نبيل محمد. «دور تركيا في الترتيبات الأمنية الأمريكية للشرق الأوسط.» **قضايا سياسية** (جامعة النهرين): العدد ٢، صيف ٢٠٠٠.

ـــــ . ومشرف وسمي الشمّري. «المساعدات الغربية وأثرها في توجهات السياسة الخارجية التركية.» **أوراق تركية معاصرة** (مركز الدراسات التركية): السنة ٣، العددان ٤ ـ ٥، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠.

سليمان، حيان أحمد. «الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية والاقتصادية.» **الاقتصادية**: ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨.

سولانا، خافيير. «الناتو في زمن متحوّل: نشرة حلف شمال الأطلسي.» **بحوث سياسية**: العدد ١٥، ١٩٩٧.

«سياسة تركيا نحو إيران: مساع لبناء الجسور وانتهاج سياسة واقعية.» **الشرق الأوسط**: ١٤/ ٦/ ٢٠١٠.

شينوجاك، ظافر. «أين تقع حدود القارة الأوروبية؟.» ترجمة عارف حجاج. **قنطرة**: ٢٠٠٧.

طوسون، رسول [وآخرون]. «الإسلاميون في تركيا ومشروع التغيير: «ندوة العدد».» **شؤون الأوسط**: العدد ١٢٧، ربيع ٢٠٠٧.

عبد الرحمن، عواطف. «اليونان بعد الانسحاب من مجلس أوروبا.» **السياسة الدولية**: العدد ٢٠، ١٩٧٠.

عرفات، إبراهيم. «تطورات آسيا الوسطى وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط.» **قضايا استراتيجية** (دمشق): السنة ٣، العدد ١٤، ١٩٩٨.

العلاف، إبراهيم. «الاتحاد الأوروبي هل هو ناد مسيحي؟.» **تحليلات استراتيجية**: السنة ١، العدد ٦، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

عليمان، محمود عليان. «العلاقات الأمريكية ـ الروسية في مرحلة إعادة التوازن.» **دراسات دولية** (جامعة بغداد): ٢٠٠٢.

غانم، إبراهيم البيومى. «الأرقام الذهبية الخمسة للاقتصاد التركي.» **ملف الأهرام الاستراتيجي**: السنة ١٢، العدد ١٣٨، حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

غريب، سمير. «ناقوس الخطر يدقّ: أين نحن من دراسات المستقبل؟.» **العربي** (الكويت): العدد ٤٩٩، حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

فينك، دانيال. «تركيا بين الغرب والشرق الأوسط.» ترجمة أنور نجم محمود. **متابعات إقليمية**: السنة ٣، العدد ٨، تموز/يوليو ٢٠٠٦.

كرامر، هينتز. «آسيا الوسطى: النفوذ التركي.» ترجمة ناطق خلوصي. **آفاق عربية** (بغداد): السنة ٢٤، العددان ٧ ـ ٨، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩٩.

كمال، محمد مصطفى. «أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي: مراجعة الأجهزة والسياسات.» **السياسة الدولية**: العدد ١٤٧، ٢٠٠٢.

ماثيوز، أوين. «من الذي خسر تركيا؟.» **نيوزويك** (بالعربية): ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

مراد، خليل علي. «الأزمة القبرصية الأولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية.» **دراسات تركية**: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

«المرحبون يرون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي جسراً بين عالمين.» **الزمان**: ١٩/١٢/٢٠٠٤.

مصطفى، عبد الجبار. «مرتكزات السياسة الخارجية التركية إزاء الغرب.» **بحوث سياسية** (الموصل): العدد ١٠، ١٩٩٧.

معوض، جلال عبد الله. «تركيا والنظام الإقليمي العربي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني.» **شؤون عربية**: العدد ٦٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

مناصرة، عبد المجيد. «ماذا يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟.» **المختار**: العدد ٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

نافعة، حسن. «البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٩، العدد ١٥٧، تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

النعيمي، أحمد نوري. «الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى: النموذج التركي.» **دراسات استراتيجية** (بغداد): العدد ٥٣، ٢٠٠٣.

ـــــ. «الموقف التركي من أزمة قبرص، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦.» **مجلة العلوم السياسية والقانونية** (بغداد): العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧.

النعيمي، لقمان عمر محمود أحمد. «تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات الاستراتيجية بعد الحرب الباردة.» **دراسات إقليمية** (جامعة الموصل): السنة ٢، العدد ٤، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

ـــــ. «علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بين الغموض وإشكال سوء التفاهم.» **متابعات إقليمية**: السنة ٢، العدد ٦، أيار/ مايو ٢٠٠٥.

ـــــ. «موقف الولايات المتحدة من مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ١٩٩١ ـ ٢٠٠٥.» **شؤون إقليمية**: أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

نهرا، فؤاد. «الاتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا.» **شؤون الأوسط** (بيروت): العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٤.

نور الدين، محمد. «تركيا والاتحاد الأوروبي: الهوية والرهانات والشرق الأوسط.» **شؤون الأوسط** (بيروت): العدد ١١٦، خريف ٢٠٠٢.

ـــــ. «تركيا والشرق الأوسط الكبير.» **شؤون الأوسط**: العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤.

هاملتون، لي هـ. «رؤية ديمقراطية في السياسة الخارجية.» **السياسة الدولية**: العدد ١١١، ١٩٩٣.

هلال، رضا محمد. «حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٤، العدد ١٣٢، نيسان/ أبريل ١٩٩٨.

يوسف، خالد. «تركيا والاتحاد الأوروبي.» **البلاغ** (قطر): ٢٠٠٠.

أطروحات ورسائل جامعية

سليمان، حميد فارس. «السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦).

سليم، نبيل محمد. «تطور العلاقات التركية ـ الأمريكية في ظل التغيرات الدولية المعاصرة.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة، ١٩٩٧).

العبيدي، فيصل غازي ناصر. «علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠).

النعيمي، لقمان عمر محمود أحمد. «العلاقات التركية ـ الأمريكية، ١٩٧٥ ـ ١٩٩١: دراسة تاريخية.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٤).

ندوات ومؤتمرات

بحوث المؤتمر الثاني للدراسات التركية سابقاً/ الإقليمية حالياً، جامعة الموصل، ١٩٩٠.

ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن. تقديم وتحرير نيفين مسعد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز بحوث الدراسات السياسية، ١٩٩٥.

العراق ودول الجوار: وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، في المدّة من ٢٠ ـ ٢١ كانون الأوّل ٢٠٠٦. الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، ٢٠٠٧. (سلسلة شؤون إقليمية)

مؤتمر العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة من ٤ ـ ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣.

تقارير، مواقع إلكترونية

«اتفاقية شراكة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): ٤/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www.trtarabic.com/Generic/Sayfa TasarimiGoster.aspx?TaslakKodu=7fb5a2e2-8b99-41c5-8cfc-1444237136 4d&dil=ar>.

«اختلاف في الرأي حول موضوع عضويه تركيا.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): ٢/ ٧/ ٢٠٠٩، <http://www.trt.net.tr/international/newsDetail.aspx? HaberKodu=51e1021 9-f804-45ee-9e0c-0ca950bcda74>.

أراس، بولنت. «داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا.» ترجمة الطاهر بوساحية. مركز الجزيرة للدراسات: ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D31B88A9-C95B-4B3B-9FB7-1048E55EF5B7.htm>.

«أردوغان: بقدر ما هي صداقة تركيا قيّمة فأن عداءها شديد أيضاً.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): ٢/ ٦/ ٢٠١٠، <http://www.trtarabic.com/trtinternational/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=f634f072-c0dd-47fa-8cc6-1b293b4ae168&title>.

«إعادة أحياء العلاقات التركية الأمريكية.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): ٣/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www.trtarabic.com/Generic/SayfaTasarimiGoster.aspx?TaslakKodu=7fb5a2e2-8b99-41c5-8cfc-14442371364d&dil=ar>.

«أوباما يزور ضريح أتاتورك.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT)، <http://www.trtarabic.com>.

«أوباما يلقي كلمة في البرلمان التركي.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): ٦/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www.trtarabic.com/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=8e29c304-b686-402a-9eb2>.

«أوباما ينفي معاداة واشنطن للإسلام ويتطلع إلى الشراكة.» قناة الجزيرة: ٦/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?>.

«باباجان: فرنسا ستدعم انضمام تركيا لـ الاتحاد الأوروبي.» وكالة مصر للأنباء: آذار/ مارس ٢٠٠٨، <http://www.egypty.com>.

«ترحيب بالاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي.» بي بي سي العربية: ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

«تركيا ليست دولة أوروبية.» بي بي سي العربية: ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، <http://www.bbcarabic.com>.

«تركيا والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.» وزارة الخارجية الألمانية (المكتب الإعلامي): ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، <http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Arabische__Welt__und__Nachbarlaender__Hauptbereich. html>.

حمو، مصطفى. «هل تشهد تركيا مواجهة جديدة بين الجيش والحكومة ٢٠٠٨؟.» بي بي سي العربية: ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_71580 00/7158442.stm>.

«حوار مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.» برنامج ضيف وحوار على قناة العربية: ١١/ ٦/ ٢٠٠٥، <http://www.alarabiya.net/programs/2005/ 06/13/13920.html>.

«خطاب حالة الاتحاد.» وزارة الخارجية الأمريكية: ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، <http://www.sta teinfo.gov>.

«رايس: انضمام تركيا لأوروبا جيد لجميع الأطراف.» سي. ان. ان. بالعربية: ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://arabic.cnn.com>.

«راين: فتح فصلين من فصول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.» وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء: ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، <http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/ hp/index.php>.

«رين يمتدح تركيا.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): ٨/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.trt.net.tr/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=3dfe93 fe-f4af-40fd-ab9d-b4060957af99>.

«رسالة حارة من أوباما إلى أنقرة.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): <http://www.trtarabic.com/international/newsDetail.aspx?HaberKodu= e493beec-6e21-4cfc-b4ca-323907f0c837>.

«قائمة رؤساء تركيا.» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia.org/ wiki>.

«قائمة رؤساء وزراء تركيا.» ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، <http://ar.wikipedia. org/wiki>.

كتنة، جنكيز. «تركيا والغرب: عقد التاريخ ومصالح الحاضر.» الجزيرة نت (المعرفة): ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17EB4B CA-B00C-4DE7-AA88-EA4F9C2C60BE.ht m>.

كلاين، أي. «تركيا الأوروبية: هل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية؟.» ترجمة شيرين فهمي. إسلام أون لاين: <http://www.islamonline.net>.

«اللمحات العامة لسياسة تركيا الخارجية.» موقع تركيا ٢٠٠٦، <http://www. byegm.gov.tr/yayinlari miz/kitaplar/turkiye2006/index.htm>.

ليبير، روبرت جي. «عهد جديد في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة.» وزارة الخارجية الأمريكية: القسم العربي: ٢٠٠٢، <http://www.stateinfo.gov>.

«مستقبل وأبعاد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.» برنامج تحت الضوء على قناة العربية: ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، <http://www.alarabiya.net/Articles/2004/12/23/8943.htm#1>.

«مقتطفات من الصحف التركية.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركي (TRT): ٣/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.trt.net.tr/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=989bd47d-38c1-49dd-9a41-a733300279fd>.

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، ٣١/ ٣/ ٢٠١٠، <http://www.trt.net.tr/trtInternational/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=4a1064f5-9374-41f0-98bc-2fd98252ff70>.

مينتشيف، أميل. «مواقف دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتّحاد الأوروبي: علاقات فاترة مع تركيا.» ترجمة عارف حجاج. **قنطرة**: ٢٠٠٧، <http://www.qantara.de>.

نافع، بشر. «السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة.» تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات: ٩/ ٤/ ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2.htm>.

«هويات تركيا الثلاث: أو «اللاهوية».» شبكة الصحافة غير المنحازة: ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، <http: //www.voltairenet.org/article129354.html>.

«واشنطن تطالب الاتحاد الأوروبي ببحث ضمّ تركيا.» بي بي سي العربية: ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، <http://www.bbcarabic.com>.

«وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو بعث برسالة إلى الزعماء الأوروبيين.» مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT): ١٦/ ٥/ ٢٠٠٩، <http://www.trt.net.tr/international/newsDetail.aspx?HaberKodu=62a06abd-33f7-4972-8ebb-bc8469c4a22f>.

٢ ـ الأجنبية

Books

El-Agraa, Ali M. *The European Union Economics and Politics*. 7th ed. London: Prentice Hall, 2004.

Beroglu, Berch Berb. *Turkey in Crisis*. London: Redwood Burn, 1982.

Bryson, Tomas A. *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: Asurvy*. New York: Scarecrow Press, 1977.

Central Bank of Republic of Turkey. *The Impact of Globalizations on the Turkish Economy*. Ankara: Central Bank of Turkey, 2002.

Cornell, Eric. *Turkey in the 21st Century: Opportunities, Challenges, Threats*. Richmond, Survey: Curzon Press, 2001.

Evans, Laurence. *United State Policy and Partition of Turkey, 1914-1924*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, 1965.

Kaufman, Daniel J. [et al.]. *Understanding International Relations*. 4th ed. New York: McGraw-Hill Company, 1999.

Larrabee, F. Stephen. *Turkey As A U.S. Security Partner*. Santa Monica: RAND Corporation, 2008.

______ and Ian O. Lessers. *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*. Santa Monica, CA: Rand Corporations, 2003.

Lesser, Ian. *Bridger Barrier? Turkey and The West after The Cold War*. Santa Monica: Rand, 1992.

Marsh, Steve and Hans Mackenstein. *The International Relations of the European Union*. England: Pearson Education Limited, 2005.

Ninth Development Plan (2007-2013). Ankara: T. R. Prime Minister; State Planning Organizations, 2008.

Prager, Rachel. *Turkish-American Relations: Historical Context and Current Issues*. Georgetown: Georgetown University, 2003.

Turkey Trade Summary, Foreign Trade Barriers. Ankara: Central Bank, 2005.

Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances*. New York: Cornell University Press, 1990.

Periodicals

Akar, NezihiÇ. «A Strategic Overview of turkey.» *Perceptions*: vol. 3, no. 2, June-August 1998.

Baç, Meltem Müftüler. «Turkey's Accession to the European Union: Institutional and Security Challenges.» *Perceptions*: vol. 9, Autumn 2004.

Bar, Allon. «Turkish Foreign Policy Survey: Directions and Dilemmas in 2007,» *Perceptions*: vol. 11, Autumn-Winter 2006.

Belke, Ansgar. «Turkey in Transition to EU Membership: Pros and Cons of Integrating a Dynamic Economy.» *Perceptions*: vol. 10, Spring 2005.

Belge, Murat. «Between Turkey and Europe, Why Friendship is Welcome.» *Open Democracy Articles* (Istanbul): vol. 12, no. 302, December 2004.

Bölme, Selin M. and Taha Özhan. «Constitutional Referendum in Turkey.» *Policy Brief*: no. 47, 2010.

Cagaptay, Soner. «European Recalcitrance toward Turkey: An Agenda for U.S.-Turkish Ties in Summer2005.» *Washington Institute for Near Policy*: no. 1009, June 2005.

Caley, Partricia. «Turkey's Role in The Middle East: Conference Report.» *Institute of Peace*: 2005.

Carkoglu, Ali. «Turkey's November 2002 Elections: A New Beginning?.» *Middle East Review of International Affairs* (MERA): vol. 6, no. 4, December 2002.

Cook, Steven A. and Elizabeth Erwod. «Generating Moment for a New Era in U.S. Turkey Relations.» *Washington Council of Foreign Relations* (CSR): 15 June 2006.

Dombey, Daniel. «US Issues Arms Deal Ultimatum to Turkey.» *Financial Times*: 15/8/2010.

Finkl, Daniel. «Assessing Turkey's Future As an Energy Transit Country: Research Notes.» *Washington Institute for Near East Policy*: no. 11, July 2006.

Giannakopoulos, Angelos. «What is to Become of Turkey in Europe? European Identity and Turkey's EU Accession.» *Perceptions*: vol. 9, Autumn 2004.

Grossman, Marc. «The U.S.-Turkish Partnership.» *Disarm Journal*: vol. 116, Winter 2005.

Güney, Aylin. «On Turkey's Inclusion in EU Enlargement: An Asset or a Liability?.» *Perceptions*: vol. 9, Autumn 2004.

Holbrooke, Richard. «The United State And Turkey: Mending Fences?.» *Washington Institute For Near East Policy*: Special Forum Report, 10 November 2003.

Ilhan, Ozturk and Sertoglu Kami. «Turkey and European Union Relations: Concept of Customs Union.» *Pakistan Horizon*: vol. 56, no. 3, July 2003.

Isyar, Omer Goksel. «Analysis Of Turkish American Relations from 1945 to 2004.» *Journal of International Relations* (Ankara): vol. 4, no. 3, 2005.

Lammers, Konrad. «The EU and Turkey-Economic Effects of Turkey's Full Membership.» *Journal of Economic Trends*: September-October 2006.

Lecha, Eduard Soleri. «EU-Turkish Relations Dossier.» *Politician* (Paris): vol. 4, no. 23, 2005.

Ministry of Foreign Affairs (Turkish Foreign Policy, Ankara): no. 17, November 1976.

Nichol, Jim. «Central Asia's New States: Political Developments and Implications for U.S. Interests.» *Foreign Affairs*: CRS Issue Brief For Congress, 18 May 2001.

Ögütçü, Mehmet. «Turkey and the European Union: How to Achieve a Forward-Looking and «Win-Win» Accession by 2015?.» *Collegiums*: no. 31, Spring 2005.

Önis, Ziya. «An Awkward Partnership: Turkey's Relation with the European Union in Comparative-Historical Perspective.» *Journal of European Integration History*: no. 13, Spring 2001.

_____ . «Luxembourg, Helsinki and Beyond: Towards Interpretation of Recent Turkey-EU Relations.» *Government and Opposition*: vol. 35, no. 3, Autumn 2000.

_____ . «Turkish Modernisation and Challenges For The New Europe.» *Perceptions*: vol. 9, Autumn 2004.

Optay, Soner Cag. «Where Goes the U.S.-Turkish Relations?.» *Turkish Foreign Affairs Magazine*: 2006.

Özdemir, Cem. «Turkey under German Presidency.» *EU-Turkey-Monitor*: vol. 3, no. 1, March 2007.

Özden, Sanberk. «Turkey and the European Union: The Next Step.» *Insight Turkey*: January-March 2001.

«Republic Of Turkey Prime Ministry Undersecretary of Treasury General Directorate of Economic Research.» *Turkish Economy*: June 2010.

Sayari, Sabri. «The United States and Turkey's Membership in the European Union.» *The Turkish Yearbook* (Ankara University): vol. 34, 2003.

Senkyr, Jan. «The German EU Presidency Implications for Accession Negotiations with Turkey.» *EU-Turkey-Monitor*: vol. 3, no. 1, March 2007.

ªenyuva, Özgehan. «Turkish Public Opinion and European Union Membership: The State of the Art in Public Opinion Studies in Turkey.» *Perceptions*: vol. 11, Spring 2006.

Thomas, Landon (Jr.). «Turning East: Turkey Asserts Economic Power.» *New York Times*: 5/7/2010.

«Treaty on European Union.» *Official Journal C 191*: 29 July 1992.

«Turkey.» *New York Times*: 6/7/2010, <http://topics.nytimes.com/top/news/interna tional/countriesandterritories/turkey/index.html?scp = 1&sq = obama%20&%20turkey&st = cse>.

«Turkey's Islamic Party Makes EU Entry Top Priority.» *Guardian*: 4/11/2002.

«US Investments in Turkey may double in 5 years.» *Today Zaman* (Istanbul): 4/7/2007.

«U.S. President George Bush's Visit to Turkey: 20-22 July 1991.» *Turkish Review*: Autumn 1991.

Warning, Martina. «Reflecting The Negotiation Dead Lock EU-Turkey Relations Now, Then and Tomorrow.» *EU-Turkey-Monitor*: vol. 3, no. 1, March 2007.

Washington Post: 18/12/2002.

Reports and Websites

Akçakoca, Amanda. «Fraser Cameron and Eberhard Rhein, Turkey-Ready for the EU?.» European Policy Center, EPC Issue Paper no. 16, 2004.

«Agreement Establishing an Association Between the European Economic Community and Turkey (Signed at Ankara, September 1, 1963).» Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, Ankara, <http://www.mfa.gov.tr/agreement-establishing-an-association-between-the-european-economic-community-and-turkey-_signed-at-ankara_-september-1_-1963_.en.mfa>.

Aliriza, Bulent. «Turkey, European Union and the United States.» Center for Strategic and International Studies (Washington): 12 April 2003, <http://www.csis.org>.

Arguden, Yalmaz. «Is Uncle Sam Making: The Most of Turkey: An Essay on The Development of American-Turkish Economic Relations.» Report Turkish-Business Development Council: 2005.

British Council and the Society Institute. «Turkey in Europe: More than a Promise.» Report of the Independent Commission on Turkey: September 2004.

«CIA: The World Factbook 2007.» Central Intelligence Agency, <https://www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/geos/us.html>.

«CIA: The World Factbook 2008.» Central Intelligence Agency, <http://www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/geos/tu.html>.

«CIA: The World Factbook 2010.» Central Intelligence Agency, <http://www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/ geos/tu.html>.

Commission Of The European Communities. «Enlargement Strategy and Main Challenges 2007-2008.» Brussels.com: 2007.

Demirok, Gursel. «How Could the Relations Between Turkey and European Union be Improved?.» Europa Institute der Universitat Basil: 2001, <http://www.basilunivers ity.org>.

«Development and Democratization.» All for Turkey: 2 February 2007, < http://eng. akparti.org.tr/english/partyprogramme.html#6 > .

Emerson, Michael and Nathalie Tocci. «Turkey as a Bridgehead and Spearhead Integrating EU and Turkish Foreign Policy.» Centre for European Policy Studies Centre for European, EU-Turkey Working Papers, no. 1: August 2004, < http:// www.ceps.be/ > .

«EU-Turkey Relations.» EurActive: 14 November 2005, < http://www.eurac-tiv. com/en/enlargement/eu-turkey-relations/article-129678 > .

Eurlings, Camiel. «Report: Turkey's Progress Towards Accession.» European Parliament: Committee on Foreign Affairs FINAL A6-0063/2004, RR\347310EN. doc PE 347.310v03-00: 2004.

European Union. The World Fact Book 2010, < https://www.cia.gov/library/ publicatio ns/the-world-factbook/geos/ee.html#Econ > .

Fatemi, Ali S. «Turkey s Membership in Eu- Pros and Cons.» American University of Paris, 2005, < http://www.aup.com > .

Flam, Harry. «Turkey and the Eu: Politics and Economics of Accession.» Institute for International Economic Studies, Stockholm University, Seminar Paper no. 718, February 2003, < http://www.iies.su.se/ > .

«Foreign Military Sales Projections For FY09as of 31 December 2008.» Report of the World Policy Institute and Federation of America Scientists: 2010, < http://www.fas.org/search/index.html?cx = 011272476961064978591 %3Alx1cammk60s&cof = FORID%3A11&q = turkey + Foreign + Military + Sales + 2010#1461 > .

Foreign Relations of the Republic Turkey. Encyclopedia of Modern Asia on Turkey-United States Relations, 2006, < http://www.bookrags.com/subscribe/choice7.php? = gale&u = turkeyunited-statesrelatio-ema-05 > .

Gabelnick, Tamar, William D. Hartuge and Jennifer Washbun. «Arming Repression: US Arms Sales to Turkey during the Clinton Administration.» Joint Report of the World Policy Institute and Federation of America Scientists: October 1999, < http://www.fas.org/asmp/library/report/turkgruop.pdf > .

Hugs, Kirsty. «Turkey and the European Union: Just Another Enlargement? Friend of Europe Working paper (Report).» European Policy Summit: 17 June 2004, < http:// www.friendsofeurope.org > .

International Herald Tribune. «Bush Endorses Turkey's Bid to Join EU.» The Associated Press Published: 8 January 2008, < http://www.iht.com/articles/ ap/2008/ 01/08/america/NA-GEN-US-Turkey.php#top > .

Per Häggström (ed.). «Conference Report Turkey in Europe: Changes and Challenges.» Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, Report from the Conference organized by the Joint Center's Turkey Initiative in Cooperation with the Swedish Ministry for Foreign Affairs, Rosenbad, Stockholm: 5 May 2006.

Migdalovitz, Carol. «Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U. S. Views.» CRS Report for Congress, Order Code RL34642: 29 August 2008, <http://www.congress. gov>.

«Prime Ministry, Secretariat General for EU Affairs.» Repuplic of Turkey: December 2009, <http://www.abgs.gov.tr/index.php?p=65&l=2>

Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs. «ANKARA, Agreement Establishing an Association between the European Economic Community and Turkey.» Signed at Ankara, 1 September 1963, <http://www.mfa.-gov.tr/agreement-establishing-an-association-between-the-european -economic-community-and-turkey-_signed-at-ankara_-september-1_-1963_.en.mfa>.

«Report of European Parliament, Enlargement of the European Union Turkey.» Socialist Group in the European Parliament: 2007, <http://www.socialistgroup.org/>.

«Security and Peace in the Middle East: Report of American Presidency.» U.S. Department of State: 1997, <http://www.state.gov>.

«Statement of Prime Minister Bülent Ecevit in Helsinki on Turkey's Candidacy to the EU.» 11 December 1999, <http://www.mfa.gov.tr/grupa/ad/adc/candidacy.htm>.

The Strategic Dimension in Turkish-American Relations.» Ministry of Foreign Affairs of Turkish: 2004, <http://www.mfa.gov.tr/gvupa/ae/abd.htm>.

Turan, Ilter. «Turkey and the European Union: The Other Side of the Coin,» Report of European Institute of the Mediterranean (IEMed) (Barcelona): October 2007, <http:// www.iemed.org/documents/paperIEMed1.pdf>.

«Turkey Constitution.» Annex: 10/5/2007, Article 5659/1, <http://www.byegm.-gov.tr/ mevzuat/anayasa/anayasa-ing.htm>.

Turkey Prime Minster Office. «Report for Turkey's Foreign Trade.» 2010, <http://w ww.byegm.gov.tr/db/dosyalar/webicerik30.pdf>.

«Turkish Parliament Softens Restrictions on Freedom of Speech.» Euro Active: 30 April 2008, <http://www.euractiv.com/en/enlargement/turkish-parliament-softens-restrictions-freedom-speech/article-172074?>.

<www.setav.org/document/SETA_Policy_Brief_No_32_Bulent_Aras_Davutoglu_Era_in_Turkish_Foreign_Policy.pdf>.

Thesis

Aladag, Gözde. «How Does Geostrategic Importance Affect Turkey's Prospects for EU Membership? An Analysis of EU-Turkey Relation from a Security Perspective.» (Master Thesis, University of Kent at Canterbury, Brussels School of International Studies, Brussels, 2004).

Conferences

7th Annual Kokkalis Graduate Student Workshop Harvard University, 4 February 2005.

Liberty and Justice: America and the Middle East, The Second International Conference, Center For American Studies and Research at the American University of Beirut 2009.

فهـــــرس

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- ص -

- ع -